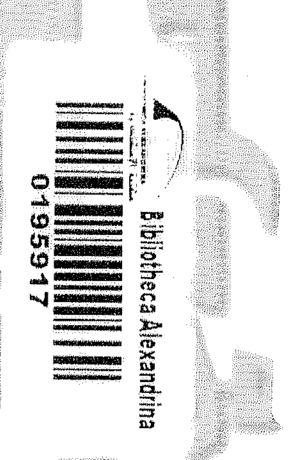
الأعمال الفكرية

د. جمال حمدان

القاهرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب



١٨

اهداءات ١٩٩٨
الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة

القاهرة



د . جمال حمدان



القاهرة



مهرجان القراءة للجميع ٩٦

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الفكرية)

القاهرة

د . جمال حمدان

الجهات المشتركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة الحكم المحلى
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ: هيئة الكتاب

تصميم الغلاف
الانجاز الطباعى والفنى
محمود الهندى

المشرف العام
د. سمير سرحان

على سبيل التقديم . . .

لأن المعرفة اهم من الثروة واهم من القوة فى عالمنا المعاصر وهى الركيزة الأساسية فى بناء المجتمعات لمواكبة عصر المعلومات.. من هنا كان مهرجان القراءة للجميع دلالة على الرغبة الطموحة فى تنمية عالم القراءة لدى الأسرة المصرية اطفالاً وشباباً ورجالاً ونساءً..

وكان صدور مكتبة الأسرة ضمن مهرجان القراءة للجميع منذ عام ١٩٩٤ إضافة بالغة الاهمية لهذا المهرجان كاضخم مشروع نشر لروائع الأدب العربى من اعمال فكرية وإبداعية وأيضاً تراث الإنسانية الذى شكل مسيرة الحضارة الإنسانية مما يعتبر مواجهة حقيقية للأفكار المدمرة.

هكذا كانت مكتبة الأسرة نافذة مضيئة لشباب هذه الأمة على منافذ الثقافة الحقيقية فى الشرق والغرب وعلى ما انتجته عبقرية هذه الأمة عبر مسيرتها التنويرية والحضارية..

إن مئات العناوين وملايين النسخ من اهم منابع الفكر والثقافة والإبداع التى تطرحها مكتبة الأسرة فى الأسواق باسعار رمزية اثبتت التجربة ان الأيدى تتخاطفها وتنتظرها فى منافذ البيع ولدى باعة الصحف لهو مظهر حضارى رائع يشهد للمواطن المصرى بالجدية اللازمة والرغبة الأكيدة فى الإسهام فى ركب الحضارة الإنسانية على أن يأخذ مكانه اللائق بين الأمم فى عالم اصبحت السيادة فيه لمن يملك المعرفة وليس لمن يملك القوة.

د. سمير سرحان



مقـــدمة

القاهرة الكبرى

دراســة فى جغرافية المدن

اذا عدت المدن العواصم العظمى فى العالم ، فالقاهرة واردة بالتأكيد فى العشرة الأولى أو العشرة ونيف . وهى المدينة الاولى - المطلقة - فى قطاع هائل متصل من العالم القديم قد يجاوز ثلثه مساحة ،ويتعدى افاق القارة الافريقية إلى تخوم الالب ووسط آسيا . بل ان بضعـــة لا يستهان بها من الدول الافريقية لتقل سكانا - سكان كل منها أقصد - عن حجم القاهرة كثيرا أو قليلا ، وذلك حتى دون أن نذكر أن القاهرة تستأثر وحدها بنحو نصف سكان العواصم الافريقية الخمسين مجتمعة !

وان حصـــرت العواصم المخضـرمة العـريقة فى الدنيا ، فلعـــل القاهرة (وأسلافها أو بأسلافها) هى أم المدن جميعا ، وعلى أية حال فقليلة جدا هي المدن التى يمكن - كدمشق - أن تنافسها فى هذه الصدارة . وحتى نتمثل هذا البعد الزمانى السحيق بشئ من التجسيد الذهنى ، يكفي أن نقول انه قد يعادل مجموع تاريخ حفنة ليست بالقليلة من عواصم العالم الجديد مجتمعة ..

أما اذا اعتبرنا الوزن الحضارى والنفوذ السياسى والوقع والاشعاع القومى والفكرى ، فما من عاصمة فيما نظن لها فى دولتها ما للقاهرة من ثقل ومركزية طاغية وسيطرة أو توجيه ، بل والى حد الافراط ربما . ولقد يختلف علماء المدن حول السؤال القديم : هل العواصم هى أكبر وخير ما يمثل ويجسم

روح بلدها وكيانه وذلك باعتبارها بوتقة تنصهر فيها عناصره وأقاليمه ، أم هى بطبيعتها العالمية الكوزموبوليتانية بالضرورة وبما تضم من جاليات وأجناس أجنبية وبما تتطلع دائما الى الخارج تؤلف فيما بينها طبقة «كاستية» خاصة من المدن فى العالم أشبه ببعضها البعض منها بصميم أقطارها المحلية ؟ مهما اختلف الرد ، فلا خلاف فى حالة القاهرة .، ولا يمكن له أن يقوم ، فهاهنا عاصمة تستقطر وتستقطب روح الوطن وترمز الى جوهر كيانه حضاريا وماديا ، جغرافيا وتاريخيا ، وربما كما لا تفعل عاصمة أخرى .

هذه اذن هى القاهرة : تاريخ مفعم مجمد أو محفوظ ، كل حجر فيها مشبع بعبق الماضى وعرقه ، وكل شبر منها يحمل بصمات الانسان . انها - كبيت جماعى كبير وكمنطقة مبنية لا مثيل لكتلتها فى مصر - عمل فنى من مقياس ضخم مهندسه وساكنه هو المصرى ، وهى بهذا أكثر أو أكثف رقعة من اللاندسكيب الحضارى فى مصر «تبشيرا» وحملا للطابع البشرى ، وبنفس الدرجة أبعدها عن ملامح الطبيعة الخام واللاندسكيب الطبيعى الغفل للوادى ..

ورغم هذا كله ، فان القاهرة من أسف من أقل العواصم حظا فى دراسات المدن العلمية الحديثة . كثيرة هى لا شك الكتابات الأكاديمية والشعبية المتاحة عن هذه المدينة الخالدة ، ولكن الغالب عليها أما التاريخ عموما أو تاريخ العمران أو الآثار خصوصا . وربما أضفنا بعض كتابات «هواة المدن» من الرحالة أو الادباء أو الصحفيين ، لا سيما منهم الاجانب

أما دراسة المدينة ككل حى متعضون فوار محدد السمات والقسمات ، كمجتمع مركب متلاطم مضطرم يضطرب فى وعاء جغرافى واضح المعالم بارز التضاريس ، أما دراسات علم اجتماع المدن وجغرافية المدن بوجه خاص ، أما مورفوجية القاهرة الكبرى ، تركيبها الوظيفى ، ايكولوجيتها البشرية ،نموها السكانى وزحفها العمرانى وضوابطه ، هيدرولوجية النقل ومشاكله الخانقة المختنقة ، الطبوغرافيا الاجتماعية والتوزيع الجغرافى للطبقات والحرف ، أقليم

المدينة وحدوده ، التخطيط المستقبلى ومؤشراته .. الخ ، أما هذا كله فما زال فراغا مقلقا وأرضا بكرا (ولا نقول مجهولة) منذ ظهرت أول وآخر محاولة جادة فى هذا الميدان الخضم، ونعنى بها دراســـة كليرجيه [١] فى الثلاثينات ، والتى دفع بها نمـو العاصمة المدى الانفجارى الحـــديث الى زوايا المكتبة التاريخية بدرجـــة أو بأخرى .

لعل من المفيد للقاهرى ابن العاصمة وللمصرى أبى العاصمة ، فضلا عن أخيها العربى ، أن يكون لنفسه خريطة ذهنية مبسطة تلم شتات مدينته المترامية وأطرافها فى صورة اختزالية متكاملة دالة وهادفة ، تؤكد الخطوط العريضة فى هيكلها وتكمل خبرته اليومية ومعايشته الجارية لاحيائها وحياتها .

لتكن هذه ، اذن وبعبارة أخرى ، مقدمة مبسطة فى جغرافية المدينة ،تحلل الاساس الطبيعى الذى تقوم عليه العاصمة موقعا وموضعا ، وتتتبع نموها العمرانى فى ظاهرها وظهيرها ، وكذلك خطتها الهندسية وكتلتها المبنية ، ثم تحدد وظائفها وتوزع طبقاتها الاجتماعية وأقاليمها التركيبية ، وقد تعالج أهم مشاكلها واختناقاتها .

الموقع والموضع

الموقع هو ذلك الاطار الجغرافى الكبير الذى تحدده العلائق المكانية العريضة والقيم الاقليمية النسبية التى تتعدى كثيرا جدا الحدود المحلية للمدينة وقد تصل الى أبعاد قارية برمتها . لذا فهو فكرة متغيرة على العصور ، وبالتالى فقليل من المواقع ما يعد خالدا فى التاريخ . أما الموضع فهو بكل بساطة الرقعة المحلية التى تقوم عليها الكتلة المبنية مباشرة ، وهو لا يتغير الا بزوال جسم المدينة ذاته وانتقالها الى رقعة أخرى .

Et d' Histoire Econ (1) Marcel Clerget, Le Caire, Etude de Geographie Urbain omique, Le caire 1934 (2 Vols.).

والقاهرة تحتل موقعا فريدا فى مصر . ففى اطار التقاء الدلتا بالصعيد ، فى عقدة الوادى وصرته ، موقع حتمى خالد ظلت العواصم تدور فيه ، قد تنتقل من موضع الى موضع ، ولكنها لا تخرج عنه إلا فى فترات عابرة - وربما قيل شاذة - فى التاريخ القومى ، مثله فى هذا المثل خاصرة الرافدين فى العراق حيث تتابعت العواصم ابتداء من بابل الى قطيسفون الى بغداد ، ومثل تونس علي رأس البلد وعلى خاصرة البحر المتوسط حيث تناسلت أو تناسخت قرطاجنه وتنس وتونس .

فموقع القاهرة اذن هو خاصرة مصر ، مجمع الوادى والفرعين، وملتقى الصحراوين ، كأنما القطر كله على ميعاد فيه . ولذا تحركت فيه العاصمة عبر العصور ولكن دون أن تخرج عن مجاله المغناطيسى . فمن منف الفرعونية (فى منطقة البدرشين حاليا) الى أون أو هليوبوليس (عين شمس ومصر الجديدة الآن) الى بابليون (مصر القديمة) الى الفسطاط العربية ثم الى العسكر والقطائع الطولونية حتي القاهرة الفاطمية - كل أولئك حلقات متباينة فى سلسلة جغرافية أو نسل اقليمى واحد أساسا .

واذا كانت العاصمة قد عرفت اطارا اقليميا مختلفا ومتطوحا أكثر من مرة ، كطيبة (الاقصر) فى الجنوب الاقصى ، وأفاريس قاعدة الهكسوس فى شرق الدلتا ، والاسكندرية البطلمية الرومانية ، فإنما كانت الاولى فى المرحلة التكوينية للدولة المصرية ، وكانت الثانية انحرافة غزو أجنبى بحت بينما أتت الثالثة انحرافة استعمارية لامبراطورية بحرية على الجانب الاخر من المتوسط ، وظلت حينا أشبه بجزيرة غريبة من الارخبيل اليونانى نقلت والصقت بالساحل المصرى سياسيا وبشريا .

والانتقال من منف الى الفسطاط يمثل نقطة انتقال هامة فى التوجيه الطبيعى والسياسى : فهو انتقال من الضفة الغربية الى الشرقية ، ويشير الى أن منف ، التى كانت سهلة الاتصال بالدلتا مثلما كانت أسهل اتصالا بالصعيد (حيث المعمور الزراعى يقع فى سواده الاعظم على ضفته الغربية) ، كانت عموما أدنى الى التوجيه المصرى المحلى ..

أما الفسطاط فكانت أكثر اتفاقا مع توجيه الفتح العربى الجديد ، الذى هو نحو الخارج أولا وبرى الطابع ثانيا ، وذلك بعد أن أصر الخليفة عمر على قائده عمرو « ألا يجعل بينه وبين المسلمين ماء» ، فاختار موضع الفسطاط بدلا من الاسكندرية ومن الجيزة كما كان البعض قد اقترح عليه . ومن هنا أصبحت الفسطاط فى موضع أشبه بالكوفة والبصرة في العراق ، كلها ترسم مروحة حول رأس الجزيرة العربية ، وكل منها يقع على نهاية واد صحراوى يخرج منها أو قربها وينتهى الى ماء نهر كبير ولكن أساسا دون أن تعبره .

من هناك أيضا بدأت الجيزة تلعب دور رأس الجسر أمام الفسطاط - لاحظ اشتقاق الاسم من الاجتياز والمجاز - أى همزة الوصل بين العاصمة والصعيد ، وورثت بذلك ظل منف - الظل فقط - ولذا ظلت دائما وحتي بدايات قرننا هذا حلة صغيرة مجمدة.وفى هذا الدور كانت جزيرة الروضة اشبه بنصف جسر طبيعي بين الجيزة والفسطاط ، يكمله عادة نصف آخر معلق من السفن الثابتة ..

ومن الضرورى هنا أن نذكرموضع الفسطاط فيما هو اليوم نهاية مجمع القاهرة المدنى جنوبا انما يمثل ما كان فى حينه أضيق - وأسهل - عبور للنهر بين ضفتيه ، وفى عصر كان النهر يمثل عقبة مواصلات لا يستهان بها . ذلك ان شاطئ النيل الشرقى لم يكن يتبع حده الحالى ، بل كان يبدأ من قرب مكان الفسطاط ثم ينحرف بشدة نحو الشمال الشرقى الى قلب القاهرة الحالى فى الشمال ، بحيث كان الثلث أو المثلثات العربى من الرقعة الحالية تقريبا ماء وجزءا من مجرى النيل .

ومعنى هذا أيضا ان الضفة الشرقية لم تكن بمثل منها يمثل اضافة لليابس تكونت بالتدريج عبر القرون اتساعها الحالى ، بل كانت أقل مساحة ، والمثلث الغربى نتيجة لارسابات النهر الطمية ، بينما أخذ النهر نفسه يتراجع نحو الغرب بانتظام ، وهذه هى الحركة التاريخية التى تعرف

بهجرة مجرى النيل نحو الغرب . أما تلك الأرض التى انحسر عنها النهر فلم تكن ناضجة فيزيوغرافيا على الفور ، وانما ظلت مــواطئ رطبة تملؤها البحيرات والخلجان والمضاحل ولا تصلح للسكنى والتعمير الا بعد قرون من الارساب والنضج والصلابة . فمثلا لم تظهر منطقة الأزبكية كأرض صلبة إلا منذ الفاطمــية ، ومنطقة باب اللوق الا منذ الايوبية .

وعند هذا الحد ، يمكننا أن نكون تصورا عريضا لوضع منطقة القاهرة عامة . فالضفة الشرقية تحدها سلاسل تلال تقترب من النهر في الجنوب وتنفرج بعيدا عنه كلما اتجهنا شمالا هي جبل المقطم الذى ينتهى فى الشمال بالجبل الاحمر قرب العباسية . وحواف هذه السلسلة تتراوح بين ١٠٠ متر فى الجنوب ، ٨٠ مترا فى الشمال . وتخرج من السلسلة عدة بروزات ناتئة نحو الغرب كتلول ثانوية هى من الجنوب الى الشمال تلول عين الصيرة ثم زينهم فقطع المرأة .

فاذا عرفنا أن شاطئ النيل هنا يقع عموما على منسوب نحو ٢٠ مترا ، أدركنا أن الضفة الشرقية ، التى تتسع كالمروحة شمالا وتضيق جنوبا ، ينحدر سطحها كلما اتجهنا من الصحراء الى النهر، أى ان القطا ع الشرقى منها مرتفع والغربى منخفض (كلمة بولاق مثلا أصلها بلاق وتعنى لغة «الارض المنخفضة»)، بمثل ما أن الشرقى أقدم جدا فى تكوينه بينما الغربى أحدث ويزداد حداثة كلما اقتربنا من النهر .

وعلى العكس من هذا الضفة الغربية ، فليس ثمة حائط تلي ، بل تمتد الأرض الزراعية حتى هامش الصحراء ، والأرض تنحدر لا نحو النهر بل نحو الصحراء ، ولكنه انحدار طفيف جدا لا يقدر الا بالبوصات حيث يصل فى الضفة الشرقية الى عشرات الامتار ، الا انه مع ذلك واضح للعيان كما يمكن للناظر أن يرى من فوق كوبرى الزمالك تجاه ميت عقبة .

وترتيبا على ذلك كله ، فان أرض الضفة الغربية سهلية منبسطة بعامة وكلها كانت أرضا زراعية ، بينما الشرقية منحدرة تصلها نهايات الاودية

الصحراوية والتلية التى تعرف السيول الشتوية المفاجئة والتى يعرفها اكثر سكان الاحياء الشرقية كالعباسية والجمالية حين تتحول شوارعهم المائلة الى خنادق مائية مؤقتة . وبينما تمتد شوارع الضفة الغربية (باستثناء طريق الهرم)كطرق مسطحة موحدة المستوى ، ينفرد القطاع الشرقى من الضفة الشرقية بظاهرة الشوارع السلمية حيث تتحول الى درج حقيقى يذكرنا بشوارع المدن الجبلية فى أوربا وبخاصة حوض البحر المتوسط .

أخيرا وعموما ، كيف تبدو قيمة موضع القاهرة اذا وضعت فى الميزان ؟ ثمة مزايا لا شك واضحة . فالضفة الشـرقية محمية من ثلاث جهات بالنهر والتل ، وهى مفتوحة من الشمال فقط . ثم ان وجود التلال الشرقية يوفر للمدينة مادة بناء ثمينة من الحجر ، مثلما يوفر لها النهر خامة الطوب . وارتفاع القطاع الشرقى يعوض عن البعـــد عن النهر بجفاف الهواء الصحى وحركته النشطة المنشطة ، فى حين يتمتع القطاع الغربى بجبهة مائية منعشة ومرطبة . وأخيرا فان كثرة الجزر كثرة غير عادية فى المنطقة – كنتيجة لتغير مستوى الارساب فجأة مع الانتقال من الوادى الضيق الى الدلتا الواسعة – هذه الكثرة توفر قواعد هامة لعبور النهر ولنمو المدينة .

نمو القاهرة بين ضوابطه ومحاوره

فى هذا الإطار الطبيعى الملائم اذن نستطيع أن نتتبع حركة المدينة التاريخية منذ العصر العربى . حين نشأت الفسطاط فى أقصى الجنوب ، قرب النهر والتل معا ، فانما كانت مدينة حربية أساسا ، تنشد موضوع حماية معلقا على التل ومحصنا بالطبيعة . فكانت فى النتيجة مدينة أكروبوليس ، أى مدينة قمة تل . وحين بنيت العسكر الى الشمال الشرقى منها ، ثم القطائع على جبل يشـــكر فى نفس الاتجاه ، وأخيرا القاهرة المعزية التى بدأت كمدينة ملكية محرمة ، فانها لم تغير الصفة الاكروبولية العسكرية أساسا . فكانت جميعها تلتزم السفوح التلية العالية فى الشرق ، وكانت تعززها بخط دفاع وحماية آخر

هو أسوار المدينة المتعددة والمتعاقبة . وكل ما حدث أنها كانت تزحف من موضع جنوبي الى موضع أكثر شمالية .

ومن الطريف ، ما دمنا قد تحدثنا عن المدينة المسورة وسور المدينة ، أن نلاحظ أولا أن مصر فى هذا الصدد شذوذ عالمي نادر، وثانيا أن القاهرة بدورها شذوذ نادر في مصر نفسها .. ففى العصور الوسطى وعهد الاقطاع ، كانت المدينة المسورة هى القاعدة العالمية طلبا للحماية من الاخطار الخارجية والصراعات الاقطاعية الداخلية . ولكن حالات ثلاث فقط فى العالم لم تكد تعرف أسوار المدن بفضل حمايتها الجغرافية الطبيعية وتصفية النظام الاقطاعي منذ وقت مبكر : تلك هي بريطانيا واليابان ومصر ، وكلها جزر حقيقية أو مجازا على ضلوع قارة يفصلها عنها بحر الماء أو بحر الرمل . لقد كانت الصحراء – كما يعبر لويس ممفورد– هى السور الطبيعى لمصر . ولكنها لم تكن كذلك للقاهرة تماما . فقد كانت العاصمة بموقعها وأهميتها موطن الخطر الخارجي دائما والصراع الداخلي كذلك ، فكان السور ضرورة استراتيجية منذ البداية وتعددت أسوارها وتحصيناتها واتسعت مع نمو المدينة ، وذلك حين لم تعرف المدن الإقليمية المصرية السور أو الحائط عدا بعض المواني الثغور .

هذا عن نمو المدينة فى حضن التلال . وفي المراحل اللاحقة فقط بدأ يضاف الى التوسع نحو الشمال ، توسع فى اتجاه جديد نحو الغرب . فمع نمو الارض الطمية ونضجها الفيزيوغرافى على حساب النهر المتراجع غربا ، بدأ الاستثمار الزراعى ثم البنائى العمرانى يزحف غربا . لقد بدأت المدينة تنزل هابطة من الكنتورات العالية الى الكنتورات المنخفضة بالتدريج . وبعد أن كانت تتشبث بضلوع التل ورأسه وتخشى الاقتراب من النهر حيث خطر الفيضان والاستبحار أو كما لو كانت تخجل منه river-shy أخذت تتحول من مدينة أكروبوليس معلقة الى مدينة نهرية شاطئية مستوية . لقد تحررت المدينة من عقال الجبل واسار السور معا وفى نفس الوقت . وفى المحصلة ، فلقد اخذت رقعة العمران والمنطقة المبنية تنمو فى اتجاهين لا فى اتجاه واحد ، شمالا وغربا ، أو قل على محور شمالي غربي عموما . وتلك هى الحركة التاريخية الاساسية

والمفتاح فى نمو القاهرة ، وهى حركة مطردة وايقاع ثابت ، مهما توقفت المدينة أو انتكست فى مراحل الجمود أو الانكماش .

وحتى أيام الحملة الفرنسية ومحمد على كان خط الحسينية ، باب الشعرية – بولاق ، يمثل أقصى حدود امتداد المدينة شمالا ، دون أن يعنى هذا بالضرورة أن كل ما الى الجنوب كان عمرانا كاملا وسكنى متصلة ، بل كانت هناك فجوات شاسعة تتخلل المنطقة المبنية ، ودون أن يعنى كذلك انعدام العمران المبعثر الخفيف الى الشمال ولقد كان محمد على هو الذى اخترق ذلك الحد وتعداه شمالا ، نحو شبرا ، كما كان عباس هو الذى بدأ العباسية عبر الحسنية . ومع ذلك فقد كان محمد على نفسه هو الذى بدأ الاتجاه الى جاردن سيتى لتكون سكنا راقيا لعائلاته ، بينما أن حى الإسماعيلية لم يبدأ إلا أيام اسماعيل والتوفيقية أيام توفيق .

وبالمثل فان النمو الاساسى فى نطاق مثل الفجالة – الظاهر – غمرة – السكاكينى ، أى جنوب خط المترو ومحطة مصر ، لم يتم حقيقة الا بعد ١٩٠٠ . وأحدث من ذلك كله بالطبع نمو الشمال الشرقى ابتداء من الدمرداش ومنشية الصدر عبر القبة بأقسامها ومنشية البكري حيث يتفرع الى شعبتين : الى الزيتون فالحلمية فالمطرية فعين شمس شمالا ، والى مصر الجديدة جنوبا . وهذا يصدق أيضا على نمو الشمال ابتداء من روض الفرج الى الساحل وشبرا (بأقسامها الحدائق والخيمة والمظلات والبلد) .

ونفس الشئ يقال عن الضفة الغربية حيث ظلت الجيزة مدينة متواضعة الى بداية القرن الحالى ، وظلت تنمو شمالا ببطء كشريط يزداد سمكا وعمقا ، الى أن دخلت فى موجتها المدية مع وبعد الحرب الأخيرة حتى وصلت عبرالدقى والعجوزة الى امبابة في عروض تناظر عروض حى الساحل على الضفة الشرقية أو تكاد . وبعد أن كان عمران الجيزة يقع دائما «جنوب»القاهرة ، أصبح يقع «غربها» نصا . وهنا نلاحظ أن نمو الضفة الغربية باستثناء بندر الجيزة هو نمو طارئ حديث جدا اذا قورن بالضفة الشرقية عموما .

وهنا لا تتأكد لنا حقيقة واحدة وهى أن النمو كله – على الضفتين – مندفع نحو الشمال ، وانما تتأكد كذلك حقيقة أخرى لا تقل مغزى وخطرا وهى أن النمو كله – على الضفتين – مندفع نحو الشمال ، وانما تتأكد كذلك حقيقة أخرى لا تقل مغزى وخطرا وهي أن النمو متوقف تماما الى درجة الشلل فى الجنوب ، وفى الضفتين أيضا على السواء . فلم تتعد مصر القديمة حدودها المزمنة قرب أثر النبى ، وكذلك الجيزة القديمة (البندر) . واذا كانت المعادى وحلوان على الضفة الشرقية تمثلان نموا حديثا وعصريا ، حلوان منذ اسماعيل كمدينة استشفاء ، والمعادى منذ توسعت وتوطدت جالية الاستعمار البريطانى ، فانها تمثل ضواحىَ منفصلة عن جسم المدينة ولا تنقض القاعدة بقدر ما تؤكدها . وقل الشئ نفسه عن نمو منطقة الهرم حديثا ، فهى أقرب الى النمو الشريطى الخطى على أطراف المدن Ribbon development .

والخلاصة أن الحدود الجنوبية لجسم القاهرة تمثل الثوابت الاستاتيكية Constants فى حركة المدينة ، حيث تمثل الحدود الشمالية العوامل المتغيرة النامية والدينامية Variables وان فى مجرد الفرق فى التسمية بين مصر القديمة فى أقصى الجنوب ومصر الجديدة فى أقصى الشمال لتلخيصا بليغا لكل تاريخ وحركة النمو داخل هذا المجمع المدنى الحافل .

على أنه ليس يكفى أن نفسر هذا التناقض بين الشمال والجنوب بحتم الموضع المحلى وحده من اختناقه فى الجنوب وانفساحه السهلى فى الشمال . فلا شك أيضا أن ثروة الدلتا الغنية من زراعة وانتاج ، وانفتاحها بما يقع خلفها من موانى واتصالات خارجية تجارية ، تمثل لا شك قطب جاذبية للعاصمة أقدر على تغذية صناعتها بالخامات وسكانها بالغذاء وأسهل اتصالا وأقدر على التصريف الخارجى . بل قد يمكن أن يقال أن نمو القاهرة شمالا فى لسانية الاساسيين شمالا وشمالا شرقا هو انعكاس بعيد فى نهاية المطاف لجاذبية الاسكندرية والسويس على الترتيب ..

واذا كان التناقض فى قوة النمو واضحا صارخ الوضوح ما بين الشمال والجنوب ، فهو على الأقل حقيقة مؤكدة ما بين الشرق والغرب أيضا . ففى الشرق حائط المقطم يقف حائلا منذ العصور الوسطى يخنق كل امكانيات النمو ، حتى فى الوقت الحالى لا يمثل مشروع مدينة هضبة المقطم أكثر من محاولة رمزية . أما غربا فان المدينة استعمرت النهر نفسه - أعنى جزيرتى الجزيرة والروضة - ثم عبرته لتجعل من الضفة الغربية شقيقة صغرى للشرقية تناظرها طولا وان دقت عرضا ، ولتجعل من المجمع المدنى كله مدينة تمتطى النهر كما يقال a' cheval

ومن المحتمل فى المستقبل أن يرجح معدل النمو فى الضفة الغربية معدلة فى الضفة الشرقية نسبيا ، لان الاولى هى جبهة ريادة العاصمة الآن وطاقة أو كوة رئيسية لتمددها . ويمكن أن نعبر عن هذا بطريقة أخرى فنقول إن دفعة النمو اذا كانت اليوم أقوى نحو المحور الشمالى فقد تتحول فى بضعة عقود الى المحور الغربى . وقد وصل عمق الضفة الغربية اليوم الى بولاق الدكرور فى الجنوب وميت عقبة فى الشمال ، وربما واصل نموه الى الخط الشرياني للسكة الحديدية بين الوجهين .

وعند هذا الحد نستطيع أن نري بسهولة أن المدينة اذ تزحف شمالا فى موجتها المدية العاتية ، وبسرعة العاصفة فى العقود الاخيرة خاصة ، مع ثباتها المطلق أو شبه المطلق فى الجنوب ، فهى انما تنتقل بالتدريج مبتعدة عن الصعيد وملتحمة بالدلتا . إن الاصل فى القاهرة - عاصمة - أنها بموقعها ومصدر سكانها ووظائفها القومية وكضابط إيقاع بين أجزاء الوطن وأقاليمه ، تنتمى الى الدلتا بقدر ما تنتمى الى الصعيد . ولكن الواقع المحقق الآن أنها أدخل فى فلك الدلتا وأشد التصاقا بها وزحفا اليها ..

ذلك وكأنما هى تزحف تدريجيا مع رأس الدلتا (التى كانت ازاء منف وقت أن كانت العاصمة الفرعونية) والتى تزحف شمالا باستمرار . أو كأنما هى تزحف مع مصر الحديثة عموما ، حيث يقتصر المعمور في أقصى جنوب الصعيد

(منذ خزان أسوان ولكن بالاخص مع السد العالى) ، ويتمدد فى أقصى شمال الدلتا (مع استصلاح البرارى الذى سيصل بالارض الزراعية قريبا الى سيف البحر) . أو - أخيرا - كأنما هى ترمز الى تناقص وزن الصعيد النسبى فى اقتصاد مصر وعمرانها بالقياس الى الدلتا (الصعيد الآن لا يقدم الا ٣٨ ٪ من عائد الزراعية المصرية) ..

وهذا ما يقودنا الى وجه شبه آخر فى الشكل بين نمو القاهرة الكبرى وامتداد الارض السوداء فى مصر . اذا أنت نظرت الى خريطة القاهرة فلن تخطئ بالتاكيد شكلها الكاسى الخاص ، فهى أولا وأساسا مدينة طولية أكثر منها عرضية ، فبينما يصل امتدادها على المحور الطولى الى نحو ١٣ كم ، لا تزيد فى أقصى عرض لها عن ٧ كم ، وتقل عن ذلك كثيرا فى المتوسط وقد تصل الى حد الاختناق فى أقصى الجنوب . وبينما يأخذ النيل محورا شماليا جنوبيا بعامة ، ينفرج الخط الواصل بين مصر القديمة ومصر الجديدة الى أقصى حد ممكن . ويلاحظ أن جبهة الزحف شمالا لا تمثل خطا واحدا منتظما ، بل يتقعر فى وسطه لانه يتنقل أساسا فى محورين هما كتلة مصر الجديدة - عين شمس في الشمال الشرقى وكتلة شبرا - روض الفرج فى الشمال ، هذه بحذاء الصحراء وهذه بحذاء النيل ، وبين هذين اللسانين برزخ أو خليج عريض من الأرض الزراعية .

الشكل إذن مروحى بوضوح ، تكمن خلفه ضوابط الموضع وتضاريسه الاولية ، سواء أخذنا الضفة الشرقية على حدة أو اذا أضفنا إليها الغربية وهذه إذن مروحة منشورة مفتوحة ، يدها فى الجنوب . وهذا يذكرنا على الفور - وان يكن على تصغير شديد - بشكل الدلتا نفسها . وحتى لسانا النمو الشماليان السابق ذكرهما يكملان التشبيه بفرعى دمياط ورشيد ! بل اننا اذا أضفنا الذيل المبتور من النمو المتقطع على استحياء فى الجنوب عبر المعادى وحلوان كيد قصيرة لمروحة العاصمة لاقتراب الشكل جميعا من هيئة مصر عموما ، حيث يرسم الصعيد يدا طويلة جدا ، ولكنها ليست قوية جداً لمروحة الدلتا . ان

عاصمتنا لا تلخص كيان مصر البشرى فحسب ، وانما تختزل شكلها الجغرافى أيضا فى بقعة أو فى كبسولة ..

ماذا اذن عن توسع ونمو القاهرة الرأسى ، بعد ذلك النمو الافقى الطاغى ؟ معه جنبا الى جنب تقدم بايقاع متناغم . فتاريخ المدينة لم يكن تمديداً للأطراف فحسب بل وتكثيفا للداخل أيضا . ولقد أتى على القاهرة حين من الدهر كانت تتخلل منطقتها المبنية فجوات وفراغات ضخمة من الخراب أو الخواء . وحتى أوائل القرن الماضى كان جسم المدينة مبعثرا مخلخلا غير ملموم ؛ ولكنه أخذ يلتئم بالتدريج . وبينما كانت الاطراف تنمو كفيلات مبعثرة وسط الحقول ، كانت الفيلات فى الوسط تتحول الى عمارات ، والعمارات تتناطح وتتلاحم وتتسابق الى أعلى كالأشجار فى الغابة تتصارع من أجل الوصول الى الشمس . وبين هذا وذاك جميعا توشك المدينة أن تغص وتختنق ولا تكاد تجد رئة خضراء أو مساحة مكشوفة . والناظر الى خريطة المنطقة المبنية اليوم فى القاهرة قد يحسب خطأ أن بها فراغات غير مستغلة كتلك التلول المتقدمة فى عين الصيرة وزينهم وقطع المرأة فى شرق المدينة . ولكن الحقيقة أن هذه حدود المنطقة المبنية هناك ، وانما تفصل بين مدينة الاحياء ومدينة الاموات ، أما المنطقة المبنية فكتلة متصلة لا انقطاع لها .

وفى ختام هذا الحديث عن النمو ، لابد لنا من وقفة تجيب علي سؤال ملح : ما الذى اطلق المدينة من عقالها ، خاصة منذ القرن الماضى ، كما رد خرج من القمقم ؟ لقد ظلت المدينة الوسيطة تحتل رقعة متواضعة محدودة فى شرق المنطقة ، ولم تخرج من قوقعتها التاريخية والجغرافية الا فى أواخر العصور الوسطى - وعلى استحياء ذلك . ثم مع القرن الماضى فقط تمددت تمددا جديدا تماما صوب النهر ، ولم تزل خطاها تتسارع باطراد في العقود الاولى من هذا القرن ، ولكنها منذ الحرب العالمية الثانية وحدها انفجرت فى موجة مدية حقيقية هى منذ الثورة أسرع وأعتى منهافى أى وقت مضى . ونحن نستطيع أن نصنف هذه الفترات فى تاريخ حياة المدينة الى مراحل ثلاث أساسية : الأولى هى المرحلة النووية ، والثانية هى التكوينية ، والاخيرة هى الانفجارية .

ولعل رقعة القاهرة قد نمت فى القرن السابق للحرب الثانية أى فى المرحلة التكوينية اكثر مما نمت طوال الالف عام منذ نشأتها العربية أى فى المرحلة النووية ، بينما قد يزيد نموها بسهولة فى مرحلتها الانفجارية فى ربع القرن الاخير عنه طوال القرن الاسبق عليه . لقد خرجت القاهرة عن وصاية الجبل الابوية ، وانساحت من المقطم الى الهرم ، ومن الصحراء الي الصحراء ، ومن حلوان الي شبرا الخيمة ، وبعد ان بدأت بحدود صارمة كالخط الهندسى هى سور المدينة أصبحت تتخلل المزروع وتخلخله كمدينة بلا حدود . ومن السهل أن نتتبع انعكاس هذا كله رقميا فى تعداد السكان ، ولكن يكفى هنا أن نذكر أن المدينة التى بدأت مع محمد علي ربع مليون وانتهت معه ثلث مليون ، قد تعدت الان الخمسة ملايين .

مرة أخرى : لماذا ، وما هو الزناد الذى أطلق هذا النمو المريد ؟ ثمة على الترتيب عاملان ضابطان أو محركان ، لا يكفى أى منهما وحده تفسيرا الا لمرحلة محدودة . الاول هو الموضع والثانى هو المواصلات . فمن السهل أن نرى أن النمو في المرحلة النووية يتفق مع نمو رقعة الموضع تجاه النهر ومع تراجع النهر نحو الغرب بالتدريج . ولكن لا شئ يفسر المرحلة التكوينية ، فضلا بالتاكيد عن الانفجارية من بعدها ، الا ثورة المواصلات الحديثة . فحتى محمد على ، كانت الدواب هى وسيلة النقل الاساسية داخل المدينة ، والمركب الشراعى وسيلته خارجها . كان نفس الحركة البشرية قصيرا للغاية ، ومعه كان توسع المدينة قاصرا بالضرورة . ثم بدأت سلسلة تاريخية : من الدواب الى عربات الخيل الى خطوط « سوارس » المنتظمة الى الترام ثم أخيرا السيارة الخاصة والعامة . وحدود القاهرة العمرانية فى أى لحظة خلال هذه المرحلة هى وظيفة لهذه الوسيلة أو تلك .

ثم سؤال آخر وأخيرا ينبثق من سابقه : هذا النمو ،هل هو صحى سليم تمام ؟ أيسير فى أنسب خطوطه واتجاهاته الاكثر ترشيدا ؟ لن نقف هنا عند قضية تضخم العاصمة فى جسم البلد حيث بلغت الخمسة ملايين من ثلاثين مليونا أو يزيد، ولن نقول « الورم الأكبر The Great We » كما قال كوبت Cobbet عن

لندن فى عصر الصناعة . فمن المحتمل جدا أن القاهرة تعانى من افراط المترو بوليتانية مثلما تعانى مصر نفسها من افراط السكان بعامة . ولكن لعل أخطر من هذا النمو - الشيطانى نوعا mushroom - ملمح ملح مزمن قد يحمل شبهة النمو السرطانى ذاته .

والاشارة هنا هى يقينا إلى توسع الرقعة المبنية على الأرض الزراعية الثمينة فى عالم جغرافى متناه يعانى من مجاعة أرضية . فكثير من أبناء القاهرة يذكرون ولا شك فى مدى عمرهم آلاف الافدنة الزراعية فى شبرا والجيزة (بمعناها الواسع) وكيف كانت طرق المواصلات والترام تمضى لأميال وسط مزارع ومشاتل الفواكه والزهور والخضراوات الكثيفة ، ظلت تتضاءل وتنكمش بالتدريج وظل بعضها يقاوم كجزر صامدة وسط بحر المبانى . ولكن هذا كله تحول اليوم إلى مبان كثيفة ونفيت الزراعة إلى آفاق بالغة التطوح والبعد . وإذا كان هذا لا يصدق على لسان النمو فى اتجاه مصر الجديدة فهو للأسف صادق على شعبته الثانية فى اتجاه عين شمس حيث لا يحاذى امتداد العمران حافة المزروع وأنما يترامى عليه ، لا يجاوره بل يجاوزه .

أن المدينة تأكل سكانها كما يقال ، ولكنها هنا تأكل أرضها أيضا ، فهى من قوارض الأرض الزراعية ، وبشراهة ذلك . وقد آن أن يكون الرمل للعمران والطين للزراعة . وفى شمال شرق القاهرة تجاه العباسية ومدينة نصر ومصر الجديدة محور الرمل الأنسب ، بينما قد يكمن الحل بعد ذلك فى الضواحى المنفصلة فيزيقيا عن جسم المدينة بحيث تقوم لا فى عرض الوادى وانما على حافتى الصحراوين ، خاصة على طول مخارج المدينة الاساسية فى طريقى الاسكندرية والسويس الصحراويين .

شبكة الخطة وشبكة المواصلات

حتى النظرة العابرة إلي خريطة القاهرة ، بشبكة شوارعها ومربعاتها السكنية ، لا يمكن أن تخطىء ثلاثة ملامح بارزة فى خطة العاصمة . أولها وجود عنصرين أساسيين يتقاسمان رقعة المدينة : تخطيط - أو بالأصح لا تخطيط -

عشوائى تلقائى يمثل النمط العتيق فى المدن بل والقرى المصرية عامة ، ويمثل فى العاصمة مناطق النواة القديمة منها ، وتخطيط هندسى مصمم منتظم فى أشكال مربعة أو مستطيلة أو مضلعة أو دائرية ، يمثل بدوره العنصر العصرى «الاوربى» الجديد فى تركيب المدن المصرية الذى ادخل منذ القرن الماضى فقط . وهذه الثنائية الاساسية فى الخطة ترمز بسهولة وبلاغة إلى الثنائية الحضارية فى مصر المعاصرة حيث يتعايش القديم والجديد والأصيل والدخيل .

الملمح الثانى هو سيادة مساحة التخطيط الهندسى الحديث سيادة حاسمة بالنسبة إلى مساحة اللاتخطيط العشوائى القديم . وقد يبدو هذا غريبا نظرا لحداثة عهد التخطيط الهندسى المنتظم ، ولكنه فى الحقيقة يلخص - فى نظرة - قصة نمو المدينة الحديث حيث وجدنا أن الرقعة الكبرى من كتلة المدينة هى أساسا بنت القرن الأخير والمرحلتين التكوينية والانفجارية فى تاريخها . أضف إلى هذا أن كثيرا من عمليات التقويم والتهذيب الهندسى فرضت على رقع واسعة من مناطق التخطيط القديم ، مما يخفف من انتشارها وأن لم يخف آثارها .

ثالثا ، وأخيرا ، فمن الواضح أن مناطق الخطة العشوائية القديمة تنحصر أساسا فى أطراف المدينة القديمة خاصة فى الشرق والجنوب ، وأن وجدت منها جيوب شاذة فى الشمال أو الوسط . وعلى أية حال ، فإن هذا الوضع أوضح جدا فى الضفة الغربية منه فى الشرقية ، حيث يقتصر هناك على أقصى الجنوب بصرامة ويسود التخطيط الهندسى كل الشمال . ويعنى هذا فى نفس الوقت أن القديم يرتبط بالكنتورات الأعلى من المدينة ، بعكس مناطق التخطيط الهندسى الحديث .

وهذا الملمح الأخير كله يتفق إلى حد كبير مع قانون الخطة فى المدينة المصرية عامة ، حيث نجد دائما كتلة قديمة عشوائية فى القطاع الجنوبى تقوم على ربوة صناعية مرتفعة محدبة كطبق مقلوب ، بينما تترامى تحت أقدامها فى القطاع الشمالى وعلى مستوى الأرض الطبيعى رقعة من التخطيط العصرى المنتظم . فالقطاع الجنوبى هو نواة المدينة قبل العصر الحديث ، والشمالى هو

النمو الحديث فى القرن الأخير . وتتناسب مساحة كل من القطاعين إلى الآخر بحسب خط المدينة من النمو والتضخم فى الفترة الحديثة . أى أنه كما زاد نمو المدينة ودرجة انفجار هذا النمو ، قلت نسبة مساحة النواة العشوائية القديمة إلى مساحة التخطيط الهندسى الحديث - والعكس .

فى ضوء هذه المؤشرات الاساسية ، يمكننا الآن أن نتتبع خطط القاهرة بشىء من تفصيل . ولنبدأ باللا تخطيط القديم . هذا نوع من الخطة البدائية الفطرية التى تظهر تلقائية غير عامدة ، خطة بلا تخطيط كما قد نقول ، تبرز من مجرد تجمع المبانى معا . وهى فى جوهرها خطة القرية المصرية والتى لا تخلو تماما من منطق ، بل ومنطق هندسى ، ولكنه باهت بالغ التقريب . فثمة حول الحلة طريق دائرى ولكنه غير منتظم (داير الناحية) تخرج منه إلى قلب المنطقة المبنية عشرات من الطرق الضيقة والحارات التى تنتهى إلى نهايات مسدودة فى قلب البلد - أى أزقة مغلقة - والتى تتلوى وتتفرع وتتخلل الكتلة المبنية بدرجة أو بأخرى ، والعشوائية بادية لا شك فيها ، ولكن خلفها تكمن جرثومة الخطة المتشععة أو الدائرية المتشععة بصورة أو بأخرى radio-concentric .

وتنتشر هذه الخطة البدائية أكثر ما تنتشر فى القطاع الشرقى والجنوبى من القاهرة شرق النيل ابتداء من بالفعل هى القاهرة القديمة والاحياء التاريخية والتقليدية باب الشعرية والازبكية والظاهر والحسينية فى الشمال ، حتى السيدة زينب وطولون والسيدة نفيسة جنوبا . ثم تعود فتظهر فى مصر القديمة فى أقصى الجنوب . وهذه التى تستمد طابعها من ضيق الأزقة والحوارى المسدودة والتوائها وتعرجها الشديد ، الذى يضاعف منه تضرس الطرق بسبب الموضع التلى وتحولها أحيانا إلى طرق سليمة ، والذى يضاعف بدوره من كثافة المساكن والسكان ودرجة التزاحم . والكل ينتهى إلى تيه لابرنتى من شبكة طرق لا تصلح للمواصلات الحديثة بحال . من هنا كان التهذيب والتقويم بتوسيع وفتح كثير من الحارات والشوارع ، أي بعملية فرض أو مزاوجة مفروضة بين اللاتخطيط والتخطيط . والواقع أن هذه العملية واسعة الانتشار فى كل هذا النطاق .

ومن طريف المفارقات هنا أن نلاحظ أنه بينما تبدو احياء شرق القاهرة ضائعة فى خطتها المضطربة العشوائية ، نجد إلى الشرق والجنوب منها توا أو وشيكا مساحات من التخطيط الهندسى النظيم الدقيق تغطى رقعة كبيرة من خريطة المدينة . على أن هذه لا ينبغى أن تخدعنا ، فإنما هى مدينة الأموات - المقابر والجبانات المترامية فى حى الخليفة وفى قايتباى والغفير - التى تقسمها شوارع منتظمة مهندسة .

ثم نعود فنقابل توزيع الخطة العشوائية تلك ، مع نفس محاولات التعديل وجراحة التجميل التى يفرضها تنظيم العاصمة ، فى حى بولاق ، حيث يبدو كجزيرة شاذة وسط التخطيط الهندسى . ثم لا نلقاها بعد ذلك إلا عبر النهر فى أقصى الجنوب من الضفة الغربية ، أى فى نواة الجيزة القديمة (البندر) حيث تتنافر بوضوح صارخ مع بقية التخطيط الهندسى المنتظم إلى الشمال .

وإذ ننتقل إلى التخطيط الهندسى الحديث ، الذى يغطى بقية رقعة العاصمة فيما عدا بعض جزر وأسافين قزمية متفرقة من التخطيط العشوائى على أطراف المدينة هى القرى والعزب السابقة التى أغرقها وابتلعها المد الحديث ، كمنية السيرج وبعض العزب المبعثرة فى شمال شبرا ، وقرى كامبابة وميت عقبة وبولاق الدكرور فى الضفة الغربية ، إذ ننتقل اليه نجد صورة مختلفة تماما ، بسيطة جدا ولكنها بالغة التعقيد جدا . فالمدينة هنا عبارة عن موزايكو لانهائى من وحدات مساحية ذات أشكال هندسية منتظمة تتراوح بين المربع والمستطيل وقليلا ما تجنح إلى الدائرة أو المضلع. ولكنها دائما خطوط هندسية وزوايا قائمة تتألف من مربعات سكنية مماثلة فى هندسيتها . أما التعقيد فمصدره أن هذه الاشكال المنتظمة القائمة الزوايا لا تتبع فى توجيهها بالنسبة للجهات الأربع الاصلية محورا واحدا باستمرار ، كما هو الحال فى المدينة الامريكية مثلا ، وإنما تتبع - حرفيا - عشرات وعشرات من المحاور التى تختلف من رقعة إلى أخرى وتستقل بها كل واحدة عن الاخرى كأنها صفحة الغاز Jig-saw . ومن هنا قلنا بسيطة ومعقدة فى آن واحد . ولا يستثنى من ذلك إلا المعادى

وحلوان حيث محور توجيه الخطة المربعة الصارمة موحد بصرامة أكثر فى كل المنطقة المبنية .

وإذا كانت المحاور القاعدية التى تحكم تلك الرقع الشطرنجية اللامتناهية متنافرة كل التنافر ، فالمهم أنها لم تتحدد اعتباطا ، بل هى من وحى وتوجيه ضابطين أساسيين : النهر ، ذلك الشريان المحورى الذى تطل عليه واجهة كبيرة من المدينة ، والشوارع الرئيسية أى الطرق الشريانية التى تفتح الأحياء وتمثل مفاتيح الحركة فيها وبينها ..

فأما النهر فموجه حاسم وحتمى . فسواء على الضفة الشرقية أو الغربية ، ولكن على الاخيرة بالأخص ، يجرى عدا الكورنيش وبعده شارع رئيسى (ممتطيا ظهر جسر الطراد عادة) يمتد بطول النهر ويحاذيه ، كشارعى الجيزة والقصر العينى على الترتيب . ولما كان للنهر تعرجاته وانحناءاته ، فإنه ذلك الشارع يتبعها بأمانة . وكذلك تفعل الشوارع الثانوية الموازية إلى الداخل . ولما كانت الشوارع العرضية عمودية على الطولية ، فإن شبكة الشوارع برمتها تظل تتفاوت وتتغير فى محاور اتجاهاتها الاصلية من قطاع إلى آخر بحسب تعرجات النهر الحاكمة .

خذ كل الضفة الغربية من الدقى حتى أمبابة ، ولن تجد لهذه القاعدة تبديلا . وكذلك الشرقية جنوب ميدان التحرير وبعمق سكة حديد حلوان : الشوارع الطولية تحاذى النهـر ، والعرضية تتعامد عليه وعليها . وبالمثل فى جزيرة الروضة ، حيث توازى الشوارع الطولية شاطئى الجزيرة الاثنين ، حتى إذا ضاقت الجزيرة فى الجنوب تبعت الخطة محور أحد الشاطئين دون الآخر ، فتتكون شرائح مثلثة شاذة . ونفس الشىء واضح فى فم الخليج وابو السعود شمال مصر القديمة ، مثلما هو فى الشمال فى روض الفرج والساحل عموما .

أما عن أثر الشوارع الرئيسية على الخطة فأوضح فى الداخل، بعيدا عن أثر النهر . فهذه تصبح العمود الفقرى الذى تركب عليه – بزوايا قوائم – تفاصيل الخطة الهندسية ، فإذا انحرف العمود انحرفت معه واتجهت بحسب توجيهه . أما

مسارات تلك الشرايين فتحددها المواقع النسبية بين النقط الاستراتيجية فى المدينة ، أو ربما ضوابط الموضع القديمة كالترع الحفرية التى ردمت وتحولت إلى بوليفارات وجادات رئيسية كالخليج المصرى (شارع بورسعيد الآن) والترعة البولاقية (شارع الترعة البولاقية) .

والأمثلة عديدة . ففى شبرا محور مستقيم هو شارع شبرا ، ومحور منحرف هو شارع الترعة البولاقية ، وكل تفاصيل الخطة المربعة فى الحى برمته تعكس اتجاه كل منهما . ولكن المثل الكلاسيكى هو شمال شرق القاهرة ابتداء من غمرة والظاهر حتى مصر الجديدة وعين شمس ، حيث المحور الحاكم هو مترو خط الضواحى . ففى كل هذا النطاق الترامى ستجد خطة الشوارع كلها مربعات منتظمة ، ولكن على عديد من المحاور المتنافرة جدا . غير أن هذه جميعا أنما تتحدد بدورها بنقط ارتكازها أو قل مفاصل ارتكازها على طول المترو ، الذى ينحنى ويتعرج بحسب مساره ووجهته . والنتيجة أن منطقة مثل غمرة تتخذ مربعاتها السكنية محورا يوشك أن يكون شرقيا غربيا ، بينما أن منطقة كالمطرية وعين شمس ينقلب فيها المحور إلى شمالى جنوبى ، فى حين يتعدل فيما بينهما بالتدريج كالبندول .

هذا ، وتمثل الزمالك — النصف الشمالى من الجزيرة — حالة طريفة ، ففيها يجتمع أثر النهر والشارع ليدمغا الخطة بطابع فذ . فالشوارع الطولية تسير مع محور الشـــارع الرئيسى الحاكم الذى يقطع الجـــزيرة بين كوبرى ٢٦ يوليو (أبو العلا) وكوبرى الزمالك ، وبذلك تتقاطع الشوارع الطولية والعرضية بزوايا حادة لتترك بينها اشكالا هندسية نادرة كالمعين وشبه المنحرف ... الخ ، بينما إلى الجنوب من شارع الكوبريين تسود شبكة مربعات منتظمة توازى محوره وتتعامد عليه نصا .

وينبغى أخيـرا أن نذكر نمطا خـــاصا ومحليا من التخطيط الهندسى ، لا يتبع مبدأ الزوايا القائمة بقدر ما يتبع الدوائر المتقاطعة والأقواس المتداخلة . ونعنى بهذا خطة الحدائق الانجليزية English Gardens ، التى تصدر أصلا عن

تخطيط البساتين landscape gardening ففي جاردن سيتي وحدائق القبة نجد خطط الشوارع كأقواس منحنية أو كدوائر متقاطعة متعددة المراكز. وبقدر ما تعطى هذه من منظور معمارى فخم ومبان انسيابية فى لاندسكيب الحى ، تعطى من مشاكل المواصلات . فهاتان المنطقتان متاهتان من أشق قطاعات العاصمة لسكانهما ولغير سكانهما على ما نعلم .

وإذا نظرنا إلى مناطق التخطيط الهندسى فى العاصمة بعامة ، أمكننا أن ندرك من تعدد محاور توجيه قطاعاتها المحلية أنها لم تخطط أو تنشأ فى ظل خطة عظمى موحدة بل أتت بالقطاعى مع النمو الجزئى . ولهذا فهى تترابط وتتماسك مع بعضها البعض بطريقة رديئة مفككة غالبا ، والاغلب أن تترك فيما بينها مساحات وجذاذات شاذة الشكل أو حادة الزوايا .

وصحيح أن هذا التعدد والتنافر فى محاور التوجيه يخفف من تنميط الخطة ورتابة الاحياء والشوارع ، كما يعنى تعدد التوجيه بالنسبة للشمس والرياح فيعطى فرصا أكثر للتهوية والاشعاع والظل ، كما يمنع تحول المدينة إلى تيارات للرياح الشمالية السائدة مثلا ، ولكن نقطة الضعف الكبرى أنه يترك ترابط المدينة العضوى عن طريق المواصلات ضعيفاً مفككا . وينم عن هذا ويشى به محاولات موضعية هنا وهناك لفرض مجموعة من الشوارع المتشععة على بعض تلك الخطط الهندسية المربعة ، تتحول بها إلى شيء أشبه بالخطط الدائرية المتشععة أو قل المضلعة المتشععة ، كما فى الاسماعيلية فى وسط البلد وكما فى وسط الروضة وفى العجوزة ثم السكاكينى بالظاهر ، ولكن بالأخص فى مصر الجديدة غير أن هذا غالبا ترقيع موضعى أو تحايل محلى ، ومن المحقق أن القاهرة نمت بالقطاعى ولصقت أجزاء خطتها إلى بعضها بالتقسيط وبلا اطار عام . فإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة المناطق العشوائية المختنقة ، مع ضخامة رقعة العاصمة عموما ، لكان حقا أن يقال أن القاهرة من المدن التى يصعب التعرف على أجزائها والحركة فيها . ولكن هذا أدخل فى باب المواصلات ، وهو ما ينقلنا إلى شبكة النقل العاصمية .

***

رغم بعض الشوارع الرئيسية التى تحاول أن تصحح أخطاء الخطة المربعة المتعددة المحاور وأخطاء اللاتخطيط العشوائى ، إلا أننا لا نستطيع أن نتحدث عن خطة فوقية متشععة على مستوى العاصمة ككل . وهناك أكثر من بؤرة تتشعع منها مجموعات من الشوارع الرئيسية هى التى تتبناها خطوط المواصلات شبكة مفضلة لها . ولعل أهمها محطة مصر حيث تخرج منها شرايين شارع شبرا شمالا ، وبولاق غربا ، والجلاء جنوبا بغرب ، الجمهورية جنوبا (ابراهيم سابقا) ، ثم شارع رمسيس بوابة وعنق زجاجة كل ضواحى شمال شرق القاهرة . وتقدم العتبة بؤرة أخرى، فميدانها مصب لحركة شرق المدينة : شارع الجيش إلى العباسية ، شارع الموسكى - جوهر إلى الجمالية ، شارع الازهر إلى الغورية والدراسة ، شارع القلعة إلى القلعة والخليفة . وميدان باب اللوق والسيدة زينب بؤر أخرى .

على أن هذه الحزم المتشععة لا تؤلف فيما بينها خطة متشععة بمعنى الكلمة ، ولو أن الملاحظ أن شبكة خطوط الترام كانت تقليديا وحتى قريب تنتخب لها من الشوارع ما يرسم خطة متشععة بارزة ، لا سيما من مركزين هما ميدانا محطة مصر والسيدة زينب .

وعدا هذا فينبغى أن نلاحظ أثر مواقع الكبارى النهرية على تقنيل شبكة المواصلات . فعلى جانبى النهر فى كل من كوبرى التحرير وكوبرى الجلاء يتحدد موقع حزمة كثيفة من محاور الحركة والنقل ، بل أن كلا من هذين الميدانين يشكل فى الواقع بوابة ضفته الحقيقية على النهر . ومثل هذا يقال عن كوبرى ٢٦ يوليو والزمالك فى الشمال ، وكوبرى الجيزة والملك الصالح فى الجنوب ، بدرجات متفاوتات . والحقيقة أن مواقع هذه الكبارى المتناظرة والمترابطة ، التى هى أعناق الزجاجة الحاسمة والخانقة بين ضفتى النهر ، هى التى تحدد معظم الشرايين العرضية التى تقطع المدينة من طرف إلى طرف . والتى تعانى القاهرة من قلتها بوضوح .

ولأن القاهرة مدينة طولية أكثر منها عرضية ، فإن أهم محاور وشرايين

الحركة هى الشمالية الجنوبية التى تخترق بالضرورة قلب المدينة فيختنق بها . وهذا هو المحرك الاساسى خلف فكرة انشاء طريق دائرى يلف بأطراف المدينة دون أن يخترق قلبها ، كما يتمثل فى شارع بورسعيد ، أطول شوارع القاهرة الآن ، والذى يرتبط أساسا بشرق المدينة القديم ، وكذلك شارع صلاح سالم الذى شق حديثا .

من كل هذه الزوايا يتضح لنا بجلاء أن مشكلة المواصلات فى العاصمة لا انفصال لها عن مورفولوجيتها وهيئتها الجغرافية البحتة . ويقف فى مقدمة هذه الضوابط الجغرافية اثنان . أولا ، انشطار المدينة إلى شقين أو ضفتين ، الأمر الذى يجعل على الفور من كبارى النهر أخطر نقط استراتيجية حرجة فى تدفق الرحلة اليومية إلى العمل . ثانيا ، اتخاذ أطراف المدينة الشمالية شكل لسانين أو مثلثين ضخمين فى شبرا – روض الفرج وفى مصر الجديدة – عين شمس ، يتصلان بجسم المدينة فى أضيق رءوسهما ، أى بأعناق زجاجة مختنقة على التو . وهذا النمط بارز جدا فى الحالة الاخيرة خاصة حيث تبدو كمثلث مسحوب مدبب يكاد أن يكون منفصلا إلا من عنق دقيق عند كوبرى القبة . فى كل هذه المواقع بنوعيها ، كبارى النهر وأعناق الضواحى ، تتأزم مشكلة المواصلات إلى حد الاختناق على أن الذى يضاعف منها أن كل تلك الاطراف فى الضفة الغربية عموما وفى شمال الضفة الشرقية هى باستثناءات معينة احياء سكن أكثر منها أحياء عمل . ثم هى تتضاعف مرة أخرى كالريح المركب بطبيعة هذه الاحياء . فإن كانت شعبية لا تملك كثافة السيارات الخاصة ، فهناك كثافة السكان العالية التى تنعكس على وتترجم إلى كثافة السيارات العامة (لسان كتلة شبرا – روض الفرج) . وأن كانت سكنا راقيا أقل كثافة سكان، فهناك كثافة السيارات الخاصة (لسان الشمال الشرقى ، والضفة الغربية) .

ولا تقل شبكة الخطوط الحديدية داخل المدينة مغزى وخطرا عن شبكة النقل الأخف . ويمكن ابتداء أن نزعم أن محطات السكك الحديدية فى المدينة المعاصرة هى بمثابة بوابات مدينة العصور الوسطى وإنما انتقلت من السور

الهامش إلى الوسط . أنها «مداخل» المدينة ولكن فى الداخل . ولعلها أكثر من صدفة أسماء «باب» الحديد ، و «باب» اللوق ، كأنما تلح لتذكرنا بأنها وظيفة وأن لم تكن موقعا وريثة «باب» زويلة أو «باب» النصر مثلا ..

ومواقع محطات السكة الحديدية فى القاهرة استراتيجية تماما، فمحطة مصر (وكوبرى الليمون التابعة) ومحطة باب اللوق تحتل مفاتيح المدينة الجغرافية ، وتخرج منها الخطوط القومية أو خطوط الضواحى فى اتجاهات ثلاثة ، شمالا وشمالا شرقا وجنوبا .

ومهم أن نلاحظ أن كلا منها يضاعف بمحطة مركزية كالخلية العارمة لشبكات الاوتوبيس ، فهى أقطاب مغناطيسية للمواصلات عموما ونقط انقطاع وتغيير فى وسيلة المواصلات (من السيارة إلى القطار أو العكس) . غير أن هذا مما يفاقم من مشكلة الازدحام ، بمثل ما أن خطوطها الحديدية تمزج نسيج المدينة وتخلق اختناقات حادة فى تدفق حركة المرور كما يتبلور خاصة على طول خط مترو شمال شرق القاهرة .

وقد انعكس تأزم مشكلة محطات السكك الحديدية فى المدينة فى أن التكامل والتعايش بين القطار والسيارة تحول أخيرا إلى صراع انتصر فيه القطار فى محطة مصر حيث نقلت محطة أوتوبيسات الاقاليم بعيدا إلى أطراف المدينة فى شبرا المظلات بعد معركة تخطيطية محتدمة بين عوامل الطرد والجذب المركزية . أما فى محطة باب اللوق فيبدو أن القطار هو الذى سيخسر الحرب ، إذ تقرر مبدئيا فى مشروع خطوط الانفاق المزمع أن تنقل نهاية خط الضواحى جنوبا إلي كوبرى الملك الصالح .

من كل هذه الخيوط المعقدة إذن تنسج مشكلة المواصلات أخطبوطها الخانق المزمن فى العاصمة التى يئست نهائيا من الحلول السطحية - أعنى على سطح الأرض - فلجأت إلى الحلول تحت الارضية كما تتمثل فى فكرة مترو الانفاق الذى يعكس مشروع خطته المبدئية شكل المدينة الطولى أساسا . إلا أن

جذور المشكلة تكمن في أكثر من قضية ، منها الفارق الحضاري : فشوارع المدينة خططت في عصر - ولعصر - ما قبل السيارة وما قبل الصناعة ، وهي الآن تعاني بالضرورة من تصلب الشرايين واحتقان الدورة الدموية .

ولقد اثبتت تجربة العواصم الكبرى المماثلة أن خطوط الانفاق ليست بالضرورة الكلمة الاخيرة في القضية ، ولا تلبث مشكلة المواصلات السطحية أن تعود . فلنـــدن وباريس تملكان خطوط انفاقهما منذ عقود وعقود ، وكذلك نيويورك ، ومشكلة المواصلات السطحية لم تزل مزمنة . ولعل بعض الدرس المستفاد هو أن القاهرة الكبرى بحاجة حقيقية - مع أو قبل الانفاق - إلى عملية « هسمنة Haussmannisation » ، كما تسمى ، على غرار ما عرفت باريس في السبعينات الماضية ، جريئة واسعة الخيال دون أن تكون راديكالية بتارة بالضرورة ، فتفرض على أرضية خطتها الفسيفسائية نظاما متشعبا ، متعدد البؤرات - منعا لتركيز المشكلة في نقطة واحدة - من البوليفارات المحورية الشريانية ذات التوقيع الاستراتيجي، بحيث تتحول هيدرولوجية النقل في قلب المدينة إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب .

كذلك لا مفر من إعادة توزيع العمل والسكن في محيط القاهرة الكبرى . فتركيز العمل في القلب التجاري المركزي (C. B. D. كما يسميه الامريكيون) وغيابه إلى حد بعيد في الاحياء السكنية في الاطراف عامل جذري وقاعدي . ولعل من الضروري أن يتحول قلب المدينة نفسه هو الآخر إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب ، بخلق نويات جديدة في الاطراف كمراكز ثانوية subcentralisation ، تخفف الضغط عن القلب المركزي وبالتالي تخفف من كثافة الرحلة إلى العمل .

بحسب الشوارع أو المناطق فى حـالة تجارة الجملة ، يغلب على تجارة التجزئة الطابع المختلط عموما ، والذى يصل إلى مداه فى المحلات الكبرى المنوعة multi-ple stores مثل شيكوريل وهانو وجاتينيو .. الخ ، وتلتصق وثيقا بعين المنطقة نصا .

من أهم الخصائص بعد هذا ، الفصل الجغرافى بين محلات التجارة العصرية والقديمة التى تختلف أيضا فى روادها ، فالأولى أكثر ارتباطا بجمهور العاصمة نفسها أولا وبطبقاته الاكثر غنى ثانيا ، بينما يكثر فى زبائن الاخيرة أبناء اقليم المدينة من الريف المجاور أو البعيد إلى جانب الطبقات القاهرية الشعبية . فالقطاع الغربى من منطقتنا تستأثر به التجارة العصرية ، بينما تتراجع القديمة إلى القطاع الشرقى ابتداء من العتبة تقريبا . فهنا تسود المحلات الشعبية والتقليدية ويتحول السوق إلى «سويقات» ، وقد يخرج من المحل إلى الرصيف ومن الرصيف إلى المتجول . كذلك يكثر التخصص بالشوارع ويزداد دور الجملة ، كما نرى فى محلات المصنوعات الجلدية والاحذية والصينى على نواصى العتبة ، وكتجارة الذهب والصياغة فى الموسكى والصاغة ، والاقمشة الخشنة وغزل الانوال الريفية فى شارع الازهر ، والعطارة فى الغورية ... الخ

تلك هى تجارة القاهرة المركزية ، التى يتعدى إشعاعها حدود العاصمة ، ولكنها مع ذلك لا تحتكر كل نشاطها . فهناك التجارة الثانوية أو المراكز الثانوية أو تجارة الاحياء التى تظهر فى مفارق الطرق الاستراتيجية فى أغلب الاحياء كنسخ مصغرة محلية – كأنها الأقمار فى فلك شمس – من منطقة التجارة المركزية ، التى تخرج منها كالاشعة فى الواقع ألسنة ممتدة على طول الشوارع الرئيسية فى المدينة تحتل المحلات التجارية جوانبها وواجهاتها ، حتى إذا تجمعت فى مفارق الطرق بعيدا عن قلب المدينة برزت من تلاحمها وتكاثفها تلك المراكز الثانوية التى تخدم الاحياء .

ومع ذلك تبقى الدرجة الثالثة من التجارة ، وهى آلاف المحلات الصغيرة المبعثرة فى كل شـوارع أو زوايا ونواصى الجيزة والاحياء السـكنية ، والتى

يتحدد توزيعها عادة بحسب كثافة السكان، مثلما يتحدد مستواها بحسب الحالة الطبقية . وعادة ما تمثل هذه مشـــكلة فى مناطق الهوامش والاطراف من المدينة حديثة النمو كالعجـــوزة الآن ، فظهورها يتخلف عن ظهور الســكن الجديد أو لا يظهـــر منها أولا إلا محلات الضروريات كالبقالة والتموين ، وتظل المنطقة خـــاما تعانى من نقص الخدمة التجـــارية حتى تزداد كثافة الســكان وتتداعى سائر الخدمات التجارية الاكثر رقيا وترفيها .

★ ★ ★

من الوظيفة التجارية ننتقل منطقيا إلى الادارية . فكعاصمة سياسية ، لها شهرة تقليدية بمركزية بيروقراطية ثقيلة ، تلعب الإدارة دورا هاما فى حياة القاهرة . ويكفى أن أكثر من ثلث هيئة موظفى الدولة يتركز فيها . والوظيفة الادارية تتداعى مؤسساتها بالطبع ، وتميل إلى التجمع الجغرافى ، كما أنها تحتاج إلى موقع مركزى دون أن يكون بالضـــرورة فى صميم القلب المزدحم الصاخب .

من هنا ، وعلى ضلوع منطقة التجارة المركزية ناحية الجنوب والجنوب الغربى، تمتد رقعة دولة الادارة وتتتابع أجهزتها كأنها قشلاقات جيش الموظفين . فابتداء من ميدان التحرير ، الذى يقف مجمعه الشاهق ليعلن كنصب تذكارى عن حدود تلك الدولة ، وفيما بين شارع القصر العينى وخط حديد حلوان ، يمتد لنحو الميل حى الوزارات والبرلمان بلا انقطاع ، ككتلة بالجملة أو كحجر واحد . بل وتطفو خارجها طفوح النمو والربح المركب ، حتى تصل عبر ميدان لاظوغلى إلى ميدان الجمهورية حيث كانت قاعدة الحكم طويلا .

ويلاحـظ أنه يرتبط بهذه الكتلة ارتباطا صميما ومباشرا ، وظيفيا وجغرافيا ، شريحة مميزة بكاملها على الجانب الآخر من شارع القصر العينى

وفى القاهرة ، إذا بدأنا بالوظيفة التجارية التى تلعب دورا حيويا فى
انها كعاصمة قومية فضلا عن كونها مدينة كبرى ، أمكننا أن نميز بين ثلاثة
راع من التجارة تمثل فى الحقيقة ثلاث درجات من المركزية . فهناك أولا
تجارة المركزية التى تتكدس وتتزاحم بلا هوادة فى قلب المدينة . ويلمس
قاهرى نبض التجارة المركزية فى مدينته بالتدريج من مشارف شارع الجلاء
رمسيس حتى أطراف ميدان التحرير وباب اللوق من ناحية ، ومن شارع
جمهورية إلى العتبة من ناحية أخرى ، حتى الموسكى وما وراءه تجاه الغورية
شارع الازهر .. الخ . ففى هذه الدائرة تتقاطر تجارة التجزئة والجملة ، السلعية
لمالية ، الحديثة العصرية والقديمة الوطنية . هنا كل مراكز المؤسسات
لشركات الهامة والجمعيات التعاونية والتأمين والبنوك الرئيسية والصيارف
لمحال التجارية الضخمة التى تتجاذب حولها المحلات الصغيرة . وهذه المنطقة
تجارية تمثل الجهاز العصبى المركزى للوظيفة التجارية لسكان العاصمة ،
قليم العاصمة جميعـــا من أخص خصائص هذه المنطقة . إن تجارة الجملة ،
أقل اتصالا بالجمهور المباشر والتى تحتاج إلى مساحات اوسع ، تنزوى نوعا
ى أطرافها الهامشية تاركة عين المنطقة لتجارة التجزئة وتكتفى هى بأن تقف
لفها لتغذيها وتخدمها . أما التجزئة فتعيش على الموقع الاستراتيجى البارز
لدعاية المكثفة وتتعامل مع الجمهور مباشرة وقد يكفيها موطىء قدم صغير ولكنه
ساس وباهظ الثمن أو الايجار . فشارع الجلاء ورمسيس تجاه محطة مصر
تجاه التحرير فى منطقة معروف تسودهما مخازن الجملة خاصة من قطع غيار
سيارات والاطارات والادوات الكهربية . وفى اركان ميدان الفلكى تتركز تجارة
لمارات السيارات . وفى مداخل شارع القلعة كما فى الفجالة تتركز تجارة الورق
لوراقين وأدوات الكتابة . وشارع الجمهورية تجاه المحطة تكثر فيه محلات
تحف القديمة والانتيكات.. الخ . وكل هذه شوارع قل أن يرتادها الجمهور
يومى العريض ، وهى أكثر هدوءا نسبيا من شوارع مثل ٢٦ يوليو وطلعت حرب
عدلى وقصر النيل وما يجاورها ويتفرع عنها حيث لا نجد إلا تجارة التجزئة
كثيفة المضطرمة بالحياة والحركة . وبينما يظهر التخصص فى خط واحد

من السفارات والقنصليات ، تتمثل فى قصر الدوبارة وجاردن سيتى التى تتصل بها مبانى الخارجية والجامعة العربية المترابطة أيضا . هنا دولة السلك السياسى الاجنبى الذى يحتاج إلى أن يتعامل مباشرة وفورا مع دولة الموظفين المجاورة . وقديما ، وفى العصر الاستعمارى ، فلعل الكلمة الدارجة «ما بين لاظوغلى وقصر الدوبارة» كانت تعبر عن علاقة أكثر من عابرة . على أن هذه الشريحة أنما ترتبط بالوظيفة الادارية السياسية ارتباطا جزئيا ، ولكنها أساسا منطقة سكنية وليست من القلب الادارى .



العاصمة بعد هذا هى عاصمة الصناعة المصرية أيضا ، ففيها أكبر حشد للصناعة فى البلد . وإذا كانت الصناعة الحديثة طفرة جديدة نسبيا فى وظائف القاهرة ، فهى منذ القدم مركز تليد للصناعة القديمة والمحلية التى تراجعت الآن كثيرا جدا فى اهميتها لتترك الصدارة المطلقة للأولى . وهذه التفرقة هى نفسها مفتاحنا للتمييز وظيفيا وجغرافيا بين الصناعة الخفيفة والثقيلة ، بين الصناعات البسيطة واليدوية والصغيرة والتقليدية وبين الصناعات الحديثة والمعقدة والآلية . فالصناعة الثقيلة ليس لها مكان الا على أطراف المدينة ، أما الخفيفة بكل أنواعها فتقوم فى داخلها ولكن بعيدا عن قلبها التجارى .

على أننا هنا نستعمل الثقيلة والخفيفة استعمالا نسبيا خاصا فيه قدر من تجاوز . فلعل من الخير ومن المقبول لاغراضنا وفى إطار المدينة المحلى الضيق أن نطلق الأولى على الصناعات الأكثر أهمية وحجما أو وزنا فى اقتصاد أو لاندسكيب المدينة ، والثانية على الأقل خطرا ومقياسا أو ثقلا . وهذا مع العلم بأنه لا صناعة ثقيلة بالمعنى الصحيح فى القاهرة إلا صناعة الحديد والصلب فى حلوان .

فمن الخفيفة نجد خلية قديمة من الورش والمصانع الصغيرة والمعامل التقليدية فى بولاق والسبتية ، ترتبط غالبا بالحدادة والسمكرة وتصليح وتجميع

الآلات والمراكب ووابورات السكة الحديدية ، وتعتمد أحيانا على الخردة التى لها سوق تقليدية فيها (وكالة البلح) ، كما تعمل فى الصباغة والنسيج على نطاق صغير لعله امتداد أو بقايا لنشاط واسع عرفته المنطقة فى القرن الماضى أيام محمد على حين استمدت «المبيضة» اسمها من صناعة تبييض الأقمشة .

وعلى الجانب الآخر الشرقى من المدينة خلف الموسكى والغورية وباب الخلق حتى السيدة زينب ، فى الجمالية والدرب الاحمر ، منطقة أخرى واسعة تنتشر فيها ورش الحرفيين والصناعات الصغيرة المتنوعة التقليدية والحديثة التى تتراوح بين معامل الغزل المتوسطة وصناعات الاغذية وتعليب الفواكه وفابريقات تعبئة المياه الغازية والزجاج والتجارة والمصنوعات الجلدية والحياكة والتطريز والطباعة والتجليد وسائر الصناعات الاستهلاكية . ومن هذه الوحدات ما يقوم فى بنايات انشئت خصيصا للصناعة ، أو فى شقق أو بدرومات المساكن العادية ، وبعضها لا يخضع للمواصفات والمقاييس الدقيقة للصناعة ، وبعضها نصف آلى نصف يدوى ، ومنها ما ينتج لحســـاب الجملة وما ينتج للزبائن الافراد من الجمهور ..

ومعنى هذا أن هذه الصناعات الخفيفة ، التى لا تحتاج إلـــى رء وس أموال أو عمال أو خامات ضخمة أو مساحات شاسعة ، ويمكن لمضايقاتها من ضوضاء ونفايات أو روائح أن تحتمل نسبيا ، هى وظيفة تختلط بالوظيفة السكنية وليست منعزلة عنها . ولكنها من الناحية الأخرى لا يمكن أن تقوم – وما قامت هنا – إلا فى تضاعيف أحياء سكنية فقيرة أو شعبية ، ووجودها نفسه بين ظهرانيها واحد من عوامل خفض درجتها السكنية ، غير أنها فى النهاية من أهم مصادر الدخل والعمل للسكان ، فمن بين صفوفهم تستمد كل قوتها العاملة .

وأخيرا فإن تركز هذه الصناعات المتنوعة هنا بكثافة ملموسة هو فى الحقيقة استمرار لتوطن صناعى تقليدى قديم هنا . ففى هذه القطاعات العتيقة من شرق المدينة كان القلب الصناعى للقاهرة الوسيطة ، بتنظيماتها ونقاباتها وأسطواتها . وصناعاتها اليوم تستمد بعضا من مسحة وخصائص صناعات الأمس ، أما متطورة أو متدهورة نوعا ، وأن كانت لا تبدى التخصص الجغرافى

الذى كان يسود قديما حين كانت كل صناعة - على طريقة العصور الوسطى - ترتبط بشوارع أو حارات معينة لازالت مقروءة حتى اليوم فى الأسماء وأن زالت من اللاندسكيب . من هذه الأسماء - التى لم تعد اسما على مسمى بالضرورة - السروجية والسيوفية وسوق السلاح حول القلعة ، ثم المغربلين والكحكيين والفحامين والنحاسين .. الخ .

فإذا انتقلنا الآن إلى الصناعة الثقيلة (تجاوزا أو نسبيا) ، التى هى أحدث جدا من الناحية التاريخية ، فإنما ننتقل من وسط جسم المدينة إلى أقاصى أطرافها والهوامش . فالصناعة الثقيلة وظيفة هامشية جدا بالضرورة ، تقذف بها عوامل الطرد المركزية إلى حوافى المجمع ، بل على إنفصال فيزيقى عنه إن أمكن ، بينما لا تجد هى نفسها أى فائدة أو منطق فى السعى إلى داخله .

وإذا كانت هذه الصناعات حديثة تاريخيا وعصرية تكنولوجيا ، فثمة قبلها بعض خطوط قديمة بدائية ومحلية بالضرورة تبدى علىّ قلة أهميتها تركزات جغرافية صارمة بل وترتبط حتى بمعطيات الموضع نفسه وتنعزل بصرامة عن جسم المدينة . ولعل المثل الكلاسيكى هو صناعة التحجير والجير والطوب . فمحاجر القاهرة وجياراتها مركزة كلها بالضرورة فى الجنوب الشرقى فى جبل المقطم أساسا ، حيث تتتابع عشرات وعشرات منها فى نطاق واضح ، ينحصر بين كنتورى ١٠٠ - ٨٠ مترا فى الشرق ، ٦٥ - ٣٥ مترا فى الغرب ، ويمتد من مشارف الجبل الأحمر حتى نهاية الخليفة ، كما يتناثر عدد منها فى تلول عين الصيرة وبطن البقرة غير بعيد عن مصر القديمة التى تعرف نشاطا هاما فى صناعة وتجارة الجير والجبس . وليس من الصدفة أن كثيرا من مبانى شرق القاهرة هى من الحجر أكثر منها من الطوب . وعلى النقيض تماما من المحاجر التى ترتبط بالجبل ، ترتبط القمائن وصناعة الطوب بالجزر النيلية وطميها . فجزيرة الذهب غابة من المضارب ، وهى المورد الأول للعاصمة .

وما دمنا هنا فى دائرة المحاجر ، فقد يمكن أن نمضى منطقيا إلى الجنوب ، إلى طرة والمعصرة ، لنجد استمرارا وظيفيا ، ولكن مع انقطاع جغرافى جزئى وتكنولوجى تام ، للصناعة المرتبطة بالمحاجر . فمنذ أوائل القرن قامت هنا وحدات عصرية وعلى اضخم نطاق لصناعة الاسمنت والجير ، طفرت فى العقود والسنين الأخيرة لتصبح أعظم صرح فى هذا الخط لا على مستوى الجمهورية وانما على مستوى القارة ، يغطى انتاجه الاستهلاك القومى ويجد فائضا هاما للتصدير . والوحدتان ، اللتان تستوعبان بضعة الاف من الأيدى العاملة واللتان تعدان بمقياسهما وطبيعة منتجاتهما من أثقل الصناعات ، هما فى الحقيقة مستعمرتان ضخمتان من التخصص المطلق بالضرورة الحتمية ، منفصلتان جغرافيا عن جسم العاصمة تماما ، ولكنهما تدخلان فى صميم وشقوق كل نسـيج فيه .

غير أننا فى الحقيقة إذا قلنا الصناعة الثقيلة فقد قلنا شبرا فى الشمال ، وحلوان فى الجنوب . هاتان قطبا الصناعة الثقيلة ، وأعظم منطقتين صناعيتين منفردتين فى مصر عموما ، وتبلغ قيمة رأس المال الذى وضع فى صرح كل منهما الآن بضعة مئات من الملايين من الجنيهات .

والقطب الشمالى أقدمهما ، بدا بمضاربات الرأسمالية والبورجوازية الاجنبية والمتمصرة والمصرية إبان الحرب الثانية للكسب الاستغلالى السريع والصريح فى صناعات الغزل والنسيج والتريكو والجوارب خاصة والقطنية أساسا ، فى مصانع متهالكة وفى خطة عشوائية وفى ظروف عمالية سيئة . ولكن النواة التى بدأت منفصلة جغرافيا فى شبرا الخيمة نمت قبل التأميم ثم طفرت بعده حتى توسعت زحفا : إلى الشمال حتى تخطت حدود القليوبية وضواحى مصر ، وإلى الجنوب عبر شبرا المظلات وشبرا البلد حتى شارفت حدائق شبرا والتحمت بالسكن وتداخلت فيه . كما انتقلت بعد ذلك من القطنيات إلى الصوفيات والحريريات والبلاستيك والنايلون ، كما نمت لنفسها صناعات تكميلية مساعدة من المعدنيات والاطارات .. الخ ، لتؤلف منطقة صناعية منوعة ومتكاملة أفقيا

وراسيا بمعنى الكلمة وبقوة هذا القطب الصناعى ، انبثقت أخيرا نويات صناعية أحدث على طول الترعة الاسماعيلية وشارع بورسعيد ، زحفت حتى مسطرد ، وترتبط بصناعات تعبئة الغاز والكاوتشوك ... الخ . ومن قبل قفزت حول ذلك القطب مستعمرات عمالية غير مخططة ومدن العشش والصفيح لا زالت دون المستوى كثيرا وتمثل خلية من التزاحم الخطير ، تجمع فى محيطها بضع مئات من الآلاف من العمال وأسراتهم .

هـــذا ، وقد ظهرت لهذه المنطقة الصـــناعية الأم نوية حديثة متواضعة وزنا وحجمـا ولكنهـــا تناظرها عبر النهر فى شـــمال الضفة الغـــربية فى أمبابة ، تدور أساســا حول النسيج والصناعات القطنية والتريكو والجوارب ، تخلقت حولها هى الأخرى مستعمرة عمالية - مدينة العمال بامبابة - إلا أنها مخططة هندسيا على نمط مستطيل وقد تقاطرت بجوارها أخيرا محطات القوى والمياه ... الخ .

والآن ، ومن وجهة جغرافية المدينة ، فلا شك أن منطق توقيع هذه المناطق الصـــناعية الغلابة يدعو إلى التســـاؤل لسببين أســـاسيين : أولهما أنها تقوم فى صميم الأرض الزراعية الثمينة ، فهى وإن نقلت بالتحول المهنى عشرات الآلاف من الفلاحين إلى عمـــال فقـــد عقمت الآلاف من أجـــود الأراضى ، كما أصبحت نفاياتها مصـــــدر تلوث خطير لمياه المصارف والترع . السبب الثانى أن هـــذا الموقـــع الشمـــالى يأتى عـــلى النقيض تماما من كل منطق التخطيط فى بلد تســـوده الرياح الشـــمالية وتطلب لذاتها كتيار منعش شتاء ملطف صيفا (البحرى) . فهي تلقى بكل دخـــانها وافرازاتها على ســـماء المدينة إلى الجنوب . ولعل هذا وحده أن يفسر كيف خفضت القيمة السكنية لتخومها المباشرة ولماذا سادت السكنى المتوسطة والفقيرة وأحياء العمال فى القطاع الشـــمالى من المدينة هنا فى شـــبرا وروض الفرج والســـاحل فى وقت كان يمكن فيه أن يستقطب السكن الراقى باجتماع الواجهة الشمالية مع الجبهة المائية على النيل .

غير أنه ما من شك أن الذى يفسر هذا التوقيع الخاطيء سكنيا هو الميزة الموقعية اقتصاديا ، فهنا فى الشمال تتصل العاصمة مباشرة أسهل وأسرع اتصال مع كتلة الدلتا الغنية مصدر خامها وغذائها الأول وممر التصدير والاستيراد الخارجي . لقد تغلبت مصالح الانتاج على السكن ، ومصالح صاحب رأس المال (قبل التأميم) على صاحب العقار .

وإذ ننتقل إلى حلوان - القطب الجنوبي - نجد المسرح مختلفا والقصة أحدث بكثير . فهنا ومنذ عقد تقريبا غزت الصناعة الثقيلة ضاحية خارجية منفصلة ، سكنية سياحية ، ترقد هادئة حول عيونها المعدنية كمدينة من مدن المياه Spa town ، لترتفع الافران العالية إلى جانب ينابيعها المعدنية . هذه أول قلعة لصناعة الحديد والصلب ، قاعدة الصناعات جميعا ، بدأت على خام أسوان والنقل النهرى وتتحول إلى خام الواحات البحرية والخط الحديدى . ففى أحضان وادى حوف زرعت غابة من المصانع والمداخن والافران تترامى لبضعة أميال وتعمل على خط انتاج واحد كسير متحرك ، لتنتج القضبان والعربات الحديدية والفلنكات والآلات المعدنية وقطع الغيار وأسياخ التسليح ، عدا صناعة السيارات تصنيعا وتجميعا ، وعدا الصناعات الحربية والأدوات المنزلية الحديثة ... الخ

والعملية هنا انقلاب عمرانى كامل بقدر ما هى انقلاب اقتصادى . فأمام حلوان الآن نمو سكانى ومدنى ضخم ، ومن المحتمل أن تنمو حتى تتقابل أو تتقارب يوما مع حدود كتلة القاهرة المبنية (؟) مثلما دخلت الآن أكثر من أى وقت مضى فى فلكها الاقتصادى ، وإذا كان التوقيع الصناعى هنا سليما من وجهة مناخ القاهرة ، فإن مستقبل مدينة الاستشفاء والعيون يصعب التنبؤ به فى قلب هذه الدوامة الصناعية الثقيلة . ولكن المحقق على أية حال أن ليس ثمة مبرر جغرافى طاغ أو واضح لذلك التوقيع أصلا، إلا أن يكون القرب من مجمع العاصمة، الأمر الذى يعود بنا إلى قضية إفراط المتروبوليتانية عموما .

من وظائف الانتاج ندلف إلى وظائف الخدمات، وأولها التعليم. والوظيفة التعليمية فى القاهرة دورٌ خاص إن لم يكن فريدا حقا، اذ أن جمهورها من الطلبة يقدر بنحو المليون أى خمس السكان، ولا مفر لذلك من أن تبرز مؤسساتها بالحاح فى لاندسكيب المدينة. والقاعدة الأصولية أن هذه توزيعها الجغرافى يتناسب مع درجتها التعليمية، بحيث تكاد شبكتها ترسم هيكلا عنقوديا أو شجريا أو هرميا كنظام كريستالر عن توزيع المدن نفسها فى الأقاليم. فمدارس الصغار – وهى أساسا خدمات جيرة – أشدها انتشارا وانتشارا، وتوزيعها عشوائى بحت أى يرتبط بالاحياء السكنية. أما المدارس الثانوية فخدمات أيضا، أكثر منها خدمات جيرة ضيقة، وهى لذلك أقل عددا وأكثر تباعدا، ولكنها سكنية أيضا بالضرورة ..

وإذا كان ثمة استثناء للقاعدة فهو الاستثناء الذى يؤكدها وهو التعليم الأجنبى. فمدارس الجاليات والإرساليات الأجنبية كلها تتقاطر (أو تكالب) على قلب العاصمة التجارى، فهى – كروادها – أدنى إلى المسحة التجارية وأشبه أن تكون عناصر مقتلعة، مثال ذلك المدرسة اليونانية والألمانية والفرنسية قرب الفلكى (وربما أضفنا تجاوزا الجامعة الأمريكية غير بعيد) ومدرسة الإرسالية الأمريكية قرب حديقة الأزبكية. الخ ...

أما التعليم العالى فهو وحده الذى يبدى تركزا جغرافيا حاسما أولا، وانفصالا مطلقا عن السكن ثانيا، وارتباطا حتميا بأطراف المدينة ثالثا، وبأطرافها الحديثة الراقية العصرية رابعا. ذلك أن الجامعة تحتاج الى مساحات شاسعة – تتزايد أبدا – مثلما تحتاج الى الهدوء المطلق. وهذا يتجسم فى ترامى جامعة القاهرة فى الجيزة الحديثة على مدى ما بين كوبرى الجامعة وكوبرى الجيزة وبعمق كبير، ثم فى انتشار جامعة عين شمس من الزعفران الى العباسية. وكل منهما – يلاحظ – على ضلوع العاصمة غربا وشرقا، كأنهما قطبان إلا أنهما قطبان متنافران موقعا مع قطبى الصناعة فى الشمال والجنوب .

وتمثل جامعة الأزهر توقيعا مختلفا، فصحيح أنهما على ضلوع المدينة بل

وفى حضن الجبل من الشرق توا، ولكنها فى أقدم قطاع فى المدينة. ولكن هذا مفهوم لعراقتها التاريخية إلى جانب نوعيتها الدينية. غير أنها تدفع ثمن هذه النشأة وذلك الموقع عجزا عن التوسع المساحى فى وسط ذلك الحى الشعبى المكتظ، الذى يضفى عليها أيضا جوا وطابعا خاصا. ولهذا فقد بدأت أخيرا تتوسع بمعاهدها ومدنها السكنية تجاه العباسية بعيدا الى مدينة نصر .

ومن الطريف هنا أن نلاحظ الاتجاه التاريخى فى الحركة من الجامعات الدينية القديمة إلى الجامعات العلمانية الحديثة. فالانتقال الحضارى الذى حدث خلال القرن الأخير من التعليم الدينى التقليدى إلى التعليم المدنى العصرى يلخصه ويرمز اليه الانتقال من جامعة الأزهر إلى جامعة القاهرة، من أقصى شرق المدينة المرتفعة العتيقة الفقيرة إلى أقصى غربها السهلى المحدث الغنى. وأطرف منه أن نلاحظ مرحلة انتقال بينهما، تتوسط المدينة عبر هذا القوس جغرافيا واجتماعيا كما تتوسطه تعليميا، وتتمثل فى مجموعة دار العلوم ومعهد التربية العالى والمعاهد المجاورة والمماثلة فى منطقة المنيرة، وذلك قبل ضمها أخيرا إلى الجامعات الحديثة، حركة بندول كاملة نحو التغريب حضارة ونحو الغرب موقعا !

هذا، ويختلف التعليم الفنى فى توقيعه، فهو عادة - وبأنواعه المختلفة - يرتبط بمواقع المهنة نفسها أو الأحياء المعنية. فعادة تقوم المدارس والمعاهد الصناعية قرب الأحياء الصناعية، مثلما يتبلور فى سلسلة متراصة من المدارس الفنية الصناعية وورشها فى بولاق ترسانة الصناعة التقليدية قديما (مدارس الصناعات الزخرفية والميكانيكية سابقا، ورشة القطن.. الخ). ويمكن فى معنى خاص أن نمد هذه القاعدة إلى بعض مؤسسات التعليم الجامعى الطبى بحسبان المستشفيات الجامعية تعليما وممارسة معا. فمن أدعى الظاهرات لفتا للنظر تلك الكوكبة العديدة والمتلاصقة من المستشفيات الجامعية لكلية الطب ومعامل الأبحاث، التى تتركز فى شمال الروضة وعلى طول القصر العينى من كوبرى المنيل إلى فم الخليج، والتى تحدد قدرها فيما يبدو منذ بدأ القصر العينى أيام

كلوت. فهذه الدائرة الملومة لا يمكن إلا أن ترتبط في الذهن علي الفور، كما هي في الواقع، بأكبر تجمع في الجمهورية للأطباء والعيادات الطبية في دائرة باب اللوق وما حولها، وليس يفصل بينهما إلا شارع القصر العيني نفسه .

★ ★ ★

ثم ننتقل إلى وظيفة تعد – عكس التعليمية – مناقضة ومضادة للسكنى إلى حد كبير، وهي الصحية. فالمستشفيات بمساحاتها الكبيرة وحاجتها إلى الهدوء، وبأخطار العدوى، لا مكان لها وسط كتلة السكان عموما وإذا كان بوسط القاهرة عدد من المستشفيات المركزية، فالموقع السائد والمفضل غالبا والمقدم أحيانا هو الأطراف، وربما الأطراف المنعزلة تماما، وقد تضيف في منصرف الرياح كما في العجوزة ومستشفاها العام الكبير، وكما في العباسية حيث مستعمرة كاملة من المستشفيات العقلية والحميات والصدرية فضلا عن كورنتينة بيطرية ومعمل السيرم (قارن على العكس مستشفى الحميات في شمال امبابه)

وترتبط المدافن، من زاوية معينة، بالوظيفة الصحية، فتصدق شروطها على توقيعها بصورة أشد صرامة. وجنوب شرق القاهرة في منصرف الرياح، عاليا على التل المكشوف، بعيدا عن الطين في الرمل الجاف، منفصلا عن جسم المدينة، تو مدينة الأموات. والواقع أن سلسلة الجبانات، من الغفير شمالا حتى الامام لشافعي جنوبا، تؤلف نطاقا متصلا تقريبا ينحصر بين نطاق المحاجر والجيارات شرقا وبين سلسلة التلول المتقدمة غربا «قطع المرأة، زينهم، عين الصيرة» التي بدورها تشكل نطاقا متقطعا يعزلها ويعزله عن السكن .

ومع ذلك ففي الأمام الشافعي أخذ الحي يزحف على الميت ويكاد يطارده، وتداخلت مدينة الأحياء مع مدينة الموتى بصورة قابضة للنفوس. وإذا كانت مدينة المقابر المقسمة بالشوارع الخطية التي تحمل أسماء وأرقاما، تبدو كأنها المدينة السكنية للموتى، فالطريف أن العزل فيها على الأساس الديني والجنسي أكثر صرامة بكل تأكيد عنه في مدينة الأحياء، فلكل طائفة جباناتها الخاصة المطلقة .

تبقى أخيرا بعض وظائف تتشابه مع الصحية فى طبيعتها الهامشية، إلا أنها لا تبدو كذلك دائما فى القاهرة. فالمؤسسات الترفيهية - الرياضية منها - كالملاعب والأندية الكبرى هى بطبيعتها مسرفة فى حاجاتها من المساحة وتختنق بغير الهواء الطلق والأماكن المكشوفة. ولأن جمهورها - فى ظل المستوى الحضارى والاجتماعى الراهن - مازال محصورا غالبا فى الطبقات القادرة، فهى تجنح عادة الى أن تقع فى القطاعات الراقية من الأطراف. اعتبر مثلا نادى الصيد خلف الدقى، والزمالك والترسانة فى مداخل العجوزة، واستاد القاهرة فى مدينة نصر، ثم نادى سباق الخيل والبولو فى مصر الجديدة.. الخ..

ولقد نظن أن هذا يصدق ايضا على نادى الجزيرة والأهلى اللذين يحتلان نصف الجزيرة الجنوبى ويمثلان معا أكبر رقعة رياضية متصلة فى العاصمة. ولكن الحقيقة أن هذا الموقع أقرب شىء الى قلب المدينة، وموقعه هنا انما يمثل حالة شاذة من عدم التلاؤم ومن الجمود anachronism من وجهة ديناميات نمو المدن. وهذا نقد قد يثير حساسيات عاطفية عند الكثيرين، ولكنه يفهم على ضوء الماضى. فقد أنشأ الاستعمار البريطانى هذه الحلبة لتكون حكرا ارستقراطيا له أولا، وحين انشأها فى العقود الأولى من القرن لم تكن الضفة الغربية تتعدى بالكاد بندر الجيزة، وكان هذا الموقع هو بالفعل أطراف مدينة القاهرة الهامشية. ولكن نمو القاهرة عامة والضفة الغربية خاصة سرعان ماغمره فى مده واحتواه حتى أصبح الآن قريبا جدا من قلب المدينة. وهنا أدلة متزايدة على أنه قد بدأ بالفعل يعرقل النمو الطبيعى لهذا القلب، كما أن تدفق رواده عامل اضطراب موسمى خطير فى مواصلات العاصمة. والأسوأ من هذا انه يعقم الاستغلال الأمثل لرقعة هائلة ذات قيمة عقارية لاتقدر فى موقع ممتاز من المدينة المتفجرة بالنمو. فكل اصابع التخطيط الرشيد تشير اليه أما كمنطقة سكن راق أو كسكن تجارى عالمى (فنادق سياحية الخ) أو كخلية ومجمع للقاعات الدولية وصالات المؤتمرات والمعارض العالمية الخ. والمنطق التخطيطى يقضى بأن يهاجر الى الهوامش الجديدة، مثلا كمنطقة نادى الصيد. أما القول بأن هذا يحرم القاهرة

من «رئة» طبيعية أو يضاعف مشكلة كثافة السكان، فليس ردا، لأن النيل بشعبتيه هنا هو الرئة الطبيعية الكاملة، والحاجة الى رئة إنما تزداد كلما بعدنا عن النهر خاصة فى أعماق الضفة الشرقية المكتظة. ثم أن الزمالك والروضة مناطق مبنية ولم تخنق أحدا. وفوق هذا كله، فما نعرف عاصمة كبرى فى العالم تتوسطها جزر نهرية دون أن تستغلها أكثف وأمثل استغلال عمرانى: مثلا السيتى فى باريس، مانهاتن فى نيويورك.



مثل هذا أو شىء منه يمكن أن يقال عن الوظيفة الحربية ومؤسساتها فى القاهرة، فمنذ العصور الوسطى وطوال تاريخ القلعة مثلا، وللدفاع مدينته الكاملة المطلقة (بثكناتها ومخازنها بل ومصانع سلاحها) التى تقع كلية خارج المدينة وعلى ضلوعها الشرقية، مصدر الخطر الخارجى الأساسى. (على العكس من هذا تماما فى ظل الاستعمار، كانت هذه المدينة العسكرية فى صميم قلب المدينة، قصر النيل، استجابة لا لأغراض الدفاع الخارجى ولكن لأغراض الاحتلال الداخلى) وانتقال موقع وظيفة الدفاع من جنوب شرق القاهرة (القلعة) الى شمالها الشرقى (العباسية - القبة) يرمز الى تطور الفن العسكرى.

ولا شك أن الموقع الأخير، الحالى، هو عنق زجاجة القاهرة ومدخلها الاستراتيجى الأخطر. غير أن القصة هنا تكرر مشكلة تراجع المواقع الهامشية مع نمو المدينة، فقد احتوى المد العمرانى المدينة العسكرية - على ترامى رقعتها - إلى أن فقدت هامشيتها الشرطية بتجاوز العمران السكنى والمدنى لها شرقا نحو الصحراء. وإذا كان هذا عنصر تعويق فى نمو المدينة، فهو أشد تعويقا للوظيفة الحربية نفسها. ولقد نضجت المشكلة - التى واجهتها عواصم أخرى كثيرة - بما يسمح باعادة توقيعها ونقلها إلى الأطراف الجديدة.

الطبوغرافيا الاجتماعية

لا تنفصم الوظيفة السكنية عن فكرة الطبوغرافيا الاجتماعية، أن لم ترادفها تقريبا. والطوغرافيا الاجتماعية - والمصطلح للمخطط المهندس الفرنسى جاسنون بارديه - هى أساسا التوزيع الجغرافى للطبقات الاجتماعية على أرضية المدينة. وإذا كانت المدينة الاشتراكية كالسوفييتية لا تعرف إلا التباين الجغرافى على أساس الانتاج، بينما تتجانس فيها الأحياء السكنية تماما، فان طبوغرافيتنا الاجتماعية ليست بعد اشتراكية وإن كانت لمدينة عاصمة فى دولة تتحول إلى الاشتراكية فنحن هنا ازاء المحصلة التراكمية لتاريخ طويل من الاقطاع والرأسمالية، ولا مفر لنا لوقت طويل من أن نميز بين الأحياء السكنية على الأساس الطبقى اقتصاديا واجتماعيا. بل أن المسكن مازال هو التعبير المادئ الأخير عن الطبقة، والمنزل هو المنزلة، والمكان هو المكانة .

غير أن الطبوغرافيا الاجتماعية ليست الطبقة وحدها، بل والجنسية والطائفة أيضا، أى الأقليات عموما، وهذه لها مكانة فى عاصمة كوزموبوليتانية كالقاهرة وسنجد لها جزرها وأسافينها الجغرافية الخاصة الخاصة .

على أن من الواضح تماما أن وزن الجنسية والطائفة ثانوى وضئيل للغاية بالقياس إلى الطبقة، فهذه وحدها هى أهم المتغيرات وأبرز المعالم فى الطبوغرافيا الاجتماعية لعاصمة قديمة عريقة لشعب موحد متجانس منذ آلاف السنين. وهذا على العكس تماما من مدينة كالمدينة الأمريكية تمتاز أساسا، كمدينة بلا تاريخ وكمدينة هجرة، بالتنافر الاثنولوجى وتعدد الأجناس والقوميات، ويأخذ فيها الجنس بعدا لا يقل خطرا عن الطبقة فى تشكيل مورفولوجيتها الاجتماعية .

مع هامش عريض من التبسيط والتعميم، يمكن أن نحصر الأحياء السكنية الفقيرة فى أقصى جنوب المدنية وأقصى شرقها ثم أقصى شمالها، مع جزيرة كبيرة فى وسطها. أقصى الجنوب: فى أجزاء من الجيزة البندر، وأجزاء من مصر القديمة حتى السيدة زينب، مرورا بأبو السعود والمدابغ والمذبح والبغالة. أقصى

الشرق: من الخليفة حتى الحسينية، مرورا بالقلعة والدرب الأحمر والجمالية. أقصى الشمال : فى أطراف شبرا الخيمة وشبرا البلد والساحل وما حولها وامتداداتها عبر مسطرد ومهمشة والشماشرجى، ثم ازاءها فى امبابة. أما جزيرة الوسط فكتلة بولاق والسبتية. وثمة أحيانا جيوب ثانوية على أطراف المنطقة المبنية فى الضفة الغربية من القرى المبتلعة كبولاق الدكرور أو مدن العمال مثل بين السرايات.

هذه بوضوح هى إما أحياء شعبية قديمة التاريخ، والمبانى عتيقة الطرز، بعضها متهالك أو آيل للسقوط، شوارعها بلا تخطيط أو عشوائية الخطة، ترتفع فيها كثافة المساكن بفضل أزقتها وحواريها الضيقة، كما ترتفع فيها كثافة السكان وحجم الأسرة. أو هى أحياء عمالية حديثة التاريخ ولكنها منخفضة المستوى، وقد ترتبط ببعض البورجوازية الصغيرة من صغار الموظفين أو الحرفيين. وأوضح من ذلك كله أن السكن يختلط فيها بدرجة أو بأخرى بالصناعة والتجارة كما رأينا. وهى أخيرا وفى أغلبها، ولكن ليس دائما، تقوم على الأرض المرتفعة ذات الكنتورات العالية .

وعلى طرف النقيض، تتوزع الأحياء السكنية الغنية، بدرجاتها المتفاوتة، فى معظم النطاق الأقرب إلى النهر من الضفة الغربية شمال الجيزة البندر، ثم فى الجزء الأكبر من جزيرة الروضة، ثم فى الجزيرة (الزمالك)، ثم نعبر إلى جاردن سيتى وقصر الدوبارة، لنقفز بعدها بعيدا إلى مصر الجديدة وأجزاء كثيرة من الشمال الشرقى ابتداء من القبة. وأبرز ما يجمع بين هذه الأحياء جغرافيا أنها باستثناء مصر الجديدة وما حولها تقع فى الأراضى المنخفضة على جبهة النيل .

وفى الأعم الأغلب تقتصر هذه الأحياء على السكن، فإن غزتها وظائف أخرى فبعض المؤسسات الإدارية كالوزارات أو المصالح، ولكن بوجه أخص البعثات الدبلوماسية، فهذه تتقاطر على أحياء السكن الراقى فنجد أغلب السفارات والمفوضيات والقنصليات تعشش فى جاردن سيتى وقصر الدوبارة فالزمالك فالدقى وحديثا وأخيرا العجوزة. على أن السفارات والهيئات

الدبلوماسية إذا عدت دليلا على السكن الراقى، فهذا يقتصر على الأحياء السكنية القريبة من قلب البلد نسبيا، أما المتطوحة منها فتخلو منها، كمصر الجديدة.

أما اللاندسكيب المدنى السائد هنا فهو العمارات العالية وأحيانا الناطحات الصغيرة، ودائما فى عمارة عصرية حديثة. أما الفيللات فقليلة لشدة ارتفاع قيمة أراضى البناء على الأرض السوداء حيث لابد من الحد الأقصى من الاستغلال بالكثافة الرأسية. وهنا نستطيع أن نرى كيف أن «جاردن سيتى» مثلا أسم على غير مسمى، بل وسخرية من فكرة «الجاردن سيتى» المعروفة فى أوروبا منذ هوارد، فهى غابة من العمارات الضخمة أكثر منها كوكبة من الفيللات فى بحر من الحدائق. ولكن الفيللا تعود فتسود على الرمل فى مصر الجديدة وضواحى الشمال الشرقى حيث تملك ترف الإنسياح الافقى.

أما السكان، فهذه هى المحل المختار للطبقات الموجهة والمسيطرة والأكثر دخولا وترفيها وترفا. وقد حدثت هنا منذ الثورة عملية «تتابع سكنى» تغير فيها نوع السكان. فقد كانت هذه هى المواطن المفضلة لسكنى الاقليات الأوروبية الاستعمارية، مثلما كانت المقر الطبيعى للأسر الاقطاعية والرأسمالية والصناعيين من الوطنيين. ومع تصفية هذا وذاك، حلت بالتدريج صفوف من الطبقة الوسطى العليا والمثقفة الوطنية، مما بدأ يخفف نوعا من حدة تضاريس الطبوغرافيا الاجتماعية فى العاصمة.

فيما بين النقيضين، الأحياء الرقيقة الحال والغنية، تنتشر أو تنحشر الأحياء المتوسطة التى يتفق أنها متوسطة فى الموقع الجغرافى مثلما هى فى الموقع الاجتماعى والتى تتألف غالبا من الطبقات الوسطى المعتدلة أو العادية من الموظفين والمثقفين أو التجار. فعدا الجانب الخلفى من الضفة الغربية، تغلب فى قم الخليج وتسود فى المنيرة وكل ماحولها وخلفها حتى حدود الأحياء المتواضعة فى شرق المدينة، ثم تغلب على كل النطاق العرضى الممتد من الفجالة والظاهر وغمرة عبر السكاكينى حتى الوايلى والعباسية ثم فى قطاعات كبيرة من ضواحى

الشمال الشرقى. هذا عدا القطاع الأكبر والجنوبى من شبرا وروض الفرج. و
الملاحظ أن خطوط السكك الحديدية داخل المدينة، قومية كانت أو ضواحـ
تخترق عادة هذه المناطق السكنية المتوسطة (أو الفقيرة) حيث تخلق على طو
مناطق موبوءة وتخفض قيمتها الاجتماعية .

ماذا تعنى هذه الخريطة الاجتماعية، وهل من مغزى للعلاقات التوزيعية ا
الطبقات الثلاث ؟

لعل أبرز مايلاحظ هو أن مبدأ الفصل السكنى سائد بعامة، بمعنى أن لـ
طبقة منطقة، ولكل منطقة طبقة. وأهم من ذلك أن الفصل السكنى سلمى، بمعـ
أن الطبقات تتدرج من منطقة إلى أخرى كما تتدرج فى السلم الاجتماعـ
وبتفسير أوضح فان منطقتى الطبقة الغنية ورقيقة الحـال يندر أن تتجاو
متلاصقين، بل الأغلب أن تندفع بينهما منطقة طبقة وسطى تفصل بينهما، كـ
فى منتصف المدينة على محور جاردن سيتى - المنيرة - القلعـة .

وقد تتقارب أو تتواجه هاتان الطبقتان مباشرة، بل أن هذا أحيانا مطلو
لأن القوة الضخمة العاملة فى الخدمة الشخصية والمنزلية فى إحداهما تستمد م
الأخرى، ولكن لابد حينئذ من حاجز طبيعى فاصل، كالنيل بين الزمالك وبولا
حيث يتجسم التباين والتناقض الاجتماعى ويصل إلى قمته، وحيث تصل المسا
الاجتماعية إلى أقصاها والمسافة الجغرافية إلى أدناها أو كما بين الروضة ومصـ
القديمة على مستوى أكثر اعتدالا..

أما عن الضوابط الحاكمة والكامنة خلف هذه الصورة، فيمكن أن نتسا.
أولا عن عامل القرب أو البعد من قلب المدينة. ففى كثير من المدن الأوروبـ
والأمريكية أصبحت مسافة بعد السكن عن القلب مقياسا طرديا للمستو
الاجتماعى والانتماء الطبقى، كلما زادت ارتفع، والعكس ولكن القاهرة لا تحقـ
هذه القاعدة إلا جزئيا (مصر الجديدة، المعادى، وكل ضاحية منفصلة أو شـ
منفصلة)، وتعارضها أكثر (جاردن سيتى، والزمالك من ناحية، وامبابة وشبر
الخيمة ومصر القديمة من ناحية أخرى) .

فإذا بحثنا عن احتمال آخر، كالأرض العالية والمنخفضة فى المدن الغربية الباردة، حيث الأرض المنخفضة مصايد للضباب والرطوبة، والأرض العالية صحية جافة ومشرقة، وحيث - بالتالى - «العالى اجتماعيا هو العالى جغرافيا، والواطىء اجتماعيا هو الواطىء جغرافيا»، وجدنا أنفسنا فى القاهرة إزاء قلب رئيسى وإن يكن غير كامل للقاعدة. فشرق المدينة الأعلى تضاريسيا يحمل الأحياء الرقيقة الحال والعمالية والشعبية، بينما غرب المدينة المنخفض على النيل وفى جزره على ضفته الغربية يحتشد السكن الغنى. ولكن يعود فيشذ قطاع كبير فى بولاق والشمال (شبرا الخيمة وما حولها وامبابة) فهذه كلها أرض منخفضة وأحياء متواضعة .

هل هو إذن ضبط الرياح السائدة؟ فقد لوحظ فى الغرب أن السكن الراقى يسعى إلى أن يحتكر غرب المدينة حيث مستقبل الرياح الغربية السائدة، طازجة غير ملوثة

وفى مصر الحارة، فليس ثمة شك أن الرياح البحرية السائدة مرغوبة جدا وأن لها ثمنا يدفع فى قيم الأرض أو الايجار، وأن المدينة الاقليمية المصرية المتوسطة تنجذب أحياؤها السكنية الراقية إلى الشمال كما تنجذب البوصلة المغنطيسية. ولكننا فى القاهرة نصطدم بشبرا الصناعية وامبابة وأحيائها المتواضعة فى أقصى الشمال، وأن كانت مصر الجديدة وضواحى الشمال الشرقى مكشوفة للرياح «البحرى» منطقة بلا عائق .

لا يبقى إلا أن تكون جاذبية النهر، فللجبهة المائية المنعشة فى مناخ حار، فضلا عن المنظر الطبيعى فى اللاندسكيب ، مغناطيسية لا مفر منها على السكن الراقى ، ومن الواضح أن هذا يمثل جزءا كبيرا من الحقيقة فى القاهرة : أعتبر معظم الضفة الغربية، ثم الجزيرتين ، فجاردن سيتى ، ومع ذلك فليس هو كل الحقيقة ، حيث تقع بولاق وأمبابة على النهر بينما تقع مصر الجديدة أبعد ما تكون عنه . على أن هذا لا يقلل من أهمية عامل الجبهة المائية ، فحتى داخل منطقة الطبقة الواحدة ، راقية كانت أو متوسطة ، يطل على النهر عادة أفضل

المساكن وتقل درجتها كلما بعدنا عنه .. وفى الضفة الشرقية مثلا ينخفض مستوى السكن كلما بعدنا عن النيل فى انحدار مستمر من الراقى إلى المتوسط إلى الفقير، ولا نقول إلى سكن الموتى فى أقصى الشرق !

والخلاصة الصافية ؟ لاشك أن كل هذه العوامل تعمل مجتمعة ولكنها متعارضة جزئيا ، وليس فيها مفتاح أحادى . والسبب أن القاهرة مدينة معقدة مركبة بحكم تاريخها الطويل وتنوع أرضيتها كموضع ما بين الجبل والنهر وما بين الصحراء والوادى . ولكن من الممكن أن نقول أن ضابط الجبهة المائية فيها أقوى بعامة من عامل الرياح البحرية ، وهذا بدوره أقوى من عامل التضاريس .

ذلك إذن وجه المجتمع القاهرى فى بيته الجغرافى أو بيئته الطبيعية . غير أنه أن حددت الطبقة ملامحه الأساسية، فإن الأقليات تكملها بلمسات نهائية ترصع صفحته دون أن تخرج عن الفرشة القاعدية . ولقد حدثت تغييرات هامة فى العقد الأخير فى حجم وتوزيع الأقليات الأجنبية والجاليات الأوربية نتيجة «للخروج الأبيض» مع التحرير ، ولكنها ظلت طويلا قبلها ذات وزن كبير حيث بلغت عدة عشرات من الآلاف، وإن قد كانت دائما أقل منها فى الأسكندرية بالذات .

ففى مرحلة الأوج فى الثلاثينات والأربعينات ، كانت أبرز حقيقة عن توزيع الأوربيين فى القاهرة تجمعهم فى النصف الشمالى منها، أو بالأحرى غيابهم تماما من النصف الجنوبى. وفى النصف الشمالى كان توزيعهم أقرب إلى قلب المدينة ، وكان مركز الثقل فى جاردن سيتى وقصر الدوبارة وفى الأسماعيلية والتوفيقية، حيث كانت نسبتهم تزيد عن نصف السكان فى كثير من الشياخات وحول هاتين النواتين، وعدا الزمالك، كانت تجمعاتهم تستمر متصلة ابتداء من الفرنساوى حتى باب اللوق ومن غمرة حتى شبرا، وفى كثير من شياخات هذه الحلقة كانت نسبتهم تتراوح بين نصف وخمس السكان .

وأهم معانى هذا التوزيع هى، أولا، ميل طبيعى للأقليات والجاليات الأجنبية إلى التجمع وعدم الانتشار تماما بين الوطنيين. ثانيا، انجذاب (غير مألوف عند

الوطنيين ولكنه منطقى للأجانب) نحو قلب المدينة التجارى حيث يربطون بين العمل والسكن أو حيث يظهر السكن التجارى (الفنادق والبنسونيات الخ). ثالثا، يتبع توزيع الأقليات الأجنبية الاطار الطبقى العام. فكانت العناصر الأكثر غنى ونفوذا منهم ترتبط بالأحياء السكنية الراقية كجاردن سيتى والزمالك، والعناصر الأقل مكانة بالأحياء البورجوازية المتوسطة، ولكنها فى جميع الحالات كانت بعيدة تماما عن الأحياء الوطنية الفقيرة. رابعا، ارتبطت بعض الجاليات ببعض المناطق تقليديا أو بصفة خاصة: الانجليز بجاردن سيتى والزمالك عدا المعادى المنفصلة، واليونانيون والطليان واللفانتيون بمداخل شبرا تجاه المحطة (الشوام فى قصورة الشوام خاصة) .

خامسا، واخيرا، فرغم بعض ملامح الانعزال النسبى عن الوطنيين، فلا مجال قط للحديث عن عزل سكنى صارم بالمعنى المعروف فى العواصم الاستعمارية فى افريقيا أو أسيا. بل أن بعضا من العناصر الأقل ثراء من الأوربيين اندمج تماما فى كتلة السكن الوطنى، ومن الناحية الأخرى لم تظهر قط مدينة أوربية مقفلة بالمعنى الاستعمارى، وحتى الانجليز رغم السيطرة الاستعمارية وتقاليد العنجهية الانجلوسكسونية تحايلوا على العزل السكنى المقنع من خلال الانفصال الجغرافى الطبيعى حين نموا لانفسهم ضاحية المعادى ولكنهم فشلوا، وغزتها العناصر الوطنية. وهذا كله يذهب ليؤكد أن الفارق الحضارى والجنسى بين الأوربيين والمصريين كان دائما علي غير ماعرف الاستعمار فى كثير من بلاد العالم الثالث، وانه عجز عن أن يخلق فى مصر أى شبهة من «حاجز لونى» ما .

أما من الناحية الدينية ، فقد كانت هذه الجاليات الأوروبية ذات التركيزات غير العادية فى قلب المدينة أو قربه تتخذ مؤسساتها الدينية فى ذلك القلب التجارى أو قريبا منه، وذلك بصورة شاذة غير مألوفة، وليس فى الأحياء السكنية كما هى القاعدة فى مؤسسات الديانات الوطنية. وحتى بعد تصفية هذه الأقليات والجاليات، فما زالت مؤسساتهم تحتشد فى ذلك الوسط

التجـــارى : مثــلا كاتدرائية الانجليز بماسبيرو ، كاتدرائيــــة سان جوزيف بعماد الدين ، عـــديد من الــكنائس فى باب اللوق والفلــكى وكنيس الاسرائيليين فى شارع عدلى.. الخ .

١

هيكل العاصمة :

أقاليم القاهرة الكبري

من المسلم به أن القاهرة، بتاريخها الألفى العريق، مدينة ناضجة مورفولوجيا من وجهة جغرافية المدن، بمعنى أنها مرت بمراحل وأدوار عديدة من التجربة والخطأ، واعادة التجربة والتصحيح، حتى استقرت واستوت خطتها وبنيتها العامة على أنسب تنضيد وترتيب ممكن لبيتها من الداخل .

ومن هذه الزاوية، فالمفروض أن تكشف القاهرة لدارسها بسهولة عن هيكلها الأساسى وعن الخطوط العريضة فى مورفولوجيتها. غير أن الواقع أن القاهرة مدينة معقدة نوعا من حيث الموضع الجغرافى الذى يحتويها. فاختناقها بتلال المقطم فى الشرق منع بصرامة توسعها فى هذا الجانب وفرض على نموها اتجاها احاديا أو قل نصفيا نحو الشمال والغرب أو الشمال الغربى، وبذلك حد من حريتها فى الانطلاق نحو النمط الدائرى وحصرها فى نمط مروحى بالتقريب .

ونقول النمط الدائرى لأنه، باستثناءات ليست قليلة الأهمية ومع تحفظات معينة، فان المدينة أى مدينة حين تترك لنفسها فى بيئة جغرافية سهلية تخلو من العقبات الطبيعية فانها فى الأعم الأغلب تميل بالنظرية إلى أن تنمو حول قلبها، كجذوع الاشجار، على شكل حلقات متتابعة نحو الأطراف، وتكتسب محيطا دائريا أو شبه ذلك، والسؤال هو : ما النمط، ما المنطق البنائى القائد أو الحاكم الذى يمكن أن نستشفه من خلال وجه القاهرة بملامحه وعناصره ووظائفه ودينامياته التى طالعنا وحللنا ؟

واضح أن سلسلة المقطم كانت بمثابة خط القاعدة الذى ارتكزت عليه القاهرة فى نموها، وبينما لم يعد اجتيازها للنيل عقبة على الإطلاق، على الأقل منذ القرن الماضى، فقد ظل محور المقطم منذ البداية الى اليوم عقبة طبيعية صارمة. ومن الناحية التاريخية، وعبر العصور الوسطى، فان أحضان المقطم المباشرة التى نشأت فيها هى بطبيعة الحال «النواة النووية» للمدينة مثلما كانت قلبها المركزى فى مراحل طويلة من حياتها .

وقد كان نمط توزيع الوظائف والمبانى والسكان فى مدن العصور الوسطى، خاصة الاسلامية منها، بسيطا فى جوهره يتركز – كما يلح علينا ديكنسون – حول السلطان : فكان مقر الحاكم عادة هو قلبها يحيط به قصور الأمراء والكبراء ثم التجار ثم العامة وصغار الناس حتى إذا وصلنا إلى هوامش المدينة ساد الزراع العاملون فى حقول المدينة وأرباضها .

وشىء من هذا توحى به القاهرة العربية الإسلامية . فدائما منذ الفتح العربى وقبل أن تبنى القلعة فى الايوبية ولكن بعدها بصورة أقطع، كان مقر الحكم لصيقا أو يكاد بسفوح المقطم فى الشرق، ومن حوله كانت تترى أحياء الأعوان والمقربين وأهل الحكم ثم كبار التجار والحرفيين ثم العامة، بينما كانت بطائح وشطوط النيل التى ترصعها المستنقعات والبرك ويهددها خطر الاستبحار من فترة إلى أخرى منطقة الزراعات وتموين المدينة، وأحيانا ملاعب ومتنزهات.... الخ ...

وقد يمكن أن نعبر عن هذا فنيا بأن نقول أن نمط القاهرة العربية المورفولوجى كان حلقيا وانما بالتقريب على شكل نصف دائرة قطرها خط المقطم. وربما أضفنا أن الهيكل العريض لهذه المورفولوجية يذكر – مع كل الفروق الموضوعية والتاريخية بالطبع – بهيكل مدينة شيكاغو المشهور فى دراسات المدن، حيث يتركز القلب على جبهة بحيرية قاطعة وحيث يأخذ توزيع أقاليم المدينة الحلقية من الداخل نظاما نصفيا وليس دائريا كاملا .

ولكن قاهرة اليوم أشد ماتكون تعقيدا بالمقارنة. فمنذ القرن الماضى أخذت

المدينة تهجر ظلال المقطم وتزحف نحو النيل، وأخذ كثير من أجهزتها ومؤسساتها ووظائفها الحيوية تصرف بالتدريج من قلبها القديم فى شرق المدينة وتهاجر بانتظام متدفقة نحو الغرب. ولقد بدأت هذه الأعراض مع محمد على، ولكنها تسارعت بعده منذ اسماعيل خاصة، ولم تكف منذئذ حتى الآن. مقر الحكم، مثلا، كان القلعة أيام محمد على، ولكنه هو نفسه بدأ بشتل وزرع أجهزة ادارة جديدة وعديدة فى منطقة الأزبكية، الى أن نقل اسماعيل الحكم فيها نهائيا إلى عابدين. هذا مجرد مثال دال، ولكن كل تاريخ القاهرة الحديثة انما هو عمليتان ايكولوجيتان رئيسيتان : من الخارج نمو وتوسع نحو الشمال والغرب، واعادة توزيع وترتيب لاجهزتها وانسجتها وأعضائها ووظائفها واستعمالات الأرض فيها من الداخل .

ولا شك أن أبرز المظاهر المؤثرة والملموسة لديناميكا القاهرة، كما تنبثق من تفاعل هاتين العمليتين، هى هجرة القلب التجارى المركزى وهى نتيجة حتمية. فتقلب أى مدينة هو فى الحقيقة «عاصمتها»، هو فى المدينة كالعاصمة فى الدولة تماما. وكما أن هناك علاقة ايقاع غير منظورة ولكنها محققة بين حدود الدولة السياسية وبين العاصمة السياسية، ينبضان معا ويتأرجحان معا؛ فكذلك قلب المدينة : يرتبط وثيقا ويتذبذب حثيثا مع حدود المنطقة المبنية، كلما اتسعت حدود هذه، كلما تحتم على القلب أن يتحرك معها ليؤمن مركزيته ويحتفظ بتوسطه. هكذا القاهرة : كما نمت حدودها نحو الشمال والغرب أساسا، نحو الشمال والغرب بالدقة تحرك قلبها .

ومن السهل ربما أن نتتبع حركة القلب التاريخية هذه من الأزهر والموسكى فى مطالع القرن، الى العتبة والأزبكية بعد ذلك، إلى الاسماعيلية خلال فترة الحرب الثانية وما قبلها . وبمزيد من التحديد فقد كان كليرجيه فى الثلاثينات يعد عين قلب القاهرة التجارى النابض حول شارع عماد الدين. ومنذ مابعد الحرب وصلت الحركة الى نقطة التقاء شارع ٢٦ يوليو وطلعت حرب (فؤاد وسليمان سابقا) ، ومن بعدها انحدر الزحف على طول شارع طلعت حرب وقصر النيل

وتجاه ميدان التحرير حتى شارفه، وحتى اصبح هذا من مراكز قلب القاهرة وقطب الجاذبية فيها، حيث أخذت المؤسسات والأجهزة والهيئات المختلفة من تجارية ومراكز خدمات وادارات وشركات وفنادق كبرى تتقاطر حوله، وأخذ هو يكتسب صبغة أكثر وأكثر تجارية وحركية .

وكمقياس اختبار أو كرموز لهذه الحركة، اعتبر هجرة فندق شبرد من الأزبكية، والجامعة العربية من الداخل، الى النيل، ثم قيام الهيلتون، ولا تنس قيام المجمع قبل الجميع. كذلك لاحظ زحف وانتقال منطقة الأضواء Bright Light Area (المسارح ودور السينما واللهو وشرنقة المقاهى والمطاعم الكثيفة التى تغلفها.. الخ) من شارع عماد الدين فى الثلاثينات الى شارع طلعت حرب الآن ..

لقد تمت دورة بندول فى حياة المدينة وقلبها، انتقل فيها من سند الجبل الى شاطئ النهر، ومن ضلوع المقطم الى ضفاف النيل، وتلك نتيجة منطقية بالنسبة الى قلب تحولت مدينته من مدينة أكربوليس إلى مدينة فيضية، ومن موضع منحدر تلى إلي موضع يمتطى نهرا ويضع قدما فى ضفة وقدما فى الأخرى حتى أصبح هذا هو محور المدينة الجديد .

ولا شك أن هذا الزحف الهادف إنما يتم فى جزء كبير منه تحت مغناطيسية وجذب النمو العمرانى الضخم، والمتفجر أخيرا، على الضفة الغربية بالذات وحيث ينتظر المزيد من النمو والانسياح. وهو ايضا يحقق النظرية الأصولية من أن القلب يزحف نحو الأحياء السكنية الراقية. كذلك فانه يدل على أن القلب برقعته المزدحمة الحالية بدأ يكتظ ويضيق بمؤسساته وأجهزته الكثيفة والمكدسة، بمثل ما أن بعض هذه المؤسسات بدأت هى الأخرى تضيج وتضيق بضغطه وتسعى إلى أطرافه الأكثر هدوءا واتساعا لاغراضها. خذ مثلا دور الصحافة الكبرى فى القاهرة : تجد منذ مدة هذا الاتجاه الى الابتعاد عن عين القلب إلى هوامشه، ابتداء من قيام دار اخبار اليوم فى شارع الصحافة، إلى انتقال الأهرام أخيرا جدا إلى شارع الجلاء. ومن قبل يلاحظ الموقع الهامشى من القلب فى بقية دور الصحف: الجمهورية تجاه الأزبكية، الشعب فى القصر العينى، الهلال فى المبتديان.. الخ. كذلك مرافق الإدارة المركزية، لم يعد القلب الإدارى

يتسع للمزيد منها ويبدأ يلفظ نموه بعيدا، وأحيانا خارج القلب تماما، كوزارة الزراعة بالدقى من قبل ووزارة الاصلاح الزراعى من بعد، وكعدد آخر من الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية .

هذا، وإذا كان لنا أن نحدس المستقبل من مؤشرات الحاضر، فان ضغط القلب من أجل المكان سيفرض نفسه قريبا حين يصطدم بالنيل ومن ورائه خاصة ملاعب الجزيرة التى هى حقيقة استغلال سيىء ومسرف لموقع محورى والتى قد تحبط حركته وتعوق نموه الطبيعى، ولكنه صراع وظيفى لا يمكن أن تكون الغلبة فيه إلا للقلب فى النهاية. وقد لا يكون قيام فندق عالمى تجارى ضخم - شيراتون أو سفنكس (؟) - على رأس الدقى السكنى فى قفزة ضفدعية ضخمة وشاذة، بلا مغزى ودلالة على هذا الاحباط الذى تفرضه تلك الملاعب مؤقتا .

كذلك فان كتلة بولاق الضخمة والفقيرة المتاخمة، التى تبدو اليوم ناضجة تماما لجراحة كبرى فى إزالة العشش، هى بالقوة الاحتياطى والرصيد الطبيعى لتوسع القلب فى بعض جوانبه فى المستقبل. وهى قد بدأت بالفعل تتلقى أو تستشعر وقع بعض فروعه وامتداداته على طول كورنيش النيل فى ماسبيرو (مبنى الإذاعة والتليفزيون مثلا .... الخ) .

هذا عن حركة القلب غربا، والمهم والسؤال الآن. ما الذى حدث للمنطقة التى هاجر وانحسر عنها القلب بالتدريج ؟ إنها ببساطة - ولكن ببسالة، إذ أن المقاومة تستمر عقودا - تفقد بالتدريج أجهزة وعناصر التجارة والنشاط التجارى التى هى مقومات القلب وصفته الأساسية. فالقلة من محلاتها ومؤسساتها الأكثر طموحا والأقدر على التكيف الحديث تغادره إلى القلب الجديد كلية أو قد تتخذ لنفسها فيه فروعا عصرية، والكثرة تذوى وتذبل بالتدريج ويتضاءل روادها ودخلها وربما ظلت تقاوم اعتمادا على ولاء جمهور واسع الدائرة ولكنه بسيط الحاجات متواضع الطلبات والقدرات، وقد تتحول الى مخازن وموردين للجملة أو متاجر محلية للحى أو حتى للجيرة، وفى نهاية الدورة قد تصفى أعمالها فإذا بمبانيها ومنشآتها تتحول إلى استعمالات جديدة، سكنية أساسا، أو قد تعدل لتستقبل ورشا صناعية صغيرة لبعض الحرفيين أو المولين.. الخ. وبعبارة أخرى، تتحول

المنطقة التى تراجع عنها القلب القديم إلى مجرد أطراف وهوامش أو رقع من جسم المدينة العادى بحلقاته الوظيفية المألوفة خارج القلب كالحلقة الخارجية أو الحلقة الداخلية كما تسمى .

وعلى الفور فان هذه العملية تضع أيدينا على ظاهرة فذة فريدة تختلف بها القاهرة عن المدينة الدائرية الكاملة، وتعد قلبا للعملية الشائعة فى ديناميات ونمو أقاليم وحلقات المدينة الداخلية. فالقاعدة مع نمو المدينة أن يتوسع القلب بالزحف على الحلقة الداخلية المحيطة به، فتتحول وظائفها من خليط من السكن والصناعة الخفيفة عادة إلى التجارة، ولكن التحول هنا فى المناطق الشرقية من القاهرة والتى كانت القلب القديم، تم على العكس بتراجع وانحسار القلب، وبالتحول من التجارة إلى السكن المختلط بالصناعة.

على أن المهم أن هذه الحلقات الجديدة الوليدة هنا تكون ضيقة مختنقة نوعا وربما غير مكتملة الخصائص والمعالم فى هذه القطاعات، خاصة إذا ماقورنت بمثيلاتها على الجوانب وفى القطاعات الأخرى من المدينة، ولاتتسع إلا مع وبقدر المزيد من تراجع القلب وانحساره عنها والنتيجة الصافية أن مورفولوجية حلقات المدينة الداخلية التى كانت فى العصور الوسطى نصف دائرة قد أصبحت تخضع للنمط الدائرى بصورة عاملة، إلا أنه هنا منبعج مختنق فى شكل مروحى .

هذه العملية كلها لاشك بدأت فى القرن الماضى حين أخذت القاهرة الحديثة تستشعر هزة التحول الحضارى الجديد، ولا جدال أنها ظلت تشتد مع شدتها، ولكنا لا نستطيع أن نتتبعها بالعين المجردة إلا فى الأجيال والعقود الأخيرة حيث دخلت مرحلة النضج. هذا ويلاحظ فى تلك الفترة أن طغيان المصالح والمضاربات والنشاطات المالية الاستعمارية والجاليات الأوربية على اقتصاديات المدينة قبل التحرير، وخاصة فى قاهرة ما بين الحربين، أعطت منافسة خطيرة وقاتلة لمشروعات وأعمال ومتاجر البورجوازية الوطنية المتوسطة والصغيرة، مثلما نشرت تطلعات الأوربة والتغريب بين الجماهير.. إلخ .

وهذا كله أتى لحساب القلب العصرى «الأوروبى» الحديث، وعلى حساب القلب التقليدى الآفل، وساعد على تصفيته وذبلوه بالتدريج. والكثيرون مازالوا يذكرون أو لا شك سيتذكرون حالات إفلاس كثير من محلات الموسكى والأزهر.. الخ فى تلك الفترة. أما اكتمال الهجرة من القلب القديم إلى الحديث فيرمز اليه ببلاغة تحول مركز الثقل والأهمية من شارع الموسكى إلى شارع طلعت حرب، ومن ميدان العتبة إلى ميدان التحرير. وقد يمكن أن نعتبر العتبة هى الحد الفاصل التجارى. وفى الوقت الحالى، أصبح القلب القديم - الموسكى والأزهر والغورية...الخ - يلعب فى كيان المدينة دورا أقل حيوية وثقلا مما كان فى الماضى، ويأخذ بازدياد دور المعقل وخط الدفاع الأخير للقديم فى كل شىء ..

وعلى الفور، لن يخطىء أحد أن ها هنا ثنائية أساسية فى قلب العاصمة التجارى: قلب جديد نابض متنام، عصرى حديث الطراز، فى الغُرب، وقلب قديم عتيق الطراز، أفل وفى انكماش مطرد، فى الشرق. وهذه الثنائية، التى يعرفها قلب كل مدينة هامة فى العالم الثالث، تلخص وترمز إلى الثنائية الحضارية القاعدية التى تميز هذا العالم الثالث منذ عصر الاستعمار الأوربى والاحتكاك الحضارى مع الغرب. ومن الطريف فى القاهرة أن نلاحظ الاتفاق بين الموقع الجغرافى والموقع الحضارى داخل هذه الثنائية: فالقلب الشرقى القديم فى الشرق، والغربى الحديث فى الغرب ! على أن هذه الثنائية مرحلية فى جوهرها وإن طال الأمد، ولنا أن نتوقع، ولكن ليس قبل عقود على الأقل، أن يذوب القلب القديم فى الجديد فى نهاية المطاف مع اكتمال التحول الحضارى والتقدم المادى .

وهنا وفى النهاية تفرض نفسها مقابلة لها مغزاها وطرافتها، وذلك ما بين هذه الثنائية الحضارية وما رأيناه من قبل من تجانس بشرى فى السكان. فإذا كان قلب القاهرة يلخص التنافر الحضارى، فإن تركيب سكانها يؤكد أساسا التجانس البشرى. وهذا وذاك على العكس تماما من المدينة الأمريكية: تنافر جنسى وبشرى حاد وصارخ، وتجانس حضارى إلى درجة التنميط الممل ربما. ولعلنا لا نغالى إذا قلنا فى هذا الصدد أن القاهرة أقدم عواصم العالم القديم ترمز له وتلخصه مثلما ترمز للعالم الجديد وتلخصه مدينة من أحدث عواصمه كواشنطن أو نيويورك...


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



مركزية رغم الامتداد :

قاهرة مصر

المركزية الجغرافية

لعل من أبرز ملامح الشخصية المصرية ، المركزية الصارخة طبيعيا وإداريا وحضاريا . وهى صفة متوطنة لأنها قديمة قدم الأهرام ، مزمنة حتى اليوم [١] . وترقد الطبيعة بوضوح خلف هذه الظاهرة . فنحن ابتداء إزاء مركزية مورفولوجية، أى تركيبية ، أى جغرافية ، صريحة. فتبلور الوادى الضئيل داخل شرنقة الصحراء الشاسعة ، وتجسمه حول النيل ، يجعله جسما ملموما ونسيجا ضاما . وصحيح أن فى الدلتا انفراجا ، وتشععا ، وتشبعا ، وفى الصعيد امتدادا خطيا لا يستهان به . فالصعيد وحده يترامى بتعرجاته نحو ١٠٠٠ كم ، بينما تغطى مصر من الشمال إلى الجنوب ١٠ درجات عرضية ، أى نحو طول الجزر البريطانية . ولكن دون أن تتعدى شريحة من مساحتها . فمساحة مصر الكلية ٣٨٦.٠٠٠ ميل مربع ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الجزر البريطانية جميعا (١٢٠ر٠٠٠) ، ولكن مساحة مصر المعمورة فى الوادى ١٣.٠٠٠ ميل فقط ، أى أكثر قليلاً من ربع مساحة إنجلترا وحدها (٥١.٠٠٠) [٢].

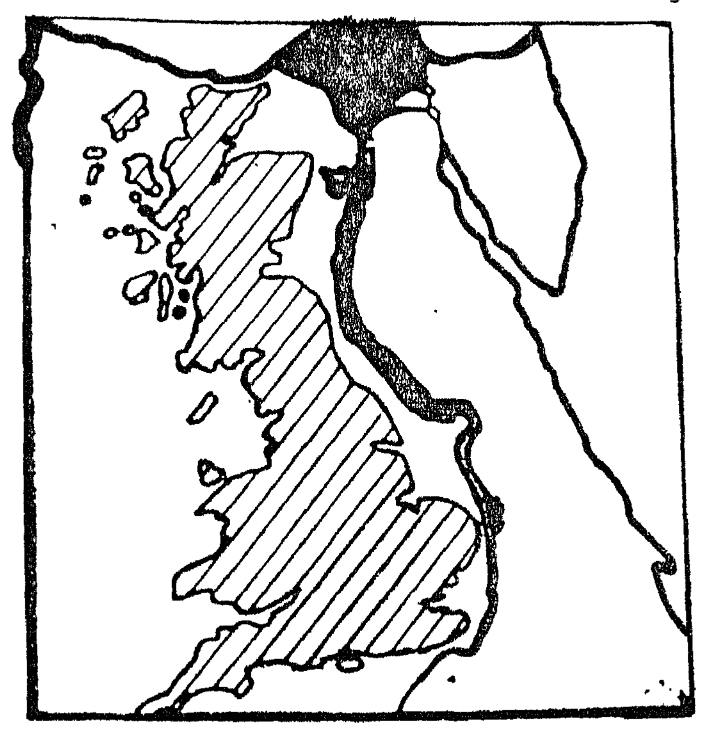
---

(1) Stamp,Africa P, 208..

(2) Stamp, Intermediate geog,. Europe and Mediterranean, p292.

ولقد سبق أن عبرنا عن هذا بأن مصر مسافة لا مساحة ، كما وجدنا أن هذا الامتداد المديد لم يكن مشكلة سياسية بقدر ما سنجده مشكلة إدارية . وليس هذا النمط المفرط فى الاستطالة مع الضيق بالنمط الاقتصادى من حيث المواصلات أو الإنتاج أو الإدارة ، بل إنه - ابتداء - قضى على الأطراف المتطوحة فى أقصى الجنوب بالإهمال والتخلف .

ومع ذلك فإن التجانس الداخلى العام مع التباين الصارم مع الصحراء المحيطة يعود فيؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة فى الصحراء .



شكل ١ - مصر وبريطانيا : مقارنة أخرى فى المساحة والامتداد : تقارب شديد فى الامتداد واختلاف أشد فى مساحة المعمورة واختلاف مطلق فى المساحة الكلية .

الدلتا : توسط بلا عقدية

وإذا نحن تناولنا الدلتا على حدة ، فلن نجد لها بسهولة قلبا أو بؤرة حاسمة . فلئن كان بها حزمة خطـوط طبيعية ضابطة على المحور الشمالى الجنوبى تقريبا ، ونعنى بذلك فروع الدلتا وترعها ، فإن تعدم أى محاور طبيعية عرضية بين الشرق والغرب تتعامد عليها وتخلق فيما بينها عقدية طبيعية فعالة nodality . بل إن من الحقائق المعروفة تاريخيا وحتى يومنا هذا صعوبة الحركة والمواصلات عبر الدلتا بالعرض ، وكثيرا ما تدور أو تستدير الطرق حولها بعيدا عن قلبها إما نحو الساحل شمالا أو نحو رأسها جنوبا ، وذلك منذ أيام النقل بالدواب حتى عصر السكة الحديدية والسيارة . فليس هناك طريق حديدى أو برى مباشر بين الاسكندرية وبورسعيد مثلا ، أو بين دمنهور والاسماعيلية ، إلا أن تكون سلسلة من الوصلات الجزئية المتعرجة المعقدة على امتداد شبكة خطوط الدلتا كلها . واليوم فقط نشهد إنشاء أول خط حديدى مباشر بين المنصورة وبور سعيد عبر بحيرة المنزلة وعن غير طريق لفة الاسماعيلية. وهكذا وهكذا .

نتيجة لهذا ، وتعبيرا عنه ، تجد باستمرار أن أهم مدن الدلتا وأكبرها حجما إنما تنتثر على سواحلها البحرية أو أطرافها الصحراوية وليس فى قلبها الزراعى الغنى ، حتى لتبدو وكأنما رءوس المسامير أو الدبابيس التى تحكم تثبيت صفحة أرض الوادى على لوحة الصحراء من تحتها حتى لا تنقلب أطرافها ونهاياتها أو تتغضن أو تتقوس إلى أعلى . ويبدو أن هذا النمط الهامشى قديم جدا بدرجة تجعله صفة جغرافية أصيلة ومستمرة لا طارئة عابرة أو عشوائية ، وذلك رغم التطورات والتغيرات التفصيلية العديدة من عصر إلى عصر

فحتى فى العصور الفرعونية والقديمة نستطيع أن نلاحظ تركز المدن الرئيسية على الأطراف الساحلية أو الصحراوية مثل ميتيليس Metelis (فوه) وسايس (صا) وجزويس xois (سخا) وبوتو (تل الفراعين) فى الشمال الغربى ، وتامياتيس (دمياط) وتانيس (صان الحجر) فى الشمال الشرقى .

وفى العصور العربية الاسلامية تبرز ، إلى جانب الاسكندرية ، الموانى المصبية رشيد ودمياط وتنيس ، بينما يتواتر جدا فى التاريخ دور بلبيس والصالحية على أطراف الصحراء كبوابات الدلتا الشرقية ، تناظرها إلى حد ما دمنهور على أطرافها الغربية ، هذا بينما لم يكن دور طنطا والمحلة أو المنصورة وميت غمر بارْزا بصفة خاصة .

وفى العصر الحديث حدثت عملية تغير جذرى فى القيم الجغرافية والتاريخية للمواقع القديمة نتيجة لتطور وسائل المواصلات خاصة ملاحة السفن الحديثة على الماء والخطوط الحديدية والسيارات على الأرض . فقد فقدت الموانى المصبية الضحلة الطامية قيمتها لمواقع جديدة عميقة أصلب أرضا خارج الدلتا الطينية الرخوة أو على أطرافها القصوى ، أى فقدت « البوابات الطينية » قيمتها « للبوابات الحجرية » كما قد نقول . فورثت الاسكندرية نهائيا دور رشيد ، بينما ورثت بور سعيد دور دمياط (إن لم يكن أيضا بعض سكان كلتيهما على الترتيب) . ومنذئذ أصبحت الاسكندرية بغير منازع هى « بوابة مصر الذهبية Golden Gate of Egypt » ، بينما عدت بورسعيد بالمقابلة البوابة الحديدية Iron Gate » .

هذا على الساحل ، أما فى الداخل وعلى بوابات الدلتا والصحراء فقد ورثت الزقازيق الجديدة النشأة موقع بلبيس الجغرافى ودورها التاريخى ، فى حين آلت أهمية الصالحية القديمة إلى الاسماعيلية البكر . ومن الناحية الأخرى ، فبعد أن كانت الصدارة تقليديا لمدن داخل الدلتا حتى العقود الأخيرة بفضل توسطها فى المعمور الزراعى ، انتقلت أخيرا إلى مدن السواحل والأطراف بفضل النقل والتصنيع .

سباق المواقع والأحجام

فمثلا حتى سنة ١٩٤٧ كانت طنطا كبرى مدن الداخل ، تليها المحلة الكبرى فالمنصورة ، ثم تلى دمنهور والزقازيق فى تقارب واضح حجما وتناظر نسبى موقعا على جانبى الدلتا . ولكن بعد هذا كانت أكبر مدن الدلتا وأسرعها نموا هى سلسلة الأطراف الساحلية أو الصحراوية ، وفى مقدمتها الاسكندرية ومدن القناة ، بينما أخذت الزقازيق تتقدم بسرعة على مدن الداخل مثل ميت غمر وزفتى ، وبالمثل قليوب على بنها . وحتى سنة ١٩٦٦ لم يتغير هذا النمط من التوازن كثــيرا رغم تعرض منطقة القناة أكثر من مرة للعدوان الإسرائيلى المتكــرر .

على أن عدوان ١٩٦٧ جاء ضربة قاصمة للقناة بصفة خاصة ، بحيث قلب الاتجاه والبندول مرة أخرى لصالح مدن قلب الدلتا . ففى سنة ١٩٧٦ نقص عدد سكان كل من بور سعيد والسويس فعلا عما كان عليه سنة ١٩٦٦ ، بينما كانت الاسماعيلية أقرب إلى التوقف . هذا فى حين بلغت طنطا نفس حجم بورسعيد سنة ١٩٦٦ وهو ٢٨٣ ألفا ، متفوقة بذلك لأول مرة فى العقود الأخيرة عليها ، وإن كانت المحلة الكبرى من جانبها قد تغلبت عليها قليلا بقوة صناعتها العريقة حيث بلغت ٢٩٢ ألفا ، لتصبح بذلك كبرى مدن الدلتا جميعا خارج القاهرة والاسكندرية وتوابعهما .

ونقول توابعهما ، لأن شــبرا الخيمة ، إذا عدت مدينة مســتقلة ، هى الآن كبــرى مدن الدلتا بهذا المعنى ، حيث بلغت ٣٩٤ ألفاً ســنة ١٩٧٦، أى أكبر من كل من المحــلة وطنطا بنحو ١٠٠ ألف نسمة . إلا أن طفـرة شبرا

الخيـمة فى واقع الأمر لا تنفصل بالطبع عن التحامها الوظيفى المطلق بالقاهرة الكبرى . وبهذا تعود الصدارة العملية فى الدلتا لقلبها الداخلى مركزة فى المحلة وطنطا .

وإذا كانت طنطا بالذات قد احتكرت هذه الصدارة تقليديا حتى وقت قريب ، فإن تفوق المحلة عليها يشير إلى بطء نموها الآن نسبيا بحيث لا تعدو اليوم مدينة متوسطة الحجم . والواقع أنه رغم ما تتمتع به من توسط هندسى مؤكد centrality ، إلا أن العقدية الطبيعية تنقصها ، وقصارى ما لها الآن من عقدية هى عقدية اصطناعية artificial nodality مكتسبة من فعل شبكة المواصلات الحديدية . فطنطا بلا جدال مركز وملتقى خطوط هذه الشبكة الكثيفة ، التى تتعامد على فروع النهر بقدر ما توازيها ، وتضرب ما بين الشرق والغرب مثلما تصل بين الشمال والجنوب ، وبذلك تتكامل مع شبكة النهر أكثر مما تتنافس معها ، وتبدو من ثم فى تركيبها شبكة مروحية بقدر ما هى تكعيبية

والخلاصة أنه إذا كان للدلتا بؤرة أو عقدة حقيقية فهى إنما تستقطب فى رأسها أى خارجها ، أى أنها تمنح غيرها العقدية أكثر مما تحتفظ بها لنفسها .

نمو مدن الدلتا الحديث (خارج القاهرة)

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	١.٥١٦,٠٠٠	١.٨٠١,٠٠٠	،٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠٢
السويس	١٠٧,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٩٢,٠٠٠
الاسماعيلية	٦٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
المنصورة	١٠٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠
الزقازيق	٨٢,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠
دمنهور	٨٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠
شبين الكوم	٤٢,٠٠٠	؟	؟	١٠٣,٠٠٠
كفر الدوار	١٤,٠٠٠	؟	؟	١٤٦,٠٠٠

الصعيد : محور بلا بؤرة

ومثل هذا يفعل الصعيد . فإذا نحن اعتبرنا الصعيد على حدة، فسيتضح على الفور افتقاره الكامل إلى قلب طبيعى سائد بأى درجة . فامتداده الخطى كالشق الممدود أو الأنبوب المغلق يجعله طولا بلا عرض ، ويجعل محور الحركة والتوجيه فيه أحاديا لا يكاد يترك لنقطة فيه فضلا أو امتيازا على نقطة أخرى إلا أن يكون مجردالتوسط الهندسى والبحت . وإذا كانت ثمة انقطاعات أو تقاطعات لطرق محلية مع الصعيد كانقطاع الشلال أو كطريق قنا - القصير أو درب الأربعين أو عنق الفيوم ، فدورها ثانوى للغاية لا يخلق عقدية جوهرية بأى معنى .

وعلى العكس مما حدث فى الدلتا . جاءت السكة الحديدية وطرق السيارات فى العصر الحديث لتؤكد هذا الوضع الطبيعى أكثر مما تعدله أو تخفف من أثره ووقعه . فإذا كانت شبكة سكك حديد وطرق الدلتا أطول بكثير وتبدو أغنى منها فى الصعيد ، الذى تتحول فيه إلى مجرد خط واحد ، مزدوج أو مفرد لا يهم ، فالحقيقة أن الوادى بالنسبة إلى مساحته المحدودة وعرضه البالغ الضيق يعد أكثف مواصلات خارج كل مقارنة . بل « إن من المشكوك فيه ما إذا كان أى اقليم فى العالم أفضل تمتعا بالسكك الحديدية من الصعيد » (شارل عيسوى ، ص ١٠٠) .

وإذا كان كل من الخط الحديدى والبرى بذلك يوازى النهر ، وبالتالى ينافسه اقتصاديا كوسيلة نقل ومواصلات ، فإنه على العكس يتحد معه فى أثره وتوجيهه الجغرافى . فبحكم الاطار الجغرافى للوادى الضيق ، فإن هذه الخطوط خطوط أحادية المحور والاتجاه ، تكرر النهر وتحاذيه دون أن تتعامد عليه فى

الوصلات الجانبية المحدودة ، التى لا تفعل هى الأخرى سوى أن تضاعف من عقدية المواقع الطبيعية السابقة التى حددتها جغرافية الوادى .

والواقع أن هذه المواقع الطبيعية الأربعة هى تقريبا موطن أهم المدن وأكبرها فى الصعيد تقليديا سواء فى الماضى أو فى الحاضر . فانقطاع الشلال هو نقطة انقطاع فى النقل والمواصلات فى النهر وبداية للوادى الرسوبى ، ولذا كان دائماً موقعا لمدينة هامة هى بوابة مصر الجنوبية أسوان .

أما ثنية قنا الاستراتيجية على رأس تقاطع محور الوادى وطريق البحر الأحمر - الواحات فكانت بؤرة مدن هامة متعاصرة أو متعاقبة ، ابتداء من طيبه (الأقصر) ودندره الفرعونية إلى قنا وقوص العربية بكل ثرائها وتراثها . والثنية الآن هى مخرج ومجمع وصلة سكة حديد الواحات ومنبع ومصب سكة حديد البحر الأحمر للفوسفات .

ونهاية درب الأربعين ، الذى يتبع انخفاضا طوليا محددا فى الصحراء الغربية ، عند زاوية بارزة حادة فى محور الوادى . يختنق السهل الرسوبى فيها وحدها من بين كل الضفة الغربية بحيث تكاد الصحراء الغربية تصل إلى شاطىء النهر ، وذلك أيضا عند أول نقطة تنخفض فيها حافة تلال الوادى الغربية لينفتح الوادى على الصحراء المنفسحة لأول مرة ، فضلا أيضا عن التوسط الهندسى الدقيق فى الوادى ما بين القاهرة وأسوان ، كل هذا يفسر أهمية وسيادة أسيوط فى وسط الصعيد .

أما عنق الفيوم حيث يلتقى الوادى بالواحة فقد يكون موقعا محليا وأقل أهمية نوعا ، ولكنه متميز استراتيجيا بما فيه الكفاية ليفسر قيام عاصمة مصر الفرعونية فى إحدى مراحلها فى إهناسيا ، ثم بروز بنى سويف نسبيا فى الوقت الحالى حيث تتضاعف أهميتها بفضل كونها بداية وصلة سكة حديد الفيوم .

ومع ذلك كله تظل هذه المواقع الخاصة محدودة التميز والبروز نوعا ، تستمد معظم قيمتها من عامل التوسط الهندسى والتباعد الجغرافى أكثر مما

تستمده من عامل العقدية الجغرافية القوية الحاسمة . وهذا ما ينعكس بالتالى على أحجام تلك المدن باعتبارها قمم اللاندسكيب الحضارى .

فكما فى كل الأقاليم الشريطية الضيقة ، نجد أن أثقال المدن تتوزع على طولها وعلى قطاعاتها فى تقارب وتكافؤ نسبى ، حتى لا تكاد واحدة منها تظهر على الأخريات بوضوح ، فضلا عن أى سيادة . ذلك نمط تعرفه جيداً مدن الساحل الجزائرى كما تعرفه مدن إيطاليا ، وهو بالدقة ما نجده فى الصعيد . فهنا نجد أهم أحجام المدن الرئيسية متقاربة متواضعة باهتة التضاريس ليس فيها علم بارز . ولهذا لم يكن غريبا أن يوصف الصعيد ، الذى يتكدس فيه السكان بكثافة أشد من كثافة الدلتا ، بأنه قد يكون «شارعا رئيسيا» مكتظا من حيث السكان ، ولكنه يظل مجرد « زقاق مغلق » من حيث المدن .

تطور حجم مدن الصعيد الهامة

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الفيوم	٧٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠
بنى سويف	٥٧,٠٠٠			١١٨,٠٠٠
المنيا	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
أسيوط	٩٠,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠
سوهاج	٤٣,٠٠٠			١٠٣,٠٠٠
أسوان	٢٦,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠

الأحجام المتغيرة

فحتى وقت قريب لم يكن الصعيد كله يملك مدينة مائة ألفية واحدة . وليس إلا بعد منتصف القرن أن أعطته أسيوط أولى مدنه الكبرى من هذه الفئة . وفى سنة ١٩٦٠ دخلت الفيوم والمنيا القائمة لتصبح ثلاثية وإن متواضعة نسبيا متقاربة الرءوس بوضوح . ثم فى سنة ١٩٦٦ اخترقت أسوان حاجز المائة ألف بقوة لتناظر الفيوم حجما تقريبا وتعطى الصعيد مدينته المائة ألفية الرابعة . وأخيرا فى ١٩٧٦ انضمت كل من بنى سويف وسوهاج إلى النادى، ليصبح للصعيد نصف دستة من المدن الكبيرة ، بينما حققت أسيوط علامة المائتى ألف لأول مرة فى تاريخها وتاريخه . وأرقام النمو بعد هذا غير متاحة لدينا ، ولكن من الواضح أن الفيوم والمنيا وربما أسوان قد انتقلت اليوم إلى فئة المائتى ألف ، بينما أصبحت أسيوط ربع مليونية بسهولة .

وفى هذا كله نستطيع أن نلمس عقدية الفيوم الخاصة كظاهرة موضعية داخل واحتها المنعزلة نسبيا . فى الوقت نفسه نشهد على الطرف الأقصى من الصعيد أثر دفعة السد العالى القوية على أسوان التى ظلت طويلا بوابة متواضعة للجنوب فأصبحت بوابة ونافذة جديرة لمصر على السودان وإفريقيا ، وأشبه برأس المسمار الكبير الذى يثبت ذيل الصعيد على أرضية القارة مثلما تفعل موانى الشمال الكبيرة فى الدلتا .

وفيما بين الاثنين ، الفيوم فى أقصى الشمال وأسوان فى أقصى الجنوب ، تتوزع سائر العقديات على امتداد الصعيد على أساس من التباعد و / أو التوسط بدرجات متقاربة لا تغير كثيرا من الحقيقة الجغرافية الأساسية وهى ضعف تبلور المركزية الطبيعية داخل الصعيد كواحدة واحدة على حدة .

بين الوجهين

من الناحية الأخرى ، نستطيع من هذا المسح الاقليمى بشقيه فى الدلتا والصعيد أن نحصر أقوى وأبرز عقدتين طبيعيتين فى مصر ككل فى منطقتين فقط هما رأس الدلتا وثنية قنا . ففى كلتيهما تجتمع حزمة متشعبة أو متشععة من الخطوط الطبيعية المحددة كأصبع اليد أو المذراة ، إلا أنها مفتوحة نحو الشمال فى العقدة الشمالية ونحو الجنوب فى العقدة الجنوبية . كذلك فإن كل عقدة منهما تقع على أحد جانبى مصر أقرب إلى أطرافها وعلى بعد متكافىء تقريبا من قلبها ووسطها .

ولكن فيما عدا هذا فإن العقدتين أبعد شيء عن التكافؤ فى الأهمية أو الثقل والخطر ولا نسبة بينهما البتة تقريبا . فالأولى تتفوق خارج كل حدود ، إنها ببساطة وبلا منازع عقدة مصر الأولى والعظمى . وعلى هذا الأساس تحتاج إلى وقفة تحليلية خاصة . وفى الوقت نفسه يظل الصعيد كالدلتا تقريبا : هذا خط بلا بؤرة ، وهذه رقعة بلا عقدة ، أو العكس : هذا خط بلا عقدة ، وهذه رقعة بلا بؤرة .

كل من الدلتا والصعيد إذن ، الأخير أكثر ، تعوزه العقدية الجغرافية البارزة داخله بقدر ما يمنحها أو يركزها خارجه ، وهذا الأخير لا يعنى سوى جبهة الالتقاء بينهما تحديدا ، أى منطقة القاهرة بالضرورة والحتم . وكتعبير رقمى عن هذه الحقيقة الجغرافية القاطعة ، انظر كيف أصبحت شبرا الخيمة مؤخرا كبرى مدن الدلتا خارج العاصمتين ، والجيزة كبرى مدن الصعيد إن هى عدت من الصعيد وليست فيه أو فى العاصمة وليست منها .

فبعد أن كانت بورسعيد مدينة مصر الثالثة وطنطا رابعتها تقليديا بعد القاهرة والاسكندرية ، أصبحت الجيزة الآن ثالثة مدننا بعد العاصمتين مباشرة ، وشبرا الخيمة رابعتها عموما وأولى مدن الدلتا خصوصا ، تليها على بعد شديد المحلة فطنطا فبورسعيد .والواقع أن الجيزة قفزت إلى مدينة نصف مليونية تقريبا منذ الستينات لتعادل المدينتين التاليتين لها معا وهما بورسعيد وطنطا ، ثم لتصبح مدينة مليونية منذ السبعينات تزيد الآن عن نصف الاسكندرية وتمثل المدينة المليونية الثالثة بمصر ، والأولى والوحيدة من نوعها فى الصعيد ، بل وتربو كثيرا جدا على مجموع مدنه المائة ألفية الست معا (٨٩٣,٠٠٠) .

تطور المدن الكبرى فى مصر

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٢.٠٩٠.٠٠٠	٣.٣٥٣.٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	،٠٧٤,٠٠٠
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	١.٥١٦.٠٠٠	١.٨٠١,٠٠٠	،٣١٨,٠٠٠٥
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠٢
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥ر٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
الجيزة	٦٦,٠٠٠	٤١٩ر٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	،٢٣١,٠٠٠
شبرا الخيمة	؟	١٠١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	٣٩٤,٠٠٠١

عقدية القاهرة

الخاصرة والعنق ، والقمة والرأس

هكذا إذن ، إذا كان كل من الوادى والدلتا على حدة تنقصه البؤرية والمركزية المحددة ، فإنهما فيما بينهما يخلقان مركزية حادة عند التقائهما فى منطقة القاهرة . فالواقع أن منطقة القاهرة هى «خاصرة الوادى» بكل معنى . فعدا العقدية الهيدرولوجية الأساسية التى تأخذ – مع انفراج فرعى الدلتا – شكل حرف Y الافرنجي هناك عدة أصابع ثانوية من اللاندسكيب الطبيعي تشير إليها بقوة: لسان وادى الطميلات من الشرق ، ووادى النطرون من الشمال الغربى ، ووصلة شبه واحة الفيوم من الجنوب الغربى . فإذا أضفنا أن الطرق الصحراوية بين الشرق والغرب على طول السواحل الشمالية تنثنى جنوبا مستهدفة القاهرة لتتحاشى صعوبة اختراق الدلتا بشبكة ترعها المتراصة[1] (كما تتحاشى طرق المواصلات البعيدة المدى كل مناقع وأهوار الجنوب الرخوة فى العراق مستهدفة أول أرض صلبة عند منطقة بغداد)[2] ، إذا أضفنا هذا فإن القاهرة تبرز لنا « كخاصرة الصحراء » أيضا مثلما هى خاصرة الوادى . إن كل الطرق تؤدى إلى القاهرة . وإذا كان النيل يصب فى مصر ، فإن مصر برمتها تصب فى القاهرة .

---

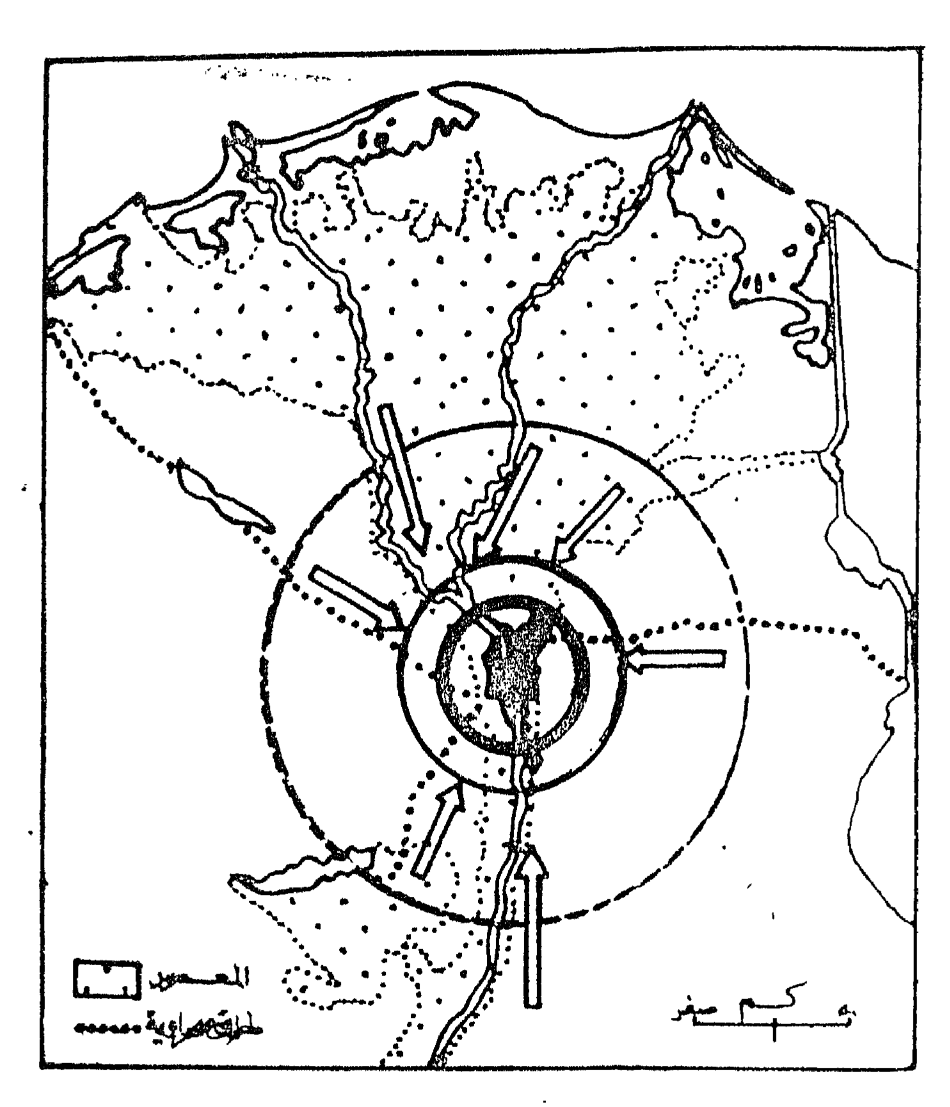
(1) Benjamin Thomas, op. cit p. ٤١٤ .

(2) W.B. Fisher,p. ٣٦٧ .

منطقة القاهرة إذن عنق الزجاجة ، عنق مصر . هى من الناحية الهندسية البحتة مركز الثقل الطبيعى ، ومن الناحية الميكانيكة نقطة الارتكاز التى يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب ومن الناحية الحيوية نقطة التبلور ، ومن الناحية الوظيفية ضابط الإيقاع بين كفتى مصر . إنها تبدو حقا - كما قال ريكلى - كما لو كانت موقعا من اختيار الآلهة (١).

هذا من حيث الشكل . ولكن المضمون لا يقل عن شكل الاقليم أثرا فى التوجيه نحو المركزية . فقد لا يكون موقع القاهرة متوسطا من حيث المسافة المطلقة بين الشمال والجنوب ، بل لعله أبعد ما يكون عن التوسط ، ولكنه متوسط تماما من حيث وزن المعمور الفعال . فالصعيد أضعاف الدلتا طولا ، ١٠٠٠ كم مقابل ١٧٠ كم، ولكن الدلتا ضعفه مساحة ، ٢٢.٧٩٠ كم٢ مقابل ١٢.٢٤٠ تقريبا ، بينما يتقارب الاثنان شكانا بدرجة أو بأخرى . فقد كان بالدلتا فى عام ١٩٦٠ نحو ١٠.٩ مليون مقابل ٩.٢ للصعيد ، وفى ١٩٦٦ كان بالدلتا نحو ١٤.٧٢٦.٠٠٠ نسمة، وبالصعيد ١٠.٣٠٧.٠٠٠ ، وفى ١٩٧٦ نحو ١٨.٦٦٧.٠٠٠ مقابل ١٢.٦٧٠.٠٠٠ على الترتيب وذلك على أساس أن هذه المقارنات تستبعد القاهرة من أى من الوجهتين . وإلى جانب هذا فإن نمط الكثافة وتوزيع السكان فى مصر يجعل من القاهرة قمة طبيعية وتتويجا لزحف سكانى صاعد نظيم يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء . فبروفيل الكثافة فى الوادى برمته كما رأينا أشبه شىء بالهرم المدرج سقفه منطقة القاهرة ، والواقع أن دائرة نصف قطرها ٧٥ كم ومركزها القاهرة ، تضم وحدها ربع سكان القطر فى ثمن مساحته فقط ، أى بكثافة هى ضعف المعدل القومى ، وذلك بحسب أرقام عام ١٩٧٤ ، بينما تشى أرقام عام ١٩٦٦ بمزيد من التركز ، ففيها تضم الدائرة نفسها ٢٨.٣٪ من سكان مصر . ثم يبلغ الاتجاه إلى التركيز ذروته فى تعداد ١٩٧٦ ، حيث يعطى تلك الدائرة ٢٨.٧٪ من المجموع الكلى لسكان مصر مقيمين ومغتربين ، أو ٢٩.٧٪ من سكانها المقيمين بالفعل .

(1) Clerget, Le Caire t, I.



شكل ٢ - كل الطرق تؤدى إلى القاهرة : الدائرة الكبرى ونصف قطرها ٧٥ كم تضم أكثر من ربع سكان مصر فى ثمن المساحة والدائرة الوسطى تمثل المجال المغناطيسى المباشر للعاصمة . أما الدائرة الصغرى فتضم نطاق « القاهرة الكبرى » .

معنى هذا أن هنا مركز الثقل البشرى فى الوادى ، هاهنا «النواة النووية » للدولة . ولهذا كان طبيعيا أن توصف القاهرة بأنها «زر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد» [١].. أو كما يقول ستامب : « من وجهة نظر مصر الحديثة.، ربما كانت القاهرة أكثر عواصم العالم منطقا فى توقيعها » [٢].

(1) Lozach, loc. cit

(2) Africa, p. ٢١٣,

البعد التاريخى

وليس أدل على هذه المركزية من البعد التاريخي . فتوطن العاصمة فى موقع ما لحقب طويلة يدل - يقينا - على قيمة خاصة لذلك الموقع ونستطيع لكى نثبت هذا أن نخوض فى عملية ترويض mathematisation للتاريخ ، طريقة مثلما هى دالة ، فنتتبع هجرة وتنقل العاصمة فى مصر عبر العصور من موقع إلى آخر ، ونحسب لكل موقع عمره بالسنين ، ثم نرى أين مكان القاهرة فى هذه المقارنة [١].

وعواصم مصر التاريخية تبدأ - مع التوحيد - بمنف (ميت رهينة / البدرشين حالياً) ، إلا أنها لم تلبث أن ارتدت جنوباً إلى طينة (أبيدوس ، العرابة المدفونه) لتعود إلى منف مع الأسرة الثالثة لكى تستقر فيها حتى الثامنة ، أى أكثر من ٥٠٠ سنة . غير أن إهناسيا (على نفس خط عرض بنى سويف) ورثت العاصمة إبان عصر الانحلال الأول فى الأسرتين ٩ ، ١٠ ، أى نحو ٢٨٠ سنة . وابتداء من الأسرة ١١ تأتى ذبذبة عظمى نحو الجنوب الأقصى ، لتصبح طيبة (الأقصر) العاصمة الوطنية ، ثم لتظل كذلك نحوا من ٨٠٠ سنة ، وإن كانت متقطعة تخللتها فترات تنازعت العاصمية فيها مؤقتا مراكز أخرى كلها فى الشمال مثل شدت (الفيوم) أثناء الأسرة ١٢ ، وأفاريس عاصمة الهكسوس فى شرق الدلتا، ومثل أخيتاتون (تل العمارنة ، ملوى) التى لم تدم سوى بضع سنين.

غير أن دور طيبة ، والصعيد عامة ، ينتهى نهائيا مع نهاية الأسر ٢٠ ، ليبدأ دور عواصم الدلتا . فمع الأسرة ٢١ (العصر التانيسى ، نحو ١٥٠ سنة)

أصبحت تانيس فى شمال شرق الدلتا هى العاصمة ، وعادت كذلك فى الأسرة ٢٣ التى لم تعمر سوى عقدين أو ثلاثة . ثم انتقلت العاصمة إلى بوبسطة (تل بسطة ، الزقازيق) فى عصر الأسرة ٢٢ التى عمرت ٢٠٠ سنة . أما فى الأسرة ٢٤ فقد تنازعت العاصمية كل من منف وسايس (صا الحجر) فى شمال غرب الدلتا ، لتستقر نهائيا فى الأخيرة فى العصر الصاوى لمدة ١٤٠ سنة إبان الأسرة ٢٦ ، ولفترات أخرى فى الأسرة ٢٨ . غير أن العاصمة عادت إلى منف نحو قرنين خلال الحكم الفارسى فى أواخر عصر الأسرات .

وقصة العاصمة بعد هذا أقل تعقيداً بكثير : نحو ١٠٠٠ سنة فى الاسكندرية الكلاسيكية (٩٧٢ سنة بالدقة) تليها مع الاسلام ١٤٠٠ سنة فى موقع القاهرة وإن تباينت الأسماء فى البداية من الفسطاط (العرب) إلى القطائع (الطولونية) إلى العسكر (الاخشيدية) إلى القاهرة (الفاطمية) حين بدأت هذه التسمية بصفة محددة .

وهناك عدة حقائق ذات مغزى وطرافة تبرز من هذا العرض التاريخى ، نمط الحركة ، أو خط سير الرحلة ، أولها . ففى منطقة القاهرة عند رأس الدلتا بالذات بدأت العاصمة فى بداية عصر الأسرات ، وإليها انتهت فى نهايته ، مثلما آلت إليها طوال العصر العربى . وطوال الرحلة ما بين البداية والنهاية ، رسم خط السير نمطا محدد الصورة عميق المغزى . فقد ترددت الحركة (أولا) من رأس الدلتا عند منف إلى (ثانيا) أقصى الجنوب عند طيبة، ثم عادت الذبذبة (ثالثاً) إلى الشمال فاستقرت على الطريق عند إهناسيا والفيوم ، ولكنها (رابعاً) استكملت تأرجحها شمالا إلى تانيس وبوبسطة وسايس حتى وصلت (خامسا) إلى أقصى الشمال فى الاسكندرية فى النهاية ، غير أنها عادت منها (سادسا) إلى حيث بدأت أصلا عند رأس الدلتا لتستقر فى نهاية المطاف .

مجموع الحركة إذن وبكل وضوح كأنه حركة بندول محور ارتكازه على رأس الدلتا : اندفع نحو الجنوب فى ذبذبة قوية تخللتها بعض وقفات عابرة حتى

وصل إلى أقصاه ، ومنه عاد مرتدا إلى الشمال حتى وصل إلى أقصاه بعد وقفات مماثلة على الطريق ، إلى أن عاد نهائياً فاستقر على نقطة التوازن عند رأس الدلتا .

هذا عن الحركة التاريخية ، ولكن التوزيع الجغرافى لا يقل مغزى . إن عواصم مصر التاريخية لم تخرج عموماً عن دوائر جغرافية أربع : دائرة رأس الدلتا (منف ، وإلى حد ما إهناسيا ، الفسطاط وتوابعها حتى القاهرة) ، دائرة ثنية قنا (طيبة ، طينة) ، دائرة بوابة الشمال الشرقى (أفاريس ، تانيس ، بوبسطة) ، ودائرة بوابة الشمال الغربى (سايس ، الاسكندرية) . وسيلاحظ على الفور أن هذه الدوائر هى مناطق استراتيجية بالطبع : لقد قامت عواصم مصر دائماً فى مواقع استراتيجية أساسا . فرأس الدلتا هى خاصرة الوادى جميعا ، وثنية قنا هى المنطقة الاستراتيجية الوحيدة بامتياز فى الصعيد لأنها خاصرة النيل والبحر الأحمر مثلما هى بوابة السودان ، أما شمال شرق الدلتا فبوابة آسيا ورأس جسر متقدم للعلاقات الأسيوية الهامة والتوسع الحربى الأساسى[1] بينما أن الشمال الغربى نافذة مصر على البحر المتوسط وما وراء البحر . وبعد هذا فسيلاحظ بسهولة أن كل عواصم مصر التى أقيمت خارج نطاق هذه الدوائر الاستراتيجية تمثل شذوذاً سياسياً لأسباب خاصة فردية أو أسرية أو دينية ، ولذا أتت ابتعادات قصيرة العمر ومضاربات فاشلة ، مثل شدت وأخيتاتون .

غير أنه يبقى أن نربط التوزيع الجغرافى بالعمر التاريخى .

لقد عاشت طيبة عاصمة نحو ٨٠٠ سنة فى مجموعها ، مقابل نحو ١٠٠٠ سنة للاسكندرية ، وضد نحو ٨٠٠ – ٩٠٠ سنة لبقية مصر جميعا خارج دائرة رأس الدلتا التى احتكرت وحدها العاصمة لمدة ٢١٠٠ سنة هى مجموع منف والقاهرة (٧٠٠ + ١٤٠٠) ، وقد تصـــل إلى ٢٥٠٠ إذا نحن أضفنا الفترات

(١) حزين ، « البيئة والموقع .. الخ » ، ص ٤٤٩ .

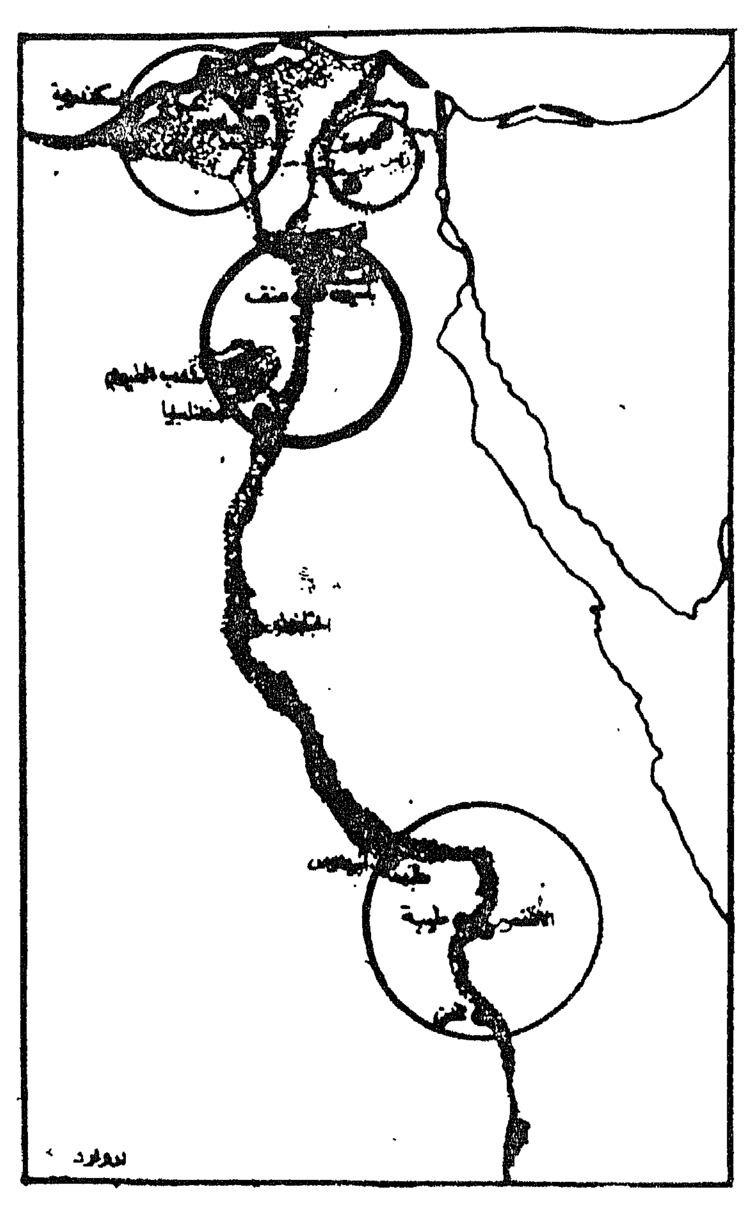
المتقطعة فى أواخر عصر الأسرات التى شاركت فيها مع عواصم الدلتا .
نخرج من هذا بأن منطقة رأس الدلتا استقطبت عاصمة مصر لمدة تعادل ثلاثة أمثال طيبة ، أو أكثر من ضعف الاسكندرية ، وتكاد تعادل نصف تاريخ مصر عموما .

وإذا كان ثبات موقع العاصمة فى العصر العربى الاسلامى مطلقا ، وكانت الذبذبة المستمرة والعنيفة هى طابع العصر الفرعونى خاصة ، فلعل ذلك يشير إلى أن المراحل الأولى التكوينية كانت فى حقيقتها مرحلة تجريبية ، تسعى مصر فيها إلى التعرف على البيت الأمثل لعاصمتها . حتى ليذهب فرانكفورت إلى حد القول بأن مصر لم يكن لها عاصمة دائمة ثابتة قبل طيبة فى منتصف الألف الثانية ق . م (١). فطيبة قد تكون متوسطة بالنسبة للصعيد وحده ، وحتى هذا بتحفظ كثير ، حتى لو صحت نظرية امتداد المعمور فى القديم إلى أقصى النوبة ولكنها فى كل الأحوال متطرفة جداً بالنسبة لمصر عامة ، متطرفة الموقع مثلما هى متطرفة المناخ ربما .

هذا صادق أيضا بدرجات متفاوتة على بقية مواقع الدلتا ، فضلا عن أن هذه ارتبطت بالاستعمار الأجنبى غالبا أو باتجاهات انفصالية اقليمية أحيانا . ففى تلك المرحلة التجريبية لم تحكم مصر من أطرافها - باستثناء طيبة - إلا فى عصور استعمارية أساساً أو غالبا كبوبسطة والاسكندرية ، التى لم تكن عاصمة إلا كانحرافة استعمارية لقوة بحرية موقوتة ، بل عدت حينا مدينة أجنبية النشأة والسكان أو كجزيرة من أرخبيل اليونان نقلت وألصقت بالساحل المصرى ، ويكفى أنها عرفت رسميا بالاسكندرية المتاخمة لمصر Aegyptum Alexandria ad ، « فليست هى مصر أو من مصر » كما يعلق غربال (٢).

(1) Birth of Civilization in Near East

(٢) تكوين مصر ، ص ٤٥ .



شكل ٣ - عواصم مصر التاريخية . لاحظ كيف يقع توزيعها الجغرافى فى اسراب أو أرخبيلات فى أربع دوائر استراتيجية ، أهمها دائرة رأس الدلتا وذيل الوادى

من هنا فلقد كان ارتداد العاصمة مع التحرير العربى من موقع ساحلى إلى موقع داخلى ، من الاسكندرية إلى الفسطاط ، خطوة لا إلى الوراء أو الخلف كما يصور البعض ، وإنما تعبير عن التوجيه الوطنى وسابقة مبكرة جداً لظاهرة عرفتها كل الدول الوطنية المتحررة الحديثة ابتداء من الهند إلى الروسيا إلى تركيا .. الخ . أما ثبات العاصمة بعد ذلك طوال العصر العربى فى منطقة رأس الدلتا فدليل على أن مصر قد وضعت يدها نهائيا وبعد التجربة الطويلة المفعمة على ذلك البيت الأمثل : إنها للعاصمة إذن كبيت الإبرة للمغناطيس .

إن منطقة رأس الدلتا ، سواء منذ منف أو هليوبوليس أو أون ثم الفسطاط أو القطائع أو القاهرة ، هى العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الألفى . وبالأصح تاريخها الوطنى . ونقول الطبيعية ، لأنها وحدها هى التى كانت بموقعها فى قلب الوطن تعكس التوجيه المصرى المحلى الصميم ، حيث كانت عواصم الشمال الشرقى القديمة تعكس توجيها أسيويا إلى حد ما ، وعواصم الشمال الغربى توجيها أوربيا إلى حد آخر بينما كانت عواصم الجنوب الأقصى توحى بتوجيه إفريقى بقدر أو آخر .

وها هنا إذن - كما فى بغداد عند خاصرة الرافدين - واحد من تلك المواقع الجغرافية الخالدة النادرة التى قد تدور فى فلكها وإطارها مجموعة متعاقبة عبر العصور من المواضع المدنية المختلفة ، ولكنها لا تستطيع أن تخرج من مجالها المغناطيسى ومن أسر جاذبيتها الطبيعية الغلابة . وهذا جميعا بفعل المركزية الجغرافية القوية لاشك . وإذا كانت منطقة القاهرة هى أقدم عواصم مصر ، فإن عمرها قد يعادل فى نفس الوقت مجموع أعمار حفنة كبيرة من عواصم أوربا المعاصرة ، أو كل عواصم إفريقيا المدارية الحديثة ، وهى ترجح بالتأكيد مجموع أعمار عواصم العالم الجديدة مجتمعة . بل ربما كانت القاهرة أو بالأصح منطقتها أقدم عاصمة فى العالم ، وإن كان لدمشق أن تفخر بأنها أقدم عاصمة احتلت بغير انقطاع فى التاريخ [١].

---

(١) جمال حمدان ، مقدمة كتاب القاهرة ، ١٩٦٩ ، مترجم ، ص ١٢ .

تلخيص مصــــر

وعلى أية حال ، فالقاهرة مدينة معتّقة أكثر مما هى عتيقة . وهذه العراقة التاريخية مقروءة حتى اليوم فى لاندسكيب المدينة : فالقاهرة الحديثة تقع بين قوسين معلقين من التاريخ القديم ، الفرعونى غربا والاسلامى شرقا . فعلى هضبة الأهرام والجيزة بقايا العصر الفرعونى وإن كنت معلقة كالحفريات ، بينما على سفوح المقطم وعند أقدامه تعيش الأحياء الشرقية القديمة تاريخا اسلاميا مكدسا ، فى حين ترقد المدينة الحديثة فى القاع المنخفض بين القوسين التاريخيين المرتفعين . وهى بهذا كله خير نقطة فى مصر تختزل تاريخ مصر جميعا .

بل ونضيف : وجغرافية مصر وسكان مصر أيضا . جغرافية مصر ، لأن القاهرة وأسلاف القاهرة ارتبطت دائما برأس الدلتا وظلت تتحرك معها نحو الشمال ، ابتداء من منف التى يحدد موضعها نقطة تفرع الدلتا فى وقتها[1] ، إلى القاهرة المعاصرة التى تزحف حثيثا نحو القناطر الخيرية نقطة التفرع الراهــنة . كذلك ولذلك فإن موضع القاهرة كان دائماً يجمــع بين خصائص الصعيد والدلتا .

فمورفولوجية القاهرة هى مدرج حوض شبه مغلق (أمفيتاتر)[2] ، هو فى الحقيقة آخر أحواض الضفة الشرقية من الصعيد ، إلا أنه مفتوح من الشمال ليلتحم بالدلتا وينفسح عليها . وهى بهذا تشبه مورفولوجية مدن الصعيد الشرقية من حيث ارتفاع الكنتور شرقاً والتعرض للسيول الصحراوية ومن حيث الامتداد الطولى الخ . هى إذن تبدأ مدينة صعيد ، ولكنها تتقدم لتصبح مدينة دلتا مستوية منبسطة مستعرضه .... الخ .

بل إنه من مجموع هاتين الطبيعتين ، تخرج القاهرة المعاصرة وهى تصغير فى شكلها وامتدادها لشكل الوادى جميعاً . فالقاهرة الكبرى اليوم مروحية الشكل ، ضيقة طولية فى الجنوب ، ثم تنفرج فى مروحة واسعة فى الشمال ، وهذا هو هيكل الأرض السوداء فى مصر عموما . إن عاصمتنا تختزل شكل مصر الجغرافى فى بقعة أو فى كبسولة .

---

(1) Clerget, I,

(2) Id.

أما أنها تلخص كيان مصر البشرى أيضا ، فلأنها بموقعها المركزى المتوسط بين الدلتا والصعيد تستمد سكانها بتوازن معقول من كل أقاليم الدولة ، وبالتالى تؤلف بحق عينة ممثلة لمصر . فمن ناحية أولى ، يقدر أن نحو ثلث سكان القاهرة حاليا هم من المهاجرين من الأقاليم أصلا . ولا ريب أن النسبة ترتفع عن ذلك كثيرا كلما عدنا بها إلى الوراء أكثر ، خاصة إلى بدايات عملية التحضر والنشأة فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . ومن ناحية ثانية ، ففى دراسة حديثة على الهجرة إلى القاهرة الكبرى في نقطة زمنية بعينها وجد أن ٤٦,٩٪ من المهاجرين أتوا من ريف الدلتا ، مقابل ٤١,٤٪ من ريف الصعيد . ومعنى هذا وذاك أن العاصمة - هذه على أية حال قاعدة عالمية وبديهية أساسية - مصهر حقيقى فعال لعناصر الشعب وأعراق الأمة ، تتصاهر فيه وتنصهر مثلما يعكسها ويمسكها . اختصارا ، القاهرة بوتقة مصر الأولى ، القاهرة مصهر مصر .

أبعد من هذا وأطرف فإن توزيع المهاجرين من أقاليم مصر داخل العاصمة يكاد يجنح إلى أن يكرر صورة مصر نفسها عامة . فلقد وجدت جانيت أبو لغد أن العمال المهاجرين مثلا يستقرون داخل القاهرة فى مواقع محددة بحسب مواقع المصدر بالتقريب ، أى تبعا لمبدأ خطوط المقاومة الدنيا : فالبحاروة عموما فى الشمال خاصة شبرا والساحل والوايلى وروض الفرج وبولاق ، والصعايدة غالبا فى نطاق الجنوب خاصة مصر القديمة . بل وتميل عناصر كل محافظة أو قرية إلى نوع من التجمع داخل كلا النطاقين (١) ، وبذلك يصبح توزيعهم داخل العاصمة كصورة مصغرة جداً من توزيعهم على أرض الوطن ..

---

(1) Janet Abu - Lughod, Migrant Adjustment to City life, The Egyptian Case, in : Breese (ed), The City in Newly Developing countries, P. 381-2.



المركزية الوظيفية : البيروقراطية

أصل البيروقراطية

غير أن إلى جانب الشكل والمضمون تركيبيا ، هناك عامل هام يدعو إلي مزيد من المركزية وهو العامل الوظيفي . فالبيئة كما رأينا فيضية ، والمجتمع مجتمع هيدرولوجى ، ولهذا أصبح الرى مرادفا للتنظيم ، والتنظيم المركزى ، الذى يخضع فيه الجميع طواعية لسلطة عامة مطلقة . ولئن كان هذا من أقوى عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة فى مصر ، كما أنه علم الشعب النظام أساس الحضارة ، إلا أن هذا أيضا بدأ دور الحكومة الطاغى وأرسى نواة الموظفين الثقيلة officialdom ، وأصبحت البيروقراطية المركزية عنصرا أصيلا فى مركب الحضارة المصرية ، بل ثقلا عنيدا فى موكبها . أصبحت مصر مجتمعا «حكوميا» كما قد نقول ، فالحكومة وحدها هى التى تملك زمام المبادرة وإمكانيات العمل ، العمل الكبير على أية حال . وقد كان لهذا قيمته فى بعض المراحل والمشاكل ، ولو أنه ربما خلق في جميعها شيئا من روح التواكل والتكاسل والسلبية وخنق ملكات المبادأة وحوافز التلقائية فى السكان . وهنا ، مرة أخرى ، نجد أن الحكومة المركزية الأولى فى التاريخ ليست ميزة صافية بلا شوائب ولا كانت مكسبا بلا ثمن .

والذى يتعمق تاريخ مصر الاجتماعى ستروعه ولاشك تلك البيروقراطية العاتية التى تمتد علي طوله بغير انقطاع ، حتى لتشكل نغمة دالة عليه وملمحا أساسيا آخر من ملامحه . فالبيروقراطية فى مصر قديمة قدم الحضارة الفرعونية ، مع الأهرام تبدأ ، وفيها تتلخص . ولقد مر بنا كم كانت محترمة مقدرة أعلى

مقدرة أعلى تقدير وظيفة الكاتب ، وكيف كانت جاذبيتها لا تقاوم حتى تحولت إلى عقدة حقيقية هى «عبادة الميرى» .. إلخ . ويكفى بعدها أن نرى صور «كبار الموظفين» على النقوش والآثار القديمة ، وأن نعرف أخبارهم المتواترة فى البرديات والسجلات العديدة حتى ندرك خطورة الدور الذى لعبته الهيئة البيروقراطية فى القديم . بل إن شئت رمزا بليغا ففى النحت تجده : ابتداء من تمثال «الكاتب» حتى تمثال «شيخ البلد» ، فهذه جميعا نصب تذكارية وتاريخ محفوظ أو محفور للبيروقراطية الفرعونية الثقيلة . بل لقد اعتبر ماكس فيبر نظام الموظفين فى الدولة الحديثة «النموذج التاريخى الذى سارت عليه البيروقراطية فيما بعد» .

وسير التاريخ تدلنا كذلك على أن رخاء مصر وازدهار اقتصادها واستقرار العمران فيها كانت جميعا رهنا بدرجة ما بدور الجهاز الإدارى الذى تغلغل كالشرايين فى الحياة المصرية تغلغل شبكة الترع والقنوات فى الأرض المصرية ، بل بفضلها أساسا وعلى طول امتدادها بالفعل . فما أكثر الأزمات والمجاعات التى كانت تجتاح الوادى إذا ما فسد الجهاز أو عطب ، وما أكثر ما كانت عودة الرخاء والنظام مرتبطة بإصلاح جذرى فيه . وحسبنا فى هذا أن نشير إلى قصة يوسف أيام المجاعة واستدعاء بدر الجمالي أيام الشدة المستنصرية فى أخريات الفاطمية .

ولقد كان نابليون على وعى تام بهذه الحقيقة – القاعدة خبرة وفكرا ، فعبر عنها فى مذكراته بقوله «الحكم فى مصر ذو أثر مباشــر فعال على مدى الفيضان، فهو خاضع لإرادة الحكومة . وهنا يبرز الفرق بين حكم البطالسة ، وكان رخاء ، وحكم الرومان الذى أدى إلى تدهور البلاد ثم إلى خرابها تحت حكم الأتراك» . ومن بعد ، فإن أغلب من كتبوا عن مصر ، ابتداء من لو دفيج إلى شارل عيسوى إلى مورو برجر [1] متفقــون على أن قليلا من البلاد هى التى يلعب فيها الجهـاز

(1) Morroe Berger, Bureaucracy and society in modern Egypt, Princeton.1957.

الإدارى مثل الدور الذى يلعبه فى مصر أو يأخذ الحجم المتورم والثقل الضاغط الذى يأخذه فيها .

هذا بينما يضغط غربال على الصلة الوثيقة بين الإدارة العامة وبين الاستثمار الاقتصادى والإنتاج وعلى الأهمية القصوى لعمل الإدارة ، إلى حد أننا «لانعرف بلدا يتأثر أهله بالحكم صالحا أو فاسدا كما يتأثر أهل مصر ، ولا نعرف بلدا يسرع إليه الخراب إذا ساءت إدارته كمصر» (١) . وبالمثل يرى كاتب آخر في هذه الجملة «الحكم الصالح يقى مصر شر الفيضان العالى والواطى» خلاصة تاريخ مصر كلها (٢) .

ولا شك أن وراء هذا كله خلفية جغرافية مقنعة بما فيه الكفاية، أو فلنقل بدرجة ما . فوظيفة الدولة – الحكومة – في المجتمع الهيدرولوجى وزراعة الرى أضخم بلا ريب من الوظيفة المألوفة للدولة «فكعامل جغرافى» بمعنى الكلمة لابد منه ، وكأداة كبرى فى تغيير صفحة الاقليم وإعادة تشكيله وتخليقه بالمشاريع الهندسية والعمرانية الكبرى والمنشآت النهرية ، تكتسب الدولة فى البيئة الفيضية دورا إضافيا وجوهريا لاتعرفه دولة المطر العادية . ثم إلى جانب هذا الجهاز الفنى الضخم بمعناه الهندسى المباشر ، لابد من جيش من الخبراء والمشرفين على عملية الزراعة التى لايمكن أن تتم على أسس فردية عشوائية .

حول هـذه النواة الصلبة من التكنوقراطيين ، تترى بالضرورة حلقات كثيفة من البيروقراطيين ، تبدأ بالجهاز المالى الذى يحاسب على ثمن المـاء ، وتمتد إلى الجهاز البوليسى الضرورى لضبط الأمن ومـراقبة حقوق المـاء ، لتنتهى أخيرا إلى جهاز إدارى آخر لخدمة تلك الأجهزة جميعا بالمعنى المكتبى المباشر . ولعل هـذا القطاع الأخير هو جانب الربح المركب فى نمو جهاز «الضبط والربط » .

---

(١) ص ٣٦ .

(٢) حسين فوزى ، سندباد مصرى ، ص ١٤٤

وانعكاسا لهذه الوظائف يبرز فى تاريخنا القديم والحديث دور عدة وزارات بعينها ، تشمل الأشغال والرى والزراعة والمالية والداخلية ، بدرجة لا تعرفها بالتاكيد دول أخرى كثيرة . وزارة الرى و / أو الأشغال مثلا هى حياة مصر ، تحتل الصدارة المطلقة إبان الفيضان (هذا قبل السد العالي بالطبع) . ولقد تملك كل الدول وزارة للأشغال ، ولكن مصر تكاد تنفرد بوزارة الرى . أما وزارة الزراعة فتملك سلطة على الفلاح ربما أكثر مما تملك أية نظيرة لها فى الدنيا . وأخيرا فإن وزارتى المالية والداخلية هما اللتان تمسكان بزمام البلد اقتصاديا وإداريا علي الترتيب . هذا بينما يرمز للمجموعة كلها علي مستوى التطبيق وعلي الطبيعة أساطين القرية الكلاسيكيون ابتداء من المهندس والمساح إلى العمدة والصراف ، يضاف إليهم الآن المشرف الزراعى والتعاوني وكذلك الجمعية التعاونية ثم بنك القرية .

دولة الموظفين

والنتيجة المنطقية بعد هذا جيش حقيقى من الموظفين ، يصبح فى ذاته ملمحا أو طبقة فى تركيب المجتمع وبصورة قد لاتعرفها بلاد كثيرة . إذ تصبح الحكومة أكبر «صاحب عمل» فى البلد ، ويكاد يتحول المجتمع إلي مجتمع حكومى كما قلنا . ولما كان الجهاز يمثل السلطة والقوة من ناحية ، وكان نصيب البروليتارية المنسحقة هو الكبت والاستبداد من ناحية اخرى ، فإنه يكتسب جاذبية نادرة ، ويصبح «للميرى» – والكلمة ، دعنا لا ننس ، من «الامير» – قداسة وبريق تجعله جنة التصعيد الاجتماعي ، حتى قال البعض إن مصر جنة الموظفين ، والقاهرة جنة الباحثين عن الوظائف .

ومن الجدير بالملاحظة أننا نجد البيروقراطية ، كنتيجة لهذا ، ترتبط أساسا بطبقة البورجوازية ، وبخاصة بورجوازية المدن . وإذا كانت البورجوازية فى مدن أوروبا في العصور الوسطى ترتبط في أذهاننا وفي الواقع بطبقة التجار أساسا ، فمما له مغزاه أنها ارتبطت فى مصر الزراعية الفيضية بفئة البيروقراطية من موظفين وإداريين وحكام بصفة تقليدية ، بينما يتضاءل إلى حد

بعيد دور التجار و«شهبندر التجار» . وفى هذا أيضا تختلف مصر اختلافا كبيرا حتى عن بلد شقيق وجار مثل سوريا . وعلى الجملة فلعل التعبيرين الدارجين : «الميرى والطين» أن يلخصا أقطاب القوة فى مجتمعنا التقليدى إلى وقت قريب .

ولقد كان الانتقال من الرى الحوضى إلى الدايم فى عصرنا الحديث خطوة أساسية أكدت بل وربما ضاعفت كل عناصر هذا المركب الهيدرولوجى – البيروقراطى . فمن المعروف أن الرى الدائم ضاعف مهام ووظائف الدولة ، ولذلك لم يكن غريبا أن عملية خلق جسم كبير أو نواة من البيروقراطية الحديثة إنما تبدأ مع محمد على وعلي يديه . حتى إذا ما وصلنا إلى العقود الأولى من القرن الحالى لم يعد لدينا شك فى أن الجهاز البيروقراطى قد خلق أو أسهم فى خلق طبقة وسطى – عليا وسفلى – من بورجوازية المدن تمثل شريحة أساسية ومتشعبة فى المجتمع المتغير . وإلى ما قبل الحرب الثانية لم يكن هناك شك فى أن الصفة الغالبة على المجتمع المصرى الحديث أنه «مجتمع موظفين» ، وأن مدننا الرئيسية كانت إلى حد كبير «مدن موظفين» .

ولما كان القطن ، عماد اقتصاد الفلاح والريف ، يخضع فى ذلك العصر الاستعمارى لنزوات وضغوط ومضاربات السوق العالمية الاستعمارية أو بالأصح السوق الاحتكارية الاستعمارية ، وكانت دخولهم لذلك شديدة التذبذب ، فى حين أن مجتمع الموظفين واقتصاديات مدننا الرئيسية تعتمد على الدخل الثابت بدرجة أكبر ، فقد حدث اختلاف بصورة ما فى إيقاع الحياة المادية بين الريف والمدينة الكبيرة وخاصة العاصمة ، التى يبدو أن إيقاعها بالذات كان معاكسا لإيقاع الريف على نحو ما عرفت واشنطن مثلا فى الولايات المتحدة [1] . ففى الأزمات الاقتصادية حين كانت أسعار القطن تنخفض ويكاد الفلاح يفلس والريف يجف ، كانت القاهرة تنتعش وتفره لأن دخول مجتمعها الأساسى من الموظفين ثابتة ، وكل ما يحدث أنها كمستهلك تفيد من انخفاض أسعار السلع والخدمات .. إلخ .

(1) Mark Jefferson, "Great cities of the United Siates" G.R. July 1941, P.481

ولقد انتهى هذا الوضع بالطبع فى العقود الأخيرة بعد أن تعددت قاعدة اقتصاد العاصمة بالصناعة والتجارة وغيرهما إلى جانب الإدارة . بل أكثر من هذا فإنه انعكس وانقلب رأسا على عقب فى السنوات الأخيرة بالذات منذ تفاقمت موجة الغلاء وتكاليف المعيشة . فمع انخفاض القيمة النقدية والقوة الشرائية للجنيه ، مع ثبات دخول طبقة الموظفين ومن فى حكمهم ، أصبحوا هم وحدهم أكثر من أى طبقة أخرى فى مجتمع المدينة الضحية الكبرى للغلاء . وهكذا ، بعد أن كان الفلاح هو ضحية دولة الموظفين المتخمة والاقطاع الضارى قديما ، أصبح الموظف أساسا هو ضحية البرجوازية وغيرها اليوم .

إفراط البيروقراطية

هذا ، والأرقام المتاحة لا تترك مجالا للشك فى أن البيروقراطية أوشكت أن تكون ملمحا جغرافيا عندنا . ففى عامى ١٩٥٠- ١٩٥١ قدر عدد الموظفين بنسبة ٢,٢٪ من مجموع السكان العام ، بالمقارنة ١,٢٪ فى بريطانيا . وقد يبدو الفارق محدودا ، ولكنه إذا نسب إلى قوة السكان العاملة وحدها لبدا جذريا . فلقد قدر (حوالى ١٩٦٦) أن نسبة رجال الإدارة إلي القوة العاملة في مصر تبلغ ١٢٪، مقابل ٥٪ فى إنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. على أن الخطر النسبى يتضح من مقارنة تكاليف هذا الجهاز . فقد قدر أن أجور الموظفين فى عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ابتلعت ٣٥٪ من ميزانية الدولة . وفي عامى ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قدرت النسبة بنحو ٤٠,٥٪، بل وصل تقدير ثالث إلى ٤٦٪ ، وكل هذا مقابل ٩٪ بريطانيا [١] .

ولقد نما عدد الموظفين الحكوميين فى العقود الأخيرة نموا هائلا. فمن ٣١٠,٠٠٠ عام ١٩٤٧، ٣٢٥,٠٠٠ فى ١٩٥٢ بنسبة ٩,٦٪ من قوة العمل بالبلد ، تقفز إلي ٧٧٠,٠٠٠ فى ١٩٦٠ أى أكثر من تضاعف فى أقل من عقد . ثم لم

(1) Landry, P. 220; Pierre George, Introduction gétude etc., P.307.

يلبث أن سجل علامة المليون ، ١,٠٣٥,٠٠٠ ، فى ٦-١٩٦٧ بنسبة ١٥,٤٪ من قوة العمل . ثم أخيرا وبمعدل فائق تجاوز عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام الآن علامة المليونين وقارب الثالثة حيث بلغ كما رأينا ٢,٤ مليون (أو ٢,٧ مليون فى رواية أخرى) تعادل ٢٧٪ (أو أكثر من ٣٠٪ فى الحالة الثانية) من مجموع القوة العاملة فى مصر .

معنى هذا أن بين ربع وثلث المجتمع العامل منا اليوم موظفين . وهى نسبة أكبر من كل تعليق . يكفى فقط أن نقول إنه ما من أسرة صغيرة تقريبا فى مصر ، بمعنى الأسرة المحدودة ، إلا وواحد منها على الأقل موظف حكومة . بينما يذهب البعض ، مبالغة أو سخرية لا ندرى ، إلى حد القول بأنه ما من أسرة كبيرة فى مصر ، بمعنى الأسرة الموسعة ، إلا وواحد منها هذه الأيام فى درجة وكيل وزارة - أو كأن قد !

ولاشك أن جزءا كبيرا من هذا الوضع موروث قبل يوليو ، ولكن الجزء الأكبر مكتسب بعده منذ انتقل الإنتاج إلى الملكية العامة وأصبحت الدولة الاشتراكية هى أكبر صاحب عمل فعلا وجدا . فمعظم العمال فى مصر ، بعد تضخم عددهم العظيم أخيرا ، أصبحوا - كالموظفين - عاملين فى الحكومة . حتى الفلاح - كالعامل - كاد يكون موظفا فى الحكومة وإن بغير مرتب ، حيث تحدد له الحكومة كل شىء تقريبا من المحصول إلى السماد ومن الرى إلى التسويق .

النتيجة النهائية أن معظم من في مصر أصبح يعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة «موظفا فى الحكومة» ، حتى قال البعض إن كل ما فى مصر تقريبا بنته الحكومة ابتداء من الأهرامات إلى الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات الاجتماعية - الشىء الوحيد الذى لم تبنه هو النيل ، الذى على العكس بناها بهذا الحجم المهيب والدور الرهيب .

البيروقراطية والاشتراكية

ومهما يكن الأمر ، فلقد كان الظن أن هذه المسئوليات الجديدة المضافة بقوة الاشتراكية إلى الجهاز البيروقراطى بين يوم وليلة ستعيد التوازن بين الحجم والوظيفة ، مثلما يحدث فى اقتصاد يعانى من إفراط السكان مثلا ثم يتكشف فيه

فجأة مورد اقتصادى جديدة كالبترول . غير أن الذى حدث أن الجهاز نما منذ ذلك الحين نموا خطيرا بالربح المركب مرتين ، مرة بنمو السكان العام ومرة بنمو البيروقراطية الذاتى الخاص ومن المعروف أن مشكلة ، ولانقول آفة ، الاشتراكية عامة هى تضخم البيروقراطية بدرجة مزعجة وإلى حد الافراط . على أن هذا ، بعيدا عن أن يغير الحقيقة التاريخية ، لايفعل من أسف سوى أن يؤكدها ويضاعفها ، ألا وهى المركزية الوظيفية - ممثلة فى البيروقراطية - فى مصر الفيضية .

البيروقراطية إذن ملمح ملح وعميق فى كيان مصر ، وإفراط البيروقراطية اليوم حقيقة واقعة ، وجزء كبير جدا من مجتمعنا الراهن هو مجتمع موظفين ، أسوأ ما فيه أنه لا وظيفى ، جهاز مستهلك أكثر مما هو منتج ، يبدو إلى حد بعيد كما لو قد غدا هدفا وغاية فى ذاته لا وسيلة وأداة لهدف ولغاية . وكالنمو الحضرى نفسه الذي نشأ فيه ، جاء نموه خضريا أكثر منه ثمريا ، إذ فاق تضخمه الحجمى كل حدوده السليمة حتى وصف بأنه أصيب «بداء الفيل» ، وحتى قال البعض إن مصر كما تعانى من إفراط السكان مع انخفاض المعيشة تعانى من البيروقراطية مع انخفاض الكفاءة . لقد ترهلت البيروقراطية فى مصر ، وفى الوقت نفسه تسيبت ، إلى الحد الذى يهدد بأن يجذب مصر كلها معها إلى الترهل والتسيب ، وليس بمغال من يخشى أن تقصم البيروقراطية يوما ظهر مصر ما لم تبادر هى فتقصم ظهرها . وكما فى مشكلة السكان الأم ، لاحل سوى ضبط نسل البيروقراطية .

التوزيع الجغرافى

أما من حيث التوزيع الجغرافى ، فمنذ البداية تركزت هذه الهيئة الطاحنة فى العاصمة أو العاصمتين بدرجة عنيفة حرمت الريف والأقاليم من الحد الأدنى من خدماتها ، وذلك رغم أنها ما قامت أصلا إلا لخدمة هذا الريف وتلك الأقاليم وبفضل إنتاجها . فالأصل أن القاهرة ، ككل عاصمة ، خادمة للوطن ، ولكنها ، تماما كالدولة ، انبثقت من قلب المجتمع ثم ما لبثت أن وضعت نفسها فوقه .

ورغم إدخال الحكم المحلى أخيرا ، ورغم ما تعرض له الجهاز من عملية جراحية لإعادة توزيعه جغرافيا ، يظل جيش الموظفين رابضا مرابطا فى

العاصمة والمدن الكبرى ، ولايزال القطاع الأكبر من الجهاز البيروقراطى عاصميا متروبوليتانيا أولا ومدنيا ثانيا . لقد كانت القاهرة دائما ، كما يضعها جاك بيرك ، «قلعة قديمة لمركزية الدولة» (١) .

والأرقام التالية عن مدى التركيز «النقطى punktal » فى القاهرة أواخر الستينات تعد أبلغ دليل على أن العاصمة لم تزل «بالوعة» للطاقة البشرية إنتاجية واستهلاكية فى الوطن . فمنها نرى كيف أن كثافة البيروقراطية فى العاصمة تعادل كثافتها القومية بعامة ثلاث مرات على الأقل ، وضعف ذلك فى خطوط معينة .

درجة التركيز البيروقراطى فى القاهرة فى أواخر الستينات	
نسبة السكان إلى الدولة	١٠,٨
نسبة موظفى الدولة	٣٠,٠
نسبة المهندسين الزراعيين فى القاهرة .	٥٣,٠
نسبة الأطباء البشريين فى القاهرة والجيزة .	٥٢,٢
نسبة الأطباء البيطريين في القاهرة والجيزة .	٤٨,٢
نسبة المهندسين الجامعيين فى القاهرة والجيزة .	٥٨,٧

ولعل التركز البيروقراطى قد زاد ، ولم ينقص ، منذ الستينات إلى الثمانينات . ففى سنة ٩٨٠ بلغ عدد موظفى الكادر العام فى الجهاز الحكومى بالقاهرة نحو ٧٠٨ آلاف تمثل ٣٩,٤٪ من العمالة الحكومية . وتلت القاهرة الجيزة مباشرة بنحو ٧,٨٪ ، بحيث بلغ نصيب القاهرة والجيزة معا ٤٧,٢٪ من المجموع القومى ، أي نحو النصف . والغريب بعد هذا (أو لا غرابة) أن القاهرة اختصت نفسها بنحو ٢٩٪ من «الخدمات المعاونة» فى الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ، أى السعاة والفراشين .. إلخ (٢) .

---

(1) J. Berque, Les Arabes d'hier á demain, Paris 1960, k P.153.

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

وإعادة التــوزيع

ليس هذا يقينا - أليس كذلك ؟ - مما يدعو فى شىء إلى «مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ» . وهو بعينه الذى يفسر أيضا لماذا ينبغى على أصغر قرار محلى أن يتخذ فى القاهرة ، وعلى كل مواطن له طلب إدارى بسيط أن ينتقل إلى العاصمة بدل أن تنتقل العاصمة إليه . والأصل فى العاصمة ، بالتعريف ، أنها «مكتب رئيسى Head-office » فقط لجهاز الدولة وإدارة الحكومة ، وليست معسكرا شاملا لكل الهيكل البيروقراطى . ولهذا فالمطلوب الآن بلا تردد عملية تفتيت وبعثرة لهذه الارســـــابة البيروقراطية الثقيلة ليعاد توزيعها أفقيا علي رقعة الوطن بحسب كثافة السكان وبحسب الحاجات الإقليمية. وفى هذا الصدد ، تقول آخر إحصائية نشرت فى ١٩٧٦ إن ٨٨٪ من المهندسين الزراعيين بمصر يعملون الآن خارج القاهرة . وهى بلا شك خطوة فى الاتجاه الصحيح إن صحت .

غير أن البعض ، من الناحية الأخرى ، يدعو إلى نقل بعض الوزارات كاملة وكلية إلى مواقع يعدونها أنسب لوظيفتها ، كالاسكندرية مثلا لوزارة النقل البحرى ، وكالمدينة المسماة بالسادات لوزارة التعمير والمدن الجديدة . ولكن هذا ، تماما كفكرة العاصمة الجديدة التي لاتبدو بعيدة جدا عن هذه الدعوة ، فهم خاطىء ومقلوب تماما لكل من وظيفة الحكومة وإعادة توزيع جهازها الإدارى على السواء . فالأول بالضرورة وحدة متكاملة تحتم المكانية لجميع وزارتها فى العاصمة للتخطيط والتنسيق والإشراف . أما الثانى فهو الجسم التنفيذى الذى لا مكان له فى العــاصمة ، وإنما يتحتم أن ينتقل إلى الأقاليم ليتوزع كالهرم المدرج على قاعدة الوطن بأسره .

٤

المركزية الحضارية :
العاصمية

من بين المركزية التركيبية والمركزية الوظيفية ، تخرج لنا القمة النهائية المجسدة للمركزية فى مصر عموما ، ونعنى بها المركزية الحضارية التى ترادف توا العاصمية المتطرفة . فمنذ عرفت مصر العواصم الموحدة والعاصمة فيها تحقق حجما هائلا بالنسبة لمجموع حجم الدولة وعلى حسابه - والمركزية تورث الحجم . وسواء كانت فى طيبة أو طينة ، أو فى الإسكندرية أو القاهرة ، فإن العاصمة كانت دائما تسود الحياة المصرية بصورة طاغية غير عادية ، وكما تذهب القاهرة تذهب مصر ، حتى لنوشك أن نقول عنها - كما قيل عن زنجبار فى شرق إفريقيا [١] - إن مصر جميعا من البحر حتى الشلال كانت ترقص على أنغام القاهرة . وعلى أية حال ، فقلب العاصمة ، أكثر منه فى أى بلد آخر ربما ، هو قلب مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا سواء كان فى ساحة الأزهر قديما أو فى ميدان التحرير حديثا [٢] .

---

(1) Whittlesey. Earth and State, P. 311.

(2) Harry Hopkins, Egypt, the crucible, 1960, P. 17-21; Maurice Hindus, In search of a future, P. 57-60.

* انظر أيضا: ديزموند ستيوارت ، القاهرة مترجم ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧ - ٤١ .

شـــهادة التاريخ

وقد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن تاريخ مصر ليس إلا تاريخ العاصمة أو يكاد . والمتصفح لتاريخ الجبرتى مثلا ، ومن قبله السيوطى أو ابن إياس ، لايمكن أن يخطىء هذا الإحساس . حقيقة لقد لعبت بعض الأقاليم دورا تاريخيا مرموقا ، ولكن مثل هذه الأقاليم إنما لعبته بصفتها أقاليم حدود وتخوم معرضة للأخطار الخارجية . فدور الموانى الساحلية والنهرية ابتداء من المنصورة ودمياط أيام الصليبية إلى رشيد والإسكندرية وبورسعيد ضد «الفرنجة والفرنساوية أو الانكليز» هو دور خاص . أما الأقاليم العادية فليس لها تاريخ تقريبا ، إنما لها روتين ، أو هى على الأكثر «سندرلا» لتاريخ العاصمة . والإحساس الطاغى هو بإيجابية العاصمة وسلبية الأقاليم ، كأنما العاصمة تاريخ محفوظ أو مجمد ، بمثل ما يبدو النهر عندها تاريخا سائلا أو جاريا ، ثم خارجهما يتخلخل التاريخ أو يختفى .

ومن الملاحظ أخيرا ومع الأسف الشديد أن سقوط العاصمة فى أى فترة من فترات التاريخ كان معناه تلقائيا سقوط مصر ، لاشذوذ لذلك إلا حالة واحدة تقريبا هى الهكسوس . معنى هذا أن بقية الأقاليم على امتدادها أفقر وأعجز من أن تنظم كوحدات مستقلة فعالة للدفاع الوطنى فى حالة سقوط العاصمة ، حتى تكون نوايا وخلايا متعاقبة للمقاومة والاسترداد والتحرير . وتلك بلا جدال نقطة ضعف خطير فى كيان الدولة وتنظيمها السياسى لايجب بحال أن تكون - أليس كذلك ؟

انعكاسا لكل هذه الأهمية ، على أية حال ، حققت العاصمة دائما حجما ضخما بين مدن مصر بل وبين عواصم العالم المعروف أو المعاصر ، بل إن عاصمة مصر عبر معظم مراحل التاريخ ، إن لم تكن «عاصمة العالم» بمعنى كبرى مدنه العواصم إطلاقا ، كانت على الأقل ندا مكافئا ومنافسا عنيدا لكبراها مما قد يرقى إلى الصدارة مرحليا . فى العصور القديمة مثلا كانت طيبة و / أو منف الفرعونية تناطح إن لم تفق بابل و / أو نينوى . فى الكلاسيكية كانت

الإسكندرية فى أدنى مراحلها مبارزا كفئا مقتدرا لكل من أثينا وروما وبيزنطه «القسطنطينية» على التتابع أو لكلها فى آن واحد ، أما فى أوجها فإن واحدة منهن لم تكن لتقارن بها بالتأكيد ولا سجلت الحجم القياسى الذى سجلته . بالمثل فعلت القاهرة فى العصور الإسلامية مع بغداد ودمشق وإسطنبول يمينا والقيروان وغرناطة وقرطبة يسارا من مشاعل الإسلام الجديدة المتألقة .

هكذا نجد أنه فى وقت ما من أيام البطالسة والرومان تعدت الإسكندرية المليون من مجموع قد لايتجاوز العشرة ملايين [1] . وهكذا وعلى تطرفها أصبحت مصر كلها ظهيرا لها ومعلقة إليها . ومن قبل كانت طيبة (مدينة المدن) ، ثم منف ، أعظم مدينة فى العالم فى وقتها . ورغم استحالة التقدير بالأرقام ، فإن الشواهد التاريخية تكاد توحى بأن واحدة منهما أو كليهما ربما كانت أول مدينة مليونية فى التاريخ .

ثم من بعدهما كان حتما أن تطفر القاهرة كعش الغراب ، لأنها لما توقعت العاصمة فيها كان معنى هذا المركزية السياسية الأولى قد اجتمعت مع المركزية الجغرافية القصوى فى البلد . لهذا كانت أكثر من مرة فى العصور الوسطى كبرى مدن العالم - عاصمة العالم إن جاز القول - كما يؤكد لنا المقدسى فى القرن العاشر حيث يقول «.. وفسطاط مصر اليوم كبغداد فى القديم ، ولا أعلم فى الإسلام بلدا أجل منه » [2] . بالمثل يكرر الرحالة البندقى بيلوتى pilou فى القرن الخامس عشر : «مدينة القاهرة هى أكبر مدينة فى العالم من بين المدن والواقعة فى حدود علمنا » [3] . هذا بينما يقول فريسكو بالدى Freschobaldi من قبله فى القرن ١٤ إن سكان القاهرة حين مر بها كانوا أكثر من سكان مقاطعة توسكانا الإيطالية جميعا ، وإن عدد السفن الراسية فى مينائها كان

---

(1) Walek - Czernecki, op. cit, p. ٨ ,

(١) جوزج فاضلو حورانى ، العرب والملاحة فى المحيط الهندى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٢٢٨ .

(2) P.H Dopp. "Le Caire Vu par les Voyageurs Occidentaux du Moyen Age". B.S.G.E. 1951, P. ١٣١ ,

يفوق ما فى موانى البندقية وجنوا وأنكونا معا [١] . وهناك رحالة أوربيون آخرون فى نفس الفترة وجدوا القاهرة عدة أضعاف حجم باريس ، كبرى مدن أوروبا حينئذ . ومنهم من منحها مليونين أو ثلاثة ملايين من السكان ، وهو تقدير خرافي بحت أكثر مما هو اجتهاد جزافى، ولعل المليون أن تكون سقفا معقولا .

حتى فى أيام الحملة الفرنسية ، حين كانت مصر قد هوت إلى ٢,٥ مليون . ظلت القاهرة تحتكر وحدها عشر المجموع ، فقد كانت تدور فى حدود ربع المليون (٢٦٠ ألفا) . هذا فى حين أن المدينة التالية لها فى الحجم مباشرة - دمياط - لم تزد عن ٢٠ ألفا ، أى واحد على ثلاثة عشر من العاصمة . بل إن مجموع «المدن» الثمانى عشرة فئة + ٣٠٠٠ لم يزد عن ١٤٨ ألفا ، أى أن كل مدن مصر رجحت بالكاد نصف حجم القاهرة .

أحجام مدن مصر الكبيرة حسب الحملة الفرنسية [٢]

القاهرة ٢٦٠,٠٠٠

المدينة	السكان	المدينة	السكان
دمياط	٢٠,٠٠٠	منوف	٥٠٠٠
المحلة الكبرى	١٧,٠٠٠	بنى سويف	٥٠٠٠
الإسكندرية	١٥,٠٠٠	الفيوم	٥٠٠٠
رشيد	١٥,٠٠٠	قنا	٥٠٠٠
أسيوط	١٢,٠٠٠	المنيا	٤٧٥٠
طنطا	١٠,٥٠٠	قليوب	٤٥٠٠
المنصورة	٧,٥٠٠	أطفيح	٤٠٠٠
ملوى	٧٠٠٠	الجيزة	٣٠٠٠
جرجا	٧٠٠٠	بلبيس	٣٠٠٠

(١) صبحي وحيده ، ص ١١٦ .

(1) Description de l'Egypte, t. 15, p. 118 et seq.

المعـــادلة الإقليمية

وإذا كان لهذا التركيب من معنى حقيقى ، فهذا المعنى هو بلاشك أن مصر إنما كانت تتألف فى الحقيقة من مدينة كبرى وقرية كبرى . المدينة الكبرى هى العاصمة ، والقرية الكبرى هى الأقاليم . أما إذا كان له من سبب محقق ، فهذا السبب هو بلاجدال تناقص السكان الماحق depopulation ، وبخاصة تناقص السكان الريفيين ، الذى أزمن قرونا ، مما ترك القاهرة وحدها عشر سكان البلد ، فكان تضخم العاصمة النسبى hypertrophy نتيجة لضمور الريف المطلق . atrophy

أيضا ، وقبل أن ننتقل إلى القاهرة المعاصرة ، فإن أرقام الحملة بالذات تلقي ضوءا منورا على حقائق أساسية وشبه دائمة ومتأصلة فى كيان مصر الحضارى عبر التاريخ . فلعل تلك المعادلة المعتلة أو المختلة ، المدينة الكبرى والقرية الكبرى ، على شذوذها المحقق ، هى للأسف معادلة تركيب مصر تاريخيا على وجه العموم والتعميم . ذلك أن المدن العظيمة ، رغم أنها تتابعت فى تاريخ مصر بلا انقطاع ، إلا أن مصر فيما يبدو وباستثناء الفترة الحديثة لم تملك مدينتين عظميين فى وقت واحد ، وإنما كان هناك غالبا مدينة عظمى واحدة ، والبقية مدن ثانوية أو متوسطة على الأكثر . وتلك عموما وعلى أية حال هى القاعدة السائدة فى العالم قديما . ولكنْ عموما أيضا «ظلت حضارة مصر حضارة مجتمع ريفى خلال آلاف السنين من تاريخها» (١)

النتيجة النهائية أن المعادلة الاقليمية فى مصر كانت تتألف تقليديا ، وللأسف مرة أخرى ، من «رأس كاسح وجسم كسيح» أو تكاد . ولعل هذا كان منتهى التناقض وقمة الثنائية فى كيان مصر عموما . فكما كان هناك النهر الواحد الهائل ضد الصحراء المطلقة دونما مناطق انتقالية بين الطين والرمل على

---

(١) غربال ، ص ٤٣ .

المســـتوى الطبيعى ، والحاكم المســـتبد المطلق ضد المحكوم المسحوق المنسحق على المستوى السياسى ، والطبقة الاقطاعية المالكة ضد القاعدة البروليتارية المعـــدمة دونما طبقة وسطى على المســـتوى الاجتماعى ، كانت هنـــاك العاصمة العاتية ضد الريف الأجوف دونما أقاليم فعالة أو طبقة من المدن الوسطى المتزنة على المستوى الحضرى . وفى جميع الحالات لم تكن مصر قط هرما مدرجا ذا قمة وقاعدة بينهما وسط أساسى ذهبى أو حديدى ، وإنما كانت تقريبا مسلة لها قمة وقاع فقط كأنهما القطب الموجب والسالب فى محور غليظ على أكثر تقدير .

عوامل التضـــــخم *

والســـؤال المحورى أو المحير عند هذا الحد هو : لماذا هذا التضخم العاصمى المفرط ؟ والسؤال المبدئى أو الميدانى بعده هو : أهو نتيجة للمركزية الجغـــرافية التى أشرنا إليها ؟ هل هى ، بعبارة أخـــرى ، قضية الحتم الجغرافى مرة أخرى ؟ والرد الفورى هو النفى المؤكد . حقا إن المركزية الطبيعية تدعو إلى ، وتساعد على ، النمو العاصمى البارز ، ولكن فى حدود الاتزان لا الافراط . والجغرافيا مسئولة إلى نقطة معينة ، ولكنها – لابد أن نعرف ونعترف – بريئة بعدها .

وإذا كان من المتعـــــذر أن نحدد أنســـب حجـــم ، أو الحجم الطبيعى كما تفترضــــه الضوابط الجـغرافية ، فإن المحـــــقق أن إفراط العاصــــمية عندنا ظاهرة غير طبيعية ترجع إلى عوامل غير طبيعية ، عوامل بشرية شتى تاريخية واجتمــاعية وســـــياسية وحضارية .. إلخ ، بل وإلى عـــوامل آلية بحتة كـــامنة فى ميكانيزم نمو المدن تتداعى بها ككـرة الثلج . فلئن كانت المركزية تورث الحجم ، فإن الحجم أيضا يورث الحجم . والكل يرتبط فى النهاية بصورة أو بأخـــرى بسياسة « دعه يمر » التى تترك الأمـــور تجرى عشوائيا فى أعنتها .

العامل الاجتماعى

فإذا بدأنا بالعوامل الاجتماعية ، فإن هناك فيما نرى علاقة قرابة بل خط
ب مباشر يجري بين ضخامة العاصمة الطاغية وضآلة الأقاليم المعنة من
ية ، وبين جبروت الأهرام والآثار الفرعونية وتفاهة وضعة بيوت المصرى القديم
ناحية أخرى . ولئن كان معنى هذا علاقة وظيفية بين الطغيان الاقطاعي
عونى وبين المركزية الجامحة ، فليس هذا إلا تحصيل حاصل . فما المركزية
يفة إلا ترجمة إدارية وعمرانية للطغيان السياسى والاقطاع الاجتماعى .

ولقد لاحظنا من قبل فى مكان آخر علاقة ارتباط مباشرة بين شكل هرم
ن فى مصر وهرم الطبقات ، فكلا الهرمين مفرط التفلطح : له قاعدة واسعة
ها واطئة ، وقمة ضيقة لكنها شامخة ، وبين الطرفين تختفى الطبقة الوسطى
تكاد [1] . فإذا كان هرم الطبقات يتألف تقليديا من قاعدة عريضة جداً من
وليتاريا الفقيرة ، ومن قمة ضيقة ولكنها ثقيلة جداً من الأغنياء ، لا يفصل –
صل – بينهما بالكاد طبقة وسطى معقولة الحجم ، فإن ذلك بحذافيره هو
ب هرم مدننا كما سنرى تفصيلا .

(من الطريف أيضا أن نفس الشكل المعوج يمتد حتى التعليم ، لا كصدفة
، فى علاقة وظيفية مباشرة : فقد ثبت أن مصر تكاد تتصدر العالم فى نسبة
لمين تعليما عاليا بالنسبة إلى عدد المتعلمين ، بينما هى من أعلى البلاد فى
ة الأمية ! وقد كانت مصر قبل «الثورة» تنفق على التعليم العالى ضعف ما
ه على التعليم العام ، وكل هذا من أعراض ومضاعفات الرأس الكاسح
سم الكسيح ، مثلما هو من أسبابها ومضاعفاتها .)

وتفسيرا للعلاقة بين الاقطاع والمدنية نقول إن التقسيم الطبقى فى مصر لم
نقط تقسيما اجتماعيا وظيفيا فحسب ، بل كان جغرافيا مكانيا أيضا . فكما

---

(1) Studies in Egyptian Urbanism, P. ١٩ ,

كان الاقطاع الزراعى قبل «الثورة» يترجم وظيفيا إلى طبقتين فى الريف : طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين أو الذين يملكون والذين لا يملكون ، كان سبب الملكية الغيابية يترجم جغرافيا إلى طبقتين مكانيتين : طبقة الاقطاعيين الغائبين فى العاصمة وطبقة الفلاحين فى الريف وفى المحصلة الصافية كان الاقطاع يترجم عمليا إلى طرفين ، المدينة العاصمة فى جانب والريف والأقاليم فى الجانب الآخر . ذلك كله ، بالطبع ، بصورة عريضة إجمالية .

ولقد زال الاقطاع الزراعى الآن وصفى إلى حد بعيد بقوة الاشتراكية العابرة العارضة ، ثم زالت الاشتراكية بعودة الرأسمالية الراجعة البائدة أو الطالعة السائدة ، ولكن مازال الانقسام الطبقي بين العاصمة والريف قائما ، بل لقد زاد بإضافة أو زيادة عوامل تركيز جديدة هى بيروقراطية الموظفين المتورمة من قبل ثم بورجوازية التجارة ورأسمالية الصناعة من بعد . إلى أن جاء الانفتاح «فعمت وطمت» بأسلوب مؤرخى العصور الوسطى العرب . .

فمع عربدته الاقتصادية ، «تعملقت» القاهرة كالمارد المريد ، ومع نموه الطفيلى المحموم ، نمت أبراجها كعش الغراب المشئوم ، منتقلة بذلك تقريبا من العصر الأوروبى «كقطعة من أوروبا» إلى العصر الأمريكى لتصبح بناطحات سحابها وانفجارها العمرانى «قطعة من أمريكا» . إن الانفتاح هو أعلى مراحل نمو القاهرة ، رأسيا وأفقيا، مثلما هو أعلى مراحل رأسمالية مصر المدعية الاشتراكية . وعلى الجملة فبعد أن كانت الأرض الزراعية «بالوعة» مصر الاقطاعية ، أصبحت العاصمة القاهرة بالوعة مصر الرأسمالية حاليا .

من كل هذا يمكن القول فى أكثر من معنى إن العاصمة ظلت دائما وحتى أثناء وبعد الاشتراكية المقولة وبالرغم منها رأسمالية رأسا ونصاً ، بمعنى أنها كانت بناء فوق الاشتراكية ، فوق هيكلها وفوق متناول يدها . ولسوف نرى بالفعل كيف تستأثر العاصمة فعلا بنسبة أكبر من كل تناسب من الطبقات الغنية فى مصر . وبهذا فنحن كنا نملك ريفا اشتراكيا وإن كان جوهره الفقر ، فوقه عاصمة غنية لكن جوهرها رأسمالى .

بعبارة أخرى ، ففى أحسن الأحوال وعلى أفضل تقدير ، كان لدينا عاصمة رأسمالية عمليا فى مجتمع اشتراكى نظريا . ولا مجال بعد هذا للشك فى أن اتجاهاتنا العاصمية رأسمالية بشدة ، وأن القاهرة عاصمة رأسمالية جدا لدولة اشتراكية قولا . وليس كالعاصمة دليلا على ما يقوله البعض من أننا أحيانا «نتبرجز» باسم الاشتراكية.

صفوة القول وخلاصته أن التقسيم الطبقى فى مصر كان ولا يزال يعنى أساسا أو ضمنا التقسيم الجغرافى بين العاصمة والريف . فإذا كانت الطبقات الحقيقية فى مصر هى طبقة الملاك فى جانب والبروليتارية فى الجانب الآخر ، فإن هذا يعنى أيضا وإلى حد بعيد العاصمة والريف على الترتيب . والحقيقة أن نظام الطغيان الاقطاعى الذى اعتمد على الملكية الغيابية قد نزح دخول وعوائد الإنتاج الاقليمى ليصبها بلا هوادة فى العاصمة ، وبقدر ما كان التزيف الاقتصادى والحضارى فى الأولى بقدر ما كانت التخمة فى الثانية .

والواقع الملموس أن الانتقال من العاصمة إلى الأقاليم يكاد يكون لفداحته كالانتقال من قارة إلى قارة أخرى . وبقدر ضآلة المسافة الجغرافية ، بقدر ضخامة المسافة الحضارية ، حتى لنجدنا إزاء ازدواجية حضارية صارخة ، ولانقول انفصاما فى الشخصية الحضارية . إن ضخامة وعظمة العاصمة المركزية فى ناحية ، وفقر وتحجر الأقاليم فى الناحية الأخرى ، لم تكن طوال التاريخ إلا الترجمة المباشرة للتناقض الشنيع بين اللاندوقراطية فى ناحية والبروليتارية الزراعية فى ناحية أخرى . كذلك لا ننسى دور البيروقراطية ، فهى سبب بقدر ما هى نتيجة للمركزية .

الموقع ،الحضارة، والسياسة

غير أننا نخطىء كثيراً إذا ما رددنا المركزية العاصمية المزمنة فى مصر إلى أصول الموضع وحده ، فإن موقعنا تكاتف هنا فى الواقع مع شكل الموضع وطبيعته وأثره ليضاعف منها ومن طغيانها. فمنذ البداية والموقع الحرج الحساس

يفرض على مصر أن تبدو فى أعظم قوتها وأن تكتل كل إمكانياتها لتقدم إلى العالم جبهة مهيبة رادعة . لقد كان لمصر دائما دور خارجى عبر الحدود خطير ، وكثيراً ما كان هذا الدور طموحا بدرجة أكبر من إمكانياتها الموضوعية المتواضعة بالمقياس العالمى . ولهذا بدت أحيانا كأنها تتطلع إلى ، وتحاول ، أكثر من طاقتها ، بدت كرأس كبير ينوء به جسم صغير . وكان هذا الرأس بطبيعة الحال هو العاصمة حيث تتركز كل المسئوليات والتطلعات الخارجية . بينما كانت الأقاليم هى الجسم المتواضع . كان الرأس يمثل الموقع الباهظ ويرتبط به ويرمز إليه ، بينما تجسد الموضع المحدود فى جسم الريف . ومن هذا التناقض نشأت متناقضة العاصمة الكاسحة والجسم الكسيح ، وربما بدت الصورة النهائية «كقزم ضخم الجمجمة a macrocephal from Lilliput » .

تلك هى الصورة الأساسية التاريخية بعامة ، ولكنها تعدلت تعديلات ثانوية مرحلية بما يؤكدها أو يخففها . فالاحتكاك الحضارى الذي بدأ منذ نحو قرن ونصف قرن الآن دعا إلى قدر كبير من المركزية حتى يمكن خلق مركز حضارى حديث غنى فى بيئة متخلفة فقيرة . ولم يكن من الممكن أن تتعدد مثل هذه المراكز ، بل لزم أن تحشد حشدا في بؤرة واحدة . ويتم هذا طبعا بتدفق الهجرة من الريف إلى هذه البؤرة التى هى عادة العاصمة . وهذا ما حدث فى حالة القاهرة حين بدأ تيار الهجرة الريفية يشتد منذ القرن الماضي بصفة خاصة . وحتى فى يومنا هذا ، يلاحظ أن كل الدول المتخلفة التى بدأت التحضر حديثا ، تملك عاصمة ضخمة بالنسبة لحجمها وغالباً ما لاتملك بجانبها مدينة أخرى تستحق الذكر . أى أن المركزية العنيفة هى ضرورة مرحلية فى بداية التطور الحضارى (١) .

---

(1) G. Hamdan, "Capitals of the new Africa", EG, July 1964, P. 253.

ويشتد الاتجاه ويجمح حين تنحرف التطلعات الحضارية ، كماهو الحال حين أراد إسماعيل أن يجعل «مصر قطعة من أوروبا» . فالذى حدث بالفعل أنه إنما حاول أن يجعل «القاهرة قطعة من أوروبا» ، ولكنه فى مقابل ذلك اعتصر كل موارد مصر إلى درجة الابتزاز ، بل ورهن استقلال الوطن كله من أجل تضخيم نقطة واحدة فيه . وهذا يتفق تماما مع المفهوم الرجعى للدولة وكأنها العاصمة أو لمصر وكأنها القاهرة .

ومن المهم ، والطريف أيضا ، أن نلاحظ فى هذا الصدد أن أول عناصر الهجرة من الريف إلى القاهرة الأوروبية هذه هى دائما الطبقات الأغنى والأكثر ثراء وقدرة على مستوى الحياة الجديدة وتطلعا إليها . فى الطليعة طبعا وفد الاقطاعيون وكبار الملاك ليكتمل نمط الملكية الغيابية . ثم من خلفهم جاء أعيان الريف وسراته ، وخاصة العمد ، عمد القطن بالأخص ، وليس صدفة أن نمط العمدة المتخم بأرباح القطن والوافد على العاصمة لأول مرة إنما يبدأ من أيام إسماعيل ويستمر حتى الحرب الأولى . أما الطبقات العادية والفقيرة من سكان الريف فهم آخر من يهاجر إلى العاصمة ، وهم الذين يمثلون السواد الأعظم من تيار الهجرة إليها في العقود الأخيرة ، خاصة فى عصر الاشتراكية الشاحبة أو البائدة .

ولا ننس خلف هذا كله عوامل الحضارة المادية البحتة . فلقد أدى الانقلاب الزراعى والحضارى من الرى الدائم إلى مضاعفة إمكانات الموضع وموارد الريف كما نعرف ، كما أن اقتصاد المحصول الواحد والاقتصاد الحديث المتجر يدعو إلى ، ويمكن ، لمزيد من المركزية إذا ما قورن بالاقتصاد المعاشى واقتصاد الحبوب والكفاية الذاتية القديم . ودعنا لا ننس أيضاً عامل السكك الحديدية التى أدخلت فى نفس الفترة تقريبا لتواكب انقلاب الزراعة والرى ولتكرر شبكتها شبكة مجارى النيل ، ولتضاعف بذلك من عقدة القاهرة فتصبح طبيعية واصطناعية معاً . وأطوال الخطوط الحديدية فى مصر اليوم بعدد قراها تقريباً (٤٢٣٤كم مقابل

٤٠٦٦ قرية). والسكك الحديدية - هذه أولية بحتة - من أقوى عوامل التركيز المكاني في العصر الحديث .

وإذ تتضافر كل هذه العوامل التركيزية لتؤكد عقدية القاهرة ، تبرز القاهرة بدورها وهي ضابط إيقاع الزراعة والصناعة في قلب مصر بصورة طاغية يمكن تلخيصها في شكل تخطيطي مبسط . فمصر الزراعية كمصر الصناعية تكاد تتمحور حول القاهرة ، التي تبرز من ثم وهي قمة صناعتنا مثلما هي قلب زراعتنا . قلب الزراعة : لأنها تستقطب حولها ثلاث دوائر متخصصة تتوجه إليها وتتكرس لها خصيصاً : المنوفية دائرة الألبان واللحوم ، والقليوبية دائرة الفواكه ، والجيزة دائرة الخضراوات ، وثلاثتها تبدو حولها كأوراق الزهرة الثلاثية trefoil . وقمة الصناعة : لأنها تضم في حدود القاهرة الكبرى نحو نصف الكم الصناعي في البلد ، يتكدس داخلها في محور غليظ كثيف يستقطب بدوره في قطبين صناعيين أغلبين في شبرا الخيمة شمالاً وحلوان جنوباً .

ولا يبقى أخيراً من دواعي تضخم القاهرة سوى دورها العربي الجديد على المستوى السياسي والقومي . فمنذ خرجت مصر من عزلتها لتعيد تأكيد وتجديد بعدها العربي ، أصبحت القاهرة تلعب دوراً قد لا نغالي إن قلنا إنه دور عاصمة العرب غير الرسمية . ولقد قيل بحق إن القاهرة هي باريس الشرق الأوسط ، إذا كانت بيروت هي فييناه . فإذا علمنا أنه قيل من قبل إن فيينا هي باريس شرق أوربا ، لعرفنا الخيط الذي يجمع بين الأشباه الأربعة : إنها المركزية العارمة الطاغية بأمر التاريخ وبحكم الجغرافيا ، ولكن أيضاً بفعل الاقطاع والإدارة والتطلعات الحضارية ومضاعفات النمو الصماء . وهكذا تظل المركزية ملمحاً تاريخياً أساسياً في شخصية مصر ، وإن وجب الآن أن تتطور نحو مزيد من التوازن والتكافؤ وذلك مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة.

القاهرة الحديثة

من النمو إلى الحجم

منحنى النمو

نمو سكان القاهرة الحديث ونسبتها من سكان مصر

السنة	سكان مصر	محافظة القاهرة	٪
١٨٨٢	٦,٧١٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٠٠	٥,٧
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٥٨٩,٠٠٠	٦,١
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٠٠٠	٦٧٨,٠٠٠	٦,٠
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٠	٦,٢
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	١,٠٦٤,٠٠٠	٨,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	١,٣١٢,٠٠٠	٨,٢
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠	١٠,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	١٢,٩
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦,٠٠٠	٤.٢٢٠,٠٠٠	١٤,٠
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠	١٣,٩

قبل الكبـــرى

تحت إسماعيل ، بكل بريقه وترفه وتطلعاته « الباروكية » ، لم تزد القاهرة عن ربع المليون ، من مجموع وطنى يناهز الستة ملايين . ويعنى هذا أن القاهرة لم تزد بالكاد عما كانت عليه أيام الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ، أى نحو ٦٠ - ٧٠ سنة من التوقف الصافى . ذلك رغم أن عدد سكان القطر كان أكثر من الضعف ، الأمر الذى يفسر أيضا أن نسبة العاصمة إلى الدولة هوت من العشر إلى نصف العشر . وتلك لا شك من علامات البدايات المبكرة جدا والصعبة للغاية فى التنمية والتحضير الحديث تشبه تلك التى عاشتها وتعيشها الدول الافريقية الجديدة غداة التحرير والاستقلال .

أما فى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، فقد ارتفع حجم القاهرة إلى ٤٠٠ ألف ، ولكن ظلت بنفس نسبتها الوطنية أيام إسماعيل حيث بلغت ٥,٧ ٪ من سكان مصر . وعند دورة القرن ، حين بلغت مصر علامة العشرة ملايين ، دارت القاهرة فى حدود ثلثى المليون بالتقريب أو بالكاد . وحتى الحرب العالمية الأولى ظلت نسبة القاهرة من سكان مصر فى حدود ٦٪ فقط ، لكنها كانت تزحف حثيثا نحو علامة المليون حيث سجلت ٧٩٠ ألفا سنة ١٩١٧ .

ولكن ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن غدت القاهرة مدينة مليونية لأول مرة فى تاريخها الحديث ، كما ارتفعت حصتها من سكان البلد إلى ٨٪ . ولعل هذه كانت إشارة البدء بالانطلاق . ففى غضون عقدين فقط بعد ذلك ضاعفت نفسها تماما لتغدو مدينة مليونين سنة ١٩٤٧ لأول مرة ولتمثل عشر سكان مصر وزيادة لأول مرة كذلك فى تاريخها الحديث ومثلما كانت أيام الحملة الفرنسية .

ولعل القاهرة أضافت إلى نفسها مليونها الثالث خلال العقد التالى وحده ، حيث بلغت ٣,٢٥٢,٠٠٠ فى سنة ١٩٦٠ ، أى لعل سنة ١٩٥٧ أن تكون سنة الملايين الثلاثة . وأيا كان ، فلقد نمت القاهرة بذلك إلى أكثر من ثمن البلد بوضوح (١٢,٩٪) .

على أن القفزة التالية أشد وأعلى . ففى ٦ - ٧ سنوات فقط ، أى فى أقل من عقد ، أضافت القاهرة إلى نفسها المليون الرابع ، حيث سجلت ٤,٢٢٠,٠٠٠ سنة ١٩٦٦ حين كانت مصر على عتبة الثلاثين مليونا . وإذا كانت القاهرة بهذا قد ارتفعت إلى أفق سبع البلد أو نحو ١٤٪ ، فإن اللافت أكثر أنها بذلك قد ضاعفت نفسها وزيادة فى نحو عقدين منذ سنة ١٩٤٧ حين كانت تعد مليونين بالضبط . كذلك فمرة أخرى ، من سنة ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ ، جاء المليون الخامس إلاّ قليلا فى عقد تقريبا .

ولئن بدا من هذا أن معدل النمو قد تطامن نوعا ، فإن الحقيقة مختلفة طبعا ، بل قطعا . فإنما تحول النمو فى أغلبه الآن إلى خارج الحدود الإدارية للمحافظة وطفا عبرها فى أطراف المجمع المدنى الضخم والمتضخم أبدا ، وذلك بعد أن استنفد كل إمكانياتها الداخلية وغمر رقعتها المحدودة غمرا . ولكننا نعرف أن هذا التحديد الادارى شكلى جزئى يقصر دون حدود الكتلة المبنية built-up area للعاصمة فضلا عن منطقة نفوذها التابعة ، وهى الحدود التى تؤلف المجمع المدنى الحقيقى والحقيقة الجغرافية الجامعة conurbation ، والتى ينبغى أن نضعها فى المحل الأول من الاعتبار .

غير أننا قبل أن نفعل ، تليق بنا وقفة حساب رجعى أو إيقاعى لحصلة المرحلة ككل . ففى ٩٥ سنة أى نحو قرن تقريبا ، ١٨٨٢ - ١٩٧٦ ، تضاعف سكان مصر عموما نحو ٥,٧ مثلا ، مقابل ١٢,٧ مثلا للقاهرة أى الضعف وزيادة . وبعد أن بدأت القاهرة وهى ٥,٧٪ من مصر ، انتهت وهى ١٢,٩٪ ، أى أكثر من الضعف أيضا . والمعنى فى الحالتين أن القاهرة كانت تنمو بوجه عام بسرعة وبمعدل ضعف سكان مصر على الأقل . وبالفعل ، فإن هذا ما يؤكده كما يفصله الجدول التالى عن معدلات النمو السنوى .

معدل النمو السنوى ٪ بين مصر والقاهرة

السنة	مصر		القاهرة	
	عدد السكان	معدل النمو	عدد السكان	معدل النمو
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	–	١,٠٧١,٠٠٠	–
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢	١,٣١٠,٠٠٠	٢,١
١٩٤٧	١٨,٦٩٧,٠٠٠	١,٩	٢,٠٧٦,٠٠٠	٤,٧
١٩٦٠	٢٥,٩٨٤,٠٠٠	٢,٧	٣,٣٤٩,٠٠٠	٣,٦
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	٢,٨	٤,٢٢٠,٠٠٠	٤,١
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣	٥,٠٧٤,٠٠٠	١,٨[١]

(١) بحساب السكان المقيمين ، أو ٢,٤ بإضافة المغتربين .

فواضح أن مصر زادت بنسبة ١٩٠٪ فى الفترة ٢٧ - ١٩٦٦، مقابل ٣٢٣٪ للقاهرة . وبينما ضاعفت القاهرة نفسها مرة فى ٢٠ سنة (٢٧ - ١٩٤٧) ، ثم مرة أخرى فى ٢٠ سنة أخرى (٤٧ - ١٩٦٦) ، ضاعفت مصر نفسها مرة واحدة فقط فى الأربعين سنة (٢٧ - ١٩٦٦) . أى أن القاهرة تضاعف نفسها فى نصف المدة التى تضاعف مصر نفسها فيها ، أو قل مجازاً أو تقريباً إن الأولى تنمو بمتوالية هندسية حيث تنمو الثانية بمتوالية حسابية .

القاهرة الكبرى

منذ فاض نمو العاصمة خارج كردون محافظتها الشكلى (٢١٤ كم٢) ، يمكن أن نميز بين مفهومين أو بعدين للمجمع أو المركب المدنى : الأضيق أو الأصغر هُو حدود المنطقة المبنية المتصلة أو شبه المتصلة . ورغم أن هذا هو جسم القاهرة بالدقة والصرامة ، فإنه ليس إلا «القاهرة الصغرى» كما قد نسميه بالمقابلة ، أو «الامتداد العمرانى» كما يسميه التعداد مضمنا إياه بجانب محافظة القاهرة مدينتى الجيزة غرباً وشبرا الخيمة شمالاً .

القاهرة الصغرى أو منطقة الامتداد العمرانى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
المجموع	**٦,٧٢٤,٠٠٠**

أما «القاهرة الكبرى» فهى اقليم العاصمة المدنى بمعناه الموسع ، أى بإضافة منطقة نفوذ المدينة المرتبطة بها اقتصاديا وبشريا والتى تمثل فراغاتها مجال توسعها الطبيعى مستقبلاً بينما سيطوق هذا التوسع حلاتها ومناطقها المبنية حتى يمتصها فى نسيج المدينة المتروبوليتانى بعد ذلك . وتبلغ مساحة هذا النطاق الآن ٢٩٠٠ كم٢ ، ويشمل إلى جانب منطقة القاهرة المبنية الصغرى

السابقة بعض مراكز محافظتى الجيزة الشمالية والقليوبية الجنوبية على نحو ما يفصل الجدول التالى .

القاهرة الكبرى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
مركز الجيزة	٩٤,٠٠٠
مركز إمبابة (عدا بعض القرى)	٤٠٧,٠٠٠
مركز البدرشين (عدا بعض القرى)	١٩٨,٠٠٠
بعض قرى من مركز الصف	٣٢,٠٠٠
مركز القناطر الخيرية	١٤١,٠٠٠
مركز الخانكة	١٥٣,٠٠٠
مركز شبين القناطر (عدا بعض القرى)	٦٥,٠٠٠
مركز قليوب	١٨٥,٠٠٠
المجموع	٨,٠٠٠,٠٠٠

ففى سنة ١٩٦٦ قدرت القاهرة الكبرى رسميا بنحو ٦ ملايين ، أى بنسبة ٢١٪ من سكان مصر . ثم فى سنة ١٩٦٩ فقط قدرت بنحو ٧ ملايين ، بنسبة ٢٠٪ من السكان البالغة حينئذ ٣٠ مليوناً بالضبط . أما فى سنة ١٩٧٦ فقد بلغت القاهرة الصغرى أو كتلة الامتداد العمرانى ٦,٧٢٤,٠٠٠ ، بنسبة ١٧,٦ من سكان القطر ، بينما سجلت القاهرة الكبرى علامة الثمانية ملايين بالضبط ، بنسبة ٢٠,٩٪ من سكان القطر ، أى خمس مصر جميعاً . وفى سنة ١٩٨٠ بلغت

القاهرة الكبرى ٨,٥٣٩,٠٠٠ ، بزيادة سنوية قدرها ٢٢١,٠٠٠ ، ولكن بنسبة ١٨٪ من سكان مصر .

والآن - أرقام ٨٢ - ١٩٨٣ - تقدر القاهرة الكبرى بنحو ٩,٢ مليون من ٤٦ مليوناً . وهذا ، بالأرقام المطلقة ، يعنى أن القاهرة اليوم تعادل كل سكان مصر حوالى دورة القرن ١٨٩٧ - ١٩٠٧ . أما بالأرقام النسبية فذلك يعنى ٢٠,٢٪ من سكان البلد ، أى نفس نسبة الخمس عموماً . إن القاهرة الآن ، وبسهولة تامة ، خمس مصر جميعاً .



٥

ميزان العاصمة - الدولة

وحتى لا يكون شك ، فإن فى العالم الآن وفى الماضى ، ولسوف يكون هناك دائماً وإلى الأبد ، دول تزيد فيها نسبة العاصمة على الخمس بكثير وكثير جداً ، واصلة أحياناً إلى النصف أو حتى ثلاثة الأرباع من جملة السكان .. إلخ . ولكن ينبغى أن يكون واضحاً أن هذا هو الاستثناء والقلة النادرة ، إن لم يكن الشذوذ المرضى غير الصحى حقاً . فتلك عادة هى الدول القزمية الفقيرة أو الدول الوليدة الخام حديثة النشأة جداً ، أى «دول المدن» غالباً أو «العواصم بلا دول» تقريباً ، تلك التى لا تملك سوى مدينة وحيدة تقريباً وظهير ميكروسكوبى كالجيب .

أما البلاد الناضجة المتزنة ، أى العريقة التاريخ ، العريضة الرقعة ، الوفيرة الحجم ، فإن عواصمها تدور فى الغالب الأعم فى حدود العشر من سكانها ، مثلما كانت القاهرة نفسها حقاً فى أغلب تاريخها القديم والوسيط . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن القاهرة اليوم هى ضعف الحد الأنسب ومثل ما ينبغى ويتناسب مع حجم مصر مرتين على الأرجح .

نسبة سكان العاصمة - الدولة ٪
إحصائية مقارنة حوالى منتصف الستينات

بيروت	٢,٩	الدار البيضاء	٨,٣
بغداد	٢١,٣	مدريد	٨,٠
القاهرة الكبرى	١٦,٥	الجزائر	٧,٤
باريس	١٥,٧	روما	٤,٨
لندن	١٤,٠	كراتشى	٢,٥
القاهرة الصغرى	١٤,٠	موسكو	٢,٢
طرابلس ليبيا	١٣,٧	الخرطوم	١,٣
دمشق	١١,٤	بكين	٠,٦
طوكيو	٩,٠		

وحتى لا يكون شك مرة أخرى ، قارن ترتيب القاهرة بين عواصم العالم بترتيب مصر بين دوله . حوالى سنة ١٩٧٠ ، حين كان تعداد مصر ٣٣ مليوناً ، كان بالعالم ١٩ دولة أكبر من مصر سكاناً ، وأكبر من ١٠٠ دولة مستقلة أقل منها سكانا ، أى كان ترتيب مصر العشرين . بالمقابل ، كان ترتيب القاهرة بين عواصم العالم الثالثة عشرة إلى العاشرة ، حيث قدرت بنحو ٧ ملايين نسمة .

انتقل الآن إلى سنة ١٩٨٠ ، تجد الفارق قد ازداد اتساعا . فمن بين ١٥٧ دولة مستقلة فى العالم ، كان هناك ١٨ دولة تفوق مصر سكاناً (٤١,٨ مليون نسمة) ، فكانت مصر رقم ١٩ سكاناً ، أى تقريباً مثلما كانت سنة ١٩٧٠ . هذا فى حين طفرت القاهرة بملايينها التسعة إلى المرتبة السادسة بين عواصم العالم

عن حجم القاهرة فى العالم

ولعل نقطة الترتيب هذه أن تكون نقلة مناسبة إلى وضع القاهرة فى الإطار العالمى بعامة . منذ بضعة عقود فقط ، كان ترتيب القاهرة بين مدن العالم الكبرى يقع بين العشرين والثلاثين ، إلا أنها تقدمت بسرعة نادرة لتقترب عن صدارة العشرة الأولى ، إما على تخومها العريضة أو على عتبتها مباشرة . على أن التحديد الدقيق – لابد أن نعرف ونعترف – صعب جداً نظراً لاختلاف أسس تحديد امتداد كل مدينة اختلافا يصل أحياناً إلى حد التضارب غير المقبول فى كثير من النتائج المنشورة .

فمثلاً كانت رتبة القاهرة فى تقدير الأمم المتحدة فى الستينات هى السادسة عشرة [١] ، بينما وجدها البعض قبل ذلك بسنوات الثالثة عشرة ، فى حين قدر بعد ذلك بقليل أنها ضمن العشرة الأولى [٢] . وفى سنة ١٩٦٩ كان ترتيب القاهرة حسب إحصائيات الأمم المتحدة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، شنجهاى ، موسكو ، بومباى

مع السبعينات ، نسير قدماً إلى الأمام ما نزال . ففى ١٩٧٢ جاء ترتيب القاهرة الثامنة فى العالم . وفى منتصف السبعينات قفزت إلى المرتبة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، لندن ، شانجهاى ، موسكو ، وقبل باريس وبكين . وبذلك تفوقت على باريس وكادت تناطح لندن فى أوربا .

---

(1) Kingsley Davis, in : City in newly developing countrie ed. G. Breese, Prentice-Hall, 1969, p. 6.

(٢) الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠١ .

على أن الوضع عاد فاهتز نوعا فى أواخر السبعينات (والواقع أن العقود الأخيرة عموما مرحلة اختلال جذرى سريع ومتقلب فى ترتيب وتسلسل عواصم ومدن العالم الكبرى بعد أن كانت مستقرة على نمط معين رتيب لفترة طويلة) . ففى سنة ١٩٧٩ تراجعت القاهرة خلف باريس ولكنها تفوقت على لندن بعد أن تبادلت هاتان العاصمتان المواقع النسبية .

وعلى العموم ، فلئن كان التحديد القاطع غير ممكن ولا مستحب فى مجال مثل هذه المقارنات ، فيبقى أن طفرة القاهرة العارمة ليست موضع جدال . وإذا كان فى العالم خمس أو ست عواصم أو حتى أكثر أكبر من القاهرة ، فإن هناك أكثر من مائة وخمسين أقل منها ، هذا عدا آلاف المدن العادية غير العواصم .

أحجام المدن الكبرى فى العالم سنة ١٩٧٩ (بالمليون)

نيويورك	١٦,٠	شنجهاى	١٠,٨
مكسيكو سيتى	١٢,٠	باريس	٩,١
طوكيو	١١,٥	القاهرة	٩,٠

فى العالم العربى وإفريقيا

ألفنا دائماً أن نقول إن القاهرة كبرى مدن العالم العربى ، مثلما كانت إلى قريب كانت تعادل بقية عواصم العرب مجتمعة [(١)] . ولئن كانت الأولى بديهية أبدية ، بينما تعدلت الثانية فى الفترة الأخيرة بعد طفرة ونضج العواصم العربية

---

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ٤٨ .
انظر أيضاً U.N., Demographic year-book, 1981.

الأخرى ، خاصة بعد الاستقلال والبترول ، بحيث فاق مجموعها مؤخراً حجم القاهرة بعض الشيء ، فإن المثير أن القاهرة وحدها ترجح في حجمها حجم معظم الدول العربية الأخرى ذاتها . فمن بين ١٩ دولة عربية أخرى ، ثمة فقط ٤ تفوق القاهرة سكاناً ، وتلك هي المغرب والجزائر والسودان ثم أخيراً العراق وحده في آسيا العربية . وفيما عدا هذا فإن هناك ١٥ دولة عربية ، بما في ذلك دول ضخمة مثل سوريا والسعودية وتونس واليمنين معاً ، يقل مجمل سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

بالمثل في إفريقيا . فلقد كانت القاهرة دائماً وإلى الآن (وإلى الأبد فيما يبدو) كبرى مدن وعواصم القارة خارج كل مقارنة . بل لعل الاسكندرية نفسها حالياً ترجح أو تعدل ثاني أكبر عاصمة أو مدينة في القارة بعد ذلك . وحوالى سنة ١٩٦٠ مثلا كانت القاهرة وحدها تعادل تقريبا مجموع أحجام بقية عواصم القارة الخمسين مجتمعة ، أى أنها وحدها كانت نصف عواصم إفريقيا : نحو ٤ ملايين من ١٠ بالتقريب (١) .

وطبيعي الآن أن تنقلب كفتا الميزان بعد أن نمت عواصم القارة نموا مثيراً في العقدين الأخيرين ، لا سيما أن معظم هذه التنمية ركز في العواصم تقريبا . ومع ذلك فإن المثير أكثر أن القاهرة تظل وحدها ، مرة أخرى ، تفوق معظم دول القارة في مجمل سكانها . ففي سنة ١٩٨٠ ، حين كانت ٩ ملايين ، نجد ١٢ دولة إفريقية ترجح القاهرة سكاناً ، مقابل ٣٧ دولة ترجحها القاهرة بكثير أو قليل . وتلك الدستة الاستثنائية أكثرها - لاحظ - دول ضخمة المساحة للغاية ، وتنتشر في أركان القارة ما بين العالم العربي (المغرب ، الجزائر ، السودان) وغرب إفريقيا (نيجيريا ، غانا) وشرق القارة (إثيوبيا ، كينيا ، تانزانيا ، أوغندا) وجنوب القارة (زائير ، جمهورية جنوب إفريقيا ، موزمبيق) .

---

(1) G. Hamdan, "Sizes of African capitals", B.S.G.E., 1914 p. 90.

فى العالم الثالث إلى الأول

خارج العـالم العربى والقارة الافريقية ، فى العالم الإسلامى والعالم الثالث ، قد لا يكون إلا من قبيل التكرار وحده أن نضيف أنها ، القاهرة ، أكبر مدينة إسلامية فى العالم مثلما هى أكبر مدينة صحراوية فى الدنيا . غير أن الحقيقة ، مع ذلك ، أبعد ، ولم يعد يكفى أن نقول إن القاهرة أكبر مدينة فى قارة تعد الثانية فى المساحة والثالثة فى السكان ، أو فى عالم قومى يزيد على المائة والسبعين مليوناً ، أو الثانية أو الثالثة فى العالم الثالث .

ذلك أن القاهرة فى الواقع أكبر مدينة فى نطاق جغرافى ضخم من العالم القديم يشمل كل أوربا القارة من بحر الشمال حتى البلطيق ، وآسيا جنوب القوقاز وغرب السند ، بالإضافة إلى إفريقيا برمتها .

بل إنه ليس بأوربا سوى مدينتين ترجحان القاهرة على وجه اليقين (بينما أن بأوربا أكثر من ٢٠ عاصمة تقل عن القاهرة حجماً) . كذلك ليس فى آسيا سوى ٣ أو ٤ ترجح القاهرة ، مقابل ٢ فى العالم الجديد كله . أيضاً ليس بالعالم الثالث والدول النامية إلا ٤ مدن تفوق القاهرة . والواقع فى معظم هذه الحالات أن عدد سكان دولها يرجح سكان مصر رجحاناً شديداً أو شديداً جداً .

أما إذا أخذنا حالات ذات أحجام سكان مقاربة لمصر ، فليس فى العالم دولة باستثناء المكسيك والأرجنتين يدور حجمها حول الأربعين مليـوناً أو دونه أو فوقه وتدور عاصـمتها فى الوقت نفسـه حول الثمانية أو التسعة ملايين . وعلى العكس ، فى العالم عدة دول تقـارب مصر سـكاناً ، ولكن عواصمها لا تعدو كسراً من عاصمتها ، مثال ذلك تركيـا وإيران وإسـبانيا وبولندا والفلبين .. إلخ .

بل لنا ، أبعد من ذلك ، أن نتساءل : لما كانت دولة مثل إيطاليا كاد حجم سـكانها فى وقت ما فى الماضى القريب يبلغ حجم سكان مصر نحو الضعف ، بينما كانت عاصمتها ولا تزال تقل حجماً عن نصـف سكان القاهرة ؟ بل كيف حدث أن القاهرة تناهز موسكو ، مع أن الأولى عاصمة ٤٦ مليوناً والثانية



شكل (٤) فى هذا النطاق من العالم
القديم تأتى القاهرة كأكبر عاصمة ومدينة

عاصمة ٢٧٣ مليوناً ؟ ولن نتساءل ، بعد ، لأى أمر تفوق القاهرة بكين حجماً ، فى حين أن حجم مصر لا يعادل بالكاد جزءاً واحداً فقط من عشرين جزءاً من حجم الصين (٤٦ مليوناً مقابل نحو ١٠٠٠ مليون) .

أيضاً وبعد الحجم النسبى ، خذ معدل النمو . ولتكن لندن نموذج المقارنة . بلغت لندن علامة المليون لأول مرة ، ولأول مرة فى العالم الحديثه أيضاً ، سنة ١٨٠١ فقط ، ثم وصلت إلى ٨,٢ مليون سنة ١٩٣٠ ، ٨,٧ مليون فى سنة ١٩٤٠ (١) . أى أنها حققت هذه الانجازة فى نحو ١٤٠ سنة . الآن قارن القاهرة . فى ١٩٢٧ فقط أصبحت القاهرة كما نعلم مدينة مليونية لأول مرة . أما وقد بلغت فى ١٩٧٦ نحو ٨,٧ مليون ، فمعنى هذا أنها حققت نفس طفرة لندن فى ٤٩ سنة فقط ، أى فى نحو ثلث المدة أو بحوالى ثلاثة أمثال المعدل .

ولقد تبدو هذه مفارقة صارخة إن لم نقل متناقضة ساخرة، ولكن نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة فى العالم الثالث المتخلف الآن أصبح كقاعدة يجرى بمعدلات أسرع كثيراً جداً مما عرفت عواصم ومدن أوربا وأمريكا فى أوج نموها فى القرن الماضى أو أوائل هذا القرن . وليس هذا فى نظر البعض ميزة للعالم الثالث ، بل يعدونه علامة على التخلف ومن صميم أعراضه . وأيا ما كان ، فإن الأغرب والأخطر أن لندن كفت عن النمو تقريباً وتوقفت عمليا نذ عقود بحيث تجمدت على مستوى حجمها الراهن . أما القاهرة فلا تبدى ى اتجاه نحو هبوط معدل تزايدها فى المستقبل المنظور ، نقطتنا التالية الختامية .

(1) Landry, p. 111.

النمو المستقبلى

فالتقديرات الرسمية لعدد السكان فى سنة ١٩٩٠ تعطى مصر ٥٠ مليوناً كحد أدنى ، ٥٤ مليوناً كحد أقصى ، بينما تعطى القاهرة الكبرى كحد أدنى ١٣,١ مليون ، ١٦,٦ مليون كحد أقصى . ومعنى هذا أن نسبة سكان العاصمة إلى سكان الدولة ستكون ٢٦٪ أى ربع مصر كحد أدنى ، أو ٣٠٪ أى أقل من ثلث مصر كحد أقصى .

أما عن سنة ٢٠٠٠ ، فإن تقريرات أخرى تصل بتعداد القاهرة الكبرى إلى ٢٠ مليوناً إذا استمرت معدلات نموها الراهنة . أما إذا ارتفعت هذه المعدلات إلى ٦٪ سنوياً ، واستمر ذلك ، فسيصل حجمها يومئذ إلى ٢٨ مليوناً . وهذا وذاك من مجموع السكان المقدر بنحو ٦٦ مليوناً ، منهم ٣٩ مليوناً سكان مدن ، ٢٧ مليوناً سكان ريف . أى أن القاهرة الكبرى تؤذن (أو تهدد) بأن تصبح على عتبة القرن ٢١ وهى ثلث مصر جميعاً على الأقل ، إما ٣٠٪ أو ٤٢٪ من جملة السكان ، مكونة بذلك الجزء الأكبر من كل سكان المدن فى البلد ، ومعادلة كما هى الحال فى بريطانيا اليوم كل سكان الريف بأسره .

هذا على المستوى الوطنى فى الداخل ، أما على المستوى العالمى فإن المقدر أنه إذا ظلت اتجاهات ومعدلات النمو الحالية فستصبح القاهرة رابع أكبر مدينة وعاصمة فى العالم مع بداية القرن الحادى والعشرين سنة ٢٠٠٠ ، حين ستصبح مدن العالم الخمس الكبرى كلها أيضاً خارج الغرب الأوربى لأول مرة فى التاريخ الحديث .

تقدير أحجام عواصم العالم

سنة ٢٠٠٠ (بالمليون)

مكسيكو سيتى	٣٢	القاهرة	١٥
طوكيو	٣٠	جاكرتا	١٢
ساوباولو	٢٦		

الهجرة الداخلية

كيف حدث هذا ؟ بأى آلية أو ميكانيزم أتيح للقاهرة هذا النمو المريد والحجم الجسيم ، وبأى وسيلة تحقق هذا التركز القاهرى القاهر ؟ - ذلك لا ريب السؤال الآن . والجواب هو الهجرة الداخلية أساساً . والهجرة الداخلية منذ القدم سمة بارزة فى كيان مصر السكانى . فلئن كانت مصر تقليديا وإلى وقت قريب لغاية منطقة هجرة داخلة لا خارجة ، فقد كانت دائما منطقة هجرة داخلية ستمرار . فالأجانب إذا كانوا فيما مضي يأتون إليها من الخارج ، وكان ـريون حتى عقد مضى أو عقدين لا يهاجرون كثيرا إلى الخارج ، فقد كانوا اجرون بانتظام وغزارة داخليا ، حتى يمكن أن نطبق علي مصر ما قاله لابلاش ن فرنسا من أنها تبدو كبلد جعل ليمتص هجرته الذاتية (١) .

الهجرة فى الميزان

والهجرة الداخلية هى الجانب الدينامى والبعد الحركى Kinetic فى لسكان ، شأنها فى ذلك شأن التيارات المـــائية فى الهيدرولوجيا والرياح فى

---

(1) Personnalité géographique de la France, p. 11.

المناخ . وهى بهذا تعد أداة أساسية فى توزيع وإعادة توزيع السكان داخل الاقليم . فإن تكن الكثافة كما سبق القول هى «تضاريس السكان» ، فإن الهجرة الداخلية هى عامل تعرية وعملية إرساب بشرى . ومن هنا تعتبر من أقوى عوامل تشكيل الكثافة وإعادة تشكيلها وتراكمها .

ظاهرة صحية

وابتداء ، ينبغى أن يكون واضحاً أن الهجرة الداخلية ظاهرة صحية ومشجعة فى مجتمع السكان ، ليس فقط لأنها دليل صحة وحيوية وتحول عن الركود المكانى والتخثر الموضعى بعيداً عن ملامح المجتمع الريفى العتيق folk society ، ولا لأن الحضارة الصناعية الحديثة هى مجتمع الحركية والسيولة الشديدة والتفاعل الخلاق ، ولكن أيضاً وأساسا لأنها تحقق أو تخلق منفعة حدية أو مضافة لكلا الإنسان والمكان على حد سواء Place utility ، حيث تنقل الرجل المناسب إلى المكان المناسب . وبهذه الصفة لا يمكن إلا أن تكون الهجرة الداخلية ظاهرة سليمة مفيدة ودورة دموية منشطة ومجددة للجسم السكانى مثلما هى للجسم الحضارى .

وفى مصر الحديثة ، فلا مراء فى أن تزايد وارتفاع مد الهجرة الداخلية قد مضى يدا بيد وخطوة بخطوة مع تطورها الحضارى وتحضرها وتحديثها وتقدمها ونموها المؤثر كما وكيفا . وما كان للأمر أن يكـون غير ذلك على الاطلاق ، لأن حركة الهجرة الداخلية يتجه معظمها أساسا وكقانون عالمى عام من الريف إلى المدن . فالهجرة الداخلية لا تنفصل البتة عن عملية التمدين أو التحضر ، وهى من أقوى أدواتها مثلما هى من أبرز أدلتها . بل توشك الاثنتان أن تكونا جانبين لشيء واحد ، حتى غدا أو بدا كلاهما سببا ونتيجة للآخر فى نفس الوقت .

فما التمدين فى أبسط تحليله سوى عملية «تبخير» ونقل لسكان الريف والأقاليم بواسطة الهجرة الداخلية ، ثم «تكثيفهم» وحشدهم فى نقط مبلورة مركزة هى المدن . واختصاراً ، الهجرة الداخلية خطوة إلى أعلى حضارياً ، إن تكن خطوة إلى الأمام طبيعياً . إنهاأكثر من إعادة توزيع للسكان ، أو حتى من إعادة تصنيف وظيفى .

ومن هذه الزاوية ، فإذا كانت الهجرة الداخلية تصب فى المدن أساساً وتعنى فى النهاية عملية تمدين ، فهذه علامة صحة وتقدم ، ولا تفيد حتماً وبالضرورة أن تمدننا أو حياة المدن المتوسعة عندنا هى مجرد انعكاس لإفراط وضغط السكان ولطفح ريفى لا وظيفى ، بقدر ما تدل على زيادة كفاءة وإنتاجية الزراعة المصرية ، وإن لم تعد هذه كافية لاستيعاب كل سكان الريف ، وهى على أية حال وسيلة لتجاوز تخلف الريف والخروج منه .

آفة الهجرة

فقط ، آفة الهجرة الداخلية كأداة عملية التحول المدنى الأساسية هى الافراط ثم فرط التركيز . فكالارساب والتعرية فى الجيومورفولوجيا ، يمكن للهجرة الداخلية أن تكون أداة تسوية بين الارتفاعات أو الكثافات ، ولكنها يمكن أيضا أن تزيد الفروق والتفاوتات . وفى مصر ، فلقد كانت تلك الآفة دائما هى العاصمة وإفراط العاصمية . يصدق هذا على الماضى كما يصدق على الحاضر ، ولكن على الأخير إلى أقصى حد .

فكما كانت الهجرة الداخلة تنصب على مصر ككل من الخارج ، كانت الهجرة الداخلية فى مصر تنصب أساسا على العاصمة ، التى تخرج بذلك وهى قطب الجاذبية مرتين ومصب الهجرة الداخلة والداخلية فى مصر جميعاً وفى آن واحد . فى الوقت نفسه فإذا كنا نعتبر مصر بعامة منطقة جذب بشرى على المقياس الخارجى ، فذلك لا ينفى وجود فروق داخلية تخلق داخلها مناطق جذب محلية وأخرى طاردة نسبيا . ومن هنا تنبثق ديناميات الهجرة الداخلية .

ديناميات الهجرة

طلائع الهجرة

فإذا نظرنا إلى الماضى البعيد والقريب أولاً ، فسنجد أن فقر الريف وضغط السكان كان يلفظ بفائض السكان إلى المدن خاصة ، والعاصمة

بالأخص . وقد كانت الضرائب الفادحة ومظاهر الابتزاز والاضطهاد فى الريف دائما من أكبر عوامل هروب الفلاحين إلى المدن الكبرى . ثبت هذا من البرديات فى العصر البطلمى والبيزنطى حين كثر صدور قرارات الحكام بمنع الهجرة إلى المدن (١) ، ويذكره المقريزى عن أيام المماليك (٢) ، وشاع أيام العثمانية ومحمد على . وعدا هذا فقد كانت الهجرة العادية من الريف تستهدف العاصمة خاصة . ولعلنا نستطيع أن نلمح بدايات هذه الهجرة - متواضعة - منذ الحملة الفرنسية .

وفى هذا الصدد فنحن عادة لا نقدر دور الأزهر فى تمدين القاهرة حق قدره ، وهو فى ذلك يكاد يشبه دور الأماكن المقدسة فى مكة . فإذا كانت القاهرة عاصمة الأزهر ، فقد كان الأزهر دائما قبلة مصر . فقد كان آلاف المصريين من أبناء الريف يتدفقون سنويا على القاهرة طوال العصر الإسلامى للدراسة فى الأزهر ثم بعدها يستقرون فى المدينة نهائيا . ذلك بالطبع عدا التيار المتجدد من العالم الإسلامى - أيضا كما فى مكة - والذى كانت بعض عناصره تستقر وتتمصر فى النهاية . (ومن الطريف أن نلاحظ فى تلك المرحلة أن جذور الهجرة الريفية كانت تبرز فى أسماء الأعلام ، فالذى يطالع الجبرتى مثلا سيلاحظ أنه غالباً ما كان كل شيخ ينسب إلى قريته الأم فى نهاية اسمه ، وتلك ظاهرة تقتصر عادة على بدايات عملية التمدين وتختفى مع تعاظم تيار الهجرة واستقرار التمدين) .

والواقع أنه حتى أوائل القرن الماضى كان دور الأزهر فى اجتذاب الهجرة الداخلية إلى القاهرة هو كدور الإدارة والموظفين أثناء القرن الماضى ، وكدور الصناعة أخيراً فى هذا القرن ، حتى ليمكن أن نسمى تلك المراحل الثلاث فى تاريخ الهجرة الداخلية بمراحل الدين ، فالتحديث ، فالتصنيع على الترتيب . (وإذا كانت ظاهرة الأصول الريفية فى المرحلة الأولى بادية فى الأسماء ، فقد انعكست أحياناً فى جيل مرحلة التحديث الثانية فى الألقاب ، حيث تجد حالات

---

(1) S, L Wallace, Taxation in Egypt, Oxford, 1938, p. 136, 340, 398.

(٢) الخطط ، ص ١٢٣ .

أكثر من فردية يلبس فيها القاهرى الملابس الأوربية ويظل يلقب مع ذلك بالشيخ ، رمزاً لانتقاله من الريف والملابس الوطنية إلى العاصمة أو المدنية والملابس الأوربية) .

بين المرونة والتريييف

منذ سنة ١٩١٧ بصفة خاصة ، تصاعدت حركات الهجرة الداخلية تغذيها الحروب الكبرى ، ثم تعاظمت مع انطلاق التصنيع على نطاق واسع ، حتى صارت مدا حقيقيا صاعداً أو موجة مدية كاسحة . وفى البداية كانت العملية صعبة بطيئة مترددة ، مثلما هى محدودة متعثرة بالضرورة ، وكان لتيار الخروج الريفى عادة تيار راجع أو عكسى لا يستهان به back-flow .

وإلى وقت قريب للغاية ، وما زال الأمر كذلك إلى حد ما فى الواقع ، فإن الملاحظ فى هذه الهجرات الداخلية أن جذور المهاجرين إلى المدن لا تنقطع تماماً عن أصولهم الريفية . والواقع أن الارتباط بالأرض ظاهرة قديمة فى مجتمع المدن المصرى ، كان من أسبابها الملكية الغيابية قديماً ، والحرص على ملكية أرض زراعية بين بورجوازية المدن حديثاً . وبعد الحرب العالمية الثانية عاد كثير من أبناء الريف الذين هاجروا إلى مصانع ومعسكرات المدن إلى أصولهم الريفية ببساطة وسهولة [١] . ولأغلب سكان المدن، بالمقابل، أقارب وعائلات أو فروع أو أصول فى الريف .

من هنا تمتاز الهجرة الداخلية فى مصر بقدر ملحوظ من المرونة تلك المرونة التى قد تؤدى إلى «تريييف ruralisation» المدن مثلما تعمل أحياناً على تمدين الريف . وهذا التريييف ينعكس ليس فقط فى نمط الحياة والسلوك والعادات، ولكن أيضاً فى تركيب السكان وخصائصهم الديموغرافية ، فضلا عن البيئة السكنية والاندسكيب المدنى نفسه . ولقد يفسر هذا ما يراه البعض ،

(1) O. Tweedy, in : The Middle East, R.I.I.A., Lond., 1950, p. 317.

خاصة من المراقبين الأوربيين ، من عنصر ريفي كامن في معظم مدننا أو كلها يضعونها معه في مرحلة انتقالية وسط بين المدينة والقرية .

ولما كانت عملية التربيف هذه تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الهجرة ، فإن الطريف والمثير أنها تبلغ ذروتها ، فيما يبدو ، في العاصمة بالذات من بين كل المدن ، مع أن المفروض أنها قمة حياة المدن وحضارة الحضر . ولعل هذه المتناقضات أن تفسر كثيراً من ملامح القاهرة من جيوب الفلاحين ومدن أنصاف الريفيين في تضاعيفها ، كما قد يفسر لماذا تبدو الاسكندرية ، الأقل اجتذابا للهجرة ، أخلى من المناطق الريفية داخلها ، ولماذا يرى البعض أنها تملك دعائم مدنية أو حضرية أكثر تطوراً (١) .

وعلى أية حال ، فالخلاصة العامة أن المدينة المصرية ترتبط ارتباطاً وثيقا بالريف عضويا ووظيفيا ، اقتصاديا وسكانيا ، وهذا أمر طبيعي في بلد مازال في مراحل تمدينه الأولى أو التكوينية .

مد الهجرة ودوافعه

رغم هذا كله ، ورغم تلك الذبذبات الارتدادية والتيارات الراجعة ، فإن خط الهجرة في مجمله صاعد باطراد ، وهو الآن تحديدا قافز وثاب . ففي سنة ١٩٤٧ مثلا بلغ مجموع حجم الهجرة الداخلية في القطر نحو ١,٧ مليون نسمة بنسبة ٩٪ من مجموع السكان (٢) . وفي ١٩٧٦ ارتفع الرقم إلى ٥,١ مليون نسمة ، بنسبة ١٤٪ من السكان . أي أن الحجم المطلق زاد إلى ثلاثة الأمثال والحجم النسبي من العشر إلى السبع . وفي العقد الأخير وحده من المرحلة ١٠ – ١٩٧٠ ، قدر مجموع الهجرة من الريف إلى المدن في البلد ككل بنحو المليون نسمة . وتلك جميعاً أرقام لا يستهان بها تدل على مدى قوة الخروج الريفي والنزوح المدني في مصر الآن .

---

(١) مابرو ، ص ٥٣ .

(٢) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٨ ، عدد ٣ ، ١٩٥٥ ، ص ١٩٩ .

ولما كان المحرك الأول لهذه الهجرة ماديا أساسياً ، اقتصاديا وحضاريا تحديداً ، فإنه يتم بين قطبين متنافرين بالضرورة : قطب سالب وآخر موجب : الأول هو مناطق طرد فقيرة مكتظة متخلفة ، والثانى هو مناطق جذب غنية متقدمة . ومن هنا لا تنفصل الحركة ولا تيارها عن الفارق المادى الشديد بين القرية والمدينة أو الريف والحضر (إقرأ : بين ظلام الريف و«أضواء المدينة») . والهجرة الداخلية كتيار ريفى - مدنى تعد بذلك وظيفة مباشرة للانحدار المدنى - الريفى المادى والحضارى ومدى عمقه وحدته gradient بحيث تتناسب معه تناسبا طرديا مباشراً .

ولعل الجدول التالى أدناه أن يكون على صغره مؤشراً كافيا إلى هذا الانحدار المادى بين ريفنا وحضرنا عموماً كما حددته بعض الدراسات الشاملة ودراسات العينات فى منتصف السبعينات وأواخرها . فمتوسط الدخل الفردى ومعدل زيادته السنوى يبلغ فى المدينة ٣ - ٤ أمثاله فى القرية ، بينما تناهز نسبة الأسر الفقيرة فى الريف نصف المجموع تقريبا مقابل الثلث فقط فى المدن (وهذا وذاك على أساس أن خط الفقر فى الأول ٢٧٠ جنيهاً سنويا وفى الثانية ٣٧٧ جنيهاً) . بالمثال تقريباً على الجانب الثقافى ، إذ تبلغ نسبة حملة المؤهلات فى المدينة ضعفها فى القرية فى حين تبلغ نسبة الأمية فى الأخيرة ضعفها فى الأول . وهكذا إلى آخره .

البند	القرية	المدينة
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٠	٤٦,٥	١٢٨
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٥	٧٥	١٧٧
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٩	٥٢,٤	٢٠٩
معدل زيادته السنوى ٧٠ - ١٩٧٩٪	٢,٨	٨,٦
نسبة الأسر التى يقل دخلها عن ٢٠٠ جنيه ٪	٢٧	١١
نسبة الأسر تحت خط الفقر ٪	٤٥	٣٣

من هنا جميعاً كان مد الهجرة الداخلية مدا مدنيا أساساً city-bound . وهذا فى الحقيقة نمط عالمى عام يعرفه الغرب الصناعى جيدا منذ أن دعا لابوج المدن «بمجالات الجاذبية sphères d'attraction» . إلا أن هناك فارقا أساسيا بين المد المصرى (والعالم الثالث عموما) وبين المد الغربى ، يرجع إلى تخلف المستوى الحضارى العام فى الحالة الأولى بالطبع . وهذا - بالمناسبة - ما يصم مدتنا عند البعض بأنها مجرد طفح ريفى بدرجة أو بأخرى إلخ . فالمد الغربى وظيفة لجاذبية المدينة أكثر منه لطرد الريف ، أما المد الشرقى فالعكس ، فيه تتفوق قوة طرد القرية على قوة جذب المدينة .

وإذا كان المد الهجرى مدنيا أساسا ، فإن لنا أن نضيف على الفور أنه قبل ذلك وبعده مد عاصمى فى الدرجة الأولى . وتلك أيضاً قاعدة عالمية عامة حيث تسود مغناطيسية العاصمة فى كل الدول والدنيا [(١)] . إلا أن القاعدة طاغية جدا فى حالتنا خاصة . إذ لما كان كل شىء مركزا بعنف فى القاهرة ، فإن الموجة إلى العاصمة هى الموجة المدية المحورية فى تيار الهجرة الداخلية جميعاً ، بحيث يمكن بسهولة أن نقول إن الهجرة فى مصر قاهرية المركز Cairo-centric [(٢)] .

حتى ليمكننا أن نقول بحقيقة أكثر من المجاز إن النيل إن يكن يصب فى المتوسط طبيعيا ، فإن مصر تصب فى القاهرة بشريا ، إن يكن النيل النهر يصب فى البحر المتوسط ، فإن وادى النيل يصب فى رأس الدلتا . أو فلنقل إن مصر تصب فى المتوسط خارجيا وفى القاهرة داخليا ، كما تطل على المتوسط وتتطلع من حولها ، ترنو وتتدفع إلى القاهرة بداخلها .

أنماط الهجرة وضوابطها

تلك الهجرة ، مع ذلك ، تتحلل فى عناصرها الأولية تحت الميكروسكوب إلى

(1) J.M. Houston, A social geography of Europe, Lond., 1953, p. 157.
(2) Hamdan, Studies etc., p. 39.

ثم تلي محاور المدن الكبرى ، كالاسكندرية التي تسحب من غرب الدلتا أساسا وتكاد تقتطع شمالها الغربي خاصة البحيرة وكفر الشيخ كمجال نفوذ مباشر ، وكمدن القناة التي تسحب من شرق الدلتا غالبا لا سيما الشرقية .

ثم تأتي المحاور الريفية الخفيفة الوزن التي تنتقل عادة من مناطق الكثافة الثقيلة القديمة إلى مناطق الاستصلاح الجديدة المخلخلة ، ولذا تخرج أساساً من جنوب الدلتا إلى شمالها ، والآن إلى شرقها وغربها أيضا ، متخذة بذلك شكلا مروحيا ، كما تخرج من الصعيد إلى الدلتا في صورة عمل يدوي وقوى عاملة وعمال تراحيل تساهم بالقسط الأكبر في الأشغال العامة ، وهي إلى حد بعيد التي بنت مدننا ومدت شبكة طرقنا وحفرت شبكة ترعنا ومصارفنا .

وإذا نحن نظرنا في النهاية إلى النمط العام للهجرة الداخلية في مصر ككل ، فسنجد تيارا غلابا يجرى مع النهر ويهبط وإياه من أعلى إلى أسفل علي المستوى القومي ، فيخرج أولا من الصعيد إلى القاهرة ، وفي الدلتا يخرج من الجنوب إلى الشمال والأطراف والأجناب . والقطاع الأول أضخم وأثقل بطبيعة الحال . على أن التيار في جملته لا ينحدر مع مستوى الكنتور فحسب ، ولكن أيضا وأساسا مع مستوى كثافة السكان الذي هو أعلى في الصعيد جملة منه في الدلتا ككل ... بالمقابل ، نجد بعد هذا تيارا عكسيا ضد النهر يجرى على المستوى الاقليمي ، وهو ذلك الذي يخرج من الدلتا إلى القاهرة .

وبهذا وذاك يكون اتجاه الهجرة في الصعيد أحاديا نحو الشمال بعامة ، ومن ثم مركزا مضاعف القوة ، بينما هو يأتي في الدلتا اتجاها ثنائيا نحو الجنوب ونحو الشمال على السواء ، ومن ثم موزعا بين الاتجاهين المتضادين وإن كانت الغلبة للاتجاه الأول بالطبع .

خريطة الهجرة

تلك هي الصورة العريضة اللفظية ، علينا الآن التفصيل والتطبيق أن نحيلها إلى جداول إحصائية . خذ أولاً لقطة سريعة للمقارنة والتقريب من سنة ١٩٤٧ .

الصورة القديمة (١)

من مجموع حجم الهجرة البالغ ١,٧ مليون نسمة حينئذ ، ارتبط ١,٤١٦,٠٠٠ أو ٨٢ ٪ بما كان «المحافظات» الخمس الحضرية ، القاهرة ، الاسكندرية ، مدن القناة ، ودمياط . فالهجرة إلى هذه المدن الخمس بلغت ١,١٩٤,٠٠٠ ، بينما بلغت الهجرة منها ٢٢٢,٠٠٠ فقط ، أى أن الخسارة كانت ١٨ ٪ فقط من المكسب .

ويشير ارتفاع نسبة غير المولودين محليا فى مدن القناة عامة والسويس خاصة (حيث تصل إلى النصف فى الأخيرة) يشير إلى طبيعة أو مرحلة التعمير والتهجير الحاد فى تلك المنطقة كجبهة ريادة لا تزال .

غير أن أبرز ما فى اللقطة بلا شك أن نصيب الأسد من الهجرة، حتى فى ذلك التاريخ المبكر ، ذهب إلى القاهرة ، حيث ارتبط بها ٨٦٠,٠٠٠ نسمة ، أى نصف المجموع القومى بالضبط .

ميزان الهجرة إلى المحافظات الخمس ، ١٩٤٧

المدينة	عدد السكان	المولودون محليا		غير المولودين محليا	
		العدد	٪	العدد	٪
القاهرة	٢,٠٩١,٠٠٠	١,٣٢٥,٠٠٠	٦٣	٧٦٥٠٠٠	٣٧
الإسكندرية	٩١٩,٠٠٠	٦٣٨,٠٠٠	٦٩	٢٨٢,٠٠٠	٣١
القنال	٢٤٦,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٥٩	١٠١,٠٠٠	٤١
السويس	١٠٧,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	٤٣	٦١,٠٠٠	٥٧
دمياط ..	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٩٠	٥,٠٠٠	١٠

أما على جانب الارسال ، فكما يوضح الجدول التالى فقد كان النمط بسيطا وتقليديا مثلما كان تلقائيا : مناطق الطرد القصوى فى مناطق كثافة السكان العظمى ، بحيث تتناسب كثافة الخروج والطرد تناسبا طرديا وثيقا مع كثافة السكان .

(1) Hamdan, Studies, p. 38 - 43.

صورة الهجرة ، ١٩٤٧

المديرية	الهجرة منها الى المحافظات الخمس	٪ من عدد سكانها	الهجرة منها الى كل مصر ٪ من سكانها	كثافة السكان كم٢
البحيرة	٥٩,٠٠٠	٤,٨	١٠,٦	٢٦٩
الغربية	١١١,٠٠٠	٤,٧	٦,٩	٣٣١
المنوفية	١٧٩,٠٠٠	١٥,٣	٢٢,١	٧٣٤
الدقهلية	٧٣,٠٠٠	٥,٢	٨,٣	٥٣٨
الشرقية	٦٧,٠٠٠	٤,٨	٦,٨	٢٧٢
القليوبية	٧٠,٠٠٠	٩,٦	١٢,١	٧٣٥
الجيزة	٥٣,٠٠٠	٦,٤	٨,٠	٧٩٦
الفيوم	١٥,٠٠٠	٢,٢	٤,٠	٣٧٧
بنى سويف	١٧,٠٠٠	٢,٧	٥,٤	٥٧٢
المنيا	٢١,٠٠٠	١,٩	٣,٥	٥٢٠
أسيوط	٩٤,٠٠٠	٦,٨	٩,٥	٦٧٤
جرجا	١٠٨,٠٠٠	٨,٤	١١,٩	٨٢٣
قنا	٥٤,٠٠٠	٤,٨	١٠,٠	٦٠٧
أسوان	٥١,٠٠٠	١٧,٤	٢٠,٤	٣٣١

فعلى القمة كانت تأتى المنوفية تقليديا : قمة الكثافة ، قمة القرب من القاهرة فقمة التيار والخروج حيث صدرت أكثر من خمس أبنائها (٢٢,١٪) إلى سائر أجزاء الوطن ولكن خاصة وأساسا إلى العاصمة (١٥٠ ألفا من ١٧٩ ألفا إلى المحافظات الحضرية الخمس) .

ثم تلى على أعقابها مباشرة أسوان ، مصدرة خمس أبنائها أيضا ، رغم أنها على طرف النقيض من حيث الموقع بالنسبة إلى القاهرة ومن حيث الكثافة بالنسبة إلى الوادى .

ثم فى المرتبة التالية أو الوسط كانت تأتى القليوبية فى الدلتا من جانب وقطاع أسيوط - جرجا - قنا فى الصعيد من الجانب الآخر ، حيث كانت كل واحدة منها تلفظ نحو العشر من أبنائها .

الصورة الحديثة

إذا انتقلنا إلى الصورة الحالية ، إزداد دور القاهرة بروزا وثقلا، كما يوضح الجدول الآتى عن الهجرة سنة ١٩٦٦ ، على أساس محل الميلاد ومحل السكن . ويلاحظ أن هذا الأساس الاستنتاجي غير المباشر لا يقل دقة أو قيمة بالضرورة عن أساس العد المباشر الذى قلما يتاح أو يمكن عمليا .

فمن مجموع الهجرة إلى محافظة القاهرة والبالغ ٠٠٠ر١٨١ر١، ساهم وادى النيل بنحو ١.١٢٩.٠٠٠ والباقى لمحافظات الحدود ، ومن تلك الكتلة الساحقة ساهمت الدلتا بنحو ٦٨٣ ألفا بنسبة ٩ر٦١٪ من المجموع ، مقابل ٤٤٦ألفا أو ٦، ٣٧٪ للصعيد . بعد ذلك فإن الصدارة للمنوفية لاتزال ، مقدمة وحدها خمس مليون نسمة (٢٠٩آلاف) تمثل ٧ر١٧٪ من أبناء العاصمة الذين وفدوا إليها بالهجرة ، وتعادل ٣ر١٤٪ من أبناء المنوفية أنفسهم .

ثم تلى،أيضا كما فى السابق ، أسيوط وسوهاج بحوالى المائة ألف مهاجر كل ، تمثل نحو ٨٪ من المتدفقين على القاهرة ، على أن الملاحظة الجديدة الهامة هنا هى اختفاء أسوان من الصف الأول من موردى القاهرة . والسبب أن السد العالى قد حولها، خاصة النوبة، من منطقة طرد مزمن وحاد معا إلى منطقة جذب نسبيا فيما عدا هذا فثمة تأتى بعد ذلك أربع محافظات فى الدلتا صدرت كل منها إلى القاهرة أقل نوعا من ١٠٠ألف أو نحو ٧٪ من مجموع المهاجرين إليها ، وتلك هى القليوبية والغربية والشرقية والدقهلية .

وفى هذا الأطار قد تبدو كفر الشيخ والبحيرة شذوذا واضحا حيث لا تصدر كلتاهما إلى القاهرة إلا النزر اليسر للغاية . بيد أن التفسير يكمن فى أن توجيه الهجرة هنا يخضع لجاذبية القطب الشمالى المجاور مباشرة وهو الأسكندرية حيث تبدو هاتان المحافظتان كمجال نفوذها الأقليمى الأساسى فى خريطة الهجرة بالمثل، وكالاسكندرية أساسا، وعلى الطرف الأقصى من المقياس

كله، تفعــل محافظات القناة الثلاث بالإضافة إلى دمياط. فهى جميعا لا تكاد ترسل إلى القــاهرة شيئا مذكورا، والحقائها هى نفسها قطب جاذبية موجب يأسر الكثير من هجرة ريف شرق الدلتا خاصة، بل ولعل القاهرة نفسها تمثل محطة على الطريق إليها من الصعيد حيث تكرر هذا مرارا فى حالة السويس بصفة خاصة (١).

هكذا لا يبقى فى النهاية سوى محافظات الحدود بطبيعتها الخاصــة جدا كصــحراء وتعدين . ففيــما عــدا الوادى الجــديد، لا تكاد سيناء أو البحــر الأحمر أو مطروح تصدر إلى العاصمة بقدر ما أن العاصمة هى التى تصدر إليهــا، وذلك بالطبع على شــكل موظفين وفنيين ومعــدنين وعمال . اللافت ، مع ذلك، أن الوادى الجديد أى الواحات، وإن لم ترسل سوى حفنة من الآلاف إلى العاصمة، إلا أنها تمثل عشر أبنائها جميعا (١٠،٢). وهى نسبة مرتفعة لا شك، ولكنها مفهومة بالقياس إلى ضآلة حجم سكانها محليا .

(1) Alphonse M. Said, Growth and development of urbanization in Egypt, typescript, Social research center, American univ., Cairo, 1960, P. 30.35..

خريطة الهجرة إلى القاهرة سنة ١٩٦٩

المحافظة	عدد المولودين بها من المقيمين بالقاهرة	% من كل المولودين خارج القاهرة من المقيمين بها	عدد سكان المحافظة	عدد مواليدها المقيمين بالقاهرة % من عدد سكانها
الاسكندرية	٤٧,٠٠٠	٤,٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٦
بور سعيد	١١,٠٠٠	٠,٩	٢٨٣,٠٠٠	٣,٩
السويس	٦,٠٠٠	٠,٦	٢٦٤,٠٠٠	٢,٧
الاسماعيلية	٨,٠٠٠	٠,٧	٣٤٤,٠٠٠	٢,٣
دمياط	١٧,٠٠٠	١,٤	٤٣٢,٠٠٠	٤,٤
الدقهلية	٨٢,٠٠٠	٧,٠	٢,٢٨٥,٠٠٠	٣,٦
الشرقية	٨٦,٠٠٠	٧,٣	٢,١٠٨,٠٠٠	٤,١
القليوبية	٨٩,٠٠٠	٧,٥	١,٢١٢,٠٠٠	٧,٣
كفر الشيخ	١١,٠٠٠	١,٠	١,١١٨,٠٠٠	١,٠
الغربية	٩٢,٠٠٠	٧,٨	١,٩٠١,٠٠٠	٤,٨
المنوفية	٢٠٩,٠٠٠	١٧,٧	١,٤٥٨,٠٠٠	١٤,٣
البحيرة	٢٥,٠٠٠	٢,١	١,١٧٩,٠٠٠	١,٢
الجيزة	٤٩,٠٠٠	٤,١	١,٦٥٠,٠٠٠	٣,٠
بنى سويف	٣٦,٠٠٠	٣,٠	٩٢٨,٠٠٠	٣,٩
الفيوم	٣٧,٠٠٠	٣,١	٩٣٥,٠٠٠	٤,٠
المنيا	٤٢,٠٠٠	٣,٥	١,٧٠٥,٠٠٠	٢,٤
أسيوط	٩٦,٠٠٠	٨,١	١,٤١٨,٠٠٠	٦,٧
سوهاج	٩٥,٠٠٠	٨,٠	١,٦٨٩,٠٠٠	٥,٦
قنا	٥٧,٠٠٠	٤,٨	١,٤٧١,٠٠٠	٣,٩
أسوان	٣٤,٠٠٠	٢,٩	٥٢١,٠٠٠	٦,٥
الوادى الجديد	٦,٠٠٠	٠,٥	٥٩,٠٠٠	١٠,٢
سيناء	٢,٠٠٠	صفر	٧٨,٠٠٠	٢,٩
البحر الأحمر مطروح	صفر	صفر	صفر	صفر

ميزان الهجرة – الزيادة الطبيعية

حين نتقدم إلى الحاضر أكثر، يزداد دور القاهرة وثقلا وخطرا. فمثلا فى الفترة ٦٠-١٩٦٦ قدر نمو سكان محافظة القاهرة عموما بأقل من مليون نسمة، أتى ثلثهم من الهجرة وحدها، أى بنسبة الثلثين – الثلث للزيادة الطبيعية والهجرة على الترتيب، كما يوضح هذا الجدول .

نمو سكان محافظة القاهرة ٦٠ – ١٩٦٦

الزيادة	العدد	٪	المعدل السنوى
الزيادة الكلية	٨٦٧,٠٠٠	١٠٠	؟
الزيادة الطبيعية	٥٦٥,٠٠٠	٦٥	٢.٨
الزيادة بالهجرة	٣٠٢,٠٠٠	٣٥	١.٥

وفى تعداد سنة ١٩٦٦ حين بلغ عدد المقيمين بمحافظة القاهرة ٤.٢٣٣، وجد أنهم ٣,٠٥١,٠٠٠ من مواليدها، ١,١٨١,٠٠٠ أو ٢٧,٩٪ خارجها، مقابل ٢٤٥,٠٠٠ فقط مولود بها ولكنه كان مقيما خارجها. وبهذا صافى المكسب ٣٩٧,٠٠٠ تقريبا. قل بالأرقام المدورة إن الهجرة الى ـرة كانت تفسر ربع حجمها أو نحو المليون من أربعة ملايين .

وتختلف الأرقام نوعا على أساس حساب الهجرة المباشرة، لكن الصورة ـاسية لا تتغير كثيرا. فكما يوضح الجدول التالى بلغ صافى الهجرة إلى ـهرة المحافظة طوال العقد ٦٠ – ١٩٧٠ نحو ٧ر. مليون، تحقق ثلثها فى ـصف الأول من العقد والثلثان فى النصف الثانى منه .

صافى الهجرة إلى محافظة القاهرة ٦٠ – ١٩٧٠

الفترة	العدد	المعدل السنوى ٪
٦٠ – ١٩٦٥	٢٧٤,٠٠٠	١.٦
٦٥ – ١٩٧٠	٤٢٨,٠٠٠	٢.١
المجموع	٧٠٢,٠٠٠	١.٩

وإذ نصل أخيرا إلى سنة ١٩٧٦، يصل دور القاهرة إلى الذروة. فبصورة تقريبية يقدر أن ثلث سكانها هم من المهاجرين ابتداء . ومن مجموع الهجرة القومية، كان نصيب محافظة القاهرة + ٢٥٪، والجيزة ١٣٪، والاسكندرية ٨,٥٪. فتلك المصاب الثلاثة وحدها بنحو ٤٦٪ من كل التيار، لعلها ترتفع الى النصف إذا اعتبرنا القاهرة الكبرى. وبصفة عامة تتوزع النسبة داخل القاهرة الكبرى على أساس الثلثين للقاهرة أو الضفة الشرقية والثلث للجيزة أو الضفة الغربية .

تحضير مصر

تلك إذن قصة القاهرة من المبتدأ إلى الخبر، كيف كانت بذرة عادية وكيف صارت شجرة عاتية تصارع من أجل الضوء حتى حجبت الضوء عن سائر الأشجار بالتركيز والإستقطاب، وسلبت النمو من سائر المدن بالهجرة الداخلية أو العاصمية. وإذا كنا بهذا قد وضعنا القاهرة نموا وحجما وقامة فى الاطار العالمي فالاقليمى، فقد آن لنا أن نضيق البؤرة ونركز العدسة لنرصدها داخل مصر نفسها أى فى الاطار الوطنى بمزيد من التفصيل والتحليل، فنضعها أولا فى ميزان الريف – المدن عموما، ثم فى هرم مدننا تحديدا .

وهذا يعنى كما يستعدى أن ندرس عملية تحضير مصر بصفة عامة، كيف تحققت ثورتها المدنية الحديثة، وكيف تمت عملية تحضير وتطورت حياة المدن بها، ثم تركيب هيكلها وصرحها المدنى من الداخل.. الخ. فليس إلا فى مثل هذا الاطار الكلى الجامع وحده، نستطيع أن نتدارس موقع القاهرة ومكانها النسبى بشمول موضوعى وعمق ثاقب .

الثورة المدنية

تطور نسبة الريف – المدن ٪

التاريخ	الريف	المدن (١)
الحملة الفرنسية	٨١.٢	١٨.٨
١٨٩٧	٧٩.٢	٢٠.٨
١٩٠٧	٨١.٠	١٩.٠
١٩١٧	٧٧.٤	٢٢.٦
١٩٢٧	٧٧.١	٢٢.٩
١٩٤٧	٧٠.٤	٢٩.٦
١٩٦٠	٦٢.٦	٣٧.٤
١٩٦٦	٥٩.٥	٤٠.٥
١٩٧٦	٥٦.١	٤٣.٩
٢٠٠٠	٥٠.٠	٥٠.٠

عبر نحو نصف إلى ثلثى قرن منذ دورة القرن، يقول لنا الجدول، ارتفعت نسبة المدن فى الخمس إلى الخمسين تقريبا، أى أكثر من تضاعفت، بينما انحسر الريف عن الخمس ليكتفى بثلاثة الأخماس إلا قليلا. ولعل التحول الحقيقى إلى

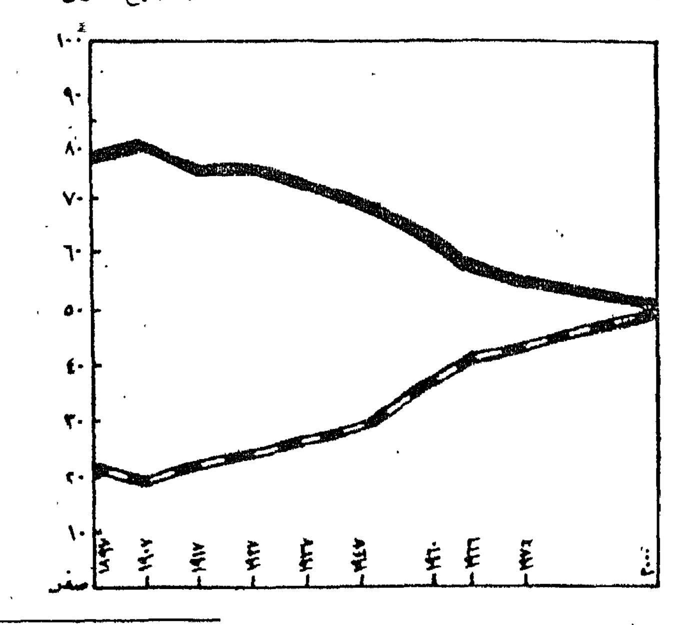
---

(1) Hamdan, Studies, P. 10..

يلاحظ أن أرقام المدن حتى سنة ١٩٤٧ تشمل كل الحالات+٢٠ ألفا زائدا عواصم المراكز – ٢٠ ألفا .

حياة المدن والدفعة الحيوية للمدنية هى الحرب الثانية حيث وصلت بنسبتها إلى نحو ٣٠٪ كما أن المد المدنى استمر بعدها بقوة لنحو العقد قبل أن يتراخى قليلا. والآن يعيش مصريان من كل خمسة فى المدن، مقابل ثلاثة فى الريف .

وكتفصيلة موجزة عن آخر تعداد، ١٩٧٦، فلقد كان من بين مجموع السكان البالغ (داخل الجمهورية، أى باستبعاد المغتربين) نحو ٣٦،٥ نسمة، كان هناك نحو ١٦ مليونا من أهل الحضر، ٢٠،٥ ملنيون فى الريف. أو بالدقة والتحديد، ٣٦،٦٥٦،٠٠٠ كمجموع، منهم ١٦،٠٩٦،٠٠٠ يعيشون فى ١٣٩ مدينة، ٢٠،٥٦١،٠٠٠ يعيشون فى ٤٠٦٦ قرية، منها ٢٤٠٠ قرية فى الدلتا، ١٦٦٦ فى الصعيد، وهذا وذاك عدا نحو ٣٠ ألف وحدة من توابع القرى .



شكل (٥) نمو المدينة ونسبة سكان المدن فى الفترة الحديثة (المنحنى الأسفل)، وانخفاض نسبة سكان الريف (المنحنى الأعلى). بعد أن بدأ الأول من ٢٠٪ والثانى من ٨٠٪، سيلتقى الاثنان على نقطة التعادل ٥٠٪ سنة ٢٠٠٠ .

لقد حدثت «ثورة مدنية» فى مصر مثلما حدثت «ثورة ديموغرافية»، وإن كانت من حجم أقل نسبيا بالطبع. ولعل هذا الفارق أن يشير، على الطريق، الى فارق أساسى مع أوروبا والغرب الصناعى عموما. ففى الغرب أدت الثورة الصناعية إلى ثورة سكانية + ثورة مدنية، بينما فى مصر كما فى معظم بلاد الشرق أدت الثورة الزراعية إلى ثورة سكانية - ثورة مدنية تقريبا. أو فلنقل المعادلة الأولى ثورة مدنية وسكانية ثانيا، بينما الثانية ثورة سكانية أولا ومدنية ثانيا (١) .

قوى النمو

ومهما يكن، فمن البديهى أن منبع ثورتنا المدنية على تواضعها النسبى إنما هو اختلاف معدل نمو سكان المدن عن معدل نمو سكان الريف. والواقع أن قصة سير هذين المعدلين تحكى زاوية انفراج متسعة باطراد عبر العقود القليلة الأخيرة .

فكما يوضح الجدول أدناه، كان المعدلان متساويين عمليا فى أواخر القرن الماضى (الفترة ٨٢-١٨٩٧). وحول دورة القرن (العقد ١٨٩٧-١٩٠٧) فاق المعدل الريفى المعدل المدنى بالفعل، ولو أن هذه هى الفترة الوحيدة التى تسجل مثل هذا الاستثناء، لا شك لأن الاهتمام كله كان مركزا على التوسع الزراعى كمجال أوحد للتنمية فى ذلك الوقت. حتى لقد تناقص عدد سكان بعض المدن بالفعل فى تلك الفترة إما تناقصا طفيفا مثل طنطا والزقازيق والجيزة، وإما تناقصا خطيرا مثل قنا وأسوان ودمياط .

على أن الاتجاه لم يلبث أن انعكس بقوة ونهائيا منذ سنة ١٩٠٧ حيث أخذ المعدل المدنى يتسارع والريفى يتباطأ. وفى العقد ١٧-١٩٢٧ وصل الأخير إلى حضيضه، دلالة لا شك على أن طاقة التوسع الزراعى أو كوة التنمية الزراعية

(1) Hamdan, Studies, P. II.

كانت تضيق بسرعة وتوشك أن تغلق عمليا. بالمقابل، راح المعدل المدنى يزداد باستمرار لينتقل تباعا عقداً بعد عقد من ضعف المعدل الريفى الى ثلاثة أمثاله إلى أربعة أمثاله فى العقد ٢٧-١٩٤٧، لا شك بفضل دفعة الحرب الثانية للتصنيع والتمدين .

حركة المعدل السنوى ٪ لنمو المدن والريف (١)

الفترة	مصر	الريف	المدن
٨٢ – ١٨٩٧	٢.٩٠	٢.٩٠	٢.٩٠
١٨٩٧ – ١٩٠٧	١.٦٠	١.٧٠	١.١٠
٠٧ – ١٩١٧	١.٣٦	١.٣٣	٢.١٥
١٧ – ١٩٢٧	١.١٤	٠.٨٣	٣.٠٠
٢٧ – ١٩٣٧	١.٢٣	١.٠٥	٣.٠٣
٣٧ – ١٩٤٧	١.٩٦	١.٢٨	٤.٧٧

مراحل التحضير (٢)

على إيقاع هذه الخطى، نستطيع الآن أن نصنف الفترة الحديثة من تطورنا المدنى إلى ثلاث مراحل متميزة: البدائية التكوينية، الانفجارية. فالأولى استمرت طوال القرن التاسع عشر إلى أواخره، وفيها كان للتوسع الزراعى وإمكانياته اليد العليا، وبالتالى كان الريف متفوقا فى النمو على المدن التى كانت تكافح لمجرد المحافظة على حالها ووضعها. ولعل هذا وذاك كان أمرا طبيعيا فى مراحل البدء الشاقة، مما يفسر أيضا طول المرحلة وصعوبتها البادية .

(1) Hamdan, Studies, P. II.
(2) Hamdan, Studies, P.12-3.

أما المرحلة التكوينية فتبدأ مع بداية القرن العشرين تقريبا، وهى التى تحدد الانتقال القاطع والنهائى الى تفوق المعدل المدنى على الريفى. فرغم بعض التفجرات الفجائية فى توسع الريف مثل ١٨٩٧ - ١٩٠٧، فإن البندول قد تأرجح نهائيا لصالح القطاع الحضرى، الذى بدأ يكتسب استقراراً وثباتا ملحوظا. وعلى الجملة كان المعدل المدنى فى المرحلة زهاء ضعف المعدل الريفى.

المرحلة الانفجارية، أخيرا مع الحرب الثانية تبدأ، وعلى يد حركة يوليو تستمر. فرغم أن معدل نمو المدن تذبذب خلال المرحلة نوعا، وكذلك رغم أن معدل نمو الريف ارتفع بدرجة أو بأخرى، فقد

بلغ أضعاف الثانى عادة وتحول إلى مد صاعد أو موجة حقيقية. إنها قمة الثورة المدنية وجسمها الفعال الذى وصل بميزان المدن - الريف إلى معادلة الخمسين - الثلاثة أخماس.

وإذا كان ثمة من نبوءة عن المستقبل بصدد هذه الثورة، فلا يمكن إلا أن تكون الاستمرار والاطراد إلى أجل غير مسمى ولا منظور. والمقدر حاليا، على أساس استمرار معدل التحول الراهن من الريف إلى المدن، أن نصل إلى نقطة نصيف بالضبط سنة ٢٠٠٠، أى إلى نسبة ٥٠ - ٥٠٪. يومئذ سيكون مصرى كل اثنين من أبناء المدن، أو قل سيضع كل مصرى قدمنا فى المدينة وقدما فى ،، أو إن مصر هى التى ستقف على ساق من المدن وساق من الريف.

ولعل الطريف بعد هذا فى نقطة التنصيف هذه أن نلاحظ أن التقسيم ه هو الذى سيسود سكان العالم ككل فى نفس التاريخ كما تذهب كل قعات والحسابات الاحصائية. ولن يغيب عنا أن هذا يعنى بوضوح أن مصر اير وتواكب الايقاع والمستوى العالمى عموما. وإذا كان لهذه المواكبة من نى، فلعله يتلخص فى أن مصر بالمقياس الدولى لاتتخلف عن الركب العالمى حضر أو موكب المدنية. إنها، كالعادة لا تتخلف بقدر ما تتوسط.

ثم يبقى السؤال: فماذا عن المستقبل ؟ الواقع أن مصر لن تنمو بعد الآن

فى الريف، وإنما فى المدن وحدها. ولذا يقدر أنها ستحتاج من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ - ٣٠ مدينة مليونية أن مايعادلها من المدن الأصغر التى قد لا تقل بدورها عن ١٣٠ مدينة. والبعض يفصل فئات الحجم المطلوبة حتى سنة ٢٠٠٠ على النحو التالى :

فئة الحجم	عدد المدن	فئة الحجم	عدد المدن
٥٠٠.٠٠٠	١٥	٢٥.٠٠٠	٢٧٠
١٠٠.٠٠٠	٣٠	قرى	
٥٠.٠٠٠	٩٠	٥٠٠٠	٨١٠

وهنا يكون السؤال المنطقى، ولكن الحرج، هو أين ؟ ورغم أن الاجابة السائدة حاليا هى: فى الصحراء ، خارج الوادى ، فلعل أغرب ما فى الأمر أن هناك دراسات انتهت إلى أن بالوادى متسعاً لا يزال لنحو ٤٠ مليون نسمة (كذا !). وعلى طرف النقيض من هذا ثمة دراسات أخرى تقدر المسطح الصالح للعمران فى مصر بنحو ٢٨٪ من المساحة السياسية أى نحو ٢٨٠ ألف كيلو متر مربع، تتسع لنحو ١١٠ ملايين نسمة (كذا) .

وفيما بين النقيضين يرى البعض المجال الحقيقى فى الصحراء الغربية أساسا دون الشرقية أو سيناء تقريبا، حيث يقدرون إمكانيات الأخيرة مثلا بنحو ثلث مليون نسمة فقط. أما الصحراء الغربية فإنهم يصلون بإمكانياتها خلال الخمسين سنة القادمة إلى نحو ٢٣ مليون نسمة، تتركز فى ٨٤ مدينة، تتوزع بين ٤ مناطق جغرافية على النحو الآتى :

الوادى الجديد ٤٢ مدينة، غرب بحيرة ناصر ٢٠ مدينة، الساحل الشمالى الغربى ١٥ مدينة، منخفض القطارة ٧ مدن .

قضية الإفراط

مهما يكن من أمر المستقبل ومتطلباته وإمكانياته، فإن مواكبتنا للحاضر لا تعفينا عند الكثيرين من شبهة، ولا نقول تهمة، إفراط المدنية over-urbanisation التى يثيرها الكثيرون حول العالم الثالث عموما وبلا تحديد. فهناك نظرية قوية شائعة فى الغرب، زادت نبرتها حدة فى السنوات الأخيرة بعد تحرر المستعمرات، تذهب إلى أن درجة المدنية فى دول العالم المتخلف هي، على عكس المدنية العريقة الناضجة فى الغرب المتقدم، درجة منتفخة مصطنعة ومفتعلة إلى حد أو آخر، وأنها لا تمثل حياة مدن حقيقية بقدر ماتعكس طفح الريف المجوج .. الخ .

باختصار ، النظرية تتهم عملية التمدين فى العالم الثالث بأنها شاذة إلى جانحة لاتقوم على أسس صلبة وظيفية نظرا لضعف النمو الصناعى فى بلادها ، وهى بذلك تجمع بين إفراط المدنية over-urbanisation وتفريط الصناعة under-indutrialisation† فى آن واحد [1] .

ولكن ، ورغم قدر من وجاهة ومنطق محقق في النظرية ، فإن الغرب بالذات لا يمكن أن يكون مقياس المقارنة السليمة هنا . أولا لأنه هو الذى احتكر الصناعة لنفسه حتى وصل إلى حد إفراط التصنيع over-industrialisation- ، وذلك أساسا على حساب العالم الثالث تحديدا. كذلك فإن الحضارة الحديثة قد وصلت الآن إلى مرحلة جديدة تختلف عن عصر مابعد الانقلاب الصناعى، ولم تعد حياة المدن بالضرورة وظيفة لدرجة النمو الصناعى، بل أصبح طبيعيا وممكنا وليس

---

(1) G. Breese (ed.). The ctiy in newly developing countries. Prentice-Hall, 1969..

أنظر منه خاصة :

N.V. Sovani, Analysis of "over-urbanization", P. 322-330..

شذوذا حتما فى ظل حضارة اليوم أن تقوم مدن ضخمة بغير صناعة كبيرة، أو على الأقل أن يسبق نمو المدن الضخمة التنمية الصناعية، ويمكن للصناعة بعد ذلك أن تلحق بها وتصحح التوازن. باختصار، لابد أن نعتبر المدنية المرتفعة بلا تصنيع «نمطا» جديدا من أنماط الحضارة المعاصرة ونتيجة طبيعية للتكنولوجيا الحديثة .

قد نختلف إذن حول دعوى إفراط المدنية ومدى صحتها من حيث المبدأ عموما، كما قد نختلف على مدى انطباقها على مصر تحديدا، وإن كان الباحث العدو جابريل باير- للغرابة والدهشة - ينفى عنها هذه التهمة نفيا قاطعا (1). ولكن، فى كل الأحوال، مالا سبيل إلى الشك فيه هو أن تحول ريفنا إلى المدن، إذا ماتوفرت له الشروط الصحية والحدود السليمة، يعد ظاهرة صحية فى جوهرها ولا يخشى منها، بل لنا حقا أن نرحب بها إذ أن حضارة المدن هى مؤشر التقدم قوميا مثلما هى اتجاه المستقبل عالميا .

هرم المــدن

قاعدة الهرم

مم إذن تعانى مدن مصر أو مصر المدنية ؟ لنلق نظرة فاحصة على هرم المدن فى مصر، تركيبه وتطوره الحديث وفئات أحجامه، لكى نشخص مواطن الخطر أو مكمن الداء. فإذا بدأنا من قاعدة الهرم، فإن المشكلة الأولى هى أين بالضبط نرسم الخط الفاصل بين المدنى والريفى أو الحضرى والقروى. فالحجم وحده، كحد أدنى

أو أعلى، لايكفى أو يصلح مبدئيا فى الغالب الأعم. وفى إطار مصر الحضــارى بالذات، والســكانى أيضا، أى البشرى باختصار، فما أكثر تلك

---

(1) G. Baer, Population and society in the Arab East, Lond.,1964, P. 127..

الحالات الضخمة التى تعد عشرات الآلاف ولكنها قرى صرف وظيفيا وتركيبيا. ومع نمو السكان المتكاثر قد تصل بعض هذه القرى إلى ٤٠ ألفا أو حتى ٥٠ ألفا .

والواقع أن حياة المدن الحقة لا تكتمل فى مناخ مصر الحضارى إلا مع دخول ساحة المائة ألف، أى «المدن الكبيرة» كما تصنف فى أدبيات المدن فى العالم والتى تحدد ما يعرف بالمتروبوليتانية اصطلاحا Metropolitanism. ولذا فإن هذا الخط الفاصل خط استراتيجى مدنيا عندنا وعلينا أن نتوقف عنده كثيرا.

تركيب متغير

وعلى أية حال فإن النظرة الواعية إلى جدول فئات أحجام مدننا تبين أن التركيب الداخلى للمدنية المصرية الحديثة كان ومازال فى تطور سريع وعميق. فمنذ أواخر القرن الماضى نجد أن أعداد المدن الصغيرة فئة - ٢٠ ألفا فى تناقص أو توقف نسبيا من عقد إلى عقد، لأن الاضافات التى تدخلها من الفئات الأصغر أقل من أن تعوض تلك التى تخرج منها لتلحق بفئات الأحجام الأكبر التالية، بينما تشارك تلك الاضافات الداخلة فى الانكماش النسبى المطرد للسكان الريفيين عموما .

من الناحية الأخرى فإننا نجد أن كل فئات الأحجام الأكبر قد زادت بلا استثناء أعدادها الحقيقية (فضلا عن النسبية بالطبع) ، وأهم من ذلك أنه كلما كانت فئة الحجم أكبر كانت الزيادة أكبر . وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن اتجاهات النمو فى مصر تخضع لمبدأ «لمن عنده سوف يعطى» أى للمبدأ الألومترى allometric† بمعنى أن أكبر المدن حجما تنال أكبر قدر من النمو، وبذلك يزداد الاختلال القائم بين الكبير والصغير بمعدل الربح المركب . ٦

تطور هـــرم مدننا حسب فئات الحجم (١)

فئات الأحجام	١٨٨٢		١٨٩٧		١٩٠٧		١٩١٧		١٩٢٧	
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان
١٠ — ٢٠ ألفا	٢١	٣١٤,٠٠٠	٥٨	٧٥٠,٠٠٠	٧٠	٩٢٩,٠٠٠	٩٨	١,٣٠١,٠٠٠	٨١	١,٠٥٨,٠٠٠
٢٠ — ٥٠ ألفا	٧	٢١٥,٠٠٠	١٣	٤٠١,٠٠٠	١٨	٥٢٩,٠٠٠	١٩	٧٧٧,٠٠٠	٢٠	٥٠٠,٠٠٠
٥٠ — ١٠٠ ألف	—	—	١	٥٧,٠٠٠	٢	١٠٧,٠٠٠	٤	٢٧٢,٠٠٠	٦	٣٧٧,٠٠٠
١٠٠ — ٢٥٠ ألفا	١	٢٣٣,٠٠٠	—	—	—	—	—	—	١	١٠٤,٠٠٠
٢٥٠ — ٥٠٠ ألف	١	٣٩٩,٠٠٠	١	٣١٦,٠٠٠	١	٣٥٤,٠٠٠	١	٤٤٥,٠٠٠	—	—
٥٠٠ ألف — مليون	—	—	١	٥٩٠,٠٠٠	١	٦٧٨,٠٠٠	١	٧٩١,٠٠٠	١	٥٧٣,٠٠٠
+ مليون	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١,٠٦٥,٠٠٠

فئات الأحجام	١٩٣٧		١٩٤٧		١٩٦٠		١٩٦٦		١٩٧٦	
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان
١٠ ــ ٢٠ ألفا	؟	؟	٦٣	٨٩٣.٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
٢٠ ــ ٥٠ ألفا	؟	؟	٢٧	٧٦٧,٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
٥٠ ــ ١٠٠ ألف	٨	٥٣٦,٠٠٠	٨	٥٧٢,٠٠٠	؟	؟	؟	؟	؟	؟
١٠٠ ــ ٢٥٠ ألفا	١	١٢٥.٠٠٠	٥	٦٥٣.٠٠٠	١١	١.٥٦٨.٠٠٠	١٠	١ ٦١٦ ٠٠٠	١٢	١.٨٥٣.٠٠٠
٢٥٠ ــ ٥٠٠ ألف	—	—	—	—	٢	٦٦٤,٠٠٠	٢	٥٤٧,٠٠٠	٥	١,٤٩١.٠٠٠
٥٠٠ ألف ــ مليون	١	٦٨٦.٠٠٠	١	٩١٩.٠٠٠	—	—	١	٥٧١,٠٠٠	—	—
+ مليون	١	١.٣١٢,٠٠٠	١	٢,٠٩١.٠٠٠	٢	٤,٨٦٩.٠٠٠	٢	٦.٠٢١.٠٠٠	٣	٨,٦٢٣,٠٠٠

فإذا ماركزنا على التفرقة بين المدن الصغيرة - ١٠٠ ألف والكبيرة + ١٠٠ ألف، لما لها من أهمية خاصة كما سبق القول، فإن الأعداد الحقيقية المطلقة لكلتا المجموعتين فى ازدياد مطرد طبعا بحكم التزايد العام الكبير للسكان، إلا أن الزيادة أكبر نسبيا فى الأخيرة .

أما من حيث المحتوى السكانى، فإن نسبة سكان المجموعة الأصغر كانت أكبر نوعا من سكان مجموعة الاكبر حتى سنة ١٩١٧، إلا أن الوضع انعكس باطراد شديد منذ ١٩٢٧ حتى وصل إلى درجة الاختلال التام حاليا. فبعد أن كان للأولى أكثر نوعا من نصف سكان المدن المصرية وللثانية أقل نوعا من النصف، هبطت الأولى إلى نحو الربع بينما طفرت الثانية إلى ثلاثة الأرباع تقريبا .

فمثلا فى سنة ١٨٩٧ كان هناك مليونان فقط يسكنون كل مدننا البالغ عددها وقتئذ ٨٧ مدينة ، أكثر قليلا من نصفهم أى نحو المليون الآخر فى المدينتين الكبيرتين الوحيدتين. على نقيض ذلك كله نجد أكثر قليلا من ١٦ مليون نسمة يسكنون المدن سنة ١٩٧٦، ربعهم فقط أو أكثر قليلا من ٤ ملايين موزعون بين نحو ١٢٠ مدينة من المدن الصغيرة (-١٠٠ ألف)، بينما تستأثر المدن الكبيرة العشرون (+١٠٠ ألف) بثلاثة أرباعهم تقريبا أى أقل قليلا من ١٢ مليون نسمة .

هذا يشير بدقة لا شك إلى عملية انتقال مطردة من المدن الصغيرة إلى الكبيرة، وبالتالى إلى عملية تركز مطردة فى المدن الكبيرة على حساب الصغيرة (مثلما تتم كلتاهما على حساب سكان الريف أصلا وأساسيا بالطبع). فالعملية، التى تلخص كل قصة تطورنا المدنى فى العصر الحديث منذ محمد على إلي الآن، تتلخص فى اتجاه مستمر مطرد نحو تركيز سكان المدن فى عدد أقل من المدن الأكبر .

تطور مجموعتي المدن الصغيرة والكبيرة (١)

السنة	إجمالي سكان المدن	المدن الصغيرة — ١٠٠ ألف			المدن الكبيرة + ١٠٠ ألف		
		عدد المدن	مجموع سكانها	٪ من إجمالي المدن	عدد المدن	مجموع سكانها	٪ من إجمالي المدن
١٨٩٧	٢,٠١١,٠٠٠	٨٥	١,١٠٦,٠٠٠	٥٤,٩	٢	٩٠٥,٠٠٠	٤٥,١
١٩١٧	٢,٨٨٠,٠٠٠	٧٩	١,٦٤٥,٠٠٠	٥٧,١	٢	١,٢٣٦,٠٠٠	٤٢,٩
١٩٢٧	٣,٢٥٤,٠٠٠	٨٥	١,٥١٢,٠٠٠	٤٦,٥	٣	١,٧٤٢,٠٠٠	٥٣,٥
١٩٤٧	٥,٦٤٢,٠٠٠	٩٣	١,٩٨٠,٠٠٠	٣١,١	٧	٣,٦٦٢,٠٠٠	٦٤,٩
١٩٦٠	٩,٧٥٦,٠٠٠	؟	٢,٦٥٤,٠٠٠	٢٧,٢	١٥	٧,١٠٢,٠٠٠	٧٢,٨
١٩٦٦	١٢,١٨١,٠٠٠	؟	٣,٢٥٣,٠٠٠	٢٦,٧	١٦	٨,٩٢٨,٠٠٠	٧٣,٣
١٩٧٦	١٦,٠٩٦,٠٠٠	؟	٤,١٢٩,٠٠٠	٢٥,٧	٢٠	١١,٩٦٧,٠٠٠	٧٤,٣

بهذا أيضا بدأت المرحلة بتجانس شديد، تجانس نحو الأسفل بالطبع، في أحجام مدننا كافة، ثم جاء النمو المتفاوت فانحاز إلى قلة معدودة منها على حساب الكثرة الباقية. وبهذا كان جوهر تطور الهيكل المدني حجميا هو من التجانس إلى التنافر .

المدن الكبيرة

وإلى سنة ١٨٨٢ لم تعرف مصر مدينة نصف مليونية ولا ملكت واحدة منها. لكنها مع ذلك كانت قد حازت مدينتين كبيرتين (+١٠٠ ألف) هما القاهرة (٣٩٨.٠٠٠) والاسكندرية (٢٣٢.٠٠٠). وقد ظل هذا الوضع قائما حتى سنة ١٩٢٧، أي لنحو نصف قرن، وذلك رغم الزيادة الضخمة في السكان عموما. ومع ذلك ففي سنة ١٨٩٧ بزغت ولأول مرة مدينة نصف مليونية (القاهرة ٥٨٩.٠٠٠) وأخرى ربع مليونية (الاسكندرية ٣١٦.٠٠٠). ومنذ سنة ١٩٠٧ جمعت المدينتان ولأول مرة رقم المليون (١.٠٣١.٠٠٠) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

المدينة	١٩٧٦	١٩٦٦	١٩٦٠	١٩٤٧
القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	٣.٣٥٣,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠
الاسكندرية	٢,٣١٨,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	١,٥١٦.٠٠٠	٩١٩,٠٠٠
الجيزة	١,٢٣١,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٦٦,٠٠٠
شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	١٠١,٠٠٠	؟
المحلة الكبرى	٢٩٢,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠
طنطا	٢٨٣,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
بور سعيد	٢٦٣,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠
المنصورة	٢٥٩,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠
أسيوط	٢١٤,٠٠٠	١٥٤.٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
الزقازيق	٢٠٢,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	٨٢,٠٠٠
السويس	١٩٢,٠٠٠	٢٦٤.٠٠٠	٢٠٦.٠٠٠	١٠٧,٠٠٠
دمنهور	١٧١,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	٨٤,٠٠٠
الفيوم	١٦٧,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	٧٤,٠٠٠
الاسماعيلية	١٤٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٦٨,٠٠٠
كفر الدوار	١٤٦,٠٠٠	؟	؟	١٤,٠٠٠
المنيا	١٤٦,٠٠٠	١١٣,٨٠٠	١٠٠,٠٠٠	٧٠.٠٠٠
أسوان	١٤٥,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	٢٦,٠٠٠
بني سويف	١١٨,٠٠٠	؟	؟	٥٧,٠٠٠
سوهاج	١٠٣,٠٠٠	؟	؟	٤٣,٠٠٠
شبين الكوم	١٠٣,٠٠٠	؟	؟	٤٢٠٠٠٠

المصدر :

كراسات التعدادات المختلفة ، انظر أيضا :

على أن أول تغير محسوس لم يطرأ إلا سنة ١٩٢٧ . فمع دخول بورسعيد القائمة (١٠٤.٠٠٠)، أصبح لمصر ٣ مدن كبيرة لأول مرة. كذلك حققت الاسكندرية لأول مرة علامة نصف المليون (٥٧٣.٠٠٠). ولكن فوق الكل أهدت القاهرة مصر مدينتها المليونية الأولى (١.٠٦٤.٠٠٠) .

Alphonse Said, op. cit., P. 15-21..

غير أن نقطة التحول فى زحف المدن الكبيرة إنما هى الحرب الثانية لاجدال. فليس إلا سنة ١٩٤٧ أن أصبح لمصر ٧ مدن كبيرة لأول مرة، وذلك بالتحاق كل من طنطا والمحلة والسويس والمنصورة بالنادى. ولأول مرة أيضا امتلكت مصر مدينتين مليونيتين، إحداهما مدينة مليونين. القاهرة (٢.٠٩٠.٠٠٠) والاسكندرية (٩١٩.٠٠٠)، وبمجموع فاق الثلاثة ملايين لأول مرة أيضا .

واليوم تملك مصر ٢٠ مدينة كبيرة (+١٠٠ ألف)، تضم نحو ١٢ مليون نسمة تمثل نحو ثلاثة أرباع سكان المدن فى مصر جميعاً، أو نحو ثلث سكان مصر عموما ريفا ومدنا (أو بالتحديد ٣٢.٦٪ من مجموع سكان مصر المقيمين فى تعداد ١٩٧٦، أو ٣١.٣٪ من مجموع المقيمين والمغتربين). إن الزحف المدنى الصاعد لايتجه فقط من الريف إلى المدن، ولكن أيضا وأساسا من الريف والمدن الصغرى والصغيرة إلى المدن الكبيرة والكبرى .

أيمكن ، عند هذا الحد، أن تكون مصر، التى قد تعانى وقد لا تعانى من إفراط المدنية، أيمكن أن تكون مصابة بإفراط المدنية الكبيرة أو أن تتهم بها over metropolitanism† ؟ كلا على الأرجح، فمثل هذه الفئة من الحجم عندنا لا تعدو عتبة حياة المدن الحقيقية كما سبق. ثم إن أغلبها مدن متوسطة الحجم محدودة الإمكانيات لاتزال، إذ لو حللنا عناصرها الأولية ومكوناتها الفئوية لوقع أغلبها بين الأقواس المتواضعة وأقرب إلى الحد الأدنى منها إلى الحد الأعلى .

ففى سنة ١٩٧٦ مثلا، من بين ٢٠ مدينة + ١٠٠ ألف تضم ١٢ مليون نسمة، كان هناك ١٢ مدينة تتراوح بين ١٠٠ ألف، ٢٥٠ ألفا، ولكن مجموع محتواها السكانى لم يتعد نحو ١.٨ مليون نسمة. ورغم ٥ مدن أخرى فى الفئة التالية ربع إلى نصف المليون، فإنها فى الحقيقة كانت أقرب إلى علامة الربع منها إلى النصف، ولم يصل محتواها السكانى إلى ١.٥ مليون نسمة بالكاد. أبلغ من هذا أن فئة الحجم التالية نصف المليون إلى المليون باتت خالية تماما. وعلى

النقيض من ذلك كله تماما، كان هناك ٣ مدن مليونية (هى القاهرة والاسكندرية والجيزة) تحتكر وحدها أكثر من ٨.٥ مليون نسمة، أى أكثر من نصف سكان مدن مصر جميعا، وهو مايضع أيدينا بالفعل على موطن الخطر والداء فى تركيبنا المدنى .

المدن المليونية

ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن عرفت مصر أولى مدنها المليونية، أى بعد ١٢٥ سنة من بزوغ أول مدينة مليونية فى العالم الحديث وهى لندن (١٨٠١) ، ولكن بعد ٦٧ سنة فقط من نيويورك (١٨٦٠) [١]، ولكن أيضا قبل أى دولة عربية أو إفريقية بنحو ٢٥ سنة. وبعد ٢٠ سنة فى ١٩٤٧ لحقت الاسكندرية بالقاهرة كثانية أولى وأخيرة. ونقول أخيرة ، لأن ظهور مدينة مليونية ثالثة فى سنة ١٩٧٦ هى الجيزة ليس إلا شكلية إدارية - إحصائية كما نعلم، فإنما هى ببساطة الضفة الغربية من مجمع العاصمة القاهرى أو القاهرة العاصمى وجزء لا يتجزء مدنيا من القاهرة وظيفيا ولاندسكيبيا .

وفيما عدا هذا فإن هاتين المدينتين المليونيتين أو المليونيرتين، العاصمة الأولى والثانية كما تعدان أحيانا تبسيطا أو تيسيرا، هما الحقيقة الكبرى والطاغية فى المدنية المصرية الحديثة بلا جدال أو مقاومة، كما يوضح الجدول التالى على علاته المفهومة .

فرغم بعض الذبذبات الارتدادية الثانوية والعارضة، واضح أن قبضة المدينتين تزداد إحكاما باطراد وقوة على سكان مصر عموما ولكن على مدنها خصوصا. فمن الأخيرة تستحوذ المدينتان معا على ± ٥٠٪ أى حوالى نصف أبناء المدن فى مصر فى المتوسط. وحتى سنة ١٩٢٧ كانت هذه النسبة دون النصف بعض الشيء ولكنها تعدت النصف بقليل بعدها وإلى الآن. أى أن المدينتين وحدهما تعادلان كل سائر مدن مصر ال ١٣٧ مجتمعة .

(1) E. A Bergel, Urban Sociology, 1955,. P. 32..

أما من حيث سـكان مصر عموما، مدنا وقرى، فقد كان لهما نحو العشر (± ١٠٪) حتى سنة ١٩٢٧، ثم من بعدها أخذت النسبة تصعد بسرعة حتى تضاعفت وزيادة سنة ١٩٧٦ (٢٢,٥٪). ولكننا نعلم أن القاهرة الكبرى وحدها كانت تضم في ذلك . التاريخ نحو ٢٠٪ من مجمل سكان مصر. التفسير أن الجدول لا يعرب عن حقيقة محتوى المدينتين بكامله ربما منذ عام ١٩٤٧، أو أقل منذ نصف القرن حين بدأت القاهرة الكبرى تفيض عبر حدودها الادارية الضيقة. ولما كان تعداد القاهرة الكبرى فى ذلك التاريخ ٨ ملايين بالضبط، والاسكندرية ٢,٣١٩,٠٠٠، فإن المجموع الصحيح يصبح ١٠,٣١٩,٠٠٠ نسمة. وهذا يعادل ٢٧٪ من مجمل سكان مصر، أى أكثر من الربع، وقد يعادل ثلاثة أخماس سكان مدن مصر على حدة.

تطور حصة المدينتين

السنة	سكان المدينتين	من إجمالى سكان مصر		من سكان مدن مصر	
		سكان مصر	٪	سكان المدن	٪
١٨٨٢	٦٣٠ ٠٠٠	٦.٧١٢ ٠٠٠	٩.٤	؟	؟
١٨٩٧	١.٠٠٥.٠٠٠	٩.٧١٥.٠٠٠	٩ ٣	٢.٠١١.٠٠٠	٤٥.٠
١٩٠٧	١ ٠٣١.٠٠٠	١١ ٢٨٧ ٠٠٠	٩.٢	؟	؟
١٩١٧	١.٢٣٤.٠٠٠	١٢ ٧٥١.٠٠٠	٩.١	٢.٨٨٠.٠٠٠	٤٢.٨
١٩٢٧	١ ٠٦٥.٠٠٠	١٤.٢١٨.٠٠٠	١١ ٥	٣.٢٥٤ ٠٠٠	٥٠.٣
١٩٣٧	١ ٣١٢ ٠٠٠	١٥.٩٣٣ ٠٠٠	١٢ ٤	؟	؟
١٩٤٧	٢ ٠٩١ ٠٠٠	١٩ ٠٢٢ ٠٠٠	١٥.٨	٥.٦٤٢ ٠٠٠	٥٣.٣
١٩٦٠	٤.٨٦٩ ٠٠٠	٢٦ ٠٨٥.٠٠٠	١٨ ٧	٩.٧٥٦.٠٠٠	٩٤.٩
١٩٦٦	٦ ٠٢١ ٠٠٠	٣٠.٠٧٦.٠٠٠	١٩ ٩	١٢.١٨١ ٠٠٠	٩٤.٥
١٩٧٦	٨ ٦٢٣.٠٠٠	٣٨ ٢٢٨.٠٠٠	٢٢.٥	١٦.٠٩٦.٠٠٠	٥٣.٦

المدينة الأولى

وإلى هذا المدى، قد تبدو الاسكندرية شريكة ضالعة مع القاهرة فى لعبة من «الحكم الثنائى» بين مدننا، ولكن لعلها هى نفسها فى الحقيقة ضحية حكم فردى أوتوقراطى مطلق أو شبه مطلق تمارسه العاصمة القاهرة ، شأنها فى هذا شأن سائر مدننا ولكن إلى حد أقل نوعا. ولهذا فلكى تكتمل الصورة التامة، علينا الآن أن ننظر إلى الهرم فى مجموعه بكل علاقاته وتوازناته (أو لا توازناته!).

ولعل خير وسيلة إلى هذا تكنيك «المدينة الأولى primate city» الذى يحدد نسب السكان فى مدن البلد الرئيسية باعتبار أن المدينة الأولى ١٠٠، ومع

ملاحظة أن معدل الأرقام القياسية للمدن الثلاث الأولى كما وجده مارك جفرسون صاحب هذا التكنيك هو فى المتوسط ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠[١]. وهذا ما يفعله الجدول الآتى الذى يعطى أحجام سكان المدن الأربع الأولى فى مصر بالأرقام الحقيقية والنسبية عبر التعدادات الأخيرة[٢].

رقم الحملة، إذا توقفنا عنده عابرين، يكاد يعد وصمة، إذ يعنى أن مصر عمليا لم تعد أن تكون القاهرة لا أكثر، وهو على أية حال مؤشر إلى مرحلة من عدم النضج المدنى الشديد. لكن اللافت بعد هذا أن المدينة الثانية كانت دمياط، والثالثة المحلة، فى حين تدفع الاسكندرية إلى المرتبة الرابعة على قدم المساواة مع رشيد.

والواقع أن هذا إنما يشير إلى توازنات عصر جيوماتيكى سابق ومنقرض برمته منذ كشف طريق الرأس وتحول البحر المتوسط إلى بركة من الملاحة المحلية الساحلية أو شبه الساحلية. فلقد كان فى هذا بروز الموانى المصبية الداخلية دمياط ورشيد وانهيار الموانى البحرية البارزة كالاسكندرية، التى هوت إلى قرية صيد ضئيلة قوامها بضعة آلاف من السكان وصارت «كيتيم لم يترك له أباؤه الصيد سوى الاسم» كما وضعها أحد الرحالة الأوربيين فى تلك القرون [٣]

المدينة الثانية

من هنا فإن الجدول إن كان يؤكد فى الدرجة الأولى طغيان القاهرة من البداية إلى النهاية بل وزيادة هذا الطغيان باستمرار وإصرار، فإنه يؤكد صعود الاسكندرية الطافر المتفجر فى الدرجة الثانية. ففى غضون السنوات الثمانين منذ الحملة الفرنسية حتى أول تعداد سنة ١٨٨٢، قفزت الاسكندرية من قاع المؤخرة

---

(1) Mark jefferson, "The law of the primate city", G.R. vol. XXIX, no 2, April 1939, P.227.

(2) Hamdan, Studies, P.(21)

(3) J. Lozach, Deita du Nil, P. (150).

السنة	المدينة الأولى		المدينة الثانية		المدينة الثالثة		المدينة الرابعة	
الحملة الفرنسية	القاهرة	٢٦٠,٠٠٠ ١٠٠	دمياط	٢٠,٠٠٠ ٧,٦	المحلة	١٧,٠٠٠ ٦,٥	الإسكندرية ورشيد	١٥,٠٠٠ ٥,٥
١٨٨٢	القاهرة	٣٩٨,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	٢٣٢,٠٠٠ ٥٨,٢	أسيوط	٣٧,٠٠٠ ٩,٢	دمياط	٣٤,٠٠٠ ٨,٥
١٨٩٧	القاهرة	٥٨٩,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	٣١٥,٠٠٠ ٥٦,٠	طنطا	٥٧,٠٠٠ ١٠,٠	أسيوط	٤٧,٠٠٠ ٨,٠
١٩٠٧	القاهرة	٦٧٨,٤٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	٣٥٣,٠٠٠ ٥٢,٠	طنطا	٥٤,٠٠٠ ٧,٩	أسيوط	٥٢,٠٠٠ ٧,٦
١٩١٧	القاهرة	٧٩٠,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	٤٤٤,٠٠٠ ٥٦,١	بورسعيد	٥٧,٠٠٠ ٩,٤	طنطا	٧٤,٠٠٠ ٩,٣
١٩٢٧	القاهرة	١,٠٦٤,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	٥٧٣,٠٠٠ ٥٣,٨	بورسعيد	١٠٤,٠٠٠ ٩,٧	طنطا	٩٠,٠٠٠ ٨,٤
١٩٣٧	القاهرة	١,٣١٢,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	٦٨٥,٠٠٠ ٥٢,٢	بورسعيد	١٢٤,٠٠٠ ٩,٤	طنطا	٩٥,٠٠٠ ٧,٢
١٩٤٧	القاهرة	٢,٠٩٠,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	٩١٩,٠٠٠ ٤٣,٩	بورسعيد	١٧٧,٠٠٠ ٨,٤	طنطا	١٣٩,٠٠٠ ٦,٦
١٩٦٠	القاهرة	٣,٣٥٣,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	١,٥١٦,٠٠٠ ٤٥,٢	الجيزة	٤١٩,٠٠٠ ١٢,٥	بورسعيد	٢٤٥,٠٠٠ ٧,٣
١٩٦٦	القاهرة	٤,٢٢٠,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	١,٨٠١,٠٠٠ ٤٢,٧	الجيزة	٥٧١,٠٠٠ ١٣,٥	بورسعيد	٢٨٣,٠٠٠ ٦,٧
١٩٧٦	القاهرة	٨,٧٧٠,٠٠٠ ١٠٠	الإسكندرية	٢,٣٧٧,٠٠٠ ٢٧,١	الجيزة	١,٢٣١,٠٠٠ ١٤,١	شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠ ٤,٥

لتنافس وتناطح القاهرة، باقتدار ملحوظ. فبينما بدأت وهى جزء على عشرين جزءا من القاهرة، انتهت وهى بين نصفها إلى ثلثيها. بل تشير أرقام ما قبل التعدادات إلى أنها كانت ثلاثة أرباع القاهرة. ففى سنة ١٨٦٩ مثلا كان تعداد القاهرة ٣١٣,٠٠٠، والاسكندرية ٢٣٩,٠٠٠، بنسبة ٧٦٪ تقريبا:(١) تكافؤ نسبى لم يكن ندية عملية.

من هنا فإن أبرز حقيقة مدنية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر هى بلا نزاع صعود الاسكندرية الحافل. والواقع أنه كان إعادة ميلاد، كان بعثا risorgimento. ذلك أن كسر عزلة مصر الوسيطة وانتهاء بياتها الشتوى التاريخى بعد بزوغ الاقتصاد التجارى واقتصاد القطن والتصدير والتوجه إلى الخارج، وذلك أيضا فى عصر ظهور السفن المحيطية الضخمة، كل هذا تطلب بوابة جديدة لمصر على العالم الخارجى، أى ميناء بحرية لا نهرية. وهذا بقدر ما ختم إلى الأبد على مصير الموانى المصبية المتراجعة دمياط ورشيد، أعاد خلق الاسكندرية من جديد أو أعاد إليها مجدها القديم.

ولم يكن بد من أن يتم هذا أيضا بقدر أو آخر على حساب القاهرة فيحد نوعا من سيادتها المطلقة. وبالفعل، فلقد ترك محمد على، الذى أعاد تطهير ترعة المحمودية التى تغذى الاسكندرية بالمياه العذبة وأعاد خلق الاسكندرية، تركها عند وفاته فى الخمسينات وهى فى حدود ٦٠ ألف نسمة.(٢)

والواقع أن هناك قدرا كبيرا ومثيرا من التشابه فى إعادة الخلق المخطط وفى إيقاع الصعود المتوثب بين كل من الاسكندرية إزاء القاهرة وسان بطرسبرج إزاء موسكو فى التاريخ الحضارى والمدنى لكل من مصر والروسيا الحديثتين . وكل - لاحظ - تم على يد أوتوقراط مستبد مستنير كان يبحث لنفسه عن «نافذة على الغرب».

---

(1) E. de Regny, Statistique de l' Egupte, Alex., 1870, p. 12-13.
(2) Lerin, P. (93 - 4).

لا، ولا ينتهى التشابه عند هذا الحد، وإنما يمتد إلى لعبة «شد الحبل» التاريخية والمستحكمة بين المدينتين بعد ذلك.

فإدخال السكة الحديدية فى مصر مبكرا فى خمسينات القرن الماضى جاء فى صالح الاسكندرية نسبيا. لكن الدفعة الكبرى إنما جاءت مع شق قناة السويس حيث جددت شباب موانى المتوسط ومكنت الاسكندرية من أن تأسر أو تعيد أسر قدر كبير من إمكانيات النمو التى ظلت حكرا على القاهرة طويلا(١). ولا ننس أثناء ذلك كله تدفق الجاليات الأجنبية وخاصة الأوربية على الاسكندرية وتركز نصفهم بها عادة.

على أن الاسكندرية، بعد «سرعة العاصفة» الابتدائية، أخذت تتطامن نوعا. ومع ذلك فرغم أن الاسكندرية كانت تتراجع بانتظام فى حجمها وثقلها النسبى إزاء القاهرة منذ أواخر القرن الماضى على الأقل، إلا أن ذلك كان ببطء وبدرجة طفيفة، وكانت مقاومة الاسكندرية صلبة وعنيدة، وظل حجمها يزيد نوعا عن نصف حجم القاهرة حتى الحرب الكبرى الثانية تقريبا. وإذا كانت سنة ١٩٠٧ تمثل نقطة الجزر الدنيا، فإن الاسكندرية أفادت بقوة أكبر من الحرب الكبرى الأولى.

على أن الحرب الثانية خط تقسيم فارق بصورة جذرية بل درامية حيث تسارع بعدها الاتجاه النزولى والعد التنازلى. فإلى جانب أن الحرب جاءت ضربة قاصمة للاسكندرية بالذات كميناء، فإن تقدم الطيران الجوى وتفوقه على النقل البحرى بدأ يطفف الميزان لصالح القاهرة الداخلية.(٢) كذلك فإن بروز الحركة الوطنية الحادة جاء، كما فى حالة موسكو أيضا وغيرها مثل أنقره...الخ، فى صالح القاهرة كمركز وطنى داخلى عميق عريق، وفى هذا يتحدث مابرو عن «أفول نجم الاسكندرية التى فقدت فى عام ١٩٥٢ وضعها كعاصمة ثانية، ثم فقدت فيما بعد جاليتها الأجنبية الغنية النشطة، كما فقدت جزءا من أهميتها كمركز تجارى ومالى».(٣)

---

(1) Clerget, t. I, P. (39).

(2) Ibid, Fisher, Middle East,P. (478).

(٣) ص ٢٠٤ .

من هنا جميعا أخذ نمو الاسكندرية يفتر وتراجعها يشتد، بينما راحت القاهرة تتقدم وتتفوق قفزا وطفرا بمعدل متسارع خاصة فى العقد الأخير. فإذا بالاسكندرية تتجمد بعض الشئ على علامة المليونين ونيف أو نصف، بينما جاوزت القاهرة علامة الثمانية لتقترب من التسعة والعشرة. وإذا بالاسكندرية التى كانت نحو نصف القاهرة تتهاوى فى غضون الأربعين سنة الأخيرة فحسب إلى نحو ربعها فقط. على أن الاسكندرية، التى كانت فى قامة مرسيليا فى الخمسينات، نمت لتصبح أكبر موانى البحر المتوسط تقريبا.

المدينة الثالثة

وإذا كان هذا نصيب المدينة الثانية، فإن وضع الثالثة من باب أولى أسوأ وأشد ضمورا. وابتداء فلقد كانت مدينتنا الثالثة دائما تبدى اضطرابا واضحا وعدم استقرار شديد، وكان تاريخها على الجملة متقلباً مفعما على عكس المدينة الثانية. فمنذ الحملة الفرنسية تنازع أو تناوب هذه المرتبة نحو ٧ مدن.

ففى البدء كانت المحلة، قاعدة النسيج الوسيطة ذات الشهرة التاريخية، تليها فى التسلسل الاسكندرية ورشيد ودلنطا. على أن أرقام ١٨٨٢ كشفت عن متسابق غير متوقع وهو أسيوط التى انتزعت المرتبة الثالثة للصعيد للمرة الأولى والأخيرة فى تاريخ المدينة المصرية، ولكن مقامها لم يطل، وأزاحتها طنطا جانبا إلى المرتبة الرابعة، ولكن لتبقى من الجهة الأخرى وإلى الأبد كبرى مدن الصعيد.

ولمدة ٢٠ سنة منذ ١٨٩٧ حتى ١٩١٧ ظلت طنطا ثالثة كبرى مدننا. ولكنها بكل تاريخها الألفى العتيق وشهرتها الدينية الفائقة، لم تصمد أمام بورسعيد ابنة القناة الفتية التى كانت تزحف وترقى بسرعة واقتدار، إلى أن انتزعت المرتبة الثالثة من المدن الداخلية الزراعية التقليدية لفترة طويلة، ولتدفع بطنطا إلى المرتبة الرابعة والمحلة الخامسة، والسويس السادسة، والمنصورة السابعة، وأسيوط الثامنة.

على أن بورسعيد، من الناحية الأخرى، وجدت الاسكندرية فضلا عن القاهرة عقبة كأداء تصدت لتوقفها عند حدودها. ففى أوجها سنة ١٩١٧ لم تبلغ بالكاد سدس الاسكندرية ولا عشر القاهرة. ومنذئذ أخذت تتهاوى بتسارع حاد حتى بلغت فى سنة ١٩٧٦ ثمن الاسكندرية بينما باتت القاهرة تعادلها ٣٠ مرة. ليس هذا فحسب، وإنما انزلقت بورسعيد تباعا إلى المرتبة الرابعة خلف الجيزة (إن عدت هذه على حدة) سنة ١٩٦٠، ثم فى سنة ١٩٧٦ إلى المرتبة السابعة بعد شبرا الخيمة فالمحلة فطنطا، والأخيرتان هما اللتان كانت هى التى انتزعت منهما المرتبة الثالثة فيما مضى.

وعلى أية حال فما من شك أن تراجع بورسعيد مؤخرا يرجع إلى مشكلتها الخاصة والمزدوجة فى الموقع والموضع معا. فبينما يفرض الموضع الضيق المحصور حدودا صارمة على مجرد نموها الفيزيقى الأرضى والصناعى العمرانى ذاته، فإن موقعها المتقدم والمعزول نسبيا على كتلة المعمور المصرى الكبرى قد عرضها أساسا لخطر العدوان الاسرائيلى المتكرر والمدمر. إنها موقع بلا أمن تقريبا، مثلما هى موقع بلا موضع أو تكاد.

وبين القوسين الحاصرين الضيقين تحددت إقامتها وقامتها، وتوشك أن يكون محكوما عليها بالضآلة النسبية. وإذا كان علينا أن ننتظر بعض الوقت لنرى ماذا فعلت أو ستفعل الميناء الحرة بمصيرها كمدينة كبيرة بين سائر مدننا، فلا ريب أنها أقل حظا موقعا وموضعا من نظيرتها على نهاية القناة، السويس التى لا حدود صارمة على فرص نموها مستقبلا [١].

قاهرة المدن

نصل من هذا بسهولة تامة إلى أن هرم مدننا شديد الاختلال والاعوجاج، أساسا بقهر القاهرة، فلئن عدت القاهرة منذ سابقتها منف فى مصر القديمة، ومثل كييف فى الروسيا الحديثة، «أم المدن جميعا»، فلا مفر من أن تعد أيضا «قاهرة المدن جميعا».

---

(1) Alphonse Said, P. (33).

وفى النتيجة ينقسم هرم مدننا إلى مجموعتين متناقضتين إلى أقصى حد بينهما برزخ لا تلتقيان، بحيث لا يكاد يعرف طبقة وسطى معقولة أو جديرة. فهو يهوى عموديا بعد القاهرة والاسكندرية بصورة درامية إلى المدينة الثالثة سواء كانت هذه المدينة طنطا أو بورسعيد أو المحلة أو شبرا الخيمة (ودعك من خرافة الجيزة المستقلة). وهذه المدينة الثالثة إنما تتصدر بذلك حفنة من المدن الضئيلة أو المتواضعة أو العاجزة. ولعل أبسط، ولكن أوقع، تعبير عن هذه الحقيقة أن مصر، بينما تتصدر مدن أفريقيا محتكرة المركز الأول والثانى بفضل القاهرة والاسكندرية، تختفى تماما بعد ذلك من قائمة المدن الكبرى بالقارة، لتظهر قرب النهاية فقط كالثالثة عشرة ببورسعيد سنة ١٩٤٧[1]، ثم دون ذلك أيضا بالمحلة وطنطا فى الوقت الحالى.

وعند هذا الحد قد يكون من المفيد أن نضع هيراركية أو تسلسل مدننا الأولى الثلاث موضع المقارنة مع بعض الحالات والنماذج المشابهة أو المقاربة. ففى سنة ١٩٦٠ كانت النسبة عندنا ١٠٠: ٤٥,٢: ١٢,٥، مع العلم بأن رقم القاهرة يقتصر على المحافظة بينما يشير الرقم الأخير إلى الجيزة التى هى فى الواقع جزء من القاهرة الكبرى، فى حين جاءت نسبة بورسعيد بعد ذلك ففى حدود ٧,٣ فقط.

قارن هذا على سبيل المثال بمكانة الجزائر العاصمة فى الجزائر الدولة حيث الجزائر ١٠٠ : وهران ٤٨,٢: قسنطينة ٢٧,٤، أو فى إيطاليا حيث روما ١٠٠: ميلانو ٧٥,٢: نابولى ٦٠,٧. وكما يتفق، فإن هذين المثلين هما أشبه بمصر من حيث الشكل الجغرافى الخطى الضيق المستطيل، ولكن بينما يؤدى هذا النمط إلى توزيع الأثقال على المدن الكبرى بشئ من العدالة والتقارب أو فى انحدار تدريجى معقول، نجده يؤكد طغيان كفة القاهرة فى ميزان القوة فى مصر. ويمكن أن نتمثل هذا بصيغة أخرى اذا ذكرنا أن العاصمتين معا فى سنة ١٩٧٦ كانتا تمتصان وحدهما نحو ثلثى سكان مدن مصر: أو ١٠,٣١٩,٠٠٠

(1) Stateman's year-book, (1954-5)

من ٠٠٠, ٠٩٦, ١٦، بنسبة ٦٤,١٪ تقريبا. على أن الأسوأ، وأسوأ ما فى الأمر، أن القاهرة الآن تكاد تقف وحدها كفئة أو كطبقة قائمة بذاتها تتعالى على الاسكندرية نفسها مثلما تشمخ على سائر المدن مبتلعة نصف مدن القطر جميعا. والواقع أنه لولا الاسكندرية بمليونيها والثلث أو النصف لكان اعوجاج هرم المدن الحالى أشد خطرا واختلالا، وذلك بفعل القاهرة بالطبع. ويكفى للدلالة على هذا أن القاهرة باتت فى ١٩٧٨ تضم وحدها نحو نصف سكان المدن فى مصر جميعا، بعد أن كانت تشاركها الاسكندرية فى هذه النسبة منذ ١٥ سنة فقط.

وهذا يكاد إلى حد ما يكون عودا إلى الوضع التركيزى الشاذ أيام الحملة الفرنسية حين كانت كل مدن مصر لا تزيد كثيرا جدا عن نصف حجم القاهرة، مع هذا الفارق وهو أن القاهرة حينذاك لم تزد عن عشر مصر مقابل الخمس ـ الربع اليوم. ومع هذا الفارق أو المفارقة أيضا، وهو أن تضخم القاهرة النسبى أيام الحملة كان محصلة تناقص السكان الرهيب فى الريف والأقاليم، بينما أن تضخم القاهرة اليوم هو محصلة إفراط السكان المخيف فى مصر عموما.

صفوة القول إذن أن حجم القاهرة ليس فقط أكبر جدا مما يتناسب مع حجم سكان البلد، ولكن أيضا مع أحجام سائر المدن فى البلد. فباستثناء الاسكندرية وحدها، تقف القاهرة كعملاق مريد وسط غابة من الأقزام. بل إنها لتكسب دائما وتزداد نموا وضخامة على حساب تلك المدن، بما فى ذلك حتى الاسكندرية التى تزداد كل يوم خلال العقدين الأخيرين تضاؤلا وشحوبا فى ظل العاصمة القاهرة، بينما تزداد المدن الصغرى انسحاقا وتقزما. إن القاهرة قاهرة المدن مثلما هى قاهرة مصر.

العاصمية بين التخطيط القومى والاقليمى

وزن القاهرة

لا، وليس هذا فحسب. فليس بالحجم الخام وحده يتحدد الوزن، ليس الكم وحده هو المهم ، أهم منه الكيف. فلئن كانت القاهرة لا تتعدى كثيرا خمس إلى ربع الدولة من حيث العدد المجرد أو المطلق ، فلعلها تزيد على نصفها من حيث الوزن والثقل الفعال. فلو أننا قيمنا الدخول المرتفعة والعقارات والأملاك والصناعات والمرافق والخدمات الراقية، وكذلك مالا يمكن قياسه أو تقييمه رقميا كالسلطة والنفوذ، فلقد ترجح العاصمة كفة بقية البلد بسهولة وبساطة.

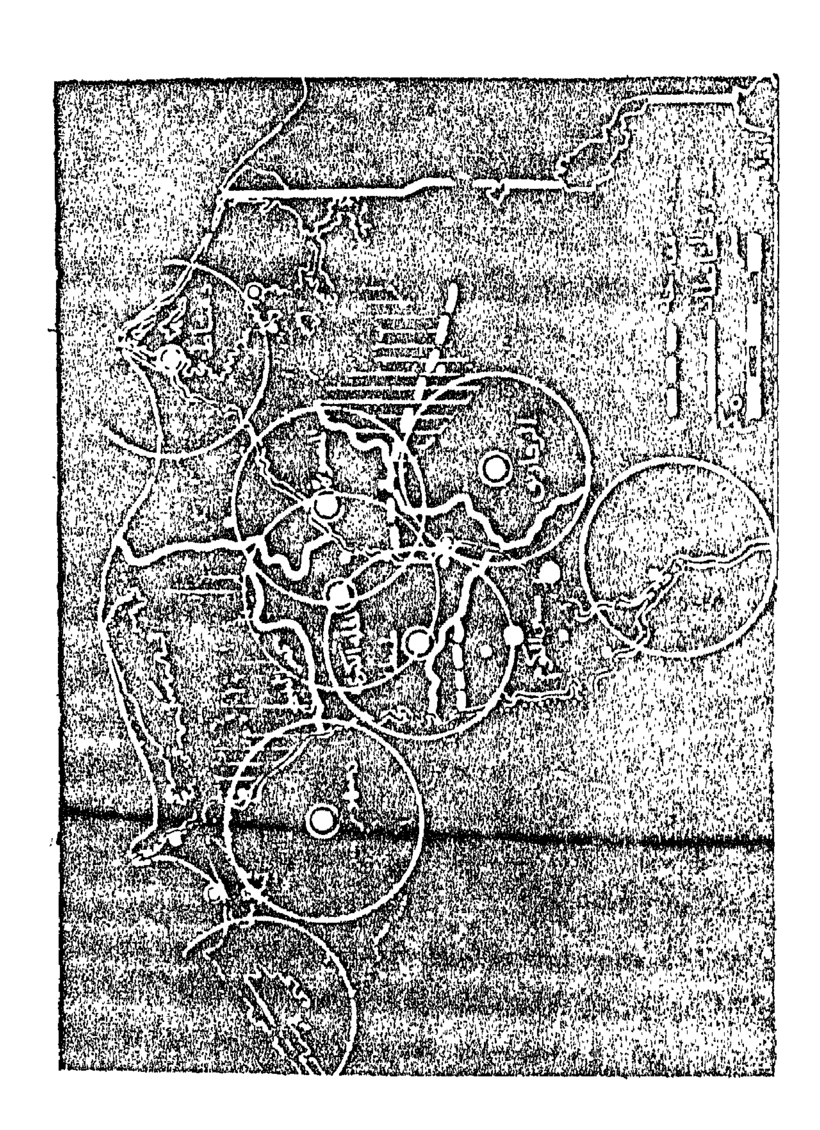
وعلى الأقل، فلو وضعنا أيا من الدلتا أو الصعيد فى كفة، والقاهرة فى الكفة الأخرى ، فلا شك أن الأخيرة هى الرابحة والراجحة. وبصفة عامة فالمقدر أن نصيب القاهرى يبلغ ضعف نصيب المواطن المصرى عموما فى كل شئ تقريبا سواء من الدخل أو الخدمات أو الترفيه .

نصيب القاهرة ٪ فى بعض

عناصر الانتاج والاستهلاك والخدمات -(١٩٦٠، ١٩٦٨) (١)

البند	نسبة القاهرة
المنشآت الصناعية (+ ١٠عمال)	٤٢
الصناعات الكبرى	٢٧ - ٣٠
عمال الصناعة	٤٠

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.



شكل (٦) إعادة تخطيط تقسيمنا الإدارى

رأسمال الصناعة	٢٦
الأطباء	٣٣,٧
المحال التجارية جملة وقطاعى قطاع خاص	٢٤,١
الصيدليات	٣٥,٩
المؤهلات العالية	٥٧,٧
وسائل النقل الميكانيكى	٦٠
السيارات الخاصة	٥٥
التاكسى	٤٠
الأوتوبيسات	٤٥
اللوريات	٣٨
الموتوسيكلات	٥٦

البند	نسبة القاهرة
عدد التليفونات	٥٧
القوة الشرائية	٣٢
استهلاك اللحوم	٤٨

فكما يوضح الجدول، لاتقل حصة القاهرة أو القاهرة الكبرى عن نصف الكم الصناعى الوطنى جميعا، وإن تفاوتت نسب العمالة أو المنشآت الصناعية أو رأس المال الصناعى دون النصف بدرجات مختلفة. ذلك أن أغلب صناعات القاهرة هى من المنشآت الضخمة المتطورة، فضلا عن أن القاهرة الكبرى تملك أكبر منطقتين صناعيتين فى البلد (شبرا الخيمة وحلوان)، تحتكر بإحداهما كل الصناعة الثقيلة أيضا.

أما فى الخدمات فإن بالقاهرة نحو ربع أطباء مصر وأكثر من ثلث صيدلياته (تصل إلى أكثر من النصف بإضافة الاسكندرية)، بينما يذهب أكثر من نصف استهلاك الدواء بمصر إلى القاهرة وحدها. وبالمثل فإلى القاهرة وحدها

يذهب أكثر من نصف أصحاب المؤهلات العالية، ونحو ذلك أيضا من موظفى الدولة والقطاع العام عموما.

أيضا فرغم أن القاهرة خمس إلى ربع سكان مصر، فإن لها + ٦٠٪ من مجموع وسائل النقل الميكانيكى وعدد التليفونات فى البلد. والواقع أن نسبة القاهرة ترتفع دائما إلى النصف أو الثلثين فى كل تلك الخدمات الراقية المتقدمة كالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتليفزيون ودور السينما الراقية والمسارح... الخ. وإذا كان رقم القوة الشرائية الوارد فى الجدول يهبط إلى الثلث، فلا شك أنه لا يمثل الحقيقة، على الأقل بدليل رقم استهلاك اللحوم الذى يصل إلى ٤٨٪ من المذبوحات فى البلد.

صفوة القول أن العاصمة تستقطب أعلى نسبة من الانتاج والاستهلاك فى البلد، كما وكيفا. وبصيغة أدق، تمثل القاهرة الكبرى ١٪ من مساحة مصر المعمورة على الأكثر، ٢٥٪ من سكان مصر على الأقل، ٥٠٪ من وزن مصر على الأرجح.

بل ليس هذا فحسب. فالواقع أن أكبر نسبة فى مصر كلها، ربما الأغلبية العظمى، من أصحاب الدخول العليا والطبقات الغنية تتركز فى القاهرة، والأقلية الباقية تتوزع على بقية المدن الكبرى كالاسكندرية ثم مدن القناة ثم العواصم الاقليمية الرئيسية، ثم بعد ذلك تكاد تختفى من المدن الصغيرة والريف الحقيقى. بل يمكن القول إن نسبة هذه الطبقات تتوزع بين هذه المدن القليلة بحسب حجم كل واحدة منها.

مدينة الأغنياء

وبالفعل، فلقد ثبت كقانون عالمى عام أن نسبة الأغنياء فى السكان تزداد كلما زاد حجم المدينة، لأن المدن الكبرى هى وحدها التى تملك وتوفر من الخدمات الراقية والتسهيلات الترفيهية ومرافق الحضارة الحديثة ذلك المدى الواسع الذى يحتاج إليه ويقدر عليه الأغنياء وحدهم. وإذا كان هذا صحيحا فى مدن الغرب المتطور، فهو أصبح فى مدن العالم الثالث حيث يجد التخلف كثيرا من

إمكانيات المدن الصغرى ويقصر كل الخدمات العصرية والاستهلاك الباذخ وسلع الترف والكماليات والأبهة على مدينة واحدة كبرى أو اثنتين على الأكثر، هى عادة العاصمة وحدها.(١)

وفى بيئة مصر الحضارية ومجتمعها النامى حيث ينخفض مستوى الدخل والمعيشة العام، فإن المصرى الغنى لا يجد مجالاً أو موطنا سكنيا لإشباع حاجاته الاستهلاكية والمعيشية الأرقى والاكثر ترفا بما يناسب قدراته المادية وإنفاقه العالى سوى فى العاصمة أساسا وإلى حد أقل فى الاسكندرية. وحتى أغنياء هذه الأخيرة وأمثالها كمدن القناة المقيمون يجدون أنفسهم مضطرين إلى أن يستكملوا أو يعوضوا قصور مدنهم المحلى بالرحلات العديدة والسفرات الطويلة إلى القاهرة.

من هنا جميعا تحتكر القاهرة بالضرورة أضخم نسبة فى المجتمع المصرى من الأغنياء والأثرياء وأصحاب الدخول العليا والطبقة المترفة والميسورة، سواء من الاقطاعيين الزراعيين فى الماضى، الذين كانوا لذلك السبب من الملاك الغيابيين بالضرورة، أو من رأسمالية الصناعة أو بورجوازية التجارة أو تيكونات وبارونات الانفتاح ومليونيرات الاستهلاك أو كبار الموظفين ومتوسطيهم حاليا... الخ، بكل ما تعنى هذه وتحمل من سلطة ونفوذ وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية... الخ. وهذه النسبة أكبر جدا من أن تتناسب حتى مع حجم القاهرة النسبى فى الوطن.

على أن هذا التميز، ولا نقول الامتياز، إنما يأتى - لا تنس - على حساب أغلبية سكان القاهرة نفسها، التى لعلها تختص لذلك بأكبر الفروق الطبقية بين القمة والقاعدة فى أى مكان أو مدينة بالقطر جميعا. فالمقدر مثلا أن ٥٠٪ من دخل القاهرة أى النصف يذهب إلى ٥٪ فقط من سكانها، بينما يعيش ٩٥٪ منهم على النصف الآخر. إن فقراء القاهرة هم ضحايا أغنيائها، مثلهم فى هذا مثل فقراء مصر على العموم وعلى حد سواء أو أسوأ.

---

(1) Bergel, P. 354; G. Ericksen, Urban behavior, 1955, P. 201-3.

الهرم الأكبر أم الورم الأكبر؟

الآن لا سبيل إلى الشك فى أن القاهرة قد بلغت حجما مفرطا وتلعب دورا طاغيا فى كيان البلد، كما لا سبيل إلى إنكار أن هذا الافراط والطغيان إنما هما على حساب البلد أيضا، بل لا سبيل إلى الدهشة إذا أضفنا أنه قد ارتد إلى صدرها هى نفسها وأصبح عاملا مضادا يهدد كيانها. فأما الأولى، فواضح أن القاهرة الكبرى أقرب اليوم فى لاندسكيبنا الحضارى أن تكون «الورم الأكبر» منها إلى الهرم الأكبر (هكذا كانت توصف لندن فى أوج عصر الانقلاب الصناعى "The Great Wen" ـ حرفيا «الكبة» الكبرى!). فلقد تحولت القاهرة الكبرى من مجمع مدنى Conurbation إلى كائن أخطبوطى، ولا نقول سرطانى، يمتص دم الأقاليم كما يبتلع الأرض الزراعية. أو فلنقل إنها تحولت من مترو بوليس (بما تعنى بالتعريف من اتزان صحى) إلى ميجالوبوليس (التى تحمل معنى التضخم المرضى)، يمكن أن نسميه على غرار ما يسمى أشباهه فى الخارج . Cairoprlis أو Nilopolis

واضح كذلك أن القاهرة الكبرى التى تضم أكثر من خمس السكان وربما نصف الثروة والقوة، قد تعدت دور النافورة الحضارية إلى دور البالوعة. ولو قارنا مثلا بين هاتين النسبتين ومثيلاتهما لريف الدلتا والصعيد، لجاز لنا أن نزعم أن الدلتا والصعيد بالنسبة إلى القاهرة ليسا أكثر من حديقة أمامية وحديقة خلفية للعاصمة (أم نقول الصعيد ترعة تغذى القاهرة والدلتا مصرف لها؟). وإذا كنا قد قلنا إن الأصل فى العاصمة هى أنها خادمة الوطن، فإن علينا الآن من أسف أن نضيف أن عاصمتنا قد انبثقت من الوطن ولكنها تسلقت عليه حتى تسلطت وأصبحت هى سيدته. وكفينا المتورمة فى النمسا المبتورة، تكاد القاهرة اليوم تكون أم مصر لا ابنتها.

ثم ماذا؟ إن مصر السياسية مربع كامل تقريبا هو الحدود، ومصر البشرية خط واحد تقريبا هو وادى النيل، ومصر العمرانية تتحول باطراد إلى نقطة كبرى

تقريبا هى العاصمة حيث تنسحب على نفسها لتتعالى فيها رأسيا. وبدل أن تتوسع مصر البشرية من خطها الأحادى النحيل لتستعرض إلى أقصى حد ممكن داخل مربعها السياسى إلى نطاق له عرض مثلما له طول، فإنها للأسف تتضاغط على نفسها وتختزل نفسها من خط إلى نقطة.

وفيما عدا هذا، فلقد رأينا أن القاهرة خير تصغير لمصر من حيث الشكل والهيئة والتركيب، وكان يمكننا الآن أن نرى أنها أيضا خير تكبير لمصر من حيث الموضوع والمضمون، لولا أنها بلغت حد الافراط. فمصر فى أقوى صورها وأكبر حجمها وأعظم ثرائها لا يمكنك أن تراها مكثفة إلا فى القاهرة ـ ولكن مَن أسف على حساب مصر. وليس من مجرد الصدف على الأرجح أن مصر من البلاد القليلة التى يطلق فيها اسم البلد على العاصمة فى العرف الدارج رغم اختلافهما رسمياً. ولعله ليس من المبالغة بعد هذا كله أن نقول إنه إذا لم تكن مصر هى القاهرة ـ كدنا نقول إمبراطورية القاهرة! ـ فإنها على الأقل قد أصبحت ضاحية شاسعة للعاصمة، ولا نقول «كفر» القاهرة!

أما أن هذا الدور الطاغى قد أتى على حساب الأقاليم، فيكفى أن نتذكر أن كل شئ فى مصر، كما يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن النيل شرقا وغربا، فإنه يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن القاهرة شمالا وجنوبا: فى السكان، فى شبكات الخدمات والاتصالات، فى مستوى الحضارة والرفاهية، فى إمكانيات التعليم وفرص التقدم... الخ. لقد أصبحت العاصمة ضابطا حقيقيا لإيقاع الحياة فى مصر، وأصبح للحياة فى مصر قطبان أساسيان هما النيل والقاهرة، ومن تفاعل هذين القطبين تتشكل موروفولوجية الحياة فى مصر جميعا ويتحدد محورها تقريبا.

خذ المدن الاقليمية مثلا. إن أثر القاهرة على نموها وأحجامها تحديدى صارم وعكسى إلى حد بعيد. ففى الدلتا تتقزم وتتجمد وتحرم من المنوفية والقليوبية ـ بنها وشبين الكوم مثلا ـ بدرجة لافتة، لأنها تذوى وتحرم من الضوء فى ظل شجرة العاصمة الطاغية، إذ لا مبرر وظيفى ولا فائض إمكانية مسادية

لنموها والقاهرة الغلابة على هذا القرب. ثم كلما ابتعدنا شمالا عن دائرة نفوذ القاهرة بدأت مدن الأقاليم تتحرر من كبتها وتنمو تدريجياً - أعتبر طنطا والمنصورة والمحلة والزقازيق ودمنهور - حتى نصل إلى أكبر المدن حين نصل إلى أبعد المواقع على الساحل في بورسعيد والقناة والاسكندرية.

نفس الظاهرة في الصعيد. فأنت كلما ابتعدت عن القاهرة تصعد تدريجيا من بني سويف إلى المنيا إلى أسيوط القمة قبل أن تبدأ أحجام المدن تتناقص مع فقر البيئة في الجنوب الأقصى. ودعنا لا ننس الضآلة العامة والعجز الواضح في مدن الصعيد، كبراها كالصغرى. وإذا كان السد العالي قد أعطى أسوان دفعة مدنية فريدة، فإن الصعيد يظل حتى اليوم بلا مدن كبرى. وقد تبدو سخرية أن نقول إن حلوان - إذا اعتبرت مدينة منفصلة بمعنى ما عن القاهرة - كانت حتى قريب كبرى مدن «الصعيد»، ولكنها حقيقة إحصائية! (٢٠٠ ألف مقابل ١٥٤ ألفا لأسيوط، ١٢٨ ألفا لأسوان - أرقام ١٩٦٦). والواقع أن توزيع أحجام المدن في مصر عامة، صعيدا ودلتا، يتناسب تناسبا عكسيا بصورة عريضة مع التباعد عن القاهرة [1].

صفوة القول أن الأقاليم المصرية تظل أساسا ريفا بسيطا ومجتمعا ريفيا Folk society، بنادرة شبه ريفية أيضا، ويخلو من حياة المدن الحقيقية المؤثرة. ولما كانت نسبة سكان الريف عندنا هي بين الثلثين والنصف تقريبا (سكان الريف ٥٦٪ والمدن ٤٤٪ سنة ١٩٧٦)، ونسبة الأمية ثلاثة أرباع (٥٣٪ فقط في آخر حسبة رسمية)، فإن مصر كلها تبدو في معنى ما وكأنها بالتقريب قرية واحدة كبرى طويلة جدا تترامى على جانبي شارع رئيسي واحد هو النيل، نواتها المدنية الوحيدة الحقيقية في قلبها هي العاصمة التي تقوم كدوار العمدة أو بالأحرى كقصر الباشا الاقطاعي سابقا. ومشكلة مصر المعاصرة، مشكلة الدولة العصرية في مصر، هي بالدقة كيف تتحول هذه القرية الواحدة الكبرى إلى مدينة واحدة عظمى.

---

(1) Hamdan, Studies, P. (15).

وفيما بين إفراط العاصمية واستنزاف الريف وتضاؤل الأقاليم، تخرج مصر في المحصلة وهي تعاني انفصالا شبكيا بين العاصمة المتخمة والريف الأنيمي، حتى قيل إن هناك «مصرين»: مصر العاصمة ـ إقطاعية، لاندوقراطية، وبيروقراطية مستغلة، ومصر الأقاليم ـ بروليتارية، زراعية، مأزومة، مستغلة. الأولى فقاعة حضارية براقة، والثانية قوقعة حضارية راكدة. الأولى هي «القطعة من أوربا»، والثانية قطعة من إفريقيا، والفرق بينهما كالفرق بين الحضارة الغربية المتقدمة والعالم الثالث المتخلف.

ثنائية حضارية سافرة عارية، أم هي في الحقيقة أحادية مموهة بقدر ما هي عاتية؟ ذلك أن بعض الدول الجديدة المبتدئة، ككثير من دول العالم الثالث، تتحلل في جوهرها إلى مجرد مدينة واحدة وميناء واحدة وخط حُديدي واحد ومحصول أساسي واحد وأخيرا طبقة غنية حاكمة واحدة. ولا شك أن مصر الحديثة قد مرت بهذه المرحلة، إلا أنها يقينا قد تجاوزتها منذ وقت بعيد. ومع ذلك فإن هناك للأسف بقايا من هذا النمط البدائي أو الأولى في هيكلنا الحضاري المعاصر.

فتماما كما نملك نهرا واحدا جبارا، مقابل صحراء شاسعة جرداء، فإننا لانزال، بل أكثر من أي وقت مضى، نملك مدينة طاغية عظمى واحدة فقط هي العاصمة القاهرة، مقابل ريف إقليمي واحد فقير متخلف كأنه قرية واحدة كبرى متحفرة. مازلنا لا نملك إلا ميناء واحدة كبرى فقط تحتكر كل تجارتنا الخارجية تقريبا، الاسكندرية، في مقابل سواحل متعددة وعشرات الموانى القزمية العاجزة أو المهملة. إلى حد أقل، فإن شبكتنا الحديدية على كثافتها وتشعبها تكاد بحكم الجغرافيا أو بواقع الحركة والنقل تتمحور في خط واحد غلاب، مثلما ترتكز محاصيلنا الزراعية على محصول واحد سائد هو القطن.

الشمال والجنوب

فيما عدا هذا فإذا كان تضخم العاصمة قد أتى على حساب الأقاليم، فلا مفر بعد ذلك من أن نقرر أنه جاء على حساب الصعيد بوجه خاص. وهو ما يثير

ابتداء قضية الشمال والجنوب كفصل فى كتاب الاقليمية فى مصر. وابتداء، فليس فى مصر ـ عمليا ـ شرق وغرب، ثمة فقط شمال وجنوب. وتلك بحد ذاتها واحدة من أبرز الحقائق اللافتة، والمنسية مع ذلك، فى جغرافية مصر البشرية. والسبب فى غياب فكرة، ولا نقول بعدى، الشرق والغرب واضح ومفهوم بطبيعة الحال. فليس ثمة إلا الصحراء، أى الفراغ، شرقا وغربا، بينما لا تكاد الواحات أو الساحل الشمالى الغربى تعد غربا ولا ساحل سيناء شرقا بالمعنى الاقليمى المفهوم. ولقد تعد منطقة القناة الجديدة اليوم بمثابة «الشرق» فى مصر، مستحدثا وبازغا، ولكن أساسا تساهلاً وتجاوزا.

هكذا تبقى التفرقة الاقليمية الوحيدة هى ثنائية الشمال ـ الجنوب. ولأن مصر الوادى، كما رأينا مرارا ورغم التكرار، طول بلا عرض ومسافة لا مساحة، فقد كانت هذه الثنائية أساسية فى كيان وتكوين مصر وقديمة قدم الفرعونية والتوحيد، ولو أنها لم تصل قط إلى حد التفرقة السياسية وإنما كانت دائما فكرة إقليمية فى التراث الجغرافى وأحيانا مشكلة إدارية لا أكثر.

وقضية الشمال والجنوب شائعة فى كثير من دول العالم قديما وحديثا، ولكن حديثا أكثر، فى نصفى الكرة الشمالى والجنوبى على السواء، ولكن فى العروض الوسطى أكثر. وفى كثير من الحالات تضاف ثنائية أخرى هى الشرق والغرب، تتداخل وأحيانا تتناقض مع ثنائية الشمال والجنوب كما فى ألمانيا بصفة ملحوظة. والفكرة الشائعة هى أن الشمال هو عادة الأغنى والأقوى والأكثر تقدما والأهم دورا، على الأقل فى تلك العروض الوسطى. ولكن الواقع أنه لا قاعدة مطلقة.

فقديما كان الجنوب أغنى هى العادة (الأندلس فى اسبانيا، روما وفلورنسا فى إيطاليا، الميدى Midi فى فرنسا، أتيكا فى اليونان...الخ). أما الآن فإن الشمال هو الأغنى فى فرنسا وإيطاليا واسبانيا ويوجوسلافيا والولايات المتحدة والهند والصين ومع ذلك فإن الجنوب هو الأغنى والأقوى فى الدول الشمالية المتطرفة مثل السويد والنرويج وبريطانيا. ورغم أن المفروض أن ينقلب الوضع فى

نصف الكرة الجنوبي، فإن الجنوب هو الذى يسود فى استراليا والبرازيل. ومع ذلك، مرة أخرى، فالشمال هو كل شئ فى الأرجنتين المتطرفة الموقع. ولهذا يبدو على الجملة ألا قاعدة عامة محتمة، لا تاريخيا ولا جغرافيا، وإنما هناك تغيرات ومتغيرات مرحلية وظروف وملابسات محلية.

دورة التاريخ والجغرافيا

وفى مصر، فلقد تتبعنا تلك التغيرات بين أقدار وأدوار الشمال والجنوب، أو الدلتا والصعيد، عبر التاريخ، ورأينا كيف أن مصر القديمة بدأت تقريبا فى الصعيد بينما أن مصر الحديثة بدأت على العكس تقريبا فى الدلتا. بل إن من الممكن تتبع انتقال مركز الثقل فى العمران والثراء والنشاط الاقتصادى، أى فى الأهمية عموما، من الجنوب إلى الشمال تتبعا إقليميا مطردا عبر التاريخ، وبتحديد أكبر من جنوب الصعيد إلى رأس الدلتا ثم شمالها. وتلك فى الحقيقة حركة جغرافية ـ تاريخية تفرض نفسها فرضا على أى باحث.

فمن الحقائق الأساسية أن حوض طيبة كان المركز المحورى أو أحد المراكز المحورية فى حياة مصر طوال العصر الفرعونى ـ اعتبر آثار طيبة الباذخة والمكثفة فضلا عن دورها السياسى كعاصمة كبرى أو كمعقل للمقاومة الوطنية. غير أن هذه المكانة أخذت فى الانحدار تدريجيا منذ أواخر العصر الفرعونى، بينما برزت قفط نسبيا فى العصر الكلاسيكى والقبطى. حتى إذا كان العصر العربى فقد حوض طيبة مكانه تماما لحوض ثنية قنا[1] الذى استقطب مركز الثقل بكل تأكيد حين أصبحت قوص أعظم مدن الصعيد بل ومصر جميعا بعد الفسطاط.

لكن قوص بدورها فقدت دورها حوالى منتصف العصور الوسطى، تحرك مركز الثقل إلى الشمال نهائيا وفى ذبذبة شاسعة إلى منطقة رأس الدلتا وجنوبها، وحتى داخل الدلتا تحرك الثقل تدريجيا وبصورة هادئة خلال القرون

---

(1) Lorin, P. (47).

الأخيرة من جنوبها من القليوبية والمنوفية إلي وسطها حيث كانت مراكز المدن التجارية والصناعية العريقة كطنطا والمحلة والمنصورة، ثم أخيرا منذ القرن الماضى تحرك نهائيا إلى الشمال حيث مدن الموانى الحديثة الكبرى كالاسكندرية وبورسعيد.

هكذا نرى أن ثراء الدلتا وتفوقها المادى الذى بدأ فى عصور الماضى ظل يزداد باستمرار واطراد حتى بلغ أقصاه فى العصر الحديث، بينما ازداد الصعيد تخلفا وتقهقرا بانتظام، إلى أن وصل الاختلال بينهما إلى أقصاه فى يومنا هذا. إن «مصر السفلى» طبوغرافيا هى اليوم «مصر العليا» ماديا واقتصاديا وبشريا وحضاريا، والعكس، «مصر العليا» طبوغرايا هى «مصر السفلى» من هذه النواحى جميعا.

فمنذ محمد على، حين بدأ عصر التوجيه البحرى وإدخال القطن والاقتصاد التجارى الموجه والتصنيع والاحتكاك بالغرب والأوربة وحياة المدن... الخ، زاد تركيز الثروة الوطنية فى الدلتا بشكل غير متكافئ. ففيها بدأ كل شئ تقريبا فى الانقلاب الحديث، ومنها وحدها وبعد ذلك فقط انتشر بالتدريج جنوبا إلى الصعيد: الرى الدائم، زراعة القطن، الصناعات الحديثة، شبكة السكك الحديدية والطرق والتلغراف، الموانى والمدن الكبرى، حتى الصرف والعزب فيما بعد، ثم البترول والغاز وأنابيبهما بعد ذلك .. إلخ، هذا بينما تخلف الصعيد أو حرم من كثرتها فيما عدا القلة الضرورية كزراعة وصناعة قصب السكر أو قناطر وخزانات الرى.

لذا فإن الدلتا السباقة إذ ازدادت تفتحا وانطلاقا تحاول اللحاق بالعالم والعصر، ازدادت تكتيلا وتكديسا للثروة والثراء وللتقدم والتطور، إلى أن تفوقت اليوم خارج كل مقارنة، بينما ظلت الحياة فى الصعيد أقرب إلى المحافظة، ولا نقول الجمود أو الرجعية، حيث ما برحت الحياة اليومية بمقاييس العصر أركية متحجرة تقريبا فى بعض مظاهرها.

بين الدلتا والصعيد

ونظرة عابرة إلى خريطة مصر الاقتصادية اليوم تكشف هذا الفارق بكل سهولة وبلاغة. كل الخدمات والبنيات الأساسية الشبكية، إن لم تكن فى الدلتا أضعافها فى الصعيد أطوالا وكثافات بحكم المساحة، فإن بعضها يقتصر على الأولى دون الأخير. فمقابل شبكة السكك الحديدية الكثيفة المعقدة، وبجوارها شبكة الطرق المهدة وغير المهدة، ليس ثمة إلا خط وحيد فى الصعيد. أما شبكة خطوط أنابيب البترول السوداء والبيضاء، ومؤخرا الغاز، فظاهرة دلتاوية بصرامة لا علاقة للصعيد بها حتى الأمس القريب فقط، وعلى استحياء شديد عند ذلك.

السواد الأعظم من مدننا المتوسطة الحجم والكبيرة والكبرى، هى الأخرى، حكر على الدلتا، فيما أن الصعيد بمدنه القليلة الضئيلة أقرب إلى القرية المفرطة الطول. بالمثل الصناعة. فحتى قريب كان الصعيد كله أشبه بمنطقة مأزومة ضخمة Depressed Area ، ولم تكن به صناعة هامة واحدة حتى منتصف القرن سوى السكر[1]، وكان نصيبه من الخدمات الحضارية أقل وأقل.

تطور نسب السكان المئوية بين ١٨٨٢، ١٩٧٦

المنطقة	١٨٨٢	١٩٧٦
القاهرة	٥,٥	١٣,٩
الاسكندرية	٣,٤	٦,٣
القناة	٠,٥	٢,٢
الحدود	٠,٥	٠,٧
الدلتا	٤٩,٤	٤٢,٣
الصعيد	٤٠,٧	٣٤,٦

(1) W. B. Fisher, P. (475).

ولقد تعدل هذا الوضع بالتأكيد في السنوات الأخيرة، لكن دون أن يصل التعديل إلى حد التصحيح بعد. والنتيجة أن الصعيد يزداد على النسبة فقرا بضغط السكان المتزايد وقلة الموارد والتنمية المتخلفة، فيفقد من ثم سكانه بالهجرة إلى القاهرة وغيرها، فيقل بالتالى ثقله تدريجيا فى ميزان القوة المادية فى البلد. وهذا الاتجاه يمكن أن يشخصه ويلخصه لنا تطور نسبة الصعيد من السكان والمدن ومن الأرض الزراعية والانتاج الزراعى فى مصر عامة، كما يفعل الجدول الآتى الذى يستبعد القاهرة الكبرى من كلا الوجهين البحرى والقبلى.

واضح، أولا، أن التقسيم بين الدلتا والصعيد فى كل من المساحة المزروعة وقيمة الانتاج الزراعى يدور فى حدود نسبة ٦٠ : ٤٠٪ تقريبا. لكن الدلتا تتفوق أكثر فى السكان، وتحافظ دائما على تفوقها، ممثلة فى العادة نحو ٥٠٪ من مصر. أما الصعيد فيتخلف بانتظام تقريبا حيث هبط من ٣٨.٥٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٢٨.٥٪ سنة ١٩٦٦ أى بنسبة ١٠٪ فى عقدين، وإن عاد إلى الارتفاع نوعا سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣٤,٧٪. فإذا بحثنا فى فترة الخسارة تلك وجدنا قيمتها قد

البنـــــد	الدلتـــا		الصعيـــد	
	العـــدد	٪	العـــدد	٪
الأرض المزروعة بالفدان ١٩٥٦	٣,٦٧٣,٠٠٠	٦٠,٠	٢,٤٦٠,٠٠٠	٤٠,٠
قيمة الانتاج الزراعى	؟	٦١,٥	؟	٣٨,٥
عدد السكان ١٩٤٧	٩,٤٩٦,٠٠٠	٥٠,٨	٧,١٩٩,٠٠٠	٣٨,٥
عدد السكان ١٩٦٦	١٦,١٦٦,٠٠٠	٥٠,٥	٩,١٤٣,٠٠٠	٢٨,٥
عدد السكان ١٩٧٦	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٥١,٣	٢,٦٧٠,٠٠٠	٣٤,٧
عدد المدن + ١٠٠ ألف، ١٩٧٦	١٠	—	٦١	—
مجموع سكانها	٢,٠٥٧,٠٠٠	—	٨٩٣,٠٠٠	—
نسبتها من مجموع السكان	—	١١,٠	—	٧,٠
نسبتها من سكان المدن الكبيرة بمصر	—	١٧,٢	—	٧,٥

حولت أساسا لحساب القاهرة التى ارتفعت نسبة سكانها فى نفس الفترة ٤٧ ـ ١٩٧٦ من ٩,١٠٪ إلى ١٤٪ (أو إلى ١٩,٨٪ إذا أضفنا الجيزة).

فى المدن أيضا يتخلف الصعيد بشدة. ففى مقابل ١٠ مدن كبيرة (+ ١٠٠ ألف) سنة ١٩٧٦ بالدلتا، كان بالصعيد ٦ فقط، معظمها أيضا أصغر حجما من مثيلاتها بالدلتا. وبينما جاوز إجمالى المجموعة الأولى المليونى نسمة، ظل مجموع الثانية دون المليون بكثير. كذلك أتى الصعيد وراء الدلتا بكثير فى نسبة هذه المدن إلى مجمل سكانه أو إلى مجمل سكان المدن الكبيرة بمصر عموما.

وفيما عدا هذا، فإذا عدنا إلى السكان ككل جامع، فإن لنا أن نقول بالتقريب أو بالأرقام المدورة إن الدلتا الآن نصف مصر سكانها، والصعيد ثلثها، بينما القاهرة الكبرى خمسها (إلى ربعها ربما). وبهذا فإذا كانت الدلتا بكاملها ضعف القاهرة الكبرى، فإن القاهرة الكبرى تكاد تعادل الصعيد إلا قليلا.

ومع ذلك فما أشد ما تنقلب هذه الحصص النسبية فى مجالات الانتاج والدخل والثراء والخدمات... الخ. فإذا التقطنا أى مؤشر عشوائى أو عارض، كما يفعل الجدول الصغير التالى، فإن للقاهرة أكثر من ثلث أطباء وصيادلة مصر مقابل الربع إلى الخمس لأى من الدلتا أو الصعيد، وبالقاهرة أكثر من نصف حملة المؤهلات مقابل الثلث بالدلتا والعشر فقط بالصعيد. وهكذا إلى آخره.

البند ٪	الدلتا	الصعيد	القاهرة
السكان ١٩٧٦	٥١,٣	٢٤,٧	٢٠,٩
الأطباء	٢٨,٥	٢٥,٢	٣٣,٧
الصيدليات	٢٥,٥	١٩,٩	٣٥,٩
حملة المؤهلات	٣٢,٥	١٩,٨	٥٧,٧

واضح فى الختام، وإن كان كل من الدلتا والصعيد ضحية فى نموه لإفراط العاصمة القاهرة، فإن الصعيد الضحية الأولى والكبرى. وبهذا التخلف، مع الموقـع المتخلف، أصبح الصعيد بحق هو «الإقليم الخلفى Arriere-pays» فى مصر فى كل معنى، جغـرافيا وحضـاريا، ماديا وبشريا ، اقتصـاديا واجتماعيا .. الخ [١] .

بالتالى فإن مصر ككل، التى سبق أن شبهناها هيدرولوجيا ومن حيث الرى بقطار بضاعة أو «فناطيس» ماء لا نهاية له، تبدو اقتصاديا وسكانيا وماديا وحضاريا كقطار ركاب لا حـد لطوله تقطره قاطرة ضخمة قوية هى الدلتا تتربع شامخة على رأسها القاهرة . كالسائق الحاكم المسيطر، بينما عرباته المترامية الممتدة هى الصعيد، والنوبة هى المؤخرة (السبنسة). والصورة الجغرافية كلها أدنى أن تذكر بهيئة إيطاليا التى تعد علما عالميا على فارق التنمية والتطور الحاد بين الشمال والجنوب.

مشـروع للذكرى

وكإيطاليا، كان حتما أن يكون الجنوب ـ المشكلة ميدانا لخطة تنمية اقليمية عظمى. والاشارة بالطبع إلى مشروع «جنوب مصر» الذى ظهر فى أواخر السبعينات كمشروع قومى ضخم فى التخطيط الاقليمى ليدفع بالتنمية الاقتصادية والبشرية فى الجنوب المهمل ويرفعه إلى مستوى الشمال على الأقل. ولقد كان من الممكن والمفروض أن يصـبح هـذا المشروع «ميتزوجورنو مصر Mezzogiorno» ـ هذا اسم نظيره الايطالى الشهير ـ[٢] لولا أنه اختفى فجاة مثلما ظهر.

ولمجرد الذكرى والتاريخ، فلقد كان المشروع يشمل مصر ابتداء من ثنية قنا بما فى ذلك الصحراوان يمينا ويسارا، ولكنه يرتكز بالطبع على قطاع الوادى. فإلى جانب تنمية الموارد الزراعية بالكامل باستصلاح البور وترشيد الرى والصرف وتكثيف وتجديد المحاصيل، بما فى ذلك حوض بحيرة ناصر، وكذلك

(1) A. Abdel-Malek, Ideologie etc., P. (490-5).
(2) Mario L. Belotti,"Development of the Italian south" Ekistics, May (1967. P. 284-6).

الواحات والأودية الصحراوية، فقد كان المقرر أن تجتمع فى قطاع الوادى نفسه موارد الصحراوين المعدنية بصفة خاصة فى ٨ مجمعات تعدينية، تخدمها جميعا شبكة جديدة من سكك حديدية وطرق سيارات وأنابيب مياه تربط الرقعة كلها، مستغلة موقعها أيضا بين البحر الأحمر والسودان والسعودية لتحريك ثورة صناعية وعمرانية وحضارية شاملة.

وكان الهدف المرصود نهائيا أن تستوعب منطقة المشروع نحو ٤٠ ــ ٥٠٪ من حجم الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠، أى نحو ٨ ـ ١٠ ملايين نسمة.

على أن المشروع، بدل أن يحقق قفزة كبرى فى خطة غزو الصحراء وثورة صغرى فى إعادة توزيع السكان خارج الاطار التقليدى وخارج الوادى، لحق بالجنوب نفسه فى زوايا النسيان وطوايا النفتالين. وبدل أن يتحقق ليحد من طغيان العاصمة وهزال الجنوب، ترك مكانه لمشاريع كمترو الأنفاق أكثر تكلفة وأقل جدوى إلا أنها غير قابلة للنقض حيث أن الأمر يعنى العاصمة (وما أدراك ما هى!).

٦

مشكلات القاهرة

كل هذا، وهو قليل من كثير، عن معنى تضخم العاصمة على حساب البلد، ولكن يبقى أخيرا كيف أنه جاء على حسابها هى نفسها. من السخرية، أو لعله منطق الطبيعة فى التصحيح، أن هذا التضخم، مثلما أدى إلى فقر الدم الحاد ولين العظام والضمور والشلل الزاحف فى الأطراف، أى فى الريف والأقاليم، ارتد على الرأس، أى على العاصمة نفسها، مهددا إياها بلا أقل من خطر انفجار الشرايين Apoplexy. وبهذا وذاك أصبحت العاصمة تهزم أغراضها بنفسها وتعاقب نفسها بنفسها، فى الوقت الذى تدفع فيه الأقاليم والريف الثمن مضاعفا.

فإذا كان نصيب القاهرى من الايجابيات والمزايا كالدخل والانتاج والاستهلاك والمرفهات ضعف المواطن المصرى عامة، فإن نصيبه من السلبيات والمثالب قد يبلغ الأضعاف. فالطبيعة، التى لا تخدع كما لا تخدع، ترد الصاع صاعين، والحساب من ثم مسوى أو مردود. ولكن فى الحساب الختامى يزداد الاحباط القومى على مستوى الوطن كله عاصمة وأقاليم، وذلك أيضا بمعدل الربح المركب أو بالأصح الخسارة المركبة.

فلقد تجاوز ذلك التضخم حدود التخمة المرضية إلى التفجر الباثولوجى، فباتت كل مؤسسات العاصمة ومرافقها تئن وتتاكل وتنهار تحت ضغط سكان لا تكف عن التزايد الفلكى رغم أنها بدورها لا تقل انسحاقا ومعاناة تحت ضغط تلك المؤسسات والمرافق ذاتها، حتى لم يعد أحد يدرى من يظلم من، من الطاحن ومن المطحون، فى هذه الدوامة العاتية. وعلى الجملة فلم تعد ضخامة القاهرة إلا

ضخامة كم لا كيف، إذ تدهورت كبيئة مدنية للحياة الكريمة، إن لم تكن قد تحولت فى جوانب إلى بيئة كريهة. ومن المحزن حقا أن يبلغ هذا حدا جعل البعض يسمى القاهرة «كلكتا إفريقيا»، كناية عن الرثاثة والتهدل والقذارة وسائر شرور التكدس. باختصار، لقد أصبحت القاهرة الكبرى مشكلة وطنية حقيقية «ومنطقة مأزومة»، وأزمتها الطاحنة أصبحت حلقة مفرغة مفزعة.

لماذا ؟ ـ لأن القاهرة الحديثة لم تخطط أصلا فى القرن الماضى إلا لتكون مدينة متوسطة معقولة الحجم. ولكن سمح لها أن تنمو نموا عاصفا مريدا بلا ضابط خارج كل حدود معقولة، بحيث تحولت الوفورات الخارجية External economies والمكاسب العمرانية والحضارية والاجتماعية للحجم إلى خسائر خارجية وداخلية External and internal diseconomies محققة وفادحة. وبالتالى فإنها ككائن عضوى وككيان عمرانى لم تعد جهازا اقتصاديا. فلقد تعددت المشاكل فى كل جوانب الحياة فيها، وكل علاج لهذه المشاكل يمثل تكاليف وإنفاقات مادية باهظة ومتزايدة إلى درجة غير اقتصادية رغم أنه لم يعد يعدو بالضرورة سياسة المسكنات والترقيع. ولا شك أن الازدحام السكانى وأزمة الاسكان ومشكلة المواصلات هى أخطر تلك المشكلات.

الازدحام السكانى

فأما التزاحم السكانى، فإن القاهرة رغم عظم توسـع الكتلة المبنية built-up area تعد من أشد عواصم العالم اكتظاظا بالسكان وتكاثفا بالبناء. وإذا كان أخطر ما فى توسع مساحتها (٢١٤كم٢) ابتلاعها للأراضى الزراعية (١٤٤٠ فدانا كل سنة عدا مثلها من الأراضى الصحراوية) شمالا وجنوبا على الضفة الشرقية، ولكن بالأخص على الضفة الغربية حيث اتجه الامتداد الحديث بطريق الخطأ لا شك، فإن رقعة القاهرة تعد محدودة ضيقة جدا بمقاييس المدن والعواصم المتزنة.

فعلى سبيل المثال، تقدر مساحة القاهرة بنحو ضعف مساحة فينا، رغم

أنها أربعة أمثالها سكانا. ولو أننا طبقنا كثافة مدن مثل برلين أو حتى لندن وباريس[1]، ولا نقول واشنطن وسان فرانسسكو، لوجب أن تكون مساحة القاهرة عشرات أضعاف مساحتها حاليا. والمقدر بالفعل أن مساحة القاهرة الحالية هي ربع المساحة التي تناسب تعدادها بحسب المعدلات والمستويات التخطيطية المقبولة أو السليمة. أو بصيغة معكوسة، فإن القاهرة بتعدادها الحالي ينبغي أن تكون مساحتها أربعة أضعافها فعلا، أو أن ثلاثة أرباع سكانها بتعدادها ينبغي استبعادهم منها ليتناسبوا مع مساحتها الراهنة.

هذا كله يعبر ببلاغة عن مدى تكاثف البناء في القاهرة، بحيث تقل نسبة مسطحات الشوارع عن المعدلات المألوفة، بينما تكاد تختفي المساحات الخضراء والحدائق، رئات المدن. مثلا، يخص الفرد من الأماكن المفتوحة والخضراء ١,٦ متر مربع، مقابل ١٢ ــ ٤٠ مترا في المدن المتوازنة النمو، بينما ينخفض المتوسط من الأراضي الخضراء والترفيهية إلى ٠,١٧ من المتر الآن، أي أصبح يقاس بالسنتيمتر ــ ١٧ سم. وفي الوقت الحالي أيضا أصبح ما يخص الفرد في القاهرة الكبرى من الأراضي العمرانية نحو ٣١ مترا، مقابل ١٠٠ متر في تونس أو موسكو، ٢٠٠ متر في باريس، ٢٢٠ مترا في الرياض.

والوضع كله ينعكس مباشرة على كثافة السكان بطبيعة الحال، تلك التي لا تكف بالطبع عن الارتفاع مع تزايد السكان الجسيم، أي لا تكف عن التكاثف. فمن نحو ٧ آلاف في الكيلو المربع سنة ١٩٢٧، وصلت إلى ٢٤ ألفا سنة ١٩٧٦، أي أكثر من ثلاثة الأمثال في نصف قرن، ولعلها اليوم أربعة الأمثال. ففي تعداد ١٩٧٦ بلغت كثافة محافظة القاهرة نحو ٢٤ ألفا، مقابل ١٦ ألفا في مدينة الجيزة (لا عبرة هنا بالمقارنة مع الاسكندرية التي ينخفض متوسط كثافتها دون الألف لا لشئ سوى أن معظم مساحتها الادارية شبه فراغ عمراني في صحراء العامرية). وفي الوقت الحالي ــ أوائل الثمانينات ــ يقدر متوسط كثافة القاهرة الكبرى بأكثر من ٣٠٠ نسمة في الفدان، يصل في باب الشعرية إلى ٨٥٠ نسمة.

(1) Ericksen, op. cit., p. 47-9.

كثافة السكان فى الكيلو المربع، ١٩٧٦

المنطقة	المساحة	الكثافة
محافظة القاهرة	٢١٤,٢	٢٣٧٣٧
مدينة الجيزة	؟	١٦٣٨١
محافظة الاسكندرية	٢٦٧٩,٤	٨٦٥

فإذا قارنا الآن كثافة القاهرة بكثافة مصر. فسنجد على الترتيب ٢٣٧٣٧ مقابل ٦٩٥ فى الكيلو المربع فى التاريخ نفسه ولكن الرقم الأخير، كما نعلم، دون الحقيقة نظرا لزيادة مساحة المعمور المنسوبة اليه السكان، وصحته لا تقل عن الألف فى الواقع. فلنقل إذن بالتقريب ٢٥٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ نسمة. أى أن كثافة القاهرة تبلغ ٢٥ مرة مثل كثافة مصر. وهى نتيجة منطقية تماما، إذا لما كانت مساحة القاهرة ١٪ من مساحة مصر المعمورة على الأكثر، ولكنها تستقطب ٢٠ ـ ٢٥٪ من السكان، كان طبيعيا أن تبلغ درجة التراكم والتكدس أى التكاثف بها ٢٠ ـ ٢٥ مرة مثل الفرشة القاعدية الوطنية العامة.

داخل القاهرة الكبرى نفسها، إذا ركزنا البؤرة أكثر، فإن الكثافة تتفاوت بشدة بالطبع ، فتبلغ أدناها فى الهرم بالجيزة(٤٣٠٠) وفى قصر النيل (٦٥٥٧). أما الحد الأقصى فيسجله كل من روض الفرج وباب الشعرية (١٠٠ ألف)، وهى قمة لا يتجاوزها فى مدن مصر سوى قسم الجمرك بالاسكندرية (١٣٣ ألفا) [١]. ولمجرد المقارنة، فإن أعلى كثافة بمدينة نيويورك فى حى مانهاتن لا تزيد على ٣٥ ألفا فى الكيلو متر المربع[٢].

فيما بين الحدين، على أية حال، تتوزع الكثافات حلقيا بالتقريب بحسب إيكولوجية المدينة. فتنخفض الكثافة نسبيا فى منطقة القلب التجارى أو لا حيث تسود الوظائف والاستعمالات غير السكنية بالطبع ، كذلك تنخفض نوعا فى

(١) نتائج تعداد ١٩٧٦، الجهاز المركزى للاحصاء.

(2) Kingsley Davis, op. cit., P. (29).

قارن أيضا: جمال حمدان: جغرافية المدن، ص ١٢٠.

ضواحى الأطراف الراقية. وفيما بين القلب والأطراف ترتفع الكثافة إلى أقصاها فى الحلقة الوسطى وخاصة منها الأحياء السكنية الشعبية العتيقة الفقيرة. على أن الأطراف الشعبية المتطرفة لا تقل اكتظاظا وتزاحما عن الحلقة الوسطى، حيث تتدفق عليها بصفة خاصة هجرة الفقراء والمعدمين من النازحين من الريف ، فتتحول بهم إلى معسكرات انتظار ومدن عشش وصفيح shanty towns bidonvilles ، تمثل الريف فى العاصمة أو عملية ترييف المدينة.

فئات الكثافة فى الكيلو المربع فى أقسام القاهرة الكبرى ١٩٧٦

ـ ٥٠٠٠	الهرم، قصر النيل، المطرية.
٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	مصر الجديدة، مدينة نصر، النزهة.
١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	المعادى، الدقى، الجيزة، العجوزة، بولاق الدكرور.
٢٠٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠	الخليفة، مصر القديمة، الوايلى، حدائق القبة.
٣٠٠٠٠ ـ ٤٠٠٠٠	الجمالية، الأزبكية، إمبابة.
٤٠٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠	حلوان، التبين.
٥٠٠٠٠ ـ ٦٠٠٠٠	الظاهر، الدرب الأحمر، عابدين.
٦٠٠٠٠ ـ ٧٠٠٠٠	الزيتون، بولاق، الساحل.
٧٠٠٠٠ ـ ٨٠٠٠٠	السيدة زينب، شبرا، الشرابية.
٨٠٠٠٠ ـ ٩٠٠٠٠	الموسكى.
١٠٠٠٠٠ +	باب الشعرية، روض الفرج.

مشكلة الاسكان

غير أن أخطر نتائج هذا الازدحام هى بلا شك مشكلة الاسكان التى تفاقمت أخيرا إلى حد يدعو إلى اليأس، فرغم حمى البناء، التى تحول مئات الملايين من الجنيهات من الاستثمار المنتج إلى الاسكان، فإن نسبة كبيرة من مبانى المدينة متداعية متهالكة وآيلة للسقوط (نحو ٢٥٪ من المجموع)، ونسبة أكبر تجاوزت عمرها الافتراضى وتوشك أن تلحق بالفئة السابقة (٤٠٪)، ومن الفئتين نسبة ثالثة لا تصلح للسكن الآدمى. حتى يعد هذا فإن ثلث مبانى القاهرة القائمة لا تصل إليها إما المياه أو المجارى أو الكهرباء. ومع ذلك فالمقدر أن ٢ ـ ٤ أفراد يعيشون فى حجرة واحدة فى المتوسط. ثم يبقى بعد هذا كله نقص المساكن مشكلة بلا حل ـ مطلوب ٨٠٠ ألف وحدة ـ حتى تحول الاسكان إلى عملية مضاربة عقارية سافرة ووصلت الأثمان والايجارات إلى حد الاستغلال الفاحش.

والواقع أنه إذا كان الاقطاع الزراعى قد صفى فى الريف، فقد حل محله الآن إقطاع عقارى فى المدن، ومضاربات الأرض الزراعية قديما انتقلت بمناوراتها واحتكاراتها وأسعارها الجنونية إلى الاسكان المدنى العاصمى، وبعد أن كان الفلاح هو ضحية الأول أصبح ساكن المدينة ضحية الثانى. وكما كان سبب الأول هو إفراط السكان، فإن سبب الثانى هو إفراط العاصمية.

من أعراض أزمة الاسكان الطاحنة تلك ما يدعو الى السخرية بقدر ما فيها من مرارة، لكنها جميعا مؤشر إلى حقيقة خطيرة واحدة وهى أن العاصمة أصبحت بيئة طافحة طاردة للسكان والانتاج. فعلى سبيل المثال، فإن الشركات الأجنبية التى استجابت لسياسة الانفتاح الاقتصادى مؤخرا عجزت أحيانا عن أن تجد لنفسها مقارا ومواقع فى العاصمة. أما الطبقات الفقيرة من أبناء المدينة فقد تكدست فى مدن الصفيح والعشش على الأطراف أو حتى فى القلب.

الأسوأ من هذا زحف الأحياء على الموتى، حتى أصبح سكنى المقابر نمطا عاديا فى حياة العاصمة (هل نقول : ألهكم التكاثر حتى سكنتم المقابر؟). فمنذ

الأربعينات أخذت الأحياء السـكنية تختلط «بالقرافات» شرق القاهرة حتى باتت مدن الأحياء تتداخل فى مدن الموتى بصورة غير متصورة على الاطلاق. فالمقدر حاليا أن ٤١٪ من سكان قسم الخليفة، ٢٨,٨٪ من سكان قسم الجمالية، ١٣,٢٪ من سكان قسم الدرب الأحمر، يقطنون المقابر.

ولقد كان المقدر رسميا فى وقت ما أن عدد سكان المقابر فى القاهرة هو ٢٠ ألفا فقط، لكن تعداد ١٩٤٧ كشف عن ٥٠ ألفا، وتعداد ١٩٧٦ عن ١٤٠ ألفا. إلا أن المصادر جميعا، بما فيها الرسمية، تؤكد أن الحقيقة أضعاف ذلك، نحو ٣٠٠ ألف فى تقدير ، ٥٠٠ ألف فى تقدير آخر أى نصف مليون نسمة أو ١٠٠ ألف أسرة. ولو صح هذا التقدير الأخير، لكان واحد من كل ٢٠ قاهريا هو من سكان المقابر. ولا تعليق.

مشكلة المواصلات

أما مشكلة المواصلات، إذا انتقلنا من السيئ إلى الأسوأ، فتكاد تصل بالدورة الدموية اليومية للعاصمة إلى حد التوقف أو الشلل. ولأن قطر العاصمة، لا سيما مع فرط استطالتها وضيقها، وصل إلى أكثر من ٣٠ ـ ٥٠ كم على بعض المحاور، فإن «هيدرولوجية المواصلات» أصبحت شـرط «الرحلة إلى العمل». ولكن رغم تدفق وتكدس عشرات آلاف وحدات النقل من كافة الأنواع ، فإن الحركة خاصة فى منطقة القلب التجارى وبالأخص فى ساعات الذروة تصل إلى حد اختناق أو تصلب الشرايين ، إن لم يكن الجلطة ، حتى أصبح فاقد الوقت والجهد والطاقة يقدر (أو لا يقدر) بالملايين.

ولا تفعل كل الحلول المحلية الباهظة التكاليف كالكبارى والطرق المعلقة ، التى أدخل بعضها من قبيل الأبهة والموضة الهندسية ، سوى أن تضيف إلى فاتورة خسائر العاصمة اقتصاديا كنتيجة لإفراطها فى التضخم . هذا فى حين أن الحركة فى المدينة لا تكف عن أن تزداد بطئا يوما عن يوم ، حتى غدت سرعة النقل الميكانيكى فى قلبها حاليا دون سرعة المشاة تقريبا (الذين أصبحوا بدورهم لا سرعة لهم تقريبا – ولا مكان أيضا) .

وفى النتيجة ، أصبح الخروج من قلب القاهرة إلى أطرافها عند طريق كطريق السويس أو الاسماعيلية الصحراوى أسهل منه الوصول من تلك الأطراف إلى السويس أو الأسماعيلية نفسيهما ، بل وربما كذلك بورسعيد أو الإسكندرية . تماما مثلما أصبح الوصول إلى مطار القاهرة أشق وأبطأ من الوصول بالطائرة منه إلى أسوان وربما الخرطوم أو بيروت.

والسبب فى هذا ببساطة أن هناك سكانا أكثر من وسائل النقل، ووسائل نقل أكثر من طاقة الطرق ، وطاقة الطرق قاصرة لأن القاهرة الحديثة لم تخطط فى القرن الماضى لعصر النقل الميكانيكى (وما كان يمكن غير ذلك) . من هنا ، للغرابة ، بل لا غرابة، لا تعد زيادة وحدات المواصلات الحديثة حلا للمشكلة بقدر ما هى تضاعفها ، إذ تكاد زيادة أعدادها تتناسب الآن تناسبا عكسيا مع سرعة حركتها وسيولة تدفقها .

ويقدر عدد السيارات اليوم بالقاهرة الكبرى بنحو نصف مليون سيارة ، أى أقل نوعا من نصف عددها بالقطر (١ر٢ مليون) . أضف إلى هذا عشرات الآلاف يقذف بها الانفتاح كل سنة منذ بدأ، لتزداد الطرق اكتظاظا اختناقا ، ولتبدو المدينة فى النهاية كغابة من العمارات وسط بحر من العربات ، بدل أن تكون كوكبة من الفيللات وسط غابة من الحدائق .

ومما يضاعف من هذا التزاحم الرهيب بين المبانى والمواصلات غياب التنسيق فى التخطيط بين مواقع السكن والعمل ، خاصة السكن والصناعة . فنسبة كبيرة جدا من سكان القاهرة يعملون حيث يسكن الآخرون ، ويسكنون حيث يعمل الآخرون مما يعقد تيارات الرحلة إلى العمل ويبدد الجهد والوقت ويضاعف الضغط على قلب المدينة التى تفتقر من الناحية الأخرى إلى الطرق الدائرية الكافية .

وقد جاء إنشاء الضواحى الجديدة والصناعات الجديدة على أطراف المدينة ليضيف إلى المشكلة أبعادا خطيرة للغاية . فمثلا أنشئت مدينة نصر لخلخلة قلب القاهرة ، إلا أن سكانها ظلوا يعملون فى هذا القلب فى حين يعمل بها هى سكان

أحياء متفرقة من العاصمة . أسوأ من هذا حلوان . فقد تخلف الاسكان العمالى عن التصنيع السريع الكثيف ، فتحولت إلى قلعة صناعية كبرى ولكن بلا إسكان عمليا أو مدينة عمال خاصة . ولذا تظل نسبة كبيرة من عمالها من سكان القاهرة ينتقلون بينهما يوميا .

فى وجه كل هذه الاختناقات والتراكمات لم يكن غريبا أن يفرض الحل السفلى ، أعنى مترو الأنفاق ، نفسه فى ربع الساعة الأخير ولكن موضع جدل كثير . فرغم أن كل مدينة مليونية حديثة أو عديدة الملايين تحتاج بالضرورة إلى شبكة نقل تحت الأرض ، ورغم أن هذه الشبكة قد طال تأخرها فى حالة القاهرة ، مما ضاعف أيضا من تكاليفها الباهظة عدة مرات ، فيبدو أنها ليست الحل الكامل وإن كانت ستخفف من وطأة المشكلة . ذلك أن المقدر أنها لن تمتص سوى ٢٠ - ٥٠٪ من حجمها .

هذا إلى أنها أغلى الحلول تكلفة ، أضعاف أى من الحلول السطحية أو العلوية ، أو بضع مئات من الملايين هى كما لا يخفى جزء من الثمن الذى تدفعه العاصمة لتضخمها . كذلك يخشى أنها كفيلة بأن فى المستقبل البعيد المزيد من النمو والتضخم ، وهكذا يتحول الدواء - كالمعتاد فى مشاكل نمو المدن - إلى داء ، ويتصاعد لولب الحلقة المفرغة إلى أعلى أبدا ... الخ . من هنا جميعا فإن قصارى ما يمكن أن يقال الآن فيها ، شبكة مترو الأنفاق ، هو أنها « شر لابد منه » ، إن لم نقل « عذر أقبح من الذنب » ..

مشكلة التلوث

رغم أن الريف المصرى فى السنوات الأخيرة فقد ، مقابل بعض فقره وخوائه ، الكثير من سلامه الهادىء وهدوئه الناعس ، فإنه ما زال بعامة بمثابة « الهدوء الذى يسبق العاصمة » . فما أن تدلف من أقاليم الريف من شمال أو جنوب وتدخل نطاق القاهرة الكبرى ، حتى تتوالى وتتصاعد أشكال التلوث المختلفة : الضوضاء ، الروائح ، الصرف ، الجو . ومظاهر التلوث هذه تعلن عن

قرب العاصمة قبل الوصول إليها وقبل أن تعلن عن نفسها مباشرة ، حتى لتبدو كشعار العاصمة الجديده المعلق عليها باستمرار .

فمن محصلة التكدس السكاني والعمراني وتدفق النقل الميكانيكي في الداخل ، مع اختفاء أو انتفاء الخضرة والمساحات الخضراء ، ثم الحصار الصناعي المحكم من الخارج ، ارتفعت نسبة التلوث في جو القاهرة إلى أكثر من معدل الأمان المسموح به دوليا . فبالاضافة إلى غبار المقطم والتلال الجرداء ورمال الصحراء السافية ، هدية الطبيعة غير المطلوبة ، هناك هدية الصناعة والكثافة غير المرغوبة التي تشمل عادم أكثر من نصف مليون سيارة تجري أو تزحف على الشوارع ودخان أكثر من ١٢٠ مدخنة ضخمة تنفثه حلقة المصانع الكبرى المحيطة . فمثلاً بلغت تركيزات دخان عوادم السيارات بما فيها عنصر الرصاص بشوارع وسط القاهرة ١٠ أمثال المتوسط العالمي ، تتزايد أيضا بنسبة ٧٪ سنويا بينما هي تتناقص بمعدل ٥٪ في المدن الأمريكية .

والواقع أن النطاق المترامي من مسطرد وبهتيم وإمبابة شمالا حتى حلوان والتبين والشـــوبك جنـــوبا ، بدل أن يكون «النطاق الأخضر» حول العاصمة كما ينبغي ، قد تحول بالفعل إلى « النطاق الأسود» الذي لا نظير له في سائر مدن أو أقاليم القطر ، وكأنه بصمة أو وصمة أصابع العاصمة المميزة على قلب الوادي الأخضر.

ومن المستحيل أن نمضي بعد هذا في تعديد مظاهر ومخاطر التلوث العاصمي من نفايات الصناعة والصرف الصحي أو غير الصحي ، إلى مجـــاج مـــائن والجباســـات والجيارات ودخان المصانع والأفران ... الخ . ولكن الخلاصة المؤكدة أن العاصمة بدلا من أن تكون بللورة حضرية نموذجية ، تحولت تحول باطراد إلى بؤرة باثولوجية غير صحية تحت الأرض وعلى السطح وفي الجو .

ومن المستحيل كذلك ترجمة هذه الخسائر في صيغة مادية أو صحية أو معنوية ، يكفي أن مجرد التنفس – والكلمة أصل التنافس لغة – قد ارتد

نوعا من التنافس المجرد فى هذه البيئة المكتظة الملوثة . والكل فى النهاية لا ينفصل عن تضخم الكائن العضوى نفسه ، أى إفراط الحجم مرة أخرى . فالقاهرة التى شبهت بجدارة بزر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد قد أصبحت للأسف قفصا حديدياً مكدسا بالسكان والمبانى أضلاعه رمال الصحراء غربا وتراب المقطم شرقا ودخان المصانع شمالا وجنوبا .

«حماقة» العاصمة الجديدة

إلى هذا المدى إذن وصلت مشكلة القاهرة ، حتى دعا البعض علنا بل وعلى المستوى الرسمى إلى عاصمة جديدة ، حيث استيقظ المصريون ذات صباح عجيب فى منتصف العقد الفريد ، عقد السبعينات الأسوداتى ، ليطالعوا بكل بساطة خبرا مقتضبا وأمرا مقضيا بقرار حكومى بإنشاء «عاصمة جديدة لمصر» .

وكأنما قد فرغت مصر المحروسة من جميع مشاكلها وأزماتها وأوزارها ، وكأنما كان هواة التخطيط وأحباب التعمير فى انتظار إشارة البدء ، فإذا حمى البحث تنطلق من عقالها مغربة ومشرقة ومبحرة ومصعدة وراء تلك العاصمة المنقذة ، إما كمدينة تنشأ بكرا أو كمدينة قائمة تنقل إليها العاصمة ، وذلك كحل جذرى وتخلصا من متاعب القاهرة التراكمية وصعوباتها المثبطة المحبطة .

قائمة الاقتراحات

المشروع الحكومى

فأما المشروع الحكومى فقد اختار هضبة صخرية شمال الصحراء الغربية على بعد ٢٠٠ كم من كل من القاهرة والاسكندرية وقريبا من وادى النطرون ومشروع منخفض القطارة المقترح ، بحيث تخدم هذه العاصمة الجديدة التوسع العمرانى لذلك القطاع من الصحراء فى المستقبل وتسهم فى تنشيط الحركة السياحية بها (كذا) ويحل المشروع مشكلة المواصلات بإنشاء الطرق والمطارات

الحديثة . ومن السهل بعد هذا تسوية وتمهيد الهضبة واستغلال كثبانها الرملية فى التشجير وجماليات اللاندسكيب . أما تقاسيم أراضيها غير المحدودة فإن طرحها للبيع يمكن وحده أن يمول المشروع . أما عن المياه فإن المشروع يذهب إلى إمكانية توصيل مياه النيل من خلف السد العالى لتكون محملة بالطمى لتستزرع الوادى الجديد فى الطريق .

ويبدو أن هذا المشروع الحكومى ، وقد استشعر فداحة شططه بعد ما لقى فورا من مقاومة شعبية وعلمية رادعة ، تراجع عن موقعه الأول إلى موقع آخر أقل تطوحا وخللا ، دون أن يتخلى فى الوقت نفسه عن مبدأ العاصمة الجديدة . فمنذ مات المشروع المعلن ميتة طبيعية ، يبدو أن هناك نية مبيتة مضمرة ، تتم فى تكتم وصمت وخفاء كالمؤامرة ، على إعداد ما يسمى مدينة السادات الجديدة لتكون العاصمة الجديدة لمصر يوما ما وكأمر واقع . وقد تقرر بالفعل نقل بعض لوزارات إليها بالقطاعى تمهيدا للانتقال بالجملة، وضعا للشعب أمام الأمر واقع . كل أولئك لأمر ما لسنا نعرفه ، ولمصلحة من لا ندرى .

المواقع الصحراوية البكر

من ناحية أخرى ، ففيما عدا ذلك الاقتراح الحكومى الأصل ، فإن حمى لبحث حملت البعض إلى المنطقة الصحراوية ما بين الفيوم ووادى النطرون تجاه غرب المنوفية وعلى طريق القاهرة – الاسكندرية ، أو كبديل منحدرات جبل القطرانى الشمالية خارج الفيوم . هذا بينما وصل البعض إلى منطقة الساحل الشمالى الغربى حوالى مطروح وأمثالها ، بينما قذفت بالبعض الآخر بعيدا جدا خارج حدود الوادى (والعقل) فألقت به فى الفرافرة – نعم ، الواحة – لتكون اصمة لمصر – وليس للوادى الجديد كما قد يتصور وكما يمكن فعلا – وذلك على اس توسط موقعها من خريطة مصر المربعة (كذا) ، واعتدال جوها ، ولاشك ضا لوفرة مياهها الباطنية .

وعلى الجانب الآخر تماما من الوادى ذهب البعض إلى قلب مثلث القاهرة

– السويس – الاسماعياية الصحراوى حيث اختار نقطة على بعد ٣٥كم من مطار القاهرة الدولى ، ٨٠ كم من البحيرات المرة . وعدا خطى السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس والاسماعيلية والخط الجديد بينهما إلى فايد وفنارة ، وفضلا عن وجود شبكة جيدة جاهزة من قبل الطرق الصحراوية وطرق السيارات الشريانية ، فإن المشروع يقترح أيضا شق قناة بين تلك العاصمة الجديدة والبحيرات المرة لتصبح متصلة مباشرة بقناة السويس بحيث تكون العاصمة المقترحة ميناء عالمية عند ملتقى الشرق والغرب ، تدخلها السفن رأسا من الشمال من أمريكا وأوربا والمتوسط ومن الجنوب من آسيا وإفريقيا والأحمر .

أيضا فعدا وفرة الأرض الصحراوية المجانية بغير حدود ، فإن وفرة الأحجار الجيدة والمحاجر فى المنطقة – يذكرنا الاقتراح – تساعد فى بناء المدينة الجديدة وأخيرا فإلى جانب كل مؤسسات العاصمة السياسية ، ستكون العاصمة مدينة صناعية كبرى من الدرجة الأولى ، لاسيما قناتها ستكون شريان الاستيراد والتصدير، بينما تعمل الشرقية الموجهة كحقل غذائها . (١)

المواقع القائمة

هذا عن المواقع البكر التى طرحت . أما من المواقع القائمة فقد رشح البعض المنيا ، نظرا كما قال لتوسط موقعها بين الشمال والجنوب ، ولوفرة الأرض الصحراوية الفضاء ازاء ها على الضفة الشرقية ، ولحسن مناخها بفضل تلطيف الرياح الشمالية الغربية بعد مرورها على بحيرة قارون بالفيوم (كذا ، علما بأن تأثير البركة الضئيلة الضئيل إن وجد فإن الفيوم أولى به ، هذا فضلا عن أن المنيا بالذات من أكثر أجزاء مصر قارية فى المناخ ، فهى تسجل بانتظام أدنى درجة حرارة فى الوادى شتاء) .

قائمة الانتقادات

ولعل من العبث وحده أن نناقش هنا كل اقتراح من هذه الاقتراحات أو

---

(١) « عاصمة جديدة » جريدة الشعب ، ١٩٨٠/١٠/٧ ، ص ٢ .

النزوات على حدة ، ولكن لنا أولا أن نعرض لفكرة العاصمة الجديدة كمبدأ . وابتــداء فإن التفكير فى ترك عاصـــمة قائمة ، مهما كانت مرهقة أو مرهقة ومحبطة أو محبطة ، إلى أخرى تنشأ جديدا مسألة ليست بالهينة وتحتاج إلى مراجعة معمقة جدا وإلى ميزانية دقيقة للغاية لحساب الخسائر والأرباح ، ليس فقط علميا أو تخطيطيا ، ولا اقتصاديا أو ماديا وحسب ، ولكن أيضا سياسيا وقوميا ، محليا وعالميا . فالعواصم لا تولد بين يوم وليلة ولا تنشأ بأمر عال أو فرمان همايونى ، وإنما هى تنبثق استجابة لضرورات طبيعية وتخضع فى دورة حياتها لقوانين وضوابط طبيعية وإلا فشلت وأفلست والقاهرة لم تنشأ وتزدهر وتتضخم حيث هى كمجرد نبت شيطانى أو كعش الغراب الطفيلى ، ولا لأسباب عشوائية أو بمجرد قرار أو مرسوم بيروقراطى ، وإنما موقع القاهرة هو المحصلة النهائية لآلاف السنين من التجربة والخطأ ونتيجة لعملية انتخاب جغرافى وجيوبوليتيكى قاسية ومفعمة طولها ٥٠٠٠ سنة هى عمر مصر وعرضها ١٠٠٠ كيلو هى أبعاد الوادى . إنها الخلاصة الصافية لكل تاريخ مصر الألفى وجغرافيتها المقطرة المرشحة .

وبوضوح كامل ، فليس فى مصر مكان تحكم وتدار منه أصلح من موقع القاهرة . وإذا كانت هذه المنطقة هى أقدم وأطول مواقع عاصمتنا عمرا بحيث كانت العاصمة الطبيعية لمصر خلال تاريخها الوطنى ، فـليس ذلك بالصــدفة أو عبثـا ولـكن بقـوة قـوانين أنثرو بوجغرافية عقلانية وقوى طبيعية منطقية حاكمة . بل ليس فى الدنيا عاصمة أكثر طبيعية ومنطقية من موقع القاهرة ، لا جغرافيا ولا تاريخيا ، كما يحدثنا جغرافى عظيم غير قاهرى ولا مصرى هو البريطانى ددلى ستامب.

٧

فلسفة العاصمة الجديدة

هذا عن القاهرة كعاصمة قائمة بالفعل . أما عن فلسفة العاصمة الجديدة ، فإن فى العالم عواصم جديدة كثيرة أنشئت عمدا لأسباب مختلفة وكمبادىء أو فكريات معينة . من ذلك الفلسفة الأمريكية فى «العاصمة الضئيلة Inferior Capital » حتى لا تطغى على الاتحاد أو يطغى عليها الاقتصاد . من ذلك أيضا استباق أو حث التعمير فى الأراضى البكر من الدولة ، مثل برازيليا عاصمة البرازيل الجديدة فى الداخل . كذلك ففى دول إفريقيا الوليدة الآن عشرات من مشاريع العواصم الجديدة ، ولو أن بعضها تراجع عنها مؤخرا حيث هددتها بإفلاس الدولة .

وينبغى أن يكون مفهوما بعد هذا أن معظم هذه العواصم الجديدة تعانى من صعوبات خانقة ومشكلات كبرى . فهى باهظة التكاليف بقدر ماهى محدودة الفرص ، الحياة فيها صعبة قاسية « خام » ، واحتمالات فشلها أكبر من نجاحها ، كما أن العواصم القديمة تحاربها وترفضها ، والكل يصمها بأنها فى الأغلب مصطنعة ملفقة ، تعيش على الحقن الدائم من جانب الدولة وعلى عمليات نقل الدم المستمر وتحت خيمة أوكسجين أو صوبة زجاجة محمية بلا انقطاع ، والواقع أن بعضها لا يعدو الدافع اليه أن يكون نوعا من الترف والأبهة السياسية ومركبات العظمة المظهرية الباذخة ، كما أن البعض الآخر يعد مضاربات مدنية فاشلة .

وفى جغرافية المدن ، إذا أردنا فصل الخطاب ، أن العواصم السياسية نوعان أو نمطان : العواصم الطبيعية والعواصم الاصطناعية . الأولى نبت

ونمو تاريخي طبيعي وتعد مركز النواة البشرية العمرانية الحقيقية فى الدولة ، ومن ثم المدينة الأولى ذات الهيبة والمجد والعراقة التاريخية بها . إنها عواصم «البلاد القديمة» الناضجة ، والدولة هنا فى الغالب موحدة لا اتحادية ، أما العاصمة فمتعددة الوظائف متوازنة اقتصاديا . من أمثلة هذه العواصم لندن وباريس وروما وبغداد ودمشق ، ولكن يقينا فوق الكل وقبل الجميع القاهرة .

أما الاصطناعية « فعواصم بالأمر fiat capitals » ، بلا جذور تاريخية أو سيادة اقتصادية ، ضئيلة الحجم غالبا ، أحادية الوظيفة بصرامة دائما . فهى مدينة سياسية صرف ، ومن ثم مختلة التوازن اقتصاديا ، بينما أن دولتها اتحادية غالبا . إنها عواصم «البلاد الجديدة » البكر أساسا ، الحديثة التعمير والنشأة . (١)

مواقع ضد - جغرافية

فإذا ما عدنا إلى عاصمة جديدة لمصر ، فإن البديل القائم المقترح فى المنيا ، وإن كان أقرب إلى التوسط هندسيا ومسافيا ، فهو أبعد ما يكون عن التوسط عمرانيا وسكانيا ، حيث يقع شماله أربعة أخماس سكان مصر على الأقل مقابل الخمس جنوبه . وإلى هذا فانه ليس بالتوسط الحسابى البحت تنتخب مواقع العواصم السياسية . فالموقع المقول هو من الناحية الجيوبوليتيكية موقع «جوانى» متخلف بعيد عن تيارات ومحاور الحياة والحركة العالمية والدولية . وفيما عدا هذا ، فليس فى موقع المنيا ، جدلا ، ميزة حالية أو مستقبلية لا تتحقق أو يمكن أن تتحقق بالتخطيط الرشيد فى موقع القاهرة . الاقتراح إذن لا يعدو فى مجمله أن يكون خطوة إلى الوراء ، تخطيطيا كما هو فكريا .

أما عن المواقع الصحراوية البكر ، فإن المشروع إذ يبدأ من الصفر المطلق وفى الفراغ المحض يتطلب إنفاقات أولية فادحة بل فاحشة تنوء بها أغنى الدول ، وقد تكفى فى حالة مصر لإعادة خلق الريف والقرية المصرية جميعا خلقا جديدا

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، ط ١ ، ص ٣٤١ - ٣٥٧ .

على أرفع مستويات العصر . فمن تمهيد وإعداد إلى شبكة طرق شـــريانية كاملة مقدما إلى هيكل تحتى برمته ، من شبكة مياه ومجار وكهرباء .. الخ ، حتى تجتذب المولين والمستثمرين الجدد الذين قد لا يجدونه بعد ذلك كله مجزيا أو مبرراً للمغامرة . كل أولئك دون أن ننسى (أو نذكر) أن المشروع يفترض أولا أن ننشىء نيلا جديدا بأكمله ووادیا ثانيا فى الواقع قبل أن يمكن لأول معول للتعمير أن يبدأ (!) . فالمشروع من الناحية التمويلية البحتة إذن ، فضلا عن الناحية الطبيعية ، غير اقتصـــادى من البداية ، وقد يتحـــول فى النهاية إلى قطعة من المضاربة العقارية الفاشلة الخاسرة .

على أن القضـــية اذا كانت أكبر جدا من مســألة استثمارات أرضية ومضاربات على أثمـــان أراضى البـناء وعقارات المدن ، فيبقى أن المشروع يعنى مسبقا عملية إسكان على نطاق هائل حتى تتسع للجزء الأكبر على الأقل من جهاز بيروقراطية القاهرة المنقول بكل عائلاته إلى العاصمة الجديدة ، بكل السلسلة الضرورية من الخدمات ومرافق الحياة اليومية والاجتماعية والتجارية والتعليمية ، إذ لن تعمل تلك النواة أو تعيش فى فراغ عمرانى أو اجتماعى أو حضارى . وتلك عملية إسكان ترجح على أقل تقدير أضعاف ما حققته مصر فى منطقة القناة فى الفترة الأخيرة مثلا .

وسواء فى الفرافرة أو فى عمق شمال الصحراء الغربية أو على منحدرات القطرانى أو فى المدينة المسماة بالسادات أو فى مثلث صحراء شرق الدلتا ، فإن عليك بعد هذا كله أن تنقل إلى السكان كل عناصر الحياة الأساسية واليومية ابتداء من المياه المنقولة (حيث لن تكفى المياه الجوفية مهما كانت غنية) إلى الغذاء والطعام إلى خامات الصناعة بجميع أنواعها وطبقاتها نباتية كانت أو حيوانية أو معدنية ... الخ . وفى كل الحالات فإن هناك تكلفة النقل الباهظة، التى تتضاعف أيضـــا فى حـــالة الصناعة إن هى استهدفت التصدير . (١)

---

(١) جمال حمدان « لا تنقلوا عاصمة مصر » ، الأهرام ، ١٩٧٦/٧/١٧ ، ص ٥ .

عاصمة سياسية أم متروبولية ؟

ثم إن الاقتراحات المطروحة جميعا تبدو غامضة لا تعرف ماذا تريد بالضبط : عاصمة سياسية أساسا قاصرة على الادارة العليا وضرورزاتها وتوابعها وملحقاتها المباشرة كواشنطن حاليا أو فرساى سابقا ، أم عاصمة صناعية وإنتاج وأعمال كأى متروبوليس عظمى مثل القاهرة نفسها المراد استبدالها . فإن كانت الأولى ، فلاشك أنها جميعا دون موقع القاهرة كفاءة وإدارة وصلاحية ، أى كخدمة سياسية ، كما سنرى . أما ان كانت الثانية ، فهى دون مجمع القاهرة وفورات واقتصادا وقدرة ، أى كطاقة إنتاجية .

من الناحية الجيوتكنية والجيونومية ، من الناحية العملية والواقعية بكميات أبسط ، المشروع إذن خرافى أكثر منه أى شىء آخر ، ومحكوم عليه بالاعدام سلفا . ومع ذلك ينبغى أن تعترف أنك تستطيع ، كما يقال أحيانا ، أن تبنى مدينة تحت البحر بمثل ما يمكنك أن تزرع حقل بطاطس تحت القطب - بشرط أن تحتفظ بأستاذ جامعى جانب كل ثمرة ! نريد أن نقول إن الدولة الحديثة ، بكل إمكانيات تكنولوجيا أواخر القرن العشرين ، وبكل سلطة القهر والحكم ، لاسيما فى دولة ديكتاتورية عاتية المركزية والبيروقراطية كمصر ، يمكنها بالاصرار والعناد أن تخلق عاصمة فى أى بقعة من رقعة الوطن . ولكن السؤال هو : لمصلحة من ، ولحساب من ، ومن ذا الذى يدفع الثمن ؟

إن عاصمة جديدة لمصر كالمقترحة لن تعدو أن تكون مثل عشرات العواصم الصحراوية والبترولية التى خلقها البترول فى يوم وليلة من لاشىء وضد الطبيعة فأضاف بذلك سلسلة جديدة إلى قائمة العواصم الاصطناعية المفتعلة ، مع هذا الفارق الحاسم وهو أن البترول الخرافى هناك هو الذى يدفع ، وأن تلك جميعا عواصم موقوتة مرحلية زائلة كالبترول نفسه ، تبنى على الرمال لتزول كالرمال .

وحتى لو نفذت الخطة فستكون عاصمة تعيش تحت ناقوص زجاجى مفرغ من الهواء ومن الحياة ، ولن تعدو أن تكون مدينة ضئيلة الحجم نائية معزولة

كقوقعة من الموظفين والمكتبيين والبيروقراط أشبه بواحة مفقودة فى الصحراء ، يشعرون فيها . كأنهم فى منفى يهرب منه كل من يستطيع ولا يبقى به إلا كل مغلوب على أمره .

خدمة مركزية أم إدارة بالبريد؟

على أن السؤال الحرج والفيصل بعد هذا ، جغرافيا واقتصاديا ، سياسيا واجتماعيا ، حكما وادارة ، هو : لماذا ، ولمصلحة من ، ولأى حكمة تدار شئون الوادى والمعمور وكتلة السكان من نقطة خارجها جميعا وتقع منفصلة ومعزولة عنها تماما بفاصل ٢٠٠ أو ١٠٠ كم على الأقل ؟ إن الأصل فى الدولة وجهاز الحكم وأداة الادارة أنها خدمة مركزية Centralized Services ، بل إنها لأشد الخدمات المركزية مركزية ، وحاجتها إلى توسط سوقها وعملائها - أى المواطنين ، أى الوطن - هى ضرورة شرطية ليس فقط لنجاحها وظيفيا ولكن أساسا كمبرر لوجودها وقيامها أصلا . الأصل فى العاصمة ، باختصار ، أن تتوسط قلب الدولة ، قلب المعمور الفعال .

حتى من الناحية المادية البحتة ، ينبغى على الادارة أن تكون عملية اقتصادية أولا . وأهم منها أن تعيش الادارة مع الناس وبين الشعب وأن تعايش السكان ، وبغير هذا لا يتصور كيف تعمل . أما المشروع فيخلق انفصالا شبكيا كاملا ، فيزيقيا ووظيفيا ، بين الادارة والجمهور وبين الحكومة والشعب ، يترك كليهما فى فراغ وظيفى تام لا يملؤه التلكس ولا التليفون أو التيكرز أو التلغراف أو أى من سائر وسائل الاتصال الحديثة . إن مشروع العاصمة الجديدة ، فى ظل جغرافية مصر الطبيعة والبشرية ، إنما هو مشروع «الادارة بالبريد» ولا نقول «حكومة منفى» . (قد يكون من الطريف ، دونما تهكم ، أن نتنبأ باحتمالات الانقلاب على الدولة الغائبة فى مثل هذه العاصمة كل بضعة أشهر ، إن لم يكن كأمر يومى» !)

فى التقييم النهائى
مالهـا وماعليها

أما قصارى ما يمكن أن يقال فى صف تلك المواقع الجديدة المقترحة بعامة فهو انها تصلح لأن تكون مدنا جديدة متوسطة فى الصحراء . أى نوايا جديدة فى عملية غزو وتعمير الصحراء - ولكن لا أكثر . والواقع أنها لا تعدو أن تكون كذلك بالفعل ، مثل مدينة السادات المسماة فى غرب الدلتا ، بينما لا يكاد اقتراح شـــرق الدلتا يبعد عن مدينة التعمير الجديدة ١٠ رمضان إن لم يكن هو بعينه نفس الموقع الجغرافى العريض . وكلتا المدينتين قد تصلح على المدى البعيد لتكون عاصمة اقليمها الصحراوى ،الأولى عاصمة صحراء النوبارية والثانيــة عاصمة صحراء شرق الدلتا . أما كعاصمة لمصر فكلتاهما أبعد ما يكون ويمكن عن أن تصلح ، حيث تقع تماما خارج offside المعمور وعلى هامش العمران .

أخيرا ، فإذا كانت هذه التحفظات والاعتراضات الجذرية تصدق على جميع المواقع المقترحة شرقا وغربا ، قديمة وجديدة ، فإن لبعضها أبعادا خاصة تثير المزيد من الرفض ، وربما الرثاء أحيانا مثال ذلك اقتراح مثلث صحراء شرق الدلتا .

فهو أولا ، إذ يبعد عن مطار القاهرة ٣٥ كم فقط ، لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون ضاحية لها ، بعيدة منفصلة اليوم ولكنها ملتحمة بها مبتلعة فيها غدا . وبهذا المعنى فإنه ليس اقتراحا بعاصمة جديدة لمصر بقدر ما هو اقتراح بضاحية جديدة لعاصمة مصر ، أى فرساى القاهرة . ولكن لأن الاقتراح يجعلها عاصمة صناعية أيضا ، وميناء بحرية على فرع لقناة السويس إلى ذلك ، فإنها ليست فرساى القاهرة بقدر ما هى السويس الظل أو الإسماعيلية الداخلية .

وفى الحلقة الأولى فإن القاهرة الأم أقدر خارج كل حدود ومقارنة على أداء وظيفتها السياسية من هذه الضاحية الضائعة ولا نقول اللقيط . أما فى الحالة الثانية فإن أيا من السويس والإسماعيلية أقدر على أداء وظيفتها الصناعية

والتجارية من هذه الميناء الخلفية المتخلفة المكلفة . وفى الحالتين فلا داعى لها وظيفيا ولا مبرر .

ومع ذلك فلو فرض جدلا أن هذا الموقع المقترح يجمع كل مزايا تلك المدن جميعا ، سياسية وصناعية واقتصادية ، فإن لنا أن نتوقع له - منطقيا - أن ينجح وينمو الى حد من الضخامة والتخمة يفوق منه القاهرة الحالية بكل أعراضها الحالية بكل أعراضها وأمراضها التى ما قام الاقتراح إلا كحل لها ، ان الاقتراح ، يعنى، يهزم أغراضه بنفسه ، بل يسخر من نفسه بنفسه .

على أن أطرف ، وإن كان أخطر ما فيه ، أنه بكل بساطة ولكن بحسن نية بالطبع ، يقدم عاصمة مصر هدية ذهبية على صفحة فضية أو لقمة سائغة على ملعقة ذهبية للعدو الإسرائيلى المتربص الجاثم شرقا .

فهو إذ ينقل قناة السويس إلى أقدام العاصمة المقترحة ، فإنما يفتح أبوابها لغواصاته تحت الماء ومدمراته فوقه ، فضلا عن طيرانه وصواريخه فى سمائها . وفى أية مواجهة جديدة مع العدو ، فكما تسقط مدن القناة عادة فى أول ضربة ، تسقط عاصمة مصر فى الأربع والعشرين ساعة الأولى ، لنشرع فورا بكل الجد الوطنى والحزم والنشاط المعهود فى «تهجير» العاصمة إلى عمق «الوادى» فى الداخل (أم لينتهى كل شئ مرة واحدة إلى الأبد ؟)

كلا ، إن من الصعب أن يتصور المرء تخطيطا أخطأ من هذا استراتيجيا وعسكريا ، مثلما هو تخبط مخل سياسيا واقتصاديا .

رؤية خاطئة

الخلاصة الحتمية أن اقتراح العاصمة الجديدة إنما يصحح خطأ قائما بخطأ جسيم أفدح وأشد نكرا ، خطأ قابلا للعلاج بخطأ قاتل بل انتحارى ، ذلك لأنه إنما يقتل عاصمة حية ليخلق عاصمة ميتة . فمثل هذا المشروع لن يكون حكما بالاعدام على القاهرة ، ولكنما هو نفسه المحكوم عليه بالاعدام مسبقا . ذلك أن القاهرة - تلقائيا - ستدافع عن نفسها بقوة الجغرافيا الحاكمة وبثقل التاريخ

المجيد ومجدها العالمى المرموق ، وستظل مثلما حدث فى الحالات المماثلة العاصمة المتروبوليتانية الاقتصادية والبشرية الحقيقية للبلد ، ستظل عاصمة مصر إلى آخر التاريخ . ولقد تخسر القاهرة عندئذ الكثير ، ولكن مصر سوف تخسر أكثر . حتى لو نقلت العاصمة ، إذن ، فلن تحل المشكلة وإنما أنت تضاعفها ، إذ ستخلق عاصمة هزيلة عاجزة فجة ، دون أن تعالج أمراض القاهرة بأخطبوطها المتمدد أو سرطانها الزاحف .

إن فكرة العاصمة الجديدة ، نحن نرى ونخلص ، إنما تنبع من انكسار مخل فى الرؤية ومن رؤية خاطئة جذريا ، تضع العربة أمام الحصان وترى الهرم مقلوبا . ولولا أن دعوة «انقلوا العاصمة» صدرت عن أجهزة الدولة نفسها ، لظنناها آخر تلك السلسلة من الصيحات غير الحميدة التى رفعت عقيرتها فى السنوات القليلة الأخيرة مثل «اهدموا السد !» ، «أغلقوا القناة !» ، «لا تزرعوا القطن !» ... الخ .

فمصر دولة قديمة جدا ، أقدم دولة في العالم ، وهي بلد أقدم وأقدم ، شعبها ناضج وعريق ، وعاصمتها «عاصمة طبيعية» معتقة أكثر مما هى عتيقة . وهى بهذا كله ليست بلدا حديث العهد أو دولة جديدة ، ولهذا لا تصلح لها «عاصمة اصطناعية» ولا هى تحتاج إليها . وفضلا عن هذا فقد أصبحت القاهرة جزءا لا يتجزأ من شخصية مصر ، وصارت مصر والقاهرة صنوان لا يفترقان في الواقع وفى الذهن . ولا تكاد مصر تتصور بغير القاهرة عاصمة ، تماما كما لا تتصور بغير النيل ، وكلتاهما بدون الأخرى تبدو «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون .

ولكن القاهرة للأسف أصبحت كالقطن : هذا أفضل ألياف في الدنيا ولكن أسوأ صناعة نسيج ، وهذه أفضل موقع عاصمة فى العالم ولكن أسوأ نمو مدنى . غير أن كليهما مفترى عليه ، متهم برئ ، ضحية ونحن الجناة . أما دعوة العاصمة الجديدة فليست للأسف أكثر من «حماقة» ، دون أن يكون فيها مثلا أى شئ من نبوءة « حماقة سيوارد Seeward's folly الشهيرة والمفترى عليها . ولا

يمكن للجغرافى ، وجغرافى المدن خاصة ، أن يتصور اقتراحا أشد خطأ وانحرافا وسخفا .

وإن من الخير لنا والأجدى ، بل والضرورى ، أن تختفى هذه النغمة السطحية البلهاء والجهول وتنقرض إلى الأبد من حياتنا الفكرية ، نغمة عاصمة جديدة ، فهى إن دلت على شئ فإنما تدل على أن الجهل المسلح لا يحكم ويتحكم فحسب ، بل ويخطط ويصمم أيضا . ذلك أنها ليست تخطيطا مفكرا بقدر ما هى انحرافة تخطيطية ، ليست مخيلة جريئة أو رؤية جديدة بقدر ما هى شطحة مريض ونظرة تقليدية معوجة . فإن ما تحتاجه مصر ليس عاصمة جديدة ، بل خريطة جديدة . والمطلوب ليس نقل العاصمة وانما ضبط العاصمة ، ليس عاصمة جديدة بل «عاصمة مغلقة» كما سنرى على الفور .

عاصمة مغلقة

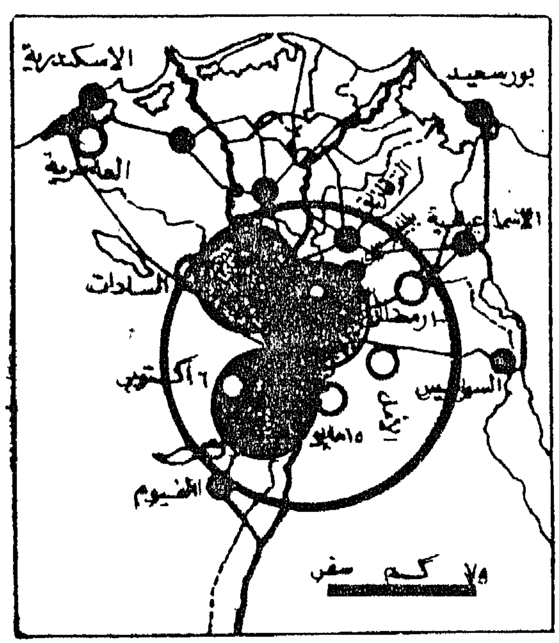
إن الخطأ فى القاهرة ليس فى موقعها كعاصمة ، ولا هو فى عاصميتها كمبدأ .فما من شك كما رأينا أنها بكل مقياس وعلى أى أساس العاصمة الطبيعية المخلدة لمصر الخالدة . وإنما الخطأ فى القاهرة أنها تجاوزت السقف الأعلى لحجمها الأنسب سواء بالنسبة لموضعها المحلى أو لحجم سكان الدولة . بصيغة أخرى ، المشكلة فى القاهرة هى مشكلة إفراط الحجم ، إفراط العاصمة يعنى . فمصر الآن كما رأينا تعانى من افراط المدنية ولكنها بكل تأكيد تعانى إلى درجة المرض من تضخم العاصمة المفرط .

وليس هذا دفاعا عن سلبيات القاهرة وسوءاتها وأخطائها ومشاكلها العمرانية الفادحة ، ولكن القاهرة على علاتها وعللها وعيوبها ضحية سوء التخطيط أو بالأحرى غيابه . العيب ليس فى القاهرة ولكن فينا فإنما القاهرة ما نفعل (أو ما لا نفعل !) ولقد قيل ، ربما بكثير من سخرية مريرة ولكن بغير قليل من حق ، إنه لو كان فى الامكان بناء السد العالى عند القاهرة لفعلنا (أو بالأصح لفعلوا) ! والمشكلة المأساوية هى زن الحجم

بطبيعته ظاهرة تراكمية، ولهذا فكل تأخير فى مجابهتها يزيدها تفاقما إلى أن يصبح كل حل محكوما عليه بالاجهاض المتكرر .

من المضاعفة الى التصنيف

ما الحل إذن ؟ يمكن أن نحصر «الحلول» الممكنة والمطروح بعضها فعلا فى ثلاثة :المضاعفة ، التثبيت ، والتنصيف . فأما الأولى ، فلقد يبدو غريبا جدا أن يدعو أحد إلى مضاعفة حجم العاصمة أو إلى المزيد من نموها وهى تكاد تنفجر على نفسها من التخمة ، ولكن هناك بالفعل من يفعله ، بل والذى يفعله هو تخطيط «دعه يمر» الراهن .



شكل ٧ – القاهرة الكبرى كمركز ثقل الصناعة والزراعة فى مصر : محور الصناعة بقطبيه الشمالى والجنوبى وأقليم الزراعة العاصمية بفصوصه الثلاثة الألبان فى المنوفية والفواكه فى القليوبية والخضر فى الجيزة . المدن الجديدة حول القاهرة من العاصمة وليست فيها . الدائرة الكبرى ونصف قطرها ٧٥ كم تمثل الدائرة الحمراء أو الدائرة المغلقة .

المضاعفة

فآخر طبعة من التخطيط المستقبلى الرسمى للعاصمة تفترض ١٦,٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ وتعتزم أن تحيل اقليم القاهرة الكبرى بأسره إلى منطقة حضرية بنسبة ١٠٠٪ وعلى هذا الأساس قسمت الخطة النمو المرصود إلى عدة قطاعات بعضها داخل المنطقة المبنية الحالية وبعضها خارجها ، وبعضها فى الأراضى الزراعية . ثم يضاف إلى هذا المدن السبع الجديدة ١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، الأمل ، العبور ، بدر ، السلام . وأخيرا فإن هذا النمو في مجمله سيتم على ٥ محاور : غربى على طريق ٦ أكتوبر - مدينة السادات ، وشمال شرقى على طريق القاهرة - بلبيس ، ثم محور القاهرة - السويس، ومحور القاهرة - القطامية - العين السخنة ، وأخيرا محور القاهرة - حلوان .

ولن نتوقف هنا طويلا عند هذه الخطة والخريطة أو التصورات والتصميمات ، ولكن مبدأ السماح بأى نمو إضافى فى حالة القاهرة قد بات قطعة ليس إلا من جنون الضخامة والعظمة megalomania ، سوف تسير بالقاهرة الحضرية على طريق الانقراض كالدؤدؤ ، مثلما تسير مصر السياسية الآن على طريقة كالديناصور (أو لعله العكس : هذا الديناصور وهذا الدؤدؤ !)

ولا يقال إن هذا النمو استثمار للامكانيات الاقتصادية للحجم حيث لا يتوافر مثلها قط فى أى اقليم من مصر ، فليس هذا إلا عودا من جديد إلى مبدأ الوفرات الخارجية القصير الأمد (والنظر) وإذا كان جغرافى كبير حصيف مثل فوست لم ير مانعا أن تصبح لندن نصف سكان بريطانيا يوما ما ، فتلك كانت كبوة جواد عاثرة ، بينما أخذت لندن نفسها تحجم نفسها بنفسها وتلجم رأسها بيدها .

التثبيت

فإذا ما انتقلنا إلى التثبيت كبديل ، فإنه يعنى وضع «سقف» أعلى لنمو العاصمة «وأرضية» سفلى لنمو المراكز الاقليمية . ولقد كان هذا بالفعل رأينا

حتى سنة ١٩٧٠ حيث قلنا «لتكن ملايين القاهرة الكبرى السبعة – وهى تجسيد مشرف للعزة الوطنية ولتقدم مصر وفخر لكل مصرى بما فيه الكفاية السبعة الكافية جدا – لتكن إذن السقف النهائى ، ولنترك الفرصة لرفع أرضية أقاليم مصر» . وعلى ذلك الأساس دعونا إلى إعلان مدينة القاهرة الكبرى ، وربما الاسكندرية الكبرى كذلك ، «مدينة مغلقة» للتنمية لمدة عشر أو حتى خمس سنوات مؤقتا (١) .

غير أننا نجد الآن أن أوان تثبيت حجم القاهرة قد فات ، حيث تجاوزت هى كل الحدود وبات هو حلا سلبيا لا يكفى . فلم يعد هناك حل سوى التصنيف ، لأن القاهرة بحجمها وشكلها الراهن ليست مشكلة مزمنة فحسب ، ولكن أيضا غلطة مستمرة متصاعدة . إن التصنيف الآن أصبح الشكل الوحيد الجذرى والفعال لضبط نمو العاصمة ، وضبط نمو العاصمة هو مفتاح التخطيط الاقليمى فى مصر بمثل ما أن ضبط النسل هو مفتاح التخطيط القومى بها . هذه – ولا سواها – هى نقطة البدء فى أى إصلاح أو حل .

لقد وصلنا الآن ، بل من قبل كثيرا ، إلى نقطة الانعكاس ، بمعنى أنك مهما وضعت فى القاهرة من مشاريع إسكان ومواصلات وتخطيط ... الخ ، فلن تحل مشكلتها بحال ، وإنما تضاعفها ، فكل مشكلتك الحالية مع القاهرة هى أنك إنما تحاول بوعى أو دون وعى أن تحيل خطأ إلى نقطة ، قطرا الى قطرة ، دولة إلى مدينة ، وطنا الى عاصمة . وتلك خطة تتجاوز الخطأ إلى الخطيئة . أما الحل ، حل مشكلة القاهرة مثلما هو حقا حل مشكلة مصر نفسها ، فهو القسمة على أثنين ، أن تبعد نصف سكان القاهرة منها . بذلك ، وبه وحده ، تصح القاهرة وتصح مصر ذاتها .

إننا ندعو – على ضوء الشخصية الأصلية لمصر – إلى تصفية المركزية العاصمية وإعادة توزيع القيم الاقليمية فى شبكة متكافئة حضاريا وبشريا واقتصاديا حتى نتحاشى خطر التخمة وانفجار الشرايين فى الرأس – العاصمة

---

(١) شخصية مصر ، ط ١٩٧٠ ، ص ٤١١ ، ٤٠٧ .

- والشلل الزاحف ولين العظام فى الأطراف - الأقاليم . وبتحديد واضح ووضوح تام ، المطلوب تخفيض حجم القاهرة الراهن إلى نحو النصف ، قل فى حدود ٧ ملايين .

ولهذا التنصيف بطبيعة الحال جانبه الآخر بعد تحجيم وتحديد حجم العاصمة وتصفية الحجم الزائد ، وذلك هو تحويل تلك الزيادة تباعا إلى الأقاليم . فتنصيف العاصمة يستتبعه ويكمله تثنية أو مضاعفة أحجام المدن الاقليمية . تنصيف العاصمة ، يعنى ، هو تثنية وتكثيف الاقليمية ، هو وحده مفتاح الحل الاقليمى وبداية الاقليمية الحقيقية فى مصر . وبديهى بعد هذا أن العملية كلها قطعة من الاستراتيجية القومية والاقليمية العظمى ، تتطلب إذا ما أتفق عليها من حيث المبدأ أبحاثا ودراسات مكثفة مفصلة فى الوسائل والخطط والتوقيت والتوزيع ... الخ .

استراتيجية التنصيف

غير أن هذا أدخل فى موضـوع الاقليمية فى مصر الذى نعرض له بعد قليل . أما إذا ركزنا هنا على الحد الأول من المعادلة أو العمـية ، التنصيف ، فدعنا لا ننس بديهية أولية ، وهى أننا إذا كنا جادين حقا فى الدعوة إلى إعادة توزيع السكان والكثافة السكانية فى مصر وإعادة رسم خريطتها ، فإن تحديد حجم العاصمة هو أول وأفعل مراحل هذه العملية . وبعد هذا فإن وضع حد أعلى لحجم العاصمة ليس بدعا ولكنه مبدأ معترف به عالميا ومطبق الآن فى كثير من الحالات ، مثل موسكو ولندن .

إننا لسنا من أعداء الحجم فى ذاته ، فتلك مدرسة رومانتيكية عتيقة غير جادة فى تخطيط المدن . ونرفض أكثر منها بالقطع الدعوة إلى تفتيت المدن الضخمة إلى تراب من المدن القزمية ، فهى شر من أسوأ أنواع التضخم المدنى . ولسنا نرفض - حتى - القول بأن الاتجاه العالمى الحديث التلقـائى فى حضارة العصر هو نحو المدينة الضخمة ، ونؤمن بأننا نعيش فى عصر المدن ، وعصر

المدن الكبرى بالتحديد[1] فللحجم فوائده وخدماته ووفوراته وضروراته الحقيقية . غير أن مزاياه تتحول الى مثالب ، ووفوراته الخارجية إلى خسارات داخلية محققة ، بعد نقطة معينة (مشكلة المواصلات والإيجارات ، التزاحم ، الأسعار ، الأنفاق الأرضية ... الخ) .

وإذا كانت هذه النقطة غير محددة تماما أو ثابتة ، فإن ٥ ملايين نسمة - مثلا - حجم يكفل كل وأراقى مرفهات وثمرات الحضارة الحديثة المتصورة ، فضلا عن ضروراتها . أكثر من هذا يغدو كما فقط ، مجرد وحدات متكررة تضاف إلى الوحدات القائمة دون أدنى فائدة ملموسة أو جدوى اقتصادية أو تغير كيفى (تماما كما فى مصانع النسيج بعد حد معين) .

أسوأ من هذا ، أيضا ، أن المدينة تتجاوز «المقياس الانسانى» أى أن حجم المدينة يتجاوز حجم الانسان ككائن عضوى له طاقته الطبيعية المحددة على الحركة والتنقل والعمل ... الخ . وفى هذا الصدد ، فقلما نتذكر أن القاهرى العادى - تماما كاللندنى أو الباريسى - قلما تزيد معرفته المباشرة والمعقولة بمدينته ، باستثناء قلبها التجارى الذى هو القاسم المشترك الأعظم وأداة الوصل والجمع الحقيقية بين جميع أبناء وأحياء المدينة ، قلما تزيد على الحى الذى يقيم فيه أو ربما اثنين أو ثلاثة تنقل بينها تباعا على مدى حياته بها . وفيما عدا هذا فانه يكاد يكون غريبا فى أى حى آخر ، بل ويبدو ويعد كذلك فيه بالفعل ، كما لو كان من مدينة أخرى أو فى مدينة أخرى . فلماذا ، وما المصلحة ؟

إن القاهرى ، ككل أبناء المدن عامة والمدن الكبرى خاصة ، إن أتصف بصفة «المجهولية» anonymity بالنسبة لمعظم الناس ، فإن معظم مدينته تتصف بالنسبة له بأنها «أرض مجهولة terra incognita» . فلماذا ، مرة أخرى ، هذه الضخامة المفرطة ؟ لتكن قاهرة الملايين السبعة إذن هى الهدف النهائى والحد الأقصى لقاهرة المستقبل القريب والبعيد والأبعد وإلى الأبد[2].

---

(1) Smailesee, Geagrabhy ab Towns, p.38

(2) Smailes, Geography of tawns, P. 88

وانطلاقا من هذا المنطق ، لابد أولا وعلى الفور من إعلان القـاهرة الكبرى مدينة مغلقـة إلى مالا نهاية ، فلا يضاف إلى وظائفها الراهنة - والمدينة أية مدينة ليست إلا حزمة من الوظائف فى التحليل الأخير - لا يضاف جديد أو زيادة ، وذلك تمهيدا لتصفية الزيـادة تدريجيا بحسب خطـة مدروسة موقوتة تنسق بين ضرورات الصيـانة والتعـويض على المدى القصيـر وبرنامـج الاحلال والتحويل إلى الأقاليم على المدى الطويل . وبديهـى أن تحقيـق هـذا لابد أن يشمل كل وظيفة من حزمة وظائف العاصمة ، لاسيما الصناعة بقوة عملها والادارة بجيش موظفيها .

وعن الصناعة بالذات ، فإن كل الأدلة تشير إلى أنها قد تجاوزت نقطة التشبع فى العاصمتين حتى أصبحت من أخطر معوقات الحياة فيهما ازدحاما وضوضاء وتلوثا . وعلى سبيل المثال أكان حتما أن تصل نسبة التلوث فى الجو والبيئة إلى حد الخطر فى قطاع حلوان - المعادى جنوب القاهرة الكبرى وفى قطاع المكس - الدخيلة غرب الاسكندرية الكبرى حتى تقتنع صناعة الأسمنت بالتوقف عن التوسع فى الأولى وحتى تدرك الثانية أن التوسع الصناعى صار خطرا عليها كما حدث وكما كشفت التقارير مؤخرا؟ إن ايقاف نمو الصناعة بجميع أشكالها ومستوياتها فى العاصمتين يجب أن يتقرر ويبدأ فورا وبلا أدنى تأخير . وهذا مبدأ استراتيجى باتت تعترف به كل دراسة علمية عن مصر فى الداخل أو الخارج .

عاصمة سياسية فحسب أو أساسا

ومن هذا المنظور ، فإننا نتقدم خطوة أخرى لنضيف إلى تحديدنا لحل مشكلة القاهرة مزيدا من التفصيل ، فنقول إن الحل الحقيقى إنما هو أن تصبح القاهرة عاصمة مصر السياسية فقط وأساسا ، لا عاصمتها السكانية والصناعية والتجارية والادارية وما لا ندرى من الوظائف الأخرى . والغريب أنه فى الوقت الذى تحشد فيه الصناعة والمدن الصناعية الجديدة فى القاهرة وحولها

حشدا ، كمشروعات المدن المليونية أو نصف المليونية الجديدة السبع حولها . يخرج علينا أقتراح العاصمة الجديدة ليجرد القاهرة من جوهر مبررها ووظيفتها الأصلية ألف سنة وهى الوظيفة السياسية .

والمتناقضة هنا هى أنك تريد أن تنقل الوظيفة الصواب من المكان الصواب إلى المكان الخطأ ، بينما تخلق الوظيفة الخطأ للعضو الخطأ فى المكان الخطأ . وبدلا من أن تفصل الصناعة عن السكان (القاهرة) ، تريد أن تفصل السكان عن العاصمة (مشروع العاصمة الجديدة) . والصحيح هو أن تفرغ العاصمة من الصناعة بدل أن تفرغ الأمة من عاصمتها .

ولا مفر من الاعتراف هنا بأن كثيراً من وظائف العاصمة الراهنة تم توقيعه فيها لأسباب غير وظيفية تماما كدولة الموظفين ، أو غير مقنعة تماما كالمليون تلميذ ، أو غير حتمية كالصناعات الثقيلة ، أو غير منتجة كمئات الالاف من الباعة المتجولين والمتسولين وأصحاب الحرف غير الواضحة ... الخ فليس من المفهوم حشد أغلبية الموظفين بالدولة فى العاصمة التى هى كما ينبغى اداريا مجرد مكتب رئيسى كما رأينا . كذلك فليس معقولا أن نحشد الصناعة بالذات وبكل أنواعها فى القاهرة وحولها ، فهى أس الداء وجذر المشكلة .

أضف أن نسبة كبيرة من رقعة القاهرة الكبرى هى من مدن العشش والصفيح والأكواخ الرثة غير الصحية ، مما يؤكد أن المتروبوليتانية هنا هى إلى درجة معينة عملية نقل لبروليتارية الريف لتتحلق حول العاصمة كبروليتارية مدن ، وأنك إنما تنقلهم من القرى والعزب فى قلب الريف المكشوف لتحشدهم بكل تكديس فى عشش الضواحى على أطراف المدن . أيضا ما قيمة وجدوى أن يكون ٨٠٪ من المهاجرين إلى القاهرة من الأميين ؟

ومما يؤكد هذا ويرتبط به أن القاهرة نمت لنفسها بضع ظاهرات غير مألوفة فى المدن الكبرى إن لم تكن معكوسة حقا . فالشائع مثلا فى كثير من مدن العالم وعواصمه الكبرى أن بعض الناس يعمل فيها ولكنه يسكن فى

الريف أو فى المدن الصغيرة حولها، وبينهما ينتقل كل يوم . ولكن العكس ملحوظ فى القاهرة : كثيرون – موظفون غالباً – يسكنون فى القاهرة ولكنهم يعملون فى المدن الاقليمية البعيدة بعد طنطا مثلاً ويسافرون بينهما يومياً . فكأن العاصمة هنا مكان سكن لا عمل .

كذلك فإن مدن العالم الثالث تنقد باستمرار على ضخامتها فى حين لا تعرف الأساس الوظيفى الصلب الممثل فى الصناعة : أما القاهرة فقد وصلت إلى حالة عكسية ، لا لأن هنا عاصمة تغص ، ولكن لأنها تحتوى الصناعة الثقيلة بالذات ، فى حين أن صناعات العواصم عادة صناعات استهلاكية خفيفة أو راقية .. إلخ . بل الملاحظ إلى حد ما أن صناعتنا غالباً تتبع السكان وسكان الصناعة . أى أن الصناعة كعامل توقيعى لا تمثل ضابطاً أولياً تماماً ، بل تأتى بدرجة ما وظيفة تابعة، وتابعة للوظيفة الادارية فى النهاية لأن هذه هى أصل معظم مدننا الرئيسية فى البداية .

لا للمدن الجديدة

فإذا ما انعطفنا على خطة إيقاف نمو العاصمة بما فى ذلك منع التوسع العمرانى وضبط الهجرة ، فأولاً وقبل كل شئ يجب أن تتوقف فوراً «لعبة المدن الجديدة» حول العاصمة حيث أصبحت كلعبة الجامعات الاقليمية : كم بلا كيف، ونمو بلا هدف . والمدن الجديدة من حيث المبدأ سياسة سليمة تماماً ولا غبار عليها إطلاقاً لنقل السكان أو توجيه النمو خارج العاصمة، وهو مطبق وبنجاح منذ عقود فى لندن الكبرى . غير أن الشرط الجوهرى هو ألا تكون هذه المدن الجديدة مجرد ضواح أو توابع ضخمة †"satellite cities"أو «من امات» أى مدن نوم dormitory towns على أطراف المجمع العاصمى ، وإلا لكنا نقنن توسعه ونشجع فرط تضخمه ، ولكنا بذلك نتلاعب بمبدأ ضبط حجم العاصمة .

وضمان هذا أن نحدد دائرة معينة القطر ، لتكن تسميتها الاصلاحية «الدائرة الحمراء» مثلاً، بحيث تترك فاصلاً ثابتاً ودائماً بين أقصى أطراف

العاصمة الراهنة وأدنى أطراف تلك المدن الجديدة مهما تمددت مستقبلاً . وفى تقديرنا أن هذا الفاصل ينبغى أن يكون ٥٠كم مقيسة من آخر أطراف القاهرة الكبرى، أو ٧٥كم مقيسة من قلبها فى ميدان التحرير مثلاً . داخل هذه المنطقة الحرام أو المحرمة لا توضع طوبة على طوبة قط .

فإذا ما طبقنا تلك الحدود ، فلن تقع خارج الدائرة من بين المدن الجديدة السبع التى بدأ إنشاؤها حول القاهرة سوى مدينة ١٠رمضان والمدينة المسماة بالسادات عند الكيلو٨٤ . فهذه وحدها التى يسمح لها بالاستكمال والاستمرار (بعد تغيير اسمها إلى اسم جغرافى لائق) . أما البقية فهى من القاهرة وإن لم تكن فيها ، أو هى فى القاهرة وإن تكن على الرمل . لذا تلغى على الفور ، تجمد أولاً ، ثم تصفى تدريجياً كجزء من خطة التصفية الكبرى .

ليس المطلوب إذن حلقة من المدن الجديدة حول القاهرة حتى لا تنفجر على نفسها من الداخل ، ولكن المطلوب حلقة لا مدن مغلقة فقط ، ولكن دائرة مغلقة أيضاً . باختصار ليس المطلوب مدناً جديدة، ولكن مدينة منصفة . ولا القاهرة الكبرى هى المطلوب ، وإنما القاهرة الصغرى - جنباً إلى جنب وشرطاً مع الاقلية الكبرى . نقطتنا التالية .

الاقليمية

الاقليمية ، أو الريجيونالزم regionalism، هى ببساطة أن يتألف الوطن من اتحاد قوى من الأقاليم القوية الحية الناضجة الناجحة التى توفر حياة غنية متنوعة مليئة بالفرص المادية والحضارية لأبنائها بحيث يشارك أبناء الوطن جميعاً فى مستوى متقارب بقدر الامكان من المعيشة والحضارة والامكانيات[1] . وليس فى هذا التحقيق للعدل والكفاية داخليا فحسب، بل إن فيه أيضا قوة وسلامة للدفاع الوطنى فى حالة الخطر الخارجى، وهو اعتبار أكثر احتمالاً وخطرا منه فى أى وقت مضى بعد أن صارت مصر قوة لها أعداؤها بل أنه

(1) Dickinson, city region and regionalism,Lond. 1947,p7-12-

اعتبار كان يمكن أن يوضع موضع التنفيذ كما علمتنا حرب السويس وكما أكدت بقوة أكثر حرب يونيو. الاقليمية باختصار ، هى شرط صحة الجسم الوطنى فى مجمله .

والاقليمية بهذا هى الوجه الآخر للمركزية أو العاصمية، فالعلاقة بينهما حتمية وتوازنية. وليس من الضرورى أن يتعارض الوجهان فى المجتمع المتزن السليم التركيب عمرانيا وحضاريا، بل المفروض أن يكون بينهما توازن دقيق، ولكن إذا تطرف أحدهما فلابد أن يكون ذلك على حساب الآخر، فتصبح العلاقة بينهما عكسية نصا . والخطر دائما أن تتطرف المركزية بالذات نحو إفراط العاصمية بدرجة أو بأخرى، والضحية بالتالى هى الأقاليم والريف التى تضمحل حينئذ وتضمر بالدرجة نفسها.

ولا مفر من أن نعترف بتخلف الأقاليم فى مصر وتدهورها وبإحباط الريف وتردى مستوى الحياة فيه إلى مستنقع حضارى راكد آسن. ولابد أيضا أن نقرر أن هذا التخلف وهذا الاحباط إنما يرجع مباشرة إلى تضخم واكتناز العاصمة المتخمة المنهومة واستئثارها بكل أجهزة وأدوات ووسائل الحضارة الحديثة ومرفهاتها دون سائر الأقاليم والريف. وتفاهة، ولا نقول حقارة، القرية المصرية العادية، فضلا عن المدينة الاقليمية العادية، لايمكن أن تنفصل سببيا ووظيفيا عن عظمة وشموخ العاصمة العاتية .

فهناك شعور عام، بل هى حقيقة واقعة إلى حد صادم، أن ثمرات الحضارة الحديثة وتسهيلاتها تحجب عن أبناء الأقاليم والريف لتكدس حتى التخمة فى العاصمة أو العاصمتين. وتكاد المقولة القديمة «أهل الكفور، أهل القبور» تصدق على ريفنا كله كفورا وغير كفور، فى أكثر من معنى. إنه برمته «كفر» واحد حضاريا، «كفر القاهرة» كما سبق. ولذا فلا علاج لإجهاض الريف وإحباط الأقاليم هذا إلا بتحديد وإيقاف نمو القاهرة.

إن مصر، نحن نستخلص، لم تعرف الاقليمية كفلسفة مكانية طوال تاريخها الاستبدادى الاقطاعى، لم تعرف إلا اللا إقليمية irregionalism الوائدة

التى تركت أقاليمنا مجرد «صحراء حضارية» وريفنا مجرد «صحراء خضراء» كما قد نقول . وفى مجتمع بدأ يأخذ بالتخطيط الاشتراكى أو هو يدعى ذلك ينبغى أن يكون مفهوما لنا أن المركزية العارمة فى شكل العاصمة الطاغية ليست إلا الترجمة المكانية للاقطاع والرأسمالية، بينما أن الاقليمية المتوازنة هى لاشىء إن لم تكن «اشتراكية المكان»، وأن اللا إقليمية فى حقيقتها ليست إلا نظام الطبقات استلقى على الأرض.

وليس صدفة أن أول مرة تتحقق فيها الاقليمية بالمعنى الصحيح ونعرف فيها الحكم المحلى الرشيد نسبياً هى أول تتحقق فيها نهاية الاقطاع وحكم الملاك، وذلك منذ «ثورة» يوليو، وإن عدت فكرة إقامة صناعة الغزل والنسيج بعيدا عن العاصمة فى المحلة الكبرى فى الثلاثينات طلائع مبكرة وإرهاصات رائدة ولكنها فقيرة أو ضيقة. على أن الحصاد كله مازال بعيدا عن الهدف المنشود والحل الجذرى بل إن القاهرة الكبرى تركت لتحقق أكبر وأخطر تضخمها فى السنوات العشرين الأخيرة، حين كنا ننتظر العكس.

اشتراكية المكان

هذا، وليست الاقليمية أو اللاإقليمية سياسية فحسب، بل واقتصادية وأدبية كذلك. لذلك نجد أن الحكم المحلى لايعود إلى الأقاليم وحده بل ومعه الانتاج والصناعة والثروة والملكيات، كما أن الفنون الشعبية والآداب الفلكلورية التى طال إهمالها بل واحتقارها، بدأت تجد تقديرها والاحترام. ولم تعد السلطة والنفوذ والثروة والانتاج والفنون والآداب مركزة تماما فى العاصمة بل أخذت تنتشر فى لا مركزية واضحة خلال كل خيوط الشبكة القومية. غير أن هذه البادرة لم تزل هى الأخرى فى المرحلة الجنينية، ولم يتجاوز الحكم المحلى حد الادارة المحلية إلى الحكومة المحلية أو يزد عن مجرد زرع بعض الطغاة الصغار فى كل محافظة باسم توزيع السلطة المركزية .

وإذا كانت الدولة التى تدعى الاشتراكية تأخذ بقوة بالتخطيط القومى،

فإنها لايمكن ولاينبغى أن ترى فى التخطيط الاقليمى، الذى ببساطة التوزيع الجغرافى للخطة القومية، ترفا كماليا أو بذخا غير اقتصادى كما تفعل بعض الدول غير الاشتراكية. والملاحظ حتى الآن أننا نبدى أشد الاهتمام بالتخطيط القومى ولانتعامل مع التخطيط الاقليمى إلا باستخفاف كحلية زخرفية لمجرد استكمال الشكل. وبينما نما التخطيط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية عندنا نمواً مشجعاً ومرضيا بالقياس النسبى، مازال التخطيط الجغرافى والتنمية الاقليمية مهملة إلى حد مثير. وهذا كله تناقض (غير) منطقى، ولكنه منطقى جدا مع التناقض الأكبر بين المركزية والاقليمية وبين العاصمة والريف .

هذا، وعادة ما يعترض أعداء التخطيط الاقليمى (ظاهريا باسم التخطيط القومى ، ولكن حقيقيا بمنطق دعه يمر) يعترضون على التنمية الاقليمية بأنها غير اقتصادية ، وأن العاصمة الضخمة وفوراتها الخارجية وبناءها التحتى الجاهز، بعكس أقطاب التنمية الاقليمية التى ستبدأ كل شىء من الصفر تقريبا. لكن هذا مرفوض علميا، لأنه منطلق الحلقة المفزعة: لا تنمية إقليمية لغياب الأبنية والأجهزة التحتية، ولا أبنية وأجهزة تحتية لغياب التنمية الاقليمية! (١)

كما تسعى اشتراكيتنا المقولة أو مقولتنا الاشتراكية إذن إلى تذويب الفروق بين الطبقات الاجتماعية، ينبغى أن تعمل على تذويب الفروق بين الأقاليم الجغرافية. وفى مقابل إعادة توزيع الثروة بين الأفراد وبالموازاة معها، ينبغى أن تتم إعادة توزيع الثروة والحضارة والخدمات بين أقاليم الدولة. لابد، يعنى، من إعادة بناء أقاليمنا وإعادة تأهليها re-habilitation إلى أقصى حد ممكن ودون أدنى تحفظات أو ذرائع.

ومن الناحية الأخرى فكما أن العدالة الاجتماعية لاتعنى المساواة المطلقة التنميطية بل العدل فى تكافؤ الفرص بين الأفراد، فكذلك لا تعنى العدالة المكانية تسوية كل بقعة فى الدولة بمثيلاتها، وإنما المقصود تكافؤ الفرص بين الأقاليم حتى ينمو كل منها بحسب مواهبه الجغرافية الكامنة وإمكانياته الطبيعية، بعيدا

(١) راجع الجزء الثالث ، ص ٦٣٤ ـ ٦٣٨ .

عن ضغوط الاندفاع التاريخى أو القصور الذاتى أو المواقع والمزايا التراكمية المكتسبة.

من وهناك، وفى المحصلة الصافية، وعلى أى الأحوال، فلا مفر من أن تتحول العاصمة الطاغية بالتدريج وحسب الخطة الموضوعة إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب، تحويلا لشرايين الحياة إلى الأقاليم والمدن الاقليمية والريف العريض إلى أن تتخلق فيها ومنها تلك الوحدات الحية القوية النابضة .

فى التخطيط الاقليمى

حسنا إذن، كيف الآن نعيد بناء أقاليمنا ونعيد خلقها من جديد؟ كيف، يعنى، نحقق الاقليمية عمليا على المستوى التنفيذى؟ كيف، باختصار، يكون التخطيط الاقليمى؟ إن أقاليمنا هى مجمل الأقاليم الادارية المنظمة فى تقسيم إدارى متراتب، وكل إقليم يتألف بدوره من قاعدة عريضة هى الريف ورأس وحاكم هو العاصمة الاقليمية . من ثم فإن للتنمية الاقليمية ثلاثة أبعاد جوهرية تتداعى على هذا الترتيب : إعادة بعث وإحياء المدن والعواصم الاقليمية، إعادة بناء القرية، إعادة تخطيط هيكل التقسيم الادارى..

المدن الاقليمية

هذه، إذا بدأنا بالرأس، هى قمم الحياة المجتمعية الاقليمية ونقط التبلور الحيوى فى أقاليم الريف وأدوات التكامل الوظيفى بينها. بغيرها لا أمل فى هز الريف ولا فى إعادة بناء أقاليمنا من جديد. ولهذا فمهما قلنا فلن نستطيع المبالغة فى خطرها وضرورتها الشرطية للتخطيط الاقليمى . وكما رأينا فإن هذه المدن والعواصم الاقليمية هى التى تعانى بشكل مباشر من طغيان العاصمة وتقف فى علاقة عكسية تماما معها حجما وثراء ودورا. ومن ثم فإن بعثها وإحياءها لن يكون إلا باعادة توزيع الثروة القومية والتنمية القومية ، المركزة الآن بعنف فى العاصمة بالدرجة الأولى، على رقعة الوطن جميعا وهكذا نعود إلى حيث

بدأنا، وهو أن ضبط الخروج الريفى لمنعه يستدعى أولا ضبط النمو العاصمى والحد منه، وأنك لكى تخطط عند المنبع يجب أن تخطط أيضا وقبلا عند المصب.

عواصم التوازن

معنى هذا أننا نحتاج إلى أن نخول مدننا وعواصمنا الاقليمية الراهنة إلى مايسمى «عواصم توازن d'equilibre capitales » ، أى توازن ثقل العاصمة الوطنية وتحد من هيمنتها المطلقة . ولتحقيق هذا الهدف ، علينا أن نحول هذه المدن إلى «أقطاب للتنمية الاقليمية poles de developpement » فعالة ومؤثرة تعمل « كمغناطيس مضاد counter magnets » لجاذبية العاصمة [1] ، كفء لمقاومتها وتحييدها، وتؤدى إلى تثبيت سكان الأقاليم فى بيئاتهم المحلية دون أن تحرمهم من فرص الرفاهية وأضواء المدينة التى تشعها العاصمة الآن وحدها. إن المكان الطبيعى للعناصر الممتازة والطموحة من أبناء الأقاليم هو إقليمهم فقط بشرط توفير تكافؤ الفرص. هذا أولا، التنمية الاقليمية التى تحد تلقائيا من تيار الخروج الريفى والهجرة إلى العاصمة، أى التنمية الاقليمية مع الزيادة الطبيعية الكاملة للسكان المحليين دون هجرة خارجة.

أما الثانية فهى ، على العكس وبالاضافة ، الهجرة الداخلة بالتهجير نقلا من فائض تنصيف العاصمة. فلما كان حجم القاهرة الحالى نحو ١٠ ملايين، وهدف التنصيف المتفق عليه نحو ٧ ملايين، فإن لدينا ٣ ملايين نسمة فائضا يحول إلى المدن الاقليمية القديمة والجديدة خارج الدائرة الحمراء المغلقة حول القاهرة . فحتى سنة ٢٠٠٠ مثلا، وعلى أساس خطة مرحلية موقوتة مدروسة حتى أدق تفصيلة، يتم نقل وتهجير هذا الفائض خطوة خطوة.

وقبل أن ننتقل إلى ضوابط وأحكام عملية التوزيع والتهجير هذه ثم ا المراكز الاقليمية والمدن الجديدة، فلن يفوتنا بالطبع أن هذه هى الفرصة التاري

"Metropolitan development: counter magnets ", Ekistics
ıy1965,p.268

لتصحيح مورفولوجية القاهرة المختنقة نفسها، وذلك بخلخلة كثافتها البنائية والسكانية خطوة خطوة مع ترحيل كل قطاع من سكانها المهجرين.

فكل المباني الرثة والآيلة للسقوط في القطاعات المحددة للتهجير لا ترمم ولا يعاد بناؤها إلى أن تنضج للهدم والازالة ، لتخلى مكانها لساحات خضراء وحدائق صغيرة أو ميادين ورحبات وساحات مفتوحة في تضاعيف المنطقة المبنية. ومن الممكن تجميع مربعات سكنية بأكملها في مثل هذه الحالات لتكون مربعاً أخضر مفتوحاً بين عدد من المربعات المبنية المشغولة على الطريق ، يمكن استغلال العملية لإعادة تقويم أو توسيع الطرق والشوارع الملتوية أو الضيقة. باختصار ، عملية تحجيم القاهرة ستمنح حرية الحركة والمناورة كاملة لعملية كبرى موازية من إعادة تخطيط المدينة وتشكيلها على الأسس السليمة والعصرية.

ديموقراطية التهجير

أيضا، وقبل أن نغادر القاهرة وهي تحت التنصيف إلى المدن الاقليمية وهي تنتظر التنمية بالتهجير المنقول ، لابد من وقفة عند عملية التهجير نفسها. لا إكراه في التهجير، لاتهجير بالقانون، سواء في منطقة الارسال أو الاستقبال - هذا هو القانون الأساسي. فلا قسر ولا جبر في نقل وتحويل فائض العاصمة إلى الأقاليم، والعملية كلها اختيارية حرة، بل ولاحتى منع للهجرة إلى العاصمة نفسها بقانون . فما ذاك بحل ولا حل له، لا ديموقراطيا ولا علميا، إنما الحل في الضبط غير المباشر والتخطيط بالاقناع persuasive planning بالتخطيط عندالمنبع قبل التخطيط عند المصب، وذلك بأن تنتقل العاصمة - أعني وظائفها وخدماتها ومرافقها ومزاياها - إلى الريف، لا أن تمنع أنت الريف أن ينتقل إلى العاصمة.

إن محركات الهجرة من الريف والأقاليم إلى المدينة والعاصمة في مصر أدخل كما رأينا في باب عوامل الطرد منها في باب عوامل الجذب، أو هما على الأقل متكافئان، وإفراط الحجم في القاهرة يشير إلى أن هنا تجمعا مدنيا يستمد تضخمه لابقوى الجذب الكامنة فيه فقط ولكن أيضا بقوى الطرد خارجه . ولهذا

فإن الحل السوى هو الهجرة الديمقراطية، بمعنى أن يتم أولا إنشاء التوسعات الجديدة المخططة فى مناطق الاستقبال، كاملة على أفضل المستويات وجاهزة تماما لاستقبال المهجرين فى مستويات أفضل بكل تأكيد من مستوياتهم السابقة فى العاصمة. بالمثل يتم توفير وظائفهم وحرفهم وأعمالهم السابقة فى المقر الجديد، مع تقديم مزايا محددة أكثر من مغرية سواء فى المرتبات والأجور أو الترقيات والأقدميات فضلا عن الامتيازات الأدبية بما لايمكن مقاومته أو تجاهله، هذا بالطبع عدا التعويض أو البديل المادى السخى والمضاعف عن العقارات والملكيات السابقة المتروكة.

وعلى الجملة، توضع قائمة محددة من القوانين واللوائح الملزمة الجادة بما يحقق إلى الأبد الأمن والأمان للمهجرين ويضمن لهم التحسن والتقدم المحقق فى الموارد ومستوى المعيشة ويقنعهم تماما بأن الهجرة مفيدة لهم بصورة إيجابية خارج كل حدود. عندئذ ينطلق المد من عقاله، ويغدو الخروج سباقا وتدافعا بالمناكب حتى لقد يفوق الطلب العارض، بحيث تمول العملية نفسها بنفسها أساسا.

أقطاب التنمية

يبقى الآن جانب الاستقبال. تبدأ الخطة بانتخاب عدد من أهم المدن الاقليمية للتركيز عليها بالتنمية والمشاريع والتسهيلات التى يتصل بها إلى أحجام كبيرة مثل نصف المليون أو المليون ، لتصبح عواصم اقليمية كفئا ومصابا للهجرة الاقليمية من حولها وللهجرة القاهرية المنقولة إليها. وغنى عن التكرار أن تعد هذه المدن مسبقا إعدادا كاملا لحياة أفضل وأرقى وأكثر جاذبية وعطاء وعوضا.

غنى عن البيان كذلك أن العملية سوف تنتظم نقل شرائح سميكة من جسد بيروقراطية العاصمة المترهل، بكل عائلاتها وعائداتها ، إعمالا للحكم المحلى الحقيقى فى الأقاليم، وبتوزيع وتوطين المصانع الجديدة والوحدات الضخمة من المشاريع الصناعية الكبرى بكل قوة عملها، فضلا عن الجامعات الاقليمية، مـ

مايستتبع كل هذه الكتل السكانية المنقولة من شرنقة الخدمات الكثيفة تجارية وتعليمية وثقافية واجتماعية وترفيهية .. الخ، بهذا كله تنمو هذه المدن ككرة الثلج وإلى المستوى الذى يجعلها قادرة وكفئا على قيادة وبث الحياة العصرية فى أرجائها.

ورغم أن من أبرز أقطاب التنمية التى تطرح نفسها على المخطط العواصم الاقليمية الهامة بالدلتا مثل دمنهور وطنطا والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبنها وقليوب ..الخ، إلا أن الأولوية المطلقة يجب أن تذهب إلى الصعيد. ليس فقط لأن معظم فائض تنصيف القاهرة مسحوب منه أصلا وعلى حساب تنميته ورخائه، ولا لأنه يعانى على عكس الدلتا من تفريط المدنية إلى حد بعيد، ولكن أيضا وأساسا لأن اقتصاد الأرض الزراعية يحتم تحجيم نمو المدن عموما فى قلب الدلتا فيما عدا أطرافها الغربية والشرقية والقصوى خاصة تجاه منطقة القناة فى الحالة الأخيرة.

أما الصعيد بجغرافيته الطبيعية فيمثل المحل الأمثل لتنمية المدن بكل سخاء ومرونة وحرية، وذلك أساسا على الضفة الشرقية حيث الصحراء والرمل بلا حدود. هنالك يمكن مضاعفة أحجام المدن الصعيدية الكبرى أسيوط والمنيا وسوهاج إلى مدن مليونية مع بداية القرن الحادى والعشرين. وفى هذه المدن تكفى، كما أشرنا من قبل، بضعة كبارى على النيل لاتكلف أكثر مما تكلف كبارى القاهرة الفاخرة لكى تفتح عالما جديدا أمام هذه المدن على الضفة الشرقية الفضاء[(١)] . والمعروف أن هنالك خطة للتوسع فى كبارى النيل بالصعيد بحيث تتباعد بفاصل قدرة ٦٠ كم على الأكثر.

إعادة بناء القرية

كما تتم إعادة توزيع المدن باتزان وعدالة على رقعة الوطن، تتم إعادة بناء القرية داخل الهيكل الاقليمى. ففى هذا الهيكل المملوء الآن بالفراغ الحضارى،

(١) قارن قبله ، ج٣ ، ص ٤٣٦ ـ ٤٣٨.

المهمة الحقيقية هى بناء الأقاليم بريفها العريض وقراها وعزبها العديدة أو التى لا عديد لها، وذلك كقاعدة الأساس التى لابديل لها ولا غنى عنها كمقياس وحيد للتقدم ولصلابة جسم الوطن .

فى البدء تأتى مشكلة الحجم والانتشار. فعدد قرى مصر لم يزد كثيرا جدا فى الفترة الحديثة مع زيادة السكان الهائلة بقدر مازاد متوسط الحجم العام عدة أضعاف توسع رأسى أكثر مما هو أفقى يعنى. فمثلا بلغ عدد قرى مصر حسب جومار أثناء الحملة الفرنسية ٣٥٥٤ قرية ، وقدر متوسط حجم القرية بنحو ٥٨٤ نسمة فقط. أما الآن ففى تعداد ١٩٧٦ حين بلغ عدد سكان الريف نحو ٢٠٫٥ مليون نسمة، كان عدد القرى ٤٠٦٦، بمتوسط حجم قدره نحو ٥٠٠٠ نسمة، أى نحو ٩ أمثاله أيام الحملة.

على أنّ توزيع الأحجام الحقيقية يتفاوت بشدة بطبيعة الحال. فمثلا هناك الآن ٢٤٥ قرية فئة ــ ١٠٠٠ نسمة بنسبة ٦٪ من المجموع، بينما تصل نسبة القرى فئة + ٤٠٠٠ نسمة إلى ٤٣٪، وفئة +٥٠٠٠ نسمة إلى ٤٩٪ وفئة ٤٠٠٠ ــ ٧٠٠٠ إلى ٢٦٫٣٪، فى حين بلغ مجموع القرى فئة ــ ١٠٠٠٠ نسمة ٢٩٢ قرية بنسبة ٩٫٨٪ أخيرا، وإلى هذه القرى الأربعة آلاف ، ينبغى أن نضيف نحو ثلاثين ألفا من التوابع والملحقات الصغيرة من عزب وكفور ونجوع ..الخ.

ورغم تضخم كثير من قرانا حاليا فيبدو أن متوسط الحجم الغالب لايعد مواتيا لمتطلبات الحياة العصرية الجديدة بعامة ولا لأغراض التخطيط بخاصة وبالنسبة للأخير، يختلف الحجم الأمثل من غرض إلى آخر. فالتخطيط العسكرى يرى الحد الأنسب فى حدود ٧٠٠٠ ــ ١٢٠٠٠ نسمة، بينما يراه تخطيط الاسكان حوالى ٤٠٠٠ ــ ١٠٠٠٠ نسمة. وينخفض الحد إلى ٥٠٠٠ نسمة فى نظر هيئة كهربة الريف وأجهزة التخطيط الاجتماعى فيما يصل إلى ٣٠٠٠ نسمة فقط عند التخطيط الصحى. وعموما يمكن القول إن المطلوب أولا هو عملية لم وتجم للوحدات الصغيرة فى أحجام أكبر أحجام ضخمة بما فيه الكفاية لأغراض الحـ "حديثة الفعالة.

بعد الحجم والانتشار ، تأتى عناصر الحياة الريفية وأدواتها الحيوية . ففى الريف المكشوف تأتى شبكة الطرق ووسائل النقل والمواصلات كضرورة أساسية . وفى تضاعيف القرى تأتى الميكنة والصناعات الصغيرة والبيئية والخفيفة وشبكة الخدمات الاجتماعية والتعليمية.. الخ وفى الكل تأتى كهربة الريف لا كمجرد إنارة وإنما أيضا كقوة محركة للصناعة والرى والصرف ... الخ (١)

المسكن الريفى

ولكن فوق الكل بالتأكيد تأتى إعادة بناء القرية نفسها كجسم مورفولوجى أصبح علما على التخلف المادى وأسوأ علامة فىجغرافية مصر البشرية . لقد أكتسبت القرية المصرية سمعة غير أثيرة وغير كريمة ، ولا نقول كريهة طوال التاريخ ، منذ صدمت رحالة العرب من الأندلس فى العصور الوسطى فرموها ، للأسف ، بأقبح النعوت حين قارنوها بسوادها الطينى الكئيب بالقرية الأندلسية المشرقة الناصعة بطلائها الأبيض الحتمى النظيف ، إلى أن وصف شارل عيسوى الفلاح بأنه يشرب من الوحل ويعمل فى الطمى ويعيش فى الطين .

إن القرية المصرية ، نخشى أن نعترف، وصمة حقيقية فى جبين مصر وتعد النقطة السوداء فى وجه الأمة . وإذا كان الريف هو الذى بنى مصر المدن والعمران ، فإن القرية بحق بذرة ونواة مصر ، وهى أم المدينة . ولذلك فقد آن الأوان حقيقة لكى ترد المدينة دينها للريف وأن توجه من مكاسبها وفائض القيمة فيها ما يرفع القرية قرب مستواها ويضيق الهوة الحضارية السحيقة بينهما .

ولا شك بعد هذا فى فداحة المشكلة . فنحن هنا بإزاء ماض ساحق وسحيق حقا ، وتراكم تاريخ ألفى هو من أسف عتيق بقدر ما فيه من عراقة وأصالة . ولعلها لم تكن مجرد مبالغة لفظية حين قال البعض إن ثقل المشكلة يعادل محصلة أكثر من ٤٠٠٠ قرية مضروبة فى أكثر من ٤٠٠٠ سنة . غير أن

(١) جمال حمدان «إعادة بناء القرية» الطليعة مايو ١٩٧٦، ص ٣٤ ـ ٤٢

المشروع ، دعنا نذكر ، لا يقل خطرا ولا خطورة فى حياة مصر عن مشروع السد العالى ،بل إنه هو وحده المعادل الموضوعى للسد فى كل إنجازات مصر العصرية المعاصرة ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يعامل .

وإعادة بناء القرية تنتظم تخطيطيا عدة أبعاد وعناصر ، كأشكالها وأحجامها وخطتها وكثافتها ، يمكن أن تكون مجالا واسعا للاختلاف كما للتفاوت والابتكار . لكن عاملا واحدا بعينه نراه الفيصل وفصل الخطاب فى مصير القرية الجديدة جميعا ، وذلك هو المادة الخام . فللطوب الأخضر ، أى اللبن ، مازال أنصاره والمدافعون عنه لميزاته الطبيعية العديدة خاصة الحرارية غير أن نقطة ضعفه الخطيرة أنه بلا مواربة مادة غير حضارية على الاطلاق . ومهما غلف بالطلاء الأبيض أو غير ذلك ، فليست هناك مناقشة فنية أو غير ذلك يمكن أن تقنعنا به بيئة للسكن الانسانى الكريم فى الثلث الأخير من القرن العشرين . بل لعله أن يكون النقطة السوداء فى القرية المصرية جميعا .

والواقع أنه فيما عدا الوظيفة فإن الفارق اللاندسكيبى الجوهرى بين صغار المدن الاقليمية وكبار القرى عندنا يكاد أن ينحصر فى مادة البناء : الأولى تلبس عمارة من الطوب الأحمر ، والثانية عمارة من الطوب الأخضر . حتى ليوشك رفع القرية إلى مستوى المدينة أن ينحصر أساساً فى تغيير مادة بناء الأولى ، نكاد نقول - مجازاً - فى «حرقها» داخل قمائن هائلة [1] . ومن الناحية الأخرى ، فمهما خططت فى كيان القرية ثم احتفظت بطوبها النيئ، فأنت إنما تستبدل رثاثة أو بؤساً منظماً مهندساً برثاثة أو بؤس فوضوى مرتجل .

وعلى أية حال ، ولحسن حظ الجميع أو غير ذلك ، فلقد حسم السد العالى الموقف ولم تعد المشكلة هى التخلص من الطين وإنما الحصول عليه . فحتى الطوب الأحمر أصبح فى أزمة ، وحتى المدينة أصبحت فى أزمة منه . لقد انتهى ، باختصار ، عصر الطوب النيلى ، وبدأ بالضرورة عصر الطوب الرملى ، سواء ذلك بالنسبة إلى المدينة أو إلى القرية ، ولعل مفتاح إعادة بناء القرية يكمن الآن

(١) قارن قبلة ، جـ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧

فى هذه الخامة . المطلوب فقط هو العثور على صيغة اقتصادية لإنتاجها واستخدامها على مستوى البلد ريفاً وحضراً . كذلك يمكن فى الاثناء وفى الأطراف استخدام الحجر مادة بناء ، لاسيما فى قرى أطراف الصعيد حيث تتوفر المحاجر .

وتكتسب إعادة بناء القرية فى الوقت الحالى خطورة مضاعفة وضرورة ملحة نتيجة للتغيرات الهيكلية العشوائية التى أخذت تتعرض لها فى السنوات الأخيرة . فمع الخروج الريفى المصرى إلى البترول العربى ، وذلك أيضاً مع الانفتاح ، وصلت آثار النفط وعوامل تعريته إلى القرية المصرية فى أعماق الريف الذى خلخله وجوفه الانفتاح من قبل ومن بعد . فقد انتشرت حتى استشرت ظاهرة المبانى السكنية الأسمنتية حول كثير من القرى . وفى هذا بالتأكيد بعض تطورات إيجابية ، ولكن هناك جوانب سلبية عديدة وغير حميدة تتطلب التخطيط العاجل قبل أن تتآكل القرى المصرية وينهار توازنها وبناؤها الأصيل .

القرية مقياس التغير

ثم يبقى أخيراً أننا كثيراً ما نردد أن الفارق ضخم جداً بين القرية والمدينة عندنا ، ثم نعود فنقول إن مدننا أشبه بالقرى ، فى حين أن الفارق فى أوروبا محدود للغاية وأن قراهم تكاد تكون كالمدن . أهناك لبس أو تناقض ؟ كلا ، فالواقع أن الفارق بين القرية والمدينة فى كل من مصر وأوربا فارق محدود ، وإنما هو فى أوربا محدود إلى أعلى ، وعندنا محدود إلى أسفل ، بمعنى أن المدينة عندنا هى التى تهبط لتقترب من مستوى القرية ، والقرية عندهم هى التى ترتفع لتقترب من مستوى المدينة . فالتشخيص الصحيح للموقف هو أن الفارق الكلى بين كل من المدينة والقرية فى مصر وكل من المدينة والقرية فى أوربا هو حقاً الفارق الضخم ، ولهذا فما أبعد المدى بين القريتين .

من هنا فإن القرية ، الريف ، هى التحدى الحقيقى فى مصر ، ولن تتغير مصر وتتطور جذرياً إلا إذا تم هز الريف المصرى بجسمه الثقيل ، ولن يتغير وجه

مصر تحت الجلد ، مالم تتغير القرية المصرية حتى النخاع ، وإلا إذا تم رفعها إلى مستوى المدينة . وبغير القرية الحديثة لن تكون الدولة العصرية ، ولن تصبح مصر دولة متقدمة لا نامية إلا يوم تهدم آخر قرية باللبن ، ولن تعبر البحر وتتحول إلى دولة «شمالية» إلا بدفن آخر «قبر سكنى» اسمه البيت الطينى . وإذا كان قد قيل على المستوى السياسى إن للانقلاب تاريخاً فقط ، ولكن الثورة وحدها هى التى لها تاريخ وجغرافيا ، فيمكن أن يضاف أنها إذا كانت جغرافية مدن لا جغرافية زيف أصبحت اصلاحاً فحسب . ولهذا يعود التخطيط الاقليمى ضد التركيز العاصمى وهو كلمة المستقبل ومفتاح استراتيجيته .

الهيكل الادارى

الهيكل الادارى ، أخيراً ، خطره هو أنه الاطار أو الوعاء أو القالب الذى تتم فيه التنمية الاقليمية بجميع جوانبها ومراحلها . لذا يجب ألا يكون جامداً كالقفص الحديدى يخضع التنمية والمجتمع الاقليمى لحدوده الصارمة ، بل يخضع هو لظروفها ومتطلباتها ويتشكل بشكلها . مرنا ، يعنى ، ينبغى أن يكون ، يتطور مع تطور السكان والانتاج والمواصلات وحضارة العصر .. إلخ . ورغم أن تقسيمنا الادارى عرف كثيراً من التغيرات فى الفترة الأخيرة ، فإنه مازال يترك الكثير للتمنى :

ولكن لعل أضعف ما فيه هو أن وحدته الكبرى ، وهى المحافظة ، بات أصغر مما يسمح بأن يخلق فى ظل حياتنا العصرية الحديثة وحدات إنتاجية مجتمعية أو بشرية . قوية فعالة وقادرة على الحكم الذاتى . فالمطلوب الآن بد أساسية وجوهرية أقاليم أكبر مساحة وسكاناً ومدناً لكى تكون أقدر اقتصـ ومادياً على إقامة المشاريع الحضارية الأكبر والتطلعات والخدمات الحد الراقية .

أسـس التقسيم (١)

وأساسى جداً فى مثل هذه الأقاليم أن ترتكز على مدينة كبيرة قادرة ، تلتحم التحاماً كاملاً بإقليمها وتكون بمثابة قلبه النابض ومنبع التقدم والتغيير . أما فصل المدن الكبرى كوحدات ادارية منفصلة على نحو ماكنا نفرق فى السابق بين محافظات المدن ومديريات الأقاليم ، فتلك «موضة» قديمة بالية الآن كما هى خطأ تخطيطى فادح . والصواب والسائد حالياً هو أن نستغل هذه المدن الكبرى فى خدمة الأقاليم بإدماجها فى الوحدات الادارية الجديدة الكبرى تأكيداً للارتباط الوظيفى الواقعى بينهما واستفادة منه وتقريباً للفارق بين المدينة والقرية .

وأساسى جداً بعد ذلك أن تخطط هذه الأقاليم بحيث تكون متقاربة بقدر الامكان فئ الحجم والثقل ، سواء مساحة أو سكاناً أو مدناً أو موارد أو تصنيعاً .. إلخ ، من ناحية حتى تكون أقرب إلى التكافؤ والتوازن فى القوة ، ومن ناحية أخرى لتحد من طغيان أو ضخامة أى منها بينها - العاصمة يعنى .

والحل يكمن فى تجميع كل مجموعة مناسبة من المحافظات الحالية ، متجانسة تركيبياً متجاورة جغرافيا مترابطة وظيفياً ، فى وحدة حكم محلى أعلى ، وبهذا تختزل أقاليم الدولة الرئيسية إلى عدد أقل من قدر أكبر ، ولا بأس من الاحتفاظ ، داخل كل وحدة من هذه الوحدات ، بهيراركية التقسيم الادارى الراهنة كوحدات محلية أدنى ، وفى هذه الحالة قد يكون من الخير أن نعيد إلى المحافظات الحالية تسميتها القديمة وهى المديريات ، بينما ننقل تسمية المحافظات إلى الوحدات الكبرى الجديدة .

وبهذا وذاك نستبدل بهيراركية التقسيم الادارى الحالية الثلاثية الدرجات ، وهى الناحية - المركز - المحافظة ، هيراركية رباعية أوسع أو هرما مدرجاً ذا سلمات أربع وهى الناحية - المركز - المديرية - المحافظة . كذلك يمكن الاحتفاظ

---

(١) جمال حمدان، «تخطيطنا الادارى فى ضوء نظام الحكم المحلى» ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، يونيو ١٩٦١، ص٢٠ - ٣٦

بالحدود القائمة للأقسام الادارية السابقة فى خطوطها العريضة مع إدخال التعديلات الواجبة أصلا أو المترتبة كنتيجة على أن تكون كل الحدود بسيطة مستقيمة بعيدة بقدر الامكان علن التعرج والتعقيد الذى لاداعى لـه. (١)

خريطة مصـــر

والهيكل الجديد الذى يقترح نفسه يبدأ، فيما نرى بإقليم العاصمة أو الاقليم المتروبوليتانى، ذلك المرهق العتيد العنيد فأقليم القاهرة الكبرى أو حتى العظمى وحده وظيفية حقيقية تتجاوز حدود المنطقة المبنية بعيدا إلى منطقة نفوذ المدنية. وإلحاق هذه المنطقة إدرايا بالعاصمة العارمة ودمجها فى وحدة جارية واحدة متشابكة المصالح والتفاعل، إن لم يكن تقنينا لأمر واقع بالفعل فإنه هو الحل الوحيد للإفادة من ثقل العاصمة وهو جدير بأن يحيل الداء إلى دواء. وفى هذه الحالة يمكن أن يشمل الاقليم معظم القليوبية والمنوفية فيما عدا أطرافها الشمالية القصوى والقصية ثم النصف الشمالى من الجيزة تقريبا حيث يعد أغلبه من قبل جغرافيا وحيويا وحياتيا جزءا لايتجزأ من مجمع القاهرة المدنى بل محص حى من مدينة القاهرة كبير ولكنه أصيب.

أما التفرقة هنا ـ بالمناسبة ـ بين محافظتى القاهرة والجيزة فوهم إدارى عريض ومجرد خرافة تخطيطية بدائية شديدة التخلف لاتدعو إلا إلى الاشفاق والتهكم ويكفى رمزا ساخرا لها أن مايسمى جامعة «القاهرة» انما يقع فيما يسمى محافظة الجيزة بينما أن الجامعة الواقعة فيما يسمى محافظة القاهرة تسمى بغير هذا الاسم . اسم تاريخى لاجغرافى فى الواقع.

أشد خطأ وهراء ايضا الاقتراح الجديد باقتطاع وتخصيص محافظ جديدة محافظة حلوان، تضم البساتين والمعادى والمعصرة وطره إلى جانب حلو نفسها وبالاضافة إلى قرى مركز الصف كريف المحافظة، وذلك على أساس المنطقة قد تضخمت حجما ونضجت وظيفيا للاستقلال عن القاهرة وكذلك لتخف

) cf .c b Fawcett, the provinces of England, Lond,1919,p.25-9

الضغط السكانى عن القاهرة الكبرى (أى تخفيف، وكيف؟ ـ والأمر مجرد فصل على الخريطة) فهذا إن هو إلا إنكسار فى الرؤية ينبع من جهل فاضح بفلسفة التخطيط الاقليمى ـ المدنى .

فأبسط الأوليات، والاتجاه العالمى السائد، هو ـ وليس العكس ـ تجميع كتلة المجمع المدنى الواحد مهما تضخم وكلما نما فى وحدة إدارية واحدة، أو دمج وحداته الادارية فى واحدة إن هى تعددت ، ذلك حتى تتحقق وحده الادارة والتشغيل لوحدة وظيفية فعالة متكاملة أما تمزيق وحدة إدارية قائمة بالفعل حول جسم مجمع مدنى واحد ضخم وتفتيتها إلى عدة وحدات، كما يذهب الاقتراح المطروح فهذا «إصلاح» وضع نصف سليم بخطأ مبتكر إضافى ومضاعف، ومن ثم دعوة إلى الاحباط والافساد لا الاصلاح .

الاسكندرية الكبرى ، بالمثل ، لابد أن تتخذ نواة لإقليم إدارى أضخم بكثير مما لها الآن. ولكن الآراء هنا قد تختلف حول ماينبغى ومالاينبغى أن يتبع هذا الاقليم. قد يرى أن نلحق البحيرة برمتها بالاسكندرية للتقارب الجغرافى الوظفى الضيق (أو الواسع؟) بينهما، وقد يرى أن يقتصر على ضم كفر الدوار لى إقليم الاسكندرية فهى منه فعلا وهى فيه كشبرا الخيمة بالنسبة إلى القاهرة و على وشك أن تكون، على أن يضاف إلى بقية البحيرة مديرية التحرير التى هى متداد نام لها جديد، وكذلك المحافظة الجديدة المقترح إنشاؤها فى منطقة لنوبارية.

وفى هذه الحالة فلقد يرى أن يكون الامتدادالحقيقى لاقليم الاسكندرية هو مريوط الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى برمته حتى الحدود فهذا إقليم بازغ ولكنه مخلخل جدا وبحاجة إلى رأس يلم جسمه المديد ويأخذ بيده الضعيفة والاسكندرية من قبل هى هذا الرأس وهذه اليد، فضلا عن أنها البوابة والمدخل.

فى الدلتا، إذا عدنا إلى المدخل، فإن بقايا أقصى شمال المنوفية وكل مابين الفرعين فى وسط الدلتا مما يتوزع الآن ما بين كفر الشيخ والغربية والدقهلية

يمكن أن تـكون معـا وحـدة إدارية جديدة، بينما يترك كل شـرق الدلتـا بعد استبعاد معظم القليوبية ليؤلف وحدة أخرى مقاربة فى المساحة والسكان ومقاربة بدرجة أقل نوعا فى الظروف الطبيعية والاقتصادية والمحاصيل والتوجيه الجغرافى .. الخ.

ولقد يرى كبديل أن نفيد فى تخطيطنا الادارى من مدن الفروع الكبيرة على جانبى وسط الدلتا مثل دمياط والمنصورة وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات ورشيد . فهذه المدن النهرية تخدم بالفعل مناطقها على جانبى الفرع وأقاليمها الوظيفية تتوزع بعيدا عن الضفتين كأمر واقع ومنطقى متجاهلة الفاصل المائى وأنما حدود إدارية يمكن أن تتبعه.

وها هنا قد يرى أن من الخير لنا أن نقتطع النطاق الشرقى من البحيرة ليدخل مع النصف الغربى من الدلتا الوسطى فى وحدة إدارية وإقليمية كبرى وأكثر تماسكا وطبيعية ، بينما يدخل النصف الشرقى من وسط الدلتا مع النطاق الغربى من شرق الدلتا فى وحدة أخرى. وبهذا تكون نقط ارتكاز ونوايا التقسيم الادارى الجديد داخل الدلتا هى كتل الكثافة السكانية السميكة والمدن النهرية الضخمة على فرعيها اللذين يصبحان بدروهما محاور ارتكاز وخطوط وصل بدلا من حدود فصل ، بينما ينتقل الحد الفاصل بين الوحدتين إلى خط عمودى منصف تقريبا فى قلب وسط الدلتا. ومن شأن هذا التقسيم أن يحل ضمنا مشكلة بعض المناطق الواقعة على بحيرة المنزلة والمرتبطة بها كمسطح مائى مثل المطرية والمنزلة فهذه المراكز تقع حاليا فى الدقهلية إلا أنها تجد مصالحها الحيوية واليومية مرتبطة أكثر بدمياط وبور سعيد وتود الانضمام إلى إحداهما أو كلتيهما.

غير أن هذا ينقلنا إلى مشكلة شرق الدلتا.وهذه تسلمنا من بعدها إلى مشكلة منطقة القناة. أنترك بقية شرق الدلتا كوحدة ثالثة وحدها، بحسبانـ واسعة المساحة والسكان وشبه متجانسة الانتاج والمشـاكل بما فيه الكفـ وبحسبانها أيضا وحدة متمددة فى المسـتقبل بالاستصلاح الزراعى فى أقصـ الشرق فى سهول الحسينية والصالحية وبور سـعيد إلى أن يصل عمرانها إ

تخوم منطقة القناة؟ أم نربطها إداريا بالأخيرة، حيث يشتد التشابك وترابط المصالح والتبادلات والتفاعلات حاليا بالفعل؟

قد يكون من الأفضل فى المرحلة الحالية على الأقل أن تقوم كل منهما بنفسها كوحدة بذاتها دون أن يمنع هذا من التنسيق والتكامل بينهما وفى هذه الحالة فإن منطقة القناة كلها من بور سعيد حتى السويس إنما هى وحـدة مورفولجية ووظيفية واحدة غير قابلة للتجزئة. أما تعدد الوحدات الادارية الثلاث الحالى بها فليس أكثر من مغالطة تخطيطية أخرى كثنائية القاهرة ـ الجيزة مع فروق . والحل الحتمى هو الاختزال التام على أن المشكلة التى تثيرها منطقة القناة إنما هى مشكلة الضفتين ، ثم سيناء من بعدها بالتالى.

فإذا ما ضم إقليم القناة الضفة الشرقية. كما يجب بداهة. فإنه بذلك يجتزىء الشريط الغربى من سيناء. فإذا لم يفعل، فهل نترك سيناء، بكل مساحتها الهائلة وبقلة سكانها ومواردها ، وحدة أخرى وحدها ؟ من النـاحية الاسـتراتيجية والقومية ، ولظروف سيناء العسكرية والأمنية، مطلوب أساسا دفع التنمية والتعمير وتكثيف السكان فى سيناء ومن الناحية الجغرافية والوظيفية ، قد تكون منطقة القناة بالنسبة إلى سيناء هى إلى حد ما كمنطقة الاسكندرية بالنسبة إلى مريوط الكبرى أو إلساحل الشمالى الغربى. لذا قد يرى أن تدمج منطقة القناة وسيناء فى وحدة إدارية كبرى، شاسعة الامتداد حقا ولكنها أقدر على مواجهة التحدى العمرانى. أو على الأقل أن يكون الدمج مؤقتا، إلى أن يتم تكثيف سيناء وتقوم على قدميها. (وفى هذا المقام، فلقد يرى إنشاء مدينة كبيرة رئيسية شرق القناة عند الشط قرب نفق أحمد حمدى، استفادة من النفق أولا، وثانيا لتكون رأس حربة فى تعمير سيناء عميق ومتقدم معا.)

حين نستدير جنوبا لنلتفت إلى الصعيد الخطى، فإن المشكلة التخطيطية أقل تعقيدا بكثير . المطلوب هنا هو فقط ألا تفرط الوحدات الجديدة فى الطول بالطبع. وأول وأبرز وحدة هنا قد يحسن أن تجمع النصف الجنوبى من الجيزة مع بنى سويف مع الفيوم فى إطار واحد، كالزهرة ثلاثية الورقات، لا ينقصها

التقارب فى المسافة ولا التجانس فى الطبيعة الجغرافية والانتاجية. كما لاينقصها قلب تلتقى فيه عند عنق الفيوم ـ الوادى. والمشكلة أين أو أى تكون العاصمة ، ولعل بنى سويف هى الأكثر توسطا كما هى الأكبر حجما ونشاطا.

يلى جنوبا، لا مفر، إقليم يضم المنيا وأسيوط وسوهاج أى جذع الصعيد الجنوبى. الإقليم متجانس نسبيا طبيعة ومحاصيل ومشكلات وعقلية عاصمته الطبيعية لا خلاف عليها وهى أسيوط المشكلة الوحيدة أنه مفرط الطول بالضرورة ولعل الحل أن يكون ضم مركز أو أثنين من أقصى شمال المنيا إلى إقليم الجذع الشمالى، ومثل ذلك من أقصى جنوب سوهاج إلى الاقليم التالى.

وهذا هو إقليم الجنوب الأقصى، قنا وأسوان معا، الثنية والذيل . التجانس هنا مكفول طبيعيا وبشريا ، والدمج يكتل مواردها وسكانهما المحدودة نوعا فى وحدة أقل وأكمل . وإذا كانت استطالة محافظة أسوان بوضعها الراهن مفرطة نوعا بالنسبة لعدد سكانها فإنها جديرة بأن تصبح معقولة فى إطار الوحدة الادارية الجديدة الأكبر التى تجمعها مع قنا . أما الاقتراح الذى يطرحه البعض باقتطاع محافظة جديدة نواتها الأقصر بدعوى فرط استطالة أسوان الحالية ولإعطاء الفرصة لهذه المدينة السياحية بالتنمية والتطور ، فلا مبرر له ولا محل فى الاطار الكبير الجديد إلا أن المشكلة داخل هذا الاطار هى تطرف العاصمة ، سواء اخترنا قنا أو ، كما ينبغى، أسوان.

أخيرا، وعلى جانبى الوادى، فلا بأس أولا من أن تظل واحات الصحراء الغربية موزعة على مايواجهها من وحدات الوادى ضمانا للربط وإدخال الواحات فى دورة حياة الوادى اليومية والعادية، أى التقسيم بالعرض . أما فى الصحراء الشرقية فتظل الوحدة على فرط استطالتها طولية تضم الساحل والداخل من السويس حتى الحدود، إذ لا بديل لذلك بحكم الضرورة الجغرافية.

هذا، وقد تم أخيرا بالفعل تقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم تخطيطية كبرى على عدة أسس، أهمها أن يشمل كل إقليم عددا من المحافظات الراهنة بحيث لا تقسم أى واحدة منها بين إقليمين أو أكثر، ثم توافر قدر معقول من المرافق

والخدماتَ فى كل إقليم، وكذلك مدينة مركزية رئيسية أو أكثر، ثم أخيرا إبراز أهمية المناطق الطبيعية الخاصة من اللامعمور التى يتوقع أن تكون مجالا لتوسع وامتداد الحياة فى المستقبل. غير أن هذه الأقاليم التخطيطية وضعت لأغراض التخطيط الاقليمى ، إن صححت بعض أخطاء التقسيم الادارى فإنها لاتغنى عن الحاجة إلى إعادة تشكيل هيكله بصفة أصلية.

أما تلك الأقاليم التخطيطية فتتألف خريطتها كالآتى إقليم القاهرة الكبرى ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية . إقليم الاسكندرية ويضم الاسكندرية والبحيرة والمحافظة الجديدة التى بدأ إنشاؤها فى منطقة النوبارية. إقليم الدلتا ويضم كفر الشيخ والغربية والدقهلية والمنوفية . إقليم قناة السويس ويضم الشرقية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والقطاع الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس. إقليم شمال الصعيد ويضم الفيوم وبنى سويف والمنيا وجزءا من محافظة البحر الأحمر. إقليم أسيوط ويضم أسيوط والوادى الجديد. إقليم جنوب الصعيد ويضم قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر. إقليم مطروح ويضم محافظة مطروح ، مطروحا منها محافظة النوبارية المذكورة.

لا تنقلوا عاصمة مصر

مشاكل القاهــرة نحن الذين صنعناها
واليوم نتصـور الحل فى عاصمة جـديدة !

الاقتراح الذى أعلن مؤخرا عن عاصمة جديدة لمصر فى شمال الصحراء الغربية بديلا عن القاهرة وعلى بعد ٢٠٠ كم من كل منها ومن الاسكندرية ، اقتراح لا شك رج وجدان كثير من المصريين ان لم يكن قد روع بعض المواطنين ، ونحن منهم ، وإن كنا قد عدنا بسرعة الى الشعور بالاطمئنان النفسى والاسترخاء الفكرى ، واثقين أن الاقتراح من الناحية العملية ومن حيث الواقع الذى سيفرض نفسه حتما سوف ينتهى كما بدأ : مجرد مشروع آخر يضاف الى قائمة مشاريع المدن الحفرية وأشباح المدن والعواصم الميتة التى يحفل بها التاريخ والتخطيط . ذلك لانه ، فى التخطيط كما فى الحياة ، لا يصح إلا الصحيح .

مامن شك أن مشكلة القاهرة ، الكبرى المأزومة وأزمتها الطاحنة أصبحت حلقة مفرغة لا علاج لها الا بالكسر فى نقطة حرجة أو بالبتر بعملية جراحة تخطيطـيـة حازمة كما هى جريئة . غير أن الاقتراح المطـروح لا يكسـر – من أسف – الا نفسه ولا يبتر الا يده ، وذلك للأسباب الموضوعية المحددة الآتية .

فأولا : ان التفكير فى ترك عاصمة قائمة ، مهما كانت مرهقة ، الى أخر تنشأ جديدا مسألة ليست بالهينة، وتحتاج الى مراجعة معمقة جدا لحسا الخسائر والارباح ، ليس فقط علميا أو تخطيطيا ، ولا اقتصـاديا أو ماد وحسب ، ولكن ايضا سياسيا وقوميا ، محليا وعالميا .

فالعواصم لا تولد بين يوم وليلة ولا تنشأ بدكريتو أو أمر عال ، وانما هـ

تنبثق استجابة لضرورات طبيعية وتخضع فى دورة حياتها لقوانين وضوابط طبيعية والا فشلت وافلست .

والقاهرة لم تنشـأ وتزدهر وتتضـخم حيث هى كمجـرد نبت شيطانى أو كعش الغـراب الطفيلى ولا لاسباب عشوائية أو بمجرد قرار بيروقراطى أو مرسوم همايونى . فموقع القاهرة انما هو المحصلة النهائية لالاف السنين من التجربة والخطأ ، والنجاح والفشل ، كنتيجة لعملية انتخاب جغرافى وجيوبوليتيكى قاسية ومفعمة طولها ٥٠٠٠ سنة وعرضها ١٠٠٠ كم هى امتداد الوادى . انها الخلاصة الصافية لكل تاريخ مصر الالفى العتيد وجغرافيتها المقطرة المرشحة .

فخلال ٥٠٠٠ سنة منذ مينا ومنف هاجرت عاصمة مصر بين نحو ١٠ مواقع علي الأقل من أقصى جنوب ألوادى فى طيبة (الاقصر) وطينة (أبيدوس ، العرابة المدفونة) الى أقصى شماله فى بوتو (تل الفراعين) وسايس (صا الحجر) والاسكندرية ، تأرجحت وسطها ما بين اخيتاتون (تل العمارنة) واهناسيا وشدت (الفيوم) فى الصعيد وما بين بوبسطة (الزقازيق) وتانيس (صان) وافاريس فى شرق الدلتا . ولكن مهما طالت اقامتها فى أى من هذه المواقع فأنها كانت لا تلبث أن تعود حتما الى منطقة رأس الدلتا سواء فى منف نفسها (البدرشين) أو اون (عين شمس) أو الفسطاط واخواتها العربيات حتى القاهرة ، حتى لقد احتكرت هذه المنطقة وحدها عاصمة مصر واستقطبتها لنحو ٢٥٠٠ سنة أى نحو نصف تاريخ مصر المكتوب كله .

القاهرة اذن ليست اولى عواصم مصر فقط ولكنـها اقدمها ايضا باستثناءات معدودة ، فضلا عن انها اعرقها بلا جدال .

أما ديناميكية العـاصمة فى مصر عبر التاريخ ثم عودتها الحتمية دائما الى منطقة القاهرة ثم ثباتها فيها نهائيا منذ الاسلام وطوال العصر العربى فان هذا كله لا يعنى الا شيئا واحدا . لقد كانت مصر فى المراحل التكوينية الباكرة من تاريخها كدولة تسعى الى التعرف على البيت الامثل لعاصمتها ، فظلت

عاصـمتها فى الحقيقة فى مرحلة تجريبية الى أن وضعت يدها عليه فى النهاية وبعد التجربة الطويلة الحافلة .

دعـوة قديمة

والدعوة الى عاصمة جديدة لمصر ليست جديدة تماما كما أن بالعـالم . عواصم جـديدة كثيرة انشـئت عمـدا لأسباب مختلفة وكفلسفة معينة كبديل عن عواصم قديمة .

وفى دول أفريقيا الوليدة الآن عشرات من مشاريع العواصم الجديدة ، ولو أن بعضـها تراجع عنها مؤخرا حيث هددتها بافلاس الدولة ..

وينبغى أن يكون مفهوما أن معظم هذه العواصم الجديدة يعانى من صعوبات خانقة ومشكلات كبرى . فهى باهظة التكاليف بقدر ما هى محدودة الفرص ، الحياة فيها صعبة قاسية «خام» ، واحتمالات فشلها اكبر من نجاحها ، كما ان العواصم القديمة تحارب ضدها وترفضها ، والكل يصمها غالبا بأنها اصطناعية ملفقة تعيش على الحقن الدائم من جانب الدولة وعلى عمليات نقل الدم المستعمر وتحت خيمة أوكسجين أو صوبة زجاجية محمية بلا انقطاع . والواقع ان بعضها لا يعدو الدافع اليه أن يكون نوعا من الترف والابهة والكماليات السياسية كما أن البعض الآخر يعد مضاربات مدنية فاشلة .

من هذا فان العلم يميز بين نوعين أو نمطين من العواصم السياسة : العواصـم الطبيعية والعواصـم الاصطناعية . فالطبيعية نبت ونمو تاريخى طبيعى وتعد النـواة البشرية العمـرانية الحقيقية فى الدولة ومن ثم المدينة الأولى ذات الهيبة والمجد والعراقة التاريخية بها . انها باختصار عواصم البلاد «القـديمة» الناضجة ، والدولة هنا فى الغالب موحـدة لا اتحـادية ، أما العاصمة نفسـها فمتعددة الوظائف متوازنة اقتصاديا . ومن امثلة هذه العواصم لندن وباريس وروما وبغداد ودمشـق ... الخ ، ولـكن يقينا فوق الجميع وقبل الكل القاهرة .

أما الاصطناعية فعواصم بالامر ، بلا جذور تاريخية أو سيادة اقتصادية ، ضئيلة الحجم غالبا ، احـادية الوظيفة انها عواصم البلاد «الجديدة» البكر أساسا ، الحديثة التعمير والنشأة .

ما هو الغرض ؟

يقال ان الغرض من مشروع عاصمة جديدة لمصر هو مواجهة تضخم القاهرة المزمن والتضخم السكانى المقبل والتوسع العمرانى فى المستقبل بتعمير المنطقة الصحراوية .

واذا كان المقصود بالمشروع هو نقـل جزء فقط من الجهاز الحكومى بالقاهرة وليس كله ، فإن الأداة الحكومية وآله الدولة كل عضوى لا يتجزأ ولا يقبل القسمة على اثنين ، كما أن هذه التجزئة تنفى وتناقض مبرر المشروع اصلا ، فاذا كان ذلك كذلك ، وكان المقصود نقل الجهـاز الحكومى بنواته البيروقراطية الكثيفـة كاملة ، فهذا يستدعى ليس فقط استكمال اعداد مقـار الوزارات والمصالـح الجديدة ، بل ومعه أو قبله مشروع اسكان ضخم لعائلات الموظفين العاملين به ، وهذا يعنى مجتمعا لا يقل بحال عن مليون نسمة بل وربما المليونين (آخر الاحصائيات المعلنة عن حجم موظفى الحكومة والقطاع العام فى مصر هو ٤,٢ مليون، نصفهم على الأقل مركز فى القاهـرة) . هذا بالطبع عدا كل سلسلة الخدمات ومرافق الحياة اليومية والاجتماعية والتجارية والترفيهية ... الخ التى تخدم هذه النواة البيروقراطية ، اذ لن تعمل هذه أو تعيش فى فراغ عمرانى أو اجتماعى أو حضارى . وهذا كله يعنى عملية اسكان ترجح مثلا . كل ما حققته مصر فى منطقة القناة منذ اكتوبر على اقل تقدير ، مع ملاحظة الفارق الهائل بين البيئة الخام والموقع الحى في القناة وبين البيئة الخام والموقع اللامعمور فى منطقة المشروع .

واذا تجاوزنا مشكلة المياه علي اساس سيتم توصيل المياه الى المنطقة المقترحة من النيل وهو ما يحتاج بالفعل انشاء «نيل جديد» بأكمله وواد ثان .

كذلك فانه بالنسبة للمواصلات قد لا تعد مشكلة اعتمادا علي وسائل الاتصالات الحديثة وان كانت قد لا تتاح حاليا الا لأرقى واغنى الدول مثل الولايات المتحدة حيث بدأت الظاهرة الخاصة تصبح ظاهرة منتشرة شأن السيارة الخاصة فى بداية عهدها .

على ان السؤال الحرج هو : لماذا ، ولمصلحة من ، ولأى حكمة تدار شئون الوادى والمعمور وكتلة السكان من نقطة خارجها جميعا وتقع منفصلة ومعزولة عنها تماما بفاصل ٢٠٠ كم ؟ ان الاصل فى الدولة وجهاز الحكم وأداة الادارة انها «خدمة مركزية» ، بل انها لاشد الخدمات المركزية مركزية بالضرورة والطبع ، وحاجتها الى توسط سوقها وعملائها - أى المواطنين ، أى الوطن - هى ضرورة شرطية ليس فقط لنجاحها وظيفيا - ولكن اساسا كمبرر لوجودها وقيامها . الاصل فى العاصمة ، باختصار ، ان تتوسط قلب الدولة، قلب المعمور الفعال . حتى من الناحية المادية البحتة ، ينبغى أولاً . وأهم أن تكون عملية اقتصادية أولا ، وأهم منها أن تعيش الادارة مع الناس وبين الشعب وان تعايش السكان ، وبغير هذا لايتصور كيف تعمل . اما المشروع فيخلق انفصالا شبكيا كاملا ، فيزيقيا ووظيفيا ، بين الادارة والجمهور وبين الحكومة والشعب ، يترك كليهما فى فراغ وظيفى تام لا يملؤه التلكس ولا التليفون أو التيكرز أو التلغراف أو أى من سائر وسائل الاتصال الحديثة . ان مشروع العاصمة الجديدة ، فى ظل جغرافية مصر الطبيعية والبشرية ، انما هو مشروع «الادارة بالبريد» ولانقول «حكومة منفى» .

أن عاصمة جديدة لمصر كالمقترحة لن تعدو أن تكون مثل عشرات العواصم الصحراوية البترولية التى خلقها البترول فى يوم وليلة من لا شئ وضد الطبيعة فأضافت بذلك سلسلة جديدة الى قائمة العواصم الاصطناعية المفتعلة أى مع هذا الفارق الحاسم وهو ان البترول الخرافى هناك هو الذى يدفع ، وان تلك جميعا عواصم موقوتة مرحلية وزائلة كالبترول نفسه ، تبنى على الرمال لتزول كالرمال .

مشكلة القاهرة

ان الخطأ فى القاهرة ليس فى موقعها كعاصمة . وإنما فى أنها تجاوزت السقف الاعلى لحجمها الانسب سواء بالنسبة لوضعها المحلى أو لحجم سكان الدولة .

لقد سمح للقاهرة أن تنمو نموا عاصفا عاتيا بلا ضابط ولا رادع ، حتى اصبحت كرأس ضخم ثقيل ينوء بحمله جسم ضئيل - لقد قفز عدد سكان القاهرة الكبرى - كما اعلن اخيرا جدا - الى نحو ٨,٨ مليون نسمة تمثل نحو ٢٢ ٪ من سكان مصر على نحو ١ ٪ من مساحة الوادى المعمور ، أى ان ٢٢ ٪ من سكان البلد يتركزون فى ١ ٪ من مساحته .

وحتى ندرك معنى هذه الطفرة الحجمية المذهلة ، يكفى ان نذكر ان لندن مثلا بلغت المليون لاول سنة ١٨٠١ فقط ثم وصلت الى ٨,٧ ملايين فى سنة ١٩٤١ ، أى انها حققت هذه القفزة فى نحو ١٤٠ سنة . اما القاهرة فقد أصبحت مدينة مليونية لأول مرة فى ١٩٢٧ وصلت الان فى ١٩٧٦ الى ٨,٨ ملايين ، أى أنها حققت نفس قفزة لندن فى ٤٩ سنة فقط ، أى بنحو ثلاثة امثال معدل وسرعة نمو لندن .

ولقد تبدو هذه مفارقة صارخة ان لم نقل متناقضة ساخرة ، ولكن نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة فى العالم الثالث المتخلف الآن اصبح كقاعدة يجرى بمعدلات اسرع كثيرا جدا مما عرفت عواصم ومدن اوروبا وامريكا فى اوج نموها فى القرن الماضى واوائل هذا القرن . وليس هذا فى نظر البعض ميزة للعالم الثالث ، بل يعدونه علامة على التخلف ومن صميم اعراضه . وايا ماكان ، فان الاغرب من هذا والاخطر ان لندن كفت عن النمو تقريبا وتوقفت عمليا منذ عقود بحيث تجمدت على مستوى حجمها الراهن . اما القاهرة فلا تبدى اى اتجاه نحو هبوط معدل تزايدها فى المستقبل المنظور ، ويقدر انها ستصل الى ٢٠ مليونا فى سنة ٢٠٠٠ !

على أي الاحوال ، فلقد اصبحنا ازاء مشكلة وطنية حقيقية ، هى مشكلتنا وحدنا وعلينا أن نحلها .

العيب فينا

وليس ها هنا موضع تحليل اسباب هذا التضخم الباثولوجى القاهرى الذى تستحق العاصمة من اجله ان توصم «بالورم الاكبر»، مثلما كانت توصف لندن فى القرن الماضى كل ما يمكن أن نقوله الان هو أن القاهرة ، على علاتها وعللها وعيوبها ورغم سلبياتها وسوا‌عتها ومثالبها ، هى ضحية سوء التخطيط أو بالاحرى غيابه العيب ليس فى العاصمة القاهرة ، ولكن فينا ، فانما القاهرة هى ما نفعل (أو ما لا نفعل !) . ولقد قيل ، ربما بكثير من سخرية ولكن بغير قليل من حق ، أنه لو كان فى الإمكان بناء السد العالى عند القاهرة لفعلنا !

والحل الوحيد الشافى ، الان كما كان منذ عقود ، والان قبل فوات الاوان ، هو ، كما كررنا مرارا والى درجة الملل بل اليأس ، أن تعلن القاهرة «مدينة مغلقة» للنمو بكل صوره ومظاهره لمدة محددة كعشر سنوات مثلا ، لايضاف فيها اليها أى تنمية جديدة من مبان أو وظائف أو عاملين أو خدمات أو صناعة ، والصناعة بالذات أولا وأخيرا ، الا ما تستلزمه صيانة ماهو قائم بالفعل. وليس من المعقول أن تحشد الصناعة بالتحديد فى القاهرة وحوله ، فهى أس الداء وجزر المشكلة، وكل عواصم العالم الكبرى صناعتها خفيفة محدودة.

وبالمقابل ، ينبغى أن تحول وتوجه كل تنمية قومية الى مراكز ومواطن جديدة للصناعة والادارة والانتاج ، والى «اقطاب تنمية» جديدة نشيطة وفعالة مبثوثة فى صميم الريف وتضاعيف الاقاليم ، مع خلق «عواصم توازن» موزعة بعدالة واتزان على صفحة الوطن ورقعته جميعا . باختصار ، المطلوب توزيع ، أو بالأحرى إعادة توزيع ، حصاد التنمية الوطنية على شبكة عريضة تغطى أرض الوطن بلا استثناء . وهذا لن يكون الا بعملية خلخلة مخططة أو «خف ذرة» للقاهرة الكبرى أولا وقبل كل شئ .

والحل الحقيقى لمشكلة القاهرة المتخمة المتأزمة هى أن تصبح ببساطة عاصمة مصر السياسية فقط واساسا ، لا عاصمتها السكانية والصناعية والتجارية. ان ما تحتاجه مصر اليوم انما هو خريطة جديدة ، لا عاصمة جديدة ، اما مشروع العاصمة الجديدة فينبع فقط من رؤية خاطئة جذريا تضع العربة أمام الحصان وترى الهرم مقلوبا وتدل على فلسفة تخطيطية أساسية قاصرة وعلى قصور فى الاستراتيجية العظمى للتخطيط فى مصر حتى الان - فمصر دولة قديمة جدا وعاصمتها «عاصمة طبيعية» معتقة اكثر مما هى عتيقة ، وهى بهذا كله ليست بلدا حديث العهد أو دولة جديدة ، ولهذا لا تصلح لها «عاصمة اصطناعية» ولاهى تحتاج اليها - فضلا عن هذا فقد اصبحت القاهرة جزءا لا يتجزأ ممن شخصية مصر، وصارت مصر والقاهرة صنوين لا يفترقان فى الواقع والذهن ، تماما كما لا تتصور مصر بغير النيل ، وكلتا الثنائيتين بدون الاخرى تبدو «كهاملت بغير الامير» كما يقولون .

حول اعادة تخطيط أرض المعارض

الندوة المفتوحة التى عقدتها محافظة القاهرة أخيرا على مستوى عال حول اعادة تخطيط منطقة أرض المعارض بالجزيرة هى بلا شك مبادرة تخطيطية صحية ، كما هى بادرة واعدة ومشجعة لأنها تؤكد مبدأ جوهريا فى فلسفة التخطيط الحديث وهو ديمقراطية التخطيط أيا كان مستواه أو نوعه ، عمرانيا أو اقتصاديا أو طبيعيا ، مدنيا أو اقليميا أو قوميا .. الخ .

فبعد أن تقرر نقل المعارض الى مدنية نصر ، أصبح السؤال المحورى المطروح كالآتى : ما هو الاستغلال الامثل لهذه الرقعة الثمينة من الارض التى تبلغ مساحتها ٢٥ فدانا ، وتحتل موقعا استراتجيا فى صميم قلب العاصمة المزدحم الذى يعانى من أزمة اقتصاد المكان ويضغط بشدة من أجل المساحة ؟

وقد دارت مناقشات الندوة – كما نقلتها لنا الصحافة – حول اقتراح محدد يتلخص فى انشاء مدينة سياحية عالمية «تمثل مصر الحديثة وتكون وجها

وواجهة لنهضتها المعاصرة» . فتشمل المدينة ، التى سينظر اليها كمنطقة متكاملة وثيقة الارتباط بشبكة مرافق العاصمة ، مجموعة من المتاحف المتنوعة والمسارح والنوادى الفكرية ، الى جانب فندق عالمى ضخم وقاعات للمؤتمرات وصالات للموسيقى ، هذا عدا مدينة رياضية مغلقة وأخرى للملاهى ، بالاضافة الى عدد من الكازينوهات والمطاعم ومراسى اليخوت الرياضية .. الخ

ومن الناحية الوظيفية ، فان معنى هذا الاقتراح هو تخصيص هذه الرقعة للوظيفة السياحية ، التى هى قطاع عصرى مركب يرتبط أساسا بوظيفة أكبر هى الوظيفة الترفيهية . وهذه بدورها أصبحت تحتل موقعا بالغ الاهمية مطردها فى حضارة المدن المعاصرة . ومن هذه الزاوية فان الاقتراح قطعة من التخطيط السليم اقتصاديا واستراتيجيا، وان احتاج على المستوى التفصيلى الى بعض التعديل بالحذف أو الاضافة .

غير أن ما يعنينا هنا والآن هو أن اعادة تخطيط أرض المعارض تثير قضية اكبر وأوسع ، تمتد لتشمل أرض الملاعب الرياضية التى تقع الى الشمال منها مباشرة والتى تفوقها مساحة نحو أربع أو خمس مرات . وهذه الرقعة يحتلها حاليا ناديان كبيران هما النادى الاهلى فى الجنوب ونادى الجزيرة الرياضى فى الشمال ، وتمثل بهما أكبر رقعة رياضية متصلة ومنفردة فى العاصمة ، كما تقدم اطارا مكانيا اشمل لا تستطيع أن تخطط لأرض المعارض تخطيطا سليما مستقبليا حقا بغير الاشارة اليه .

فنظرة سريعة الى خريطة العاصمة توضح أن أرض الاندية لا تبتلع فقط نحو نصف الجزيرة - النصف الجنوبى - أو أكثر من ١٠٠ الى ١٢٠ فدانا ، وانما تعد كذلك شنوذا استغلاليا قاصرا ومتخلفا فى جغرافية المدنية وايكولوجيتها .

والاقتراح المحدد الذى نرجو أن نطرحه هنا هو أن الاوان قد آن حقيقة وبغير ابطاء أو تردد (ولا عقد أيضا) لنقل أرض الاندية والملاعب الى موقع جديد

على اطراف العاصمة وهوامشها ، حتى تعطى مكانها لاستغلال اقتصادى أمثل جاد وكثيف ومنتج .

ونحن ندرك جيدا أن هذا الاقتراح قد يصطدم بحساسيات شعبية واسعة النطاق – وشديدة الحماس أيضا ! – من جانب أنصار الرياضة. غير أنه ليس بالعاطفة وحدها يكون تخطيط المدن.

وحتى نبدأ من البداية الصحيحة ، علينا أن نسأل أنفسنا : هل يعد الاستغلال الرياضى الاستغلال الامثل بهذا الموقع ! وهذا الموقع بدوره ، أيمثل الموضع المنطقى للوظيفة الرياضية ؟ الرد بكل تأكيد كلا . فالواضح أن أرض الملاعب برقعتها الشاسعة هذه تقع فى صميم القلب المركزى للمدينة ، أو على الاقل على ضلوع القلب التجارى مباشرة تكاد تراه إن لم تماسه قرب ميدان التحرير وعبر كوبرى التحرير ، وهى اذ تتوسط العاصمة بين الضفة الشرقية فى القاهرة والغربية فى الجيزة ، فانها تحول الجزيرة جزئيا من حلقة وصل بين ضفتى العاصمة إلى جبهة فصل عريضة تكاد تراه إن لم تماسه قرب ميدان القلب النابض الكبير .

وفى الوقت الذى أخذ قلب العاصمة التجارى يتوسع بسرعة ويضغط من أجل المكان فى كل اتجاه ، فانه يجنح بصفة خاصة نحو الغرب بشدة وتجاه ميدان التحرير بالتحديد ، ولهذا فقد بدأ بوضوح يصطدم فى زحفه بعقبة منطقة الملاعب والاندية الى جانب أرض المعارض .

وهناك أدلة متزايدة على أن جزيرة الملاعب والمعارض قد بدأت بالفعل تعرقل النمو الطبيعى لهذا القلب وتحبط حركته فمن ناحية ظهر حديثا شريط من استعمالات القلب يحف بأيما أطراف اتيح له من «يقضمها» من أرض الملاعب ، كفندق البرج ومعهد الدراسات الاستراتيجية ومن قبل مستشفى الانجلو – اميريكان .. الخ . بل أن قيام فندق شيراتون أخيرا جدا على رأس الدقى السكنى، وفى قفزة «ضفدعيه» ضخمة وشاذة تفصله تماما عن القلب التجارى

الذى ينتمى اليه وظيفيا بالطبع ، لدليل على هذا الاحباط الذى بدأت تفرضه أرض الملاعب والمعارض فى الجزيرة على نمو قلب القاهرة التجارى .

وفضلا عن هذا فان احتلال الوظيفة الرياضية لنصف الجزيرة «يعقم» الاستغلال الامثل لرقعة هائلة ذات قيمة عقارية لا تقدر ، ويتركها أرضا بورا وظيفيا فى موقع استراتيجى ممتاز من المدينة المتفجرة بالنمو . أضف أيضا أن تدفق رواد الاندية وانصباب تياراتهم وحركتهم فى قلب المدينة المتخم وفى عنق الزجاجة منه هو أمر يمثل عامل اضطراب موسمى ودورى خطير فى مواصلات العاصمة المأزومة أصلا الى درجة مزعجة ثم هناك - لا ننسى - عامل جديد طرأ على استراتيجية الموقف والموقع كله ، وهو جدير وحده بأن يرج كل توازناته الاستاتيكية ويعيد حساباته التخطيطية القديمة . ذلك هو كوبرى رمسيس ، الذى اكتمل جناحه الغربى من قبل ، وبدأ العمل فى جناحه الشرقى على المجرى الرئيسى . فهذا المحور الذى يبدأ من تخوم قلب القاهرة موضع الكاتدرائية الإنجليزية فلا ينتهى إلا فى قلب العجوزة تجاه المتحف الزراعى ، يشطر شطرا أرض الملاعب فى وسطها تقريبا .

وكطريق شريانى للحركة الكثيفة وتدفق المواصلات فانه مهما كان تصميمه لن يترك المنطقة على هدوئها السابق ، بل سيلقى بها في دوامة حياة المدينة الصاخبة وسوف يخلق مناخا ونشاطا مضادا فى طبيعته للنشاط الرياضى . وهناك من الأدلة ما يشير الى أن منطقة تجارية - بدأت نوياتها تتشكل بالفعل هنا وهناك - سوف تتجاذب على طول هذا المحور وتنشأ حول قطبيه :

كيف حدث اذن أن قام أصلا قطاع الرياضة بناديبه العريقين فى هذا الموقع المركزى والاستراتيجى ! فى الاطار التاريخى وحده يكمن التفسير . فالذى حدث أن الاستثمار البريطانى هو الذى أنشأ هذه الحلبة فى أوج أيامه لتكون حكرا ارستقراطيا وعنصريا له .

المعروف أنه حتى حوالى الحرب الثانية كانت عضوية هذه الاندية مقصورة على دائرة المستعمر ، ومن لف لفه من المستوطنين والمتمصرين ، لا يدخلها حتى

ساطين الاقطاع من المصريين الا كاستثناء خاص ونادر . ولم يكن غريبا لذلك أن ينتقى المستعمر خير موقع فى المدينة ، زبد العاصمة ، ليكون ملعبا له ومرتعا .

والى هذا ، وأهم منه ربما ، فانه حين تم انشاء هذه الاندية فى العقود الاخيرة من القرن الماضى والاولى من القرن الحالى ، لم تكن الضفة الغربية من العاصمة تتعدى بالكاد بندر الجيزة القديم المتطوح والمنفصل تماما. ومن هنا كان موقع الجزيرة هو بالفعل أطراف مدينة القاهرة وهوامشها ، ومن ثم كان موقعا منطقيا من الناحية الايكولوجية ومن وجهة نظر جغرافية المدن .

لكن الذى حدث منذ ذلك الحين أن العاصمة ظلت تنمو ، ببطء أولا بين الحربين ، ثم بسرعة بعد الحرب الثانية،ثم بمعدل العاصفة منذ الثورة .

بعبارة أخرى ، أصبح موقع أرض الملاعب هو مانراه اليوم : متناقضة الوظيفة الهامشية فى الموقع المركزى ، حالة شاذة من عدم التلاؤم ومن الجمود من وجهة ديناميات نمو المدن ، وعينة من «القصور الجغرافى» {أو التاريخى أن شئت} تسبب الاضطراب فى نمو المدينة الطبيعى وتعاكسه .

ومثل هذه حالة شائعة فى كثير من المدن ، فى كثير من مؤسسات الاطراف كالمعسكرات والمقابر والمصحات ، وهى جميعا من نتائج ومخلفات عملية النمو الحتمية . فالاصل فى المدينة أن كل نمو وتمدد فى كنتورها الخارجى يعيد تلقائيا ترتيب وتنضيد {أى «تفنيط» } الوظائف داخل رقعتها ، بحيث تلم القوى الجاذبة المركزية الوظائف والخدمات المركزية فى القلب المتوسع ، على حين تقذف القوى الطاردة المركزية بالوظائف والخدمات الهامشية الى الاطراف الجديدة . فاذا ما تخلفت وظيفة أو مؤسسة أو قاومت لامر ما ، فان العلاج لا يكمن عندئذ الا فى الجراحة التخطيطية الحاسمة والجريئة .

وبالنسبة لارض الملاعب فى الجزيرة ، فلعله لم يعد هناك شك أن العملية الجراحية قد تأخرت طويلا . واذا كانت المعارض ، بمساحتها المحدودة نسبيا والتى تحتل المبانى نسبة كبيرة منها ، قد تقرر نقلها من أرض الجزيرة الى مدينة

نصر ، فمن باب أولى يقينا أن ننقل الملاعب والنوادى ، بكل ما تعنى من مساحة وفضاء .

والمنطق التخطيطى الرشيد يقضى بأن «تهجر» منطقة الملاعب الى الهوامش الجديدة ، على تخوم السكن الجديد فى الضفة الغربية مثلا ، كمنطقة نادى الصيد ، التى تغد جغرافيا فى موقع سليم الى حد بعيد بالقياس الى نادیی الاهلى والجزيرة . ولربما ننتهز هذه الفرصة أيضا لنبحث عن موقع على الرمال ، خارج الارض السوداء المزروعة فنحقق اقتصاد المكان والموقع السليم فى ضربة واحدة . وهناك اليوم احتمالات كثيرة للبحث على طول مخارج القاهرة الشريانية على الصحراء ، كبدايات طريق الاسكندرية الصحراوى وطريق الفيوم .. الخ ، بمثل ما يقع استاد القاهرة على الرمل فى أطراف المدينة الجديدة فى الشمال الشرقى .

هناك ، حيث الارض بلا حدود وبلا ثمن ، وحيث الفراغ والفضاء ، يمكن للرياضة أن تجد بيتها الحق وبيئتها الطبيعية . فالأصل فى الاندية الرياضية ، لمؤسسات مكشوفة اساسا لا تتم داخل المبانى بل فى الخلاء المفتوح ، بهوائه النقى وشمسه المرسلة وهدوئه البعيد عن الضوضاء والازدحام ، أنها تحتاج الى مساحات شاسعة من الارض . بل انها بطبيعتها مسرفة فى حاجتها الى المكان ، ومن أخص خصائصها التناقض بين مساحة الارض وكثافة البناء . من هنا فإن الطرد والجذب المركزية فى إيكولوجية المدينة تتضافر معا لتوقعها بالدقة فى هوامش المدينة وأطرافها القصوى حيث تتوفر كل تلك الظروف الشرطية والشروط المثالية ، وفى الوقت نفسه تنأى بها عن قلب المدينة حيث قيم الارض الى جانب الازدحام وكثافة البناء والسكان وتكدس الاستغلال وحركة المواصلات فضلا عن مشكلة التلوث والضوضاء تصل جميعا الى حدها الاقصى فى كل المنطقة المبنية. وبهذا كله يمكن لانديتنا المهجرة أن تتطلع فى بيتها الجديد الى مستقبل حافل كنواة لمدينة رياضية كبرى ، تنمو بلا عوائق وتنطلق بغير حدود.

ماذا بعد هذا عن الارض الفضاء التى سوف يخليها مثل هذا التهجير ؟

أن اكثر من ١٠٠ فدان فى هذا الموقع الحيوى الحساس على ضلوع القلب المختنق حاليا لهى نجدة السماء له حقيقة : انها صمام أمن واحتياطى للنمو ورصيد للمستقبل.

ومن هذه الزاوية فان كل أصابع التخطيط السليم تشير الى هذه الارض المحررة كمجال فسيح لاستعمالات أساسية ثلاثة . أولا - كمنطقة سكن راق دون اكتظاظ زائد على غرار منطقة الزمالك التى تقع الى الشمال منها فى نصف الجزيرة الشمالى . ثم كمنطقة سكن تجارى عالمى، أى كفنادق سياحية على مستوى عالمى ورفيع. وأخيرا كخلية ومجمع للقاعات الدولية وصالات المؤتمرات والمعارض العالمية ... الخ . ومن الممكن كما هو من الضرورى أن تجمع بين كل هذه الاستعمالات ، وانما على أساس من التخطيط بالمناطق ، ZONING ينسق بينها يوائم . وعند هذه النقطة يلتقى اقتراحنا باقتراح الندوة عن المدينة السياحية العالمية على أرض المعارض ، ويبدو كم هو ضرورى أن نخطط لهما منذ الآن على أساس تكاملى كاطار تخطيطى موحد ومترابط .

وعند هذه النقطة أيضا قد يقال : فى مدينة متضخمة تضج بالمبانى المتناطحة كما تختنق بالمواصلات المتضاغطة ، حتى لتبدو وكأنها غابة من العمارات وسط بحر عجاج من السيارات ، أليس دعوة الى الموت اختناقا هذا الاقتراح .

من حيث المبدأ العام فى ذاته ، السؤال وارد كما هو صحيح بالتأكيد ، ولكن لا محل له من التطبيق فى حالتنا على وجه اليقين . من ناحية لاننا هنا بصدد جزيرة ، جزيرة يطوقها النهر من كل الجهات . فالنيل بشعبتيه هنا ، وعرضهما معا يكاد يعادل عرض الجزيرة نفسها الا قليلا ، انما هو الرئة الطبيعية الكاملة والجبهة المائية المصححة والمنعشة والحاجة الحقيقية الى رئة ورئات انما تزداد طرديا كلما بعدنا عن النهر ، خاصة فى أعماق الضفة الشرقية المكتظة وبالاخص فى أحيائها الشرقية القديمة ، ثم أن الزمالك والروضة مناطق مبنية ولم تخنق أحدا .

ومن ناحية أخرى فان من الممكن أن نخطط لارتفاعات البناء فى المنطقة الجديدة بحيث يرسم بروفيلها على المحور العرضى أما على شكل V ، فتكون المبانى عالية على شاطئ الجزيرة ثم تقل ارتفاعاتها بالتدريج نحو وسطها ، واما

على شكل ٨ ، فتكون العمارة كلها هرمية التركيب قمتها فى وسط الجزيرة وتقل تدريجيا نحو الشاطئين . ولكل شكل مزاياه وعيوبه النسبية ، ولكنها فى الحالين تضمن التهوية وتمنع الاكتظاظ .

أما عن مشكلة المواصلات وتزاحم النقل ، فان الرد هو كوبرى رمسيس نفسه ، الذى سوف يعيد توزيع الحركة ويحقق انسياب هيدرولوجيتها . ويرى بعض المخططين أن الجزيرة قد تحتاج فى المستقبل غير البعيد الى محور رابع يضاف الى محاور كباريها الثلاثة الحالية .

واضح إذن انه ما من مناقشة يمكن أن تقنعنا بسلامة الوضع الراهن أو تنهض ضد اعادة التخطيط . ولكن فى النهاية ، وفوق هذا كله ، فما نعرف عاصمة كبرى فى العالم تتوسطها جزر أو جزيرة نهرية الا واستغلتها أكثف وأمثل استغلال عمرانى .

خذ مثلا السيتى فى باريس حيث تستقطب كاتدرائية نوتردام وقصر العدالة والمحاكم والبلدية .. الخ . أو خذ مانهاتان فى نيويورك حيث يستقطب قلب المدينة فى برودواى ولا يحتل سنترال بارك إلا مساحة محدودة نسبيا وبعيدة عنه بما فيه الكفاية ، وعلى أية حال ، فما نعرف عاصمة كبرى فى العالم تحتل ملاعبها وانديتها الرياضية عين القلب منها مثلما تفعل فى القاهرة . فويمبلدون وويمبلى مثلا تقعان على أقصى أطراف لندن ، بينما تتطوح اسكوت الى الضواحى الخارجية المنفصلة تماما . وهكذا وهكذا ..

أما وضع الجزيرة الشاذ عندنا فلا يكاد يذكرنا - فيما عدا الفارق الوظيفى - إلا بوضع جزيرة توتى الشهير ، بل المثير والاستفزازى ، فى عين قلب العاصمة المثلثة بالسودان . فهذه الجزيرة الضخمة ، التى تتوسط المدن الثلاث عند ملتقي النيل الابيض والأزرق والتى قاوم أهلها باستماتة وجمود كل محاولات التهجير أو التطوير ، بما فى ذلك قوة الدولة المسلحة ، هى «حلة» [قرية] زراعية مطلقة لم تزل فى صميم نقطة المركز من دائرة أكبر مجمع مدنى حضرى فى السودان جميعا ، غير أننا لا نشك لحظة أن جزيرتنا ، بعيدا جدا عن أن تقف عقبة فى سبيل تطور مدينتها الأم ، سوف تكون قوة دفع .

من مشاكل الحكم المحلى
عصر التفرقة بين «مديرية» و«محافظة» لا يزال باقيا

يجوز لنا أن نتحسس هيكل شبكة تقسيمنا الادارى لنتعرف على مواضع الضعف فيه ومناطق المشاكل منه . ولنبدأ بالقاهرة التى تكتنفها مشكلة على ضلوعها الشمالية مع القليوبية والغربية مع الجيزة ، فأما فى الشمال فقد كانت هناك من قديم «مأمورية ضواحى القاهرة» تتبع القليوبية . ثم أتت الحرب الماضية وتحولت منطقة شبرا الخيمة إلى ترسانة صناعية للعاصمة لعلها الآن أضخم منطقة صناعية منفردة فى مصر .

خدعة يدفع ثمنها العمال

ويفسر هذا النمو عوامل عديدة يعنينا منها هنا عامل هو إلى الخدعة أقرب منه إلى أى شئ آخر . فان الرأسماليين الصناعيين من اجانب ووطنيين ممن يقيمون فى القاهرة كانوا يبحثون لمصانعهم عن أراض رخيصة فى قيمتها ومنخفضة فى عوائدها وفى أجور عمالها ، ولهذا كانوا يهربون بصناعاتهم إلى خارج كردون العاصمة تجاه القليوبية . وتلك خدعة تعرفها أغلب بلديات المدن الكبرى فى العالم ، وكما قاست منها هى وجاراتها قاست القاهرة وجارتها القليوبية . والذى يكسب منها دائماً هم الرأسماليون والذى يدفع الثمن غالباً هم العمال الفقراء . هؤلاء بما يتهربون به من الضرائب وعوائد من القاهرة ، وهؤلاء بما يجدون من عجز فى القليوبية عن أن نصفى البؤرة العمرانية المتعفنة التى آلت

إليها المنطقة . ولهذا فان تصحيح هذا الوضع هو فى الحقيقة جزء من التحدى الاشتراكى بقدر ما هو جزء من التخطيط الإدارى . والذى نراه هنا هو أنه لا بد من ضم شبرا الخيمة إلى القاهرة الأم، فهذه ليست إلا شريحة أو فصاً من تلك ، وهما معاً يؤلفان منطقة مشكلة واحدة ومتصلاً مدنياً متجانساً لا جدوى من تمزيقه ، ولا عبرة بالقول بأن هذا يضاعف من تخمة القاهرة وفقر القليوبية ، فكل المخططين الإقليميين والاداريين مجمعون على انه طالما أن العواصم الكبرى تتوسع وتنساح فى موجات مدية لا تلوى على شئ وتطغى فيها على الريف المجاور فلا مفر لحدودها الادارية من أن تعدو وراءها وتتبعها لتضمن استمرار وحدتها العضوية ولو على حساب «تاكل» حدود الوحدات المجاورة ، وذلك أمر تعرفه جيداً لندن وباريس كما تعرفه نيويورك وغيرها ، ولا مناص للقاهرة منه كذلك .

النيل .. بحيرة منعشة

ولا مناص لها منه كذلك مع الجيزة . ولقد كان بندر الجيزة فى فترات من تاريخه الإدارى - كما قبل ١٩٠٧ مثلاً - يتبع العاصمة إدارياً ، ولا تحسب أحداً يمارى فى أن مدينة الجيزة اليوم انما هى جزء لا يتجزأ من القاهرة الكبرى ، والجميع وحدة وظيفية عمرانية اقتصادية واحدة ، وليس النيل بينهما أكثر - فى معنى - من بحيرة داخلية ملطفة أو جبهة مائية منعشة . وفى كل من لندن وباريس يميزون بين الضفة اليمنى والضفة اليسرى ، بينما تمتطى نيويورك كلا من الابست ريفر والوست ريفر ، ولكن الجميع مدينة واحدة عملياً وقانونياً . ونحن نرى أن من الاجدى أن نعترف بالامر الواقع وهو أنه لابد للقاهرة أن تنمو اداريا على حساب القليوبية والجيزة كما تنمو فيزيقيا . وإذا كان هذا سيحرم بقية محافظة الجيزة من رأسها الحالى ، فهذا ادعى إلى أن نبدأ فى تنمية مراكز مدنية جديدة بعيداً عن منطقة نفوذ العاصمة القاهرة .

شروط العاصمة :

ولننتقل الآن إلى شرق الدلتا . هنا قد لا نرى بأساً فى حدود القليوبية . ولكن حدود الشرقية - الدقهلية لا يمكن إلا أن تدعو إلى التساؤل . فهذه الحدود

تقسم الرقعة الباقية على محور موازٍ لفرع دمياط تقريباً ، أو أقل تجاوزاً تقسمها رأسياً . وبهذا تترك كلتا المحافظتين محسوبتين على شكل طولى يترك عاصمتيهما بالضرورة على هامش رقعتيهما وفى موقع متطرف يضاعف المتاعب الادارية والمادية والحضارية للسكان ، ويضعف العلائق المتبادلة بين الرأس والاطراف . والحل الجغرافى السليم الذى يقترح نفسه بكل بساطة وإلحاح هو أن تقسم رقعتك فى شرق الدلتا على محور عرضى أفقى لا رأسى عمودى وذلك بأن تنصف هذه المساحة تقريباً بخط مباشر بدرجة أو باخرى يبدأ من الفرع غرباً إلى الصحراء شرقاً . وهذا من شأنه أن يعطى شكلين مضلعين ورقعتين ملمومتين يحقق كل منهما شرط التوسط المركزى للعاصمة والقرب والتماسك للأطراف ، وهذا سيوصل الشرقية إلى النيل ، وهى المحافظة الوحيدة فى الدلتا التى لم يكن لها حلبة جبهة . ومن الضرورى أن نوضح أن مثل هذا التعديل لن يمزق بالضرورة استمرار تنظيمات مجارى الترع ، والمصارف فى شرق الدلتا ، كما لن يخل بالتوازن بين المحافظتين من حيث المساحة وعدد السكان والثروة والموارد الاقتصادية .

الجسم والرأس

أما فى وسط الدلتا فإن اقتطاع محافظة جديدة من جسم الغربية منذ العقد الماضى – هي كفر الشيخ – وأن كان قد استجاب لزحف العمران ونمو الاستصلاح فى برارى الشمال ، فانه يظل يترك كثيراً من الثغرات ، فلئن كان هذا قد أعطى كفر الشيخ رقعة ملمومة تخلو من الزوائد والاطراف فانه قد أعطاها جسماً أكبر كثيراً من رأسها . فمدينة كفر الشيخ تنقصها كل الكفاءة الحضارية والمادية الضرورية لمحافظة فى مثل هذا الامتداد. ومن الناحية الاخرى فإن هذا قد ترك جسم الغربية مشوها فى كنتوره وشكله ، له طول وليس له عرض، وفضلاً عن ذلك فأن طنطا تظل عاصمة متطرفة فيه بشدة حتى لا تكاد تبعد عن حدود المنوفية إلا نحو ٥كم ، بينما تترامى المحافظة شمالاً نحو ٨٠كم معمورة ونحو ١١٠ كم فى ابعد نقطها تجاه رأس البر ومعالجة هذا الشذوذ جميعاً لا تكون إلا بالنظرة الديناميكية إلى المنطقة برمتها باعتبارها جبهة التوسع العمرانى الاقتصادى وأرض المستقبل بعد السد العالى . فأما الثلث الشمالى من

وسط الدلتا شمال عرض المحلة الكبرى والمنصورة حيث ينفرج الفرعان كثيراً ويتباعدان فالأفضل أن يعاد تقسيمه مناصفة إلى محافظتين بحد رأسى على طول بوغاز البرلس تقريباً . وستكون المشكلة هى ايجاد عاصمة متوسطة فعالة لكل منهما ، ولكن هذا انما هو جزء من النمو العمرانى العام المتوقع للمنطقة . أما الثلث الأوسط - حتى حدود المنوفية الحالية - فيمثل جسماً مربعاً متزناً ومكتنزاً ، متجانساً فى تركيبه ومشاكله وغنياً بموارده ، وإليه ينبغى أن تقلم الغربية . وهى لن تكون بهذا أقل حجماً من المنوفية أو القليوبية أو غيرهما ، بيد أنه حتى فى ظل هذا الاطار ستظل طنطا - عاصمة حدود - متطرفة للغاية .

عاصمة بلا محافظة

ولقد يقلل وجود مدينة المحلة الكبرى - وهى عاصمة بلا محافظة - فى الشمال من حدة هذا التطرف . هذا بينما نجد على الجانب الآخر من الغربية أن الجزء الأكبر من مركز تلا بالمنوفية أقرب إلى طنطا منه إلى شبين الكوم عاصمة المنوفية وهذا - بالاضافة إلى الجاذبية والكفاءة المدنية الكبرى التى لطنطا - جرى بأن يدعو إلى تعديل حدود المنوفية لتتراجع جنوباً إلى خط يتبع تقريباً منتصف المسافة بين كل من طنطا وشبين الكوم منصفاً بذلك مركز تلا . وهذا قمين بأن يقدم تسهيلات ادارية وحضارية كبيرة للنصف الشمالى لهذا المركز كما يقلل نوعاً من تطرف موقع طنطا فى الغربية .

أخيراً فى غرب الدلتا فى البحيرة ، وهى الآن أكبر محافظة بعد الشرقية مساحة ، فان الاطراف الغربية هى وظيفياً وأقتصاديا ضاحية للمدينة المليونية الاسكندرية . وهى من الناحية المسافية البحتة أقرب إلى الاسكندرية منها إلى دمنهور ، دعك من النفوذ الاقتصادى والجاذبية الطاغية للاسكندرية ، ولهذا فليس هناك ما يمنع من ضم هذا القطاع الغربى مثل مركز كفر الدوار إلى محافظة الاسكندرية لا سيما مع تجانس الوظيفة النسيجية فى كل منهما . أما التفرقة والفصل التقليدى بين نقط المدن الضخمة ومناطق الريف المجاور فارث من عصر التفرقة بين مديرية - ومحافظة - ومبدأ أصبح بالياً فى التخطيط الاقليمى والادارى بوجه عام .

الفهـــرس

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٩٦/٤٧٧٩

I. S. B. N.

977 - 01 - 4874 - 1

طبعت بمؤسسة دار الهلال



مكتبة الأسرة



بسعر رمزى جنيه واحد
بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦



الهيئة المصرية العامة للكتاب